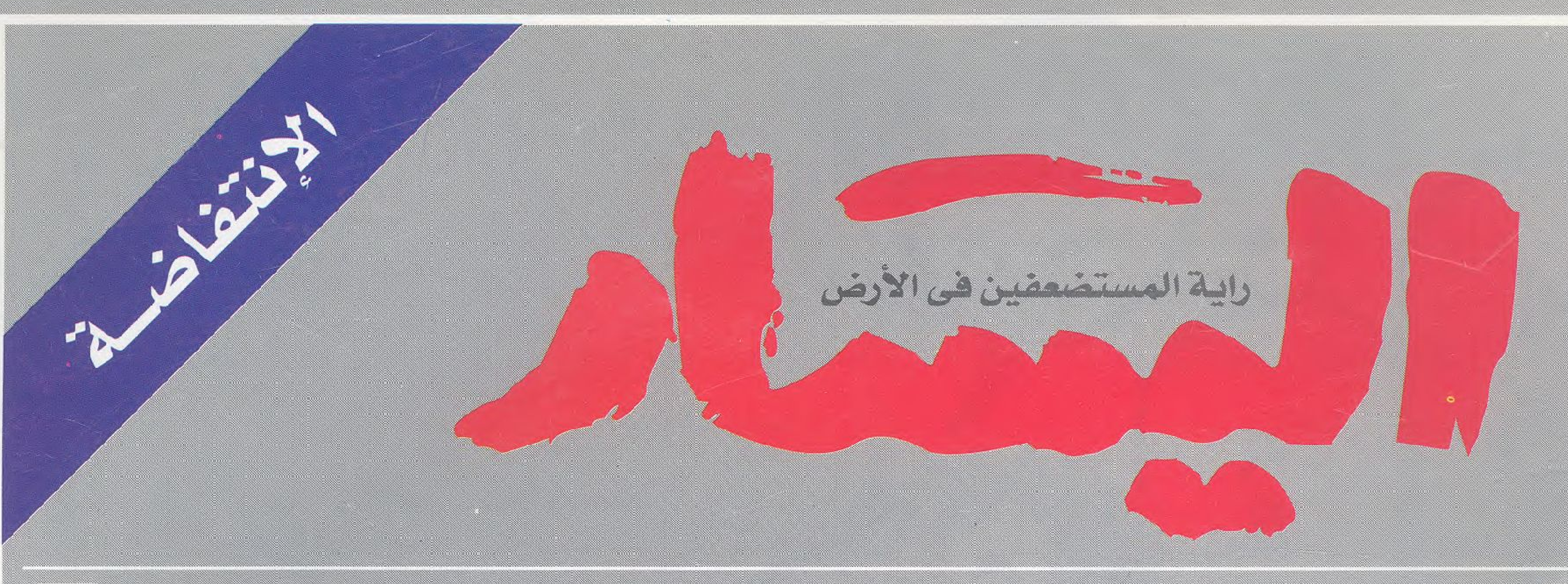


اليسار / العدد ١١٧ / مارس ٢٠٠١ / ذو الحجة ١٤٢١ هـ / الثمن : ٣ جنيهات

الغريبة إن أزمة الدولار مستمرة رغم إننا
شلنا الجنزورى وجبنا بداله عاطف عبيد ..
نرجّع الجنزورى تانى يافندم .. ؟!
سيادة الرئيس
عمرو

قنبلة موقوتة اسمها البطالة

المواطنة .. بين الدولة الدينية والعلمانية

عواصف على البحيرات الكبرى

سينما
أشرف فهمى

مناورات « عبيد - سينسبرى » لإستنزاف الفقراء لصالح المستثمرين

الغارة الأمريكية .. تحية عسكرية لصعود شارون للحكم

ترشيح عمرو موسى
أميناً عاماً
لجامعة الدول
العربية

؟!

لا وانت الصادق .. دى مش ترقية خالص ..
ده معاش مبكر زى حالاتنا .. !

!!

عمرو

فى هذا العــدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
سكرتير التحرير
خالد البلشى
المستشارون
أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمة وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى
عبد الغنى أبو العينين
د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .
الادارة والتحرير :١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

لليسار در

العراق .. وأشياء أخرى

احتل **الهم العراقي** المساحة الأساسية في هذا العدد . ورغم انشغالنا الدائم بالعراق فلم يكن في تخطيطنا أن يكون هو موضوع العدد . كان الموضوع الوحيد المقرر سلفا هو الجزء الثاني - والأخير - من رسالة كردستان العراق التي يكتبها رئيس التحرير بعد زيارته لهذا الجزء من الوطن العراقي . ولكن الغارة الأمريكية البريطانية ، فرضت أن يحتل العراق هذه المساحة من العدد. فمن واشنطون كتب **سمير كرم** ليكشف العلاقة بين الغارة والإدارة الأمريكية الجديدة وشارون رئيس وزراء إسرائيل الجديد . وتحدث **نبيل يعقوب** مع **حميد مجيد موسى** السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي . وبالصدفة أرسل الصديق " **لبيد عباوي**" بالفاكس موضوعه عن العراق .

ومع ذلك فمازلنا نشعر أننا لانعطي العراق ومايجري فيه وحوله مايستحق من الاهتمام.

القضية الثانية التي احتلت مساحة في اهتمامنا هي **القضية الفلسطينية** ، سواء في جانب الانتفاضة التي عرض لها الباحث وأستاذ الجامعة د. جورج جقمان من بيرزيت في مجموعة من الملاحظات الهامة ، أو على جانب مايجري في إسرائيل وبين عرب ١٩٤٨ ،في رسالة حيفا التي كتبها **نظير مجلي** أو مقال **أحمد عبد الغني.**

وبالطبع لم يكن هذا الاهتمام العربي ليصرفنا عن مشاكلنا الداخلية . وكان نصيب سياسة الحكومة هو الأوفى **فمدحت الزاهد** يقدم شرحا إضافيا لبرنامج حكومة **د. عاطف عبيد** ، **وخالد البلشي** يفضح مناورة" عبيد - سينسبري" **وعريان نصيف** ينذرنا بالكارثة التي ستلحق بالزراعة المصرية في ظل الشراكة(المشاركة) مع أوربا ، **ومحمد جمال إمام** يقدم مزيدا من الايضاح لواحدة من أهم مشاكلنا في دراسته الهامة حول البطالة.

في الساحة الدولية يكتب **حلمي شعراوي** - أحد المتخصصين القلائل المصريين في الشئون الأفريقية - عن الوضع في الكونجو ومنطقة البحيرات بعد اغتيال **كابيلا**.

بالإضافة إلى مقالات موضوعات أخرى بأقلام **د. أحمد محمد صالح وفريدة النقاش ومصطفى مجدي الجمال ود، رفعت السعيد ود. سمير حنا صادق وأحمد يوسف وصلاح عيسى .**

وسيلاحظ القارئ أننا أفردنا عدة صفحات لرسوم قديمة لفنان الكاريكاتير - والأطفال - **بهجت عثمان** ، بعد أن قرر تلاميذه ومحبيه أن يهدوا هذا العدد له متمنيين له الشفاء العاجل . وانتدبوا عنهم الفنان الشاب" **عمرو سليم**" ليقدم هذه الصفحات إليه.

وبهجت ظاهرة جميلة في حياتنا الصحفية والسياسية والثقافية . والذين عرفوه - مثل رئيس التحرير وعدد من كتاب اليسار - يذكرون تألقه الدائم في الستينات عندما كان هناك تنافس ممتع بين عمالقة هذا الفن .. صلاح جاهين وحجازي والليثي وعبد السميع وجورج..

ويفخر رئيس التحرير دائما أنه عندما تولى رئاسة تحرير الأهالي في مايو ١٩٨١ نجح في اقناع **بهجت وحجازي** بأن يعودا لرسم الكاريكاتير على صفحاتها بعد أن توقفا عن ابداع هذا الفن تماما احتجاجا على القيود السياسية الصارمة التي فرضت على الفنانين والكتاب والصحفيين والمثقفين الذين اعتادوا ممارسة حقهم في النقد والانحياز دائما للناس وليس للحكام.

وكان بودنا أن نقدم لبهجت أكثر كثيرا من هذا العدد. ولكن ماباليد حيلة . فهذا هو مانملكه في عالمنا هذا .

ونرجو من بهجت أن يتقبل هديتنا المتواضعة.

تبقى كلمة أخيرة .. فمنذ عاودت اليسار الصدور ونحن نعاني بصورة لم نعهدها من قبل من تأخر عدد من الأصدقاء في تسليم مادتهم وهو ماأربك العاملين في اليسار سواء رئيس التحرير أو سكرتير التحرير أو الزميلة **نسرين** التي تتولى جمع المادة وتنفيذ الصفحات المختلفة . والأهم هو عدم صدور عددي يناير وفبراير ٢٠٠١ في الموعد المحدد وهو اليوم الأول من كل شهر نتيجة لتأخرنا في تسليم المادة للمطبعة . بل أن البعض لايسلم المادة المتفق عليها قبل صدور العدد . ولانعرف حتى هذه اللحظة هل سيصدر هذا العدد في موعده في أول مارس . أم أن الجهود المبذولة لتعويض تأخر الأصدقاء في تسليم موادهم لن تنجح .

ولنا رجاء حار أن يحاول جميع كتاب اليسار أن يوافونا بمادتهم في المواعيد المتفق عليها لكي نستطيع أن نحترم تعهدنا الدائم للقراء بالصدور في اليوم الأول من كل شهر .

ولايفوتنا أن نهنئ الجميع بحلول عيد الأضحى بعد أيام قليلة وكل عيد وأنتم طيبون

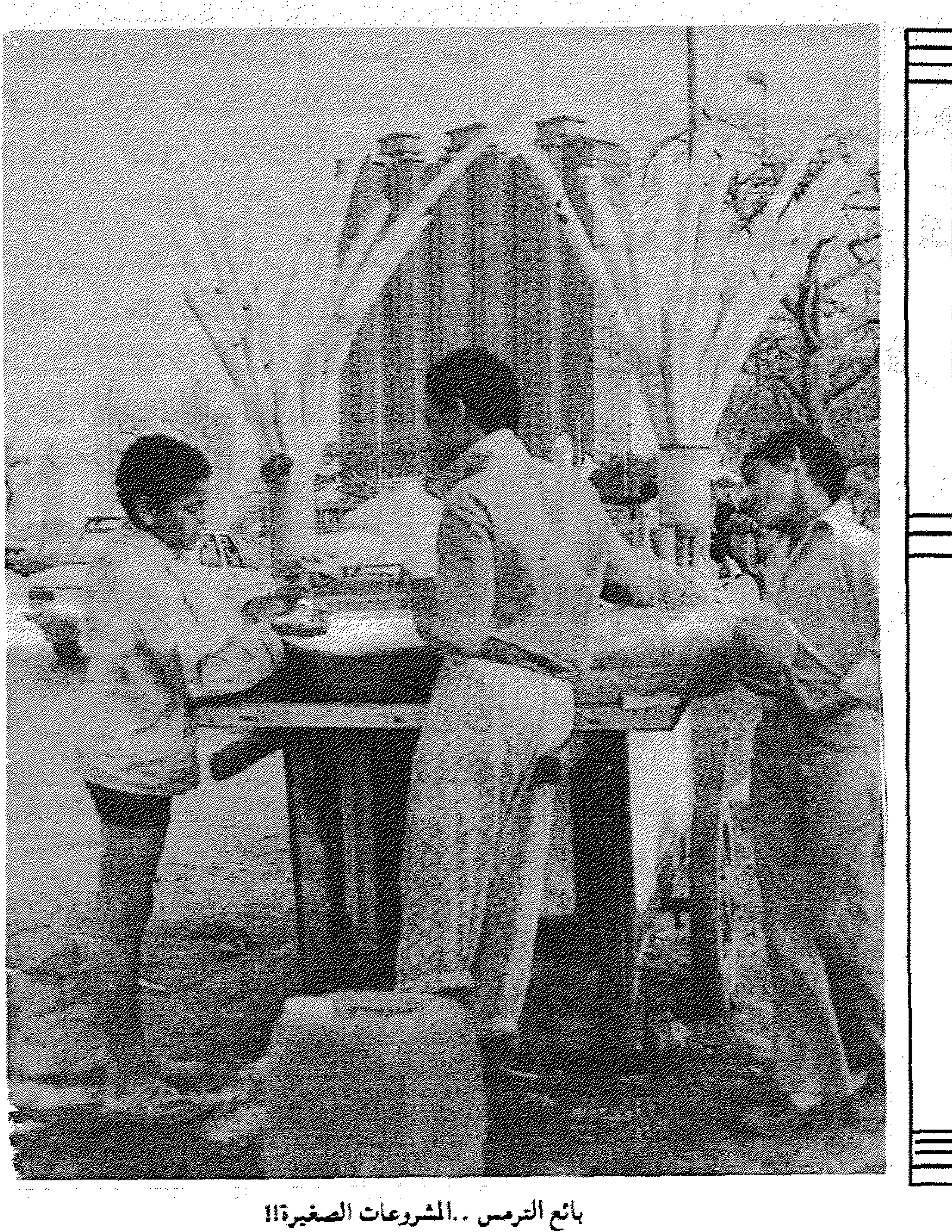
اليسار

• عماليات •

قنبلة موقوتة إسمها البطالة



محمد جمال إمام



بائع الترمس ..المشروعات الصغيرة!!

عادت مشكلة البطالة تطل برأسها عاليا مرة أخرى. رغم أن المشكلة لم تفقد إلحاحها طوال السنوات الماضية، إلا أنه كانت هناك جهود تبذل باستمرار للتهوين من أمرها والتقليل من حدتها، **واتهام الشباب بأنه لا يريد البحث عن حلول ذاتية لمشاكله ويفضل انتظار وظيفة مريحة يقبض منها ولا يعمل**. بل كان ثمة ترويج لنموذج **خريج الهندسة أو الطب الذى فضل أن يتعلم مهنة التبليط ليشتغل «مبلط» شقق فاخرة** مقابل أجور مرتفعة تزيد عما يكسبه قرناؤه الذين فضلوا ممارسة مهنهم التى قضوا سنوات طويلة فى تعلمها دون مراعاة لأن المجتمع ينتظر أن يساهموا بما تعلموه فى نهضته ،**وكأن الدولة كيان سفيه ينفق الآلاف من الجنيهات على تعليم الشباب مهنا علمية تخصصية لينضموا فى نهاية الأمر إلى حرفيين** لم يحتاجوا إلى قضاء سنوات طويلة فى تعليم عال مكلف ماديا ومعنويا .وكأن ثمة نقصا فى هؤلاء الحرفيين حتى يزاحمهم حملة المؤهلات العليا فى مصدر رزقهم ، أم هو الحقد الاجتماعى بالمقلوب .**وكان الغريب فى الأمر أن يسهم بعض رموز الدولة فى الترويج لهذا النموذج والإشادة بأصحابه** وأن تتفق الحكومة مع بعض المنظمات الدولية المتخصصة على إقامة مراكز للتدريب التحويلى لهذا الغرض ،بينما كان الأولى أن تخصص مثل هذه المراكز والمعونات لم يستطيعوا إكمال تعليمهم العالى لضعف حصيلتهم التعليمية!.

عندما استحال الكتمان

وظهر الاهتمام الرسمى البالغ بهذه المشكلة بعد أن ازدادت تعقيداً وأصبح لها مردود أمنى خطير ، ولولا ذلك لما كان هذا الاهتمام بها . لكنه جاء اهتماماً على الطريقة الحكومية المصرية ، أى اهتمام قائم على أسس واهية أو مغلوطة .فبعد هذه السنوات الطويلة من المعاناة ،فإنك لا تجد أى دراسات علمية يعول عليها عن هذه المشكلة، اكتفاء بالكلام المعسول أو المرسل الذى لا يفيد ولا يساعد على الوصول إلى حلول دائمة ووطيدة. بل وتتعدد الاحصاءات الرسمية وتتضارب ،فها هو **رئيس الوزراء** يعلن فى بيانه أمام مجلس الشعب أن **نسبة البطالة فى مصر تبلغ ٨ر٦ فى المائة ، أى حوالى مليون ونصف المليون عاطل ، بينما يقول وكيل وزارة القوى العاملة لشئون الاستخدام إنها تبلغ نحو ٩ر٧ فى المائة ، أى حوالى مليون وسبعمائة وخمسين ألف عاطل**، وقبل ذلك أعلن رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، نسبا مختلفة

.والتضارب كما يقول **د. حسين رمزى كاظم** رئيس جهاز التنظيم والادارة السابق(الذى يرجح صواب الرقم الذى ذكره وزير القوى العاملة) يرجع إلى المعايير المستخدمة فى حساب البطالة ،والتى يتعلق بعضها بالفئة العمرية المستند إليها فى حساب القوة العاملة . ثم هناك تعريفات البطالة المستخدمة ،وهل يندرج فيها كل الشباب الداخل إلى سوق العمل ، والعمال المسرحون تحت اسم المعاش المبكر، والعمالة العرضية فى صناعتى البناء والخدمات ،إلى آخره ،وهى مجالات تتيح التلاعب وإظهار الأمور بالصورة التى تريد السلطات المسئولة أن تعرضها بها أمام الرئيس الكبير وأمام جماهير الشعب المخدوعة.

اقتصاد سوق أم مخطط

وإذا كان تعريف العامل المتعطل يختلف باختلاف السياق الاقتصادى والاجتماعى والعمرى ،فإن تعاملنا معه لا يزال يجرى بطريقة المثل البلدى الذى يقول« **زى اللى رقص على السلم، فلا اللى تحت شافوه، ولا اللى فوق نظروه**»!.فبينما صدعت رؤوسنا بالحديث المستمر عن التحول إلى اقتصاد السوق والتعامل بآليات السوق ،والتخلى عن الاقتصاد الاشتراكى والتخطيط المركزى ،فإننا احتفظنا بما يسمى **وزارة التخطيط** .وما تفرضه من قيود على تعددية التنظيمات الجماهيرية ،كما أننا لا نزال نتعامل مع العديد من المشاكل الناجمة عن ذلك بمنطق المسئولية الأبوية للدولة عن جميع هموم الوطن ، رغم أنها انسحبت من معظم أدوارها السابقة التى يقتضيها هذا المنطق **ولم يعد فى مقدورها القيام بها- إن سمح لها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ونادى باريس وخلافهم من أولياء أمورنا الجدد- وهى مسئولة لا تعرفها آليات السوق.**

ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى ما يحدث فى« **ماما أمريكا**» القطب الأوحد لعصر العولمة، والتى تفضح

> **الحكومة روجت لنموذج خريج الطب «مبلط الشقق» على أنه النموذج الأمثل وكأن الدولة كيان سفيه ينفق آلاف الجنيهات على تعليم الشباب ليتحولوا إلى حرفين.**

أدبيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ضغوطها المستمرة من أجل فتح كافة أسواق العالم ،خاصة أسواق الدول الآسيوية ، أمام النشاط الاقتصادى العالمى دون حواجز حمائية أو قواعد تحول دون دخول أى شركات أجنبية إلى هذه الأسواق ، بما يرتبط بذلك من إسقاط جميع القوانين والتشريعات العمالية التى تكفل ظروف عمل مستقرة وحماية وظيفية لجماهير العمال فى تلك الدول . فى الولايات المتحدة لا يكف « **ألان جرينسبان**» رئيس صندوق الاحتياطى الفيدرالى ، المقابل الأمريكى للبنك المركزى عندنا ، والذى تنسب إليه كل فضائل الصحوة الاقتصادية هناك فى **عهد كلينتون ،عن الشكوى من الانخفاض غير المسبوق فى نسبة البطالة إلى حوالى ٤ فى المائة حيث أن ذلك يخلق سوق عمل غير مرنة ويرفع من أجور العمالة ويعطيها قوة ضغط غير تناسبية على أصحاب العمل مما يؤدى فى نهاية الأمر إلى تأثر القوة التنافسية لناتج العمل الأمريكى فى عالم يعتمد بشدة على التنافس.** أى أن الرجل يطالب بهمة برفع نسب البطالة فى بلده إلى الحد الذى يزيد من الجاذبية الاقتصادية للناتج الأمريكى حتى ولو جاء ذلك على حساب العمال وأسرهم .وفى أوروبا الغربية تصل نسبة البطالة إلى حوالى **عشرة فى المائة** أو أكثر فى بعض بلدانها الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا دون أن ينقلب المجتمع رأسا على عقب ، لأن ذلك فى عرفهم جزء من آليات السوق .بل ويصل الأمر هناك، وفى الولايات المتحدة ، إلى المطالبة بالتخفيف عن كاهل الدولة ،والقوى الاقتصادية ،من أعباء الامتيازات التأمينية الكثيرة المقررة للعمال ،ومنها تأمينات البطالة ، ويتهمونها بأنها المسئولة عن استمراء أعداد لا بأس بها من العمال للبطالة حيث ينعمون بتأميناتها دون أن يتكبدوا مشقة العمل! فآليات السوق إذن لا تعرف المسئولية الأبوية للدولة.

التكافل الأسرى

ولسنا بذلك نطالب الدلة بسحب يدها من هذه المشكلة وتركها لتفاعلات السوق الحرة ،ولكننا نريد أن نعرف الأساس المنطقى الذى تتعامل به الحكومة مع هذه المشكلة، ونكشف التضارب الذى تتناولها به، لكى نستطيع أن نتحاور معها بشكل علمى مدروس وليس على أساس اجتهادات جنرالات المقاهى.

وفضلا عن ذلك فإن لنا سياقا اجتماعيا مختلفا عما هو موجود فى بلدان السوق الحرة الأخرى ، فلا يزال مجتمعنا يوقر الأسرة الممتدة والروابط الأسرية الوثيقة والتكافل الحميم بين أفراد الأسرة من المهد إلى اللحد ، فيظل الأب يحمل هم أولاده حتى بعد أن تصبح لهم أسرهم المستقلة ، ولا يرتاح من معاناة همومهم إلا بعد أن يوارى فى التراب.

والمعروف أن الأسر الفقيرة فى أدنى السلم الاجتماعى فى مصر تنجب كثيرا

لكى تستثمر من أنجبتهم فى سوق العمل لمؤازرة الأسرة بأكملها ، أو للاعتماد على قوة عملهم فى مشاريعها الإنتاجية الصغيرة المستقلة ،مثل قطع الأرض الصغيرة ، بدلا من استئجار أيدى عاملة مكلفة.. وأن أسر الطبقة المتوسطة، الصغيرة والمتوسطة ، تستثمر فى تعليم أولادها لتأمين مستقبل وظيفى مربح يعود بالنفع المالى المباشر مستقبلا على الأسرة كلها أو يكفل لهؤلاء الأولاد استقلالا مستقبليا عن مؤازرة ذويهم ويريح هؤلاء الأهل من مشقة مواصلة مؤازرة أولادهم .**وكلنا يعرف أن فرص العمل المربحة فى الوقت الحالى أصبحت ،كما كانت عليه الحال فى أيام رواية نجيب محفوظ« القاهرة الجديدة » أو «القاهرة-٣٠» ،من نصيب أولاد أصحاب النفوذ والجاه والوساطات التى تكفل لهم الحصول على تلك الفرص المحدودة.**

وضاعت الاستثمارات الأسرية

ومن ثم ينتهى الأمر بكثير من الأسر التى أنفقت كثيرا على تعليم أولادها إلى أن تجد هؤلاء الأولاد قابعين بين جدران منازلها عاطلين عن العمل لفترات تطول أو تقصر ، أو يعملون فى أعمال هامشية لا تينهم على تكوين أى مستقبل لائق مما كانت تلك الأسر تحلم به واستثمرت من أجله الكثير من كدها وتعبها . **وينتهى الأمر بالأولاد ، الشباب ، إلى الإحباط واليأس من تكوين أى كيان مستقل مأمون لهم ، بل إن من يحصل منهم على وظيفة فى الحكومة أو القطاع العام لا يستطيع أن يحلم بتكوين أسرة والاستقلال عن أسرته الأصلية** مرتب الطبيب الحديث التخرج بكل بدلاته لا يصل إلى مائتى جنيه ، وماذا يفعل هذا المبلغ فى زماننا هذا؟ ونعيب على الشباب انحرافاته وضعف انتمائه لوطنه، و.. و..

بينما العلاقة بين المواطن والوطن علاقة ذات اتجاهين ،فإذا انتهت إلى علاقة باتجاه واحد، علاقة عطاء دون أخذ.**فكيف للشاب المحبط الذى يفتقد إلى أى أمل محسوس فى مستقبل أفضل أن يشعر بالانتماء إلى مجتمع يعطى للبعض القليل دون الآخرين الأكثر عدداً وأضعف حيلة؟**
تقول الاحصاءات شبه الرسمية إن مصر يوجد فيها ثلاثة ملايين أنثى عانس ، لابد أن يكون فى مقابلهن عدد مماثل أو حواليه من الذكور غير المتزوجين فى مجتمع يصل عدد سكانه إلى حوالى خمسة وستين مليونا،، فكيف يستطيع هؤلاء جميعا أن يحلوا مشكلة حياتية أساسية لديهم؟ ومتى؟ بينما نقرأ ونسمع ونرى عن أفراح وليالى ملاح لشباب « زى الورد » تصرف عليها مئات الآلاف من الجنيهات ويحضرها كبار المسئولين.

ومنذ حوالى سنتين نشرت« **اليسار**» تحقيقاً مؤثرا عن مشكلة البطالة كتبه الصحفى الشاب النابه« **خالد البلشى**» وحكى فيه تجربته الشخصية المريرة والمحزنة عن هذه المشكلة ، إلى جانب مواجع شبان وشابات آخرين ،**وأنصح من يشيح بوجهة عن هذه المشكلة أن يعاود قراءة هذا التحقيق ،ويتصور لو أن أولاده كانوا من بين هؤلاء الباحثين عن عمل دون جدوى.**

آراء وأخبار

خلاصة القول ، هل هناك أمل فى حل قريب لهذه المشكلة ؟ مجلة «**الأهرام الاقتصادى**» وهى مجلة «قومية» وليست معارضة حاقدة ، نشرت تحقيقا عن هذه المشكلة فى عددها الصادر فى **٥ فبراير ٢٠٠١** ننقل منه آراء بعض كبار الخبراء الاقتصاديين فى بلدنا ،الدكتور **عثمان محمد عثمان** مدير معهد التخطيط القومى يقول« مشكلة البطالة لا تحل بقرار مؤقت ،فهى ليست مشكلة بسيطة مثل مشكلة السكر يمكن حلها خلال ثلاثة أشهر، لذلك يجب أن تأخذ وقتا كافيا لحلها ، مع العلم بأن مجرد إدراك الحكومة لخطورة المشكلة والتوجه لحلها دون الادعاء بعدم وجود مشكلة يعتبر فى حد ذاته حلا .**والمدخل فى حل مشكلة البطالة هو تنظيم عمليات العرض والطلب على العمالة وتحقيق توازن بينهما ، مما يتطلب ضرورة زيادة الاستثمارات بشكل كبير لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة**».

والدكتور **إبراهيم العيسوى** المستشار بمعهد التخطيط يقول«البطالة» ليست قضية جزئية أو عارضة يمكن التعامل معها بحلول سريعة ، ولكنها قضية تضرب بجذورها فى عمق المشكلات الاقتصادية المصرية وترجع فى حقيقتها إلى ظاهرة الشلل التى مرت بها التنمية المحلية فى مصر خلال عقدين من الزمان ،وهى ليست اختلالا بين العرض والطلب فى قوى العمل ويمكن حلها من خلال التدريب التحويلى وما إلى ذلك .. **ولكنها مشكلة فائض كبير فى العرض وعجز كبير فى الطلب ،وفى الحالتين لا مخرج من هذه المشكلة إلا بحفز قوى التنمية فى المجتمع** ..ومن خلال رؤية متكاملة لعملية التنمية تتبناها الدولة بشكل رئيسى وتقوم فيها بدور محورى».

والأستاذة «**شهيرة**


د. عاطف عبيد

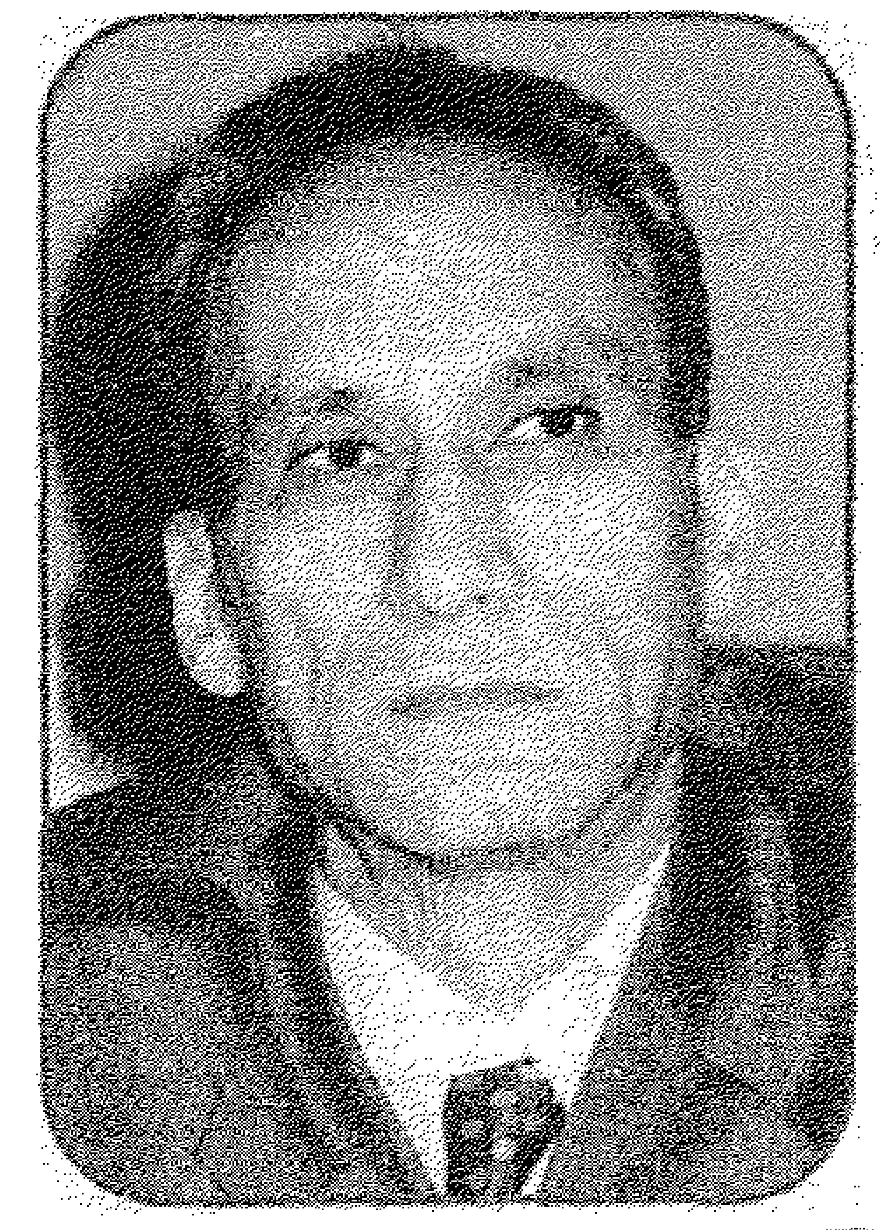

د. يوسف بطرس غالى

الباز» خبيرة الاقتصاد السياسى للتنمية وقضايا النوع تقول «هناك ارتباط بين البطالة والاستراتيجيات الإنمائية التى تتبعها الدولة . فهناك استراتيجيات مستقلة تهدف فى اتخاذ قراراتها إلى الأخذ فى الاعتبار بمتطلبات المجتمع الوطنى ثم المجتمع الدولى مع عدم التناقض بين متطلباتهما .أما النوع الآخر من الاستراتيجيات فيتمثل فيما يحدث الآن من عولمة وسيطرة نظام القطب الواحد الذى يهدف إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد سوق وربطه بسوق عالمية موحدة يتحدد من خلالها الإنتاج والأسعار، مما يترتب عليه أن **القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تصدر داخل الوطن لا تعد استجابة لمتطلبات الوطن وإنما تصدر استجابة لخطة عالمية تهدف لتحقيق أقصى ربح ممكن من خلال تقليل النفقات وبالتالى الاستغناء عن العمالة وزيادة حجم البطالة والاستثمار فى المجالات والأنشطة الإنتاجية** التى تعتمد على كثافة رأس المال وليس كثافة العمالة ،وهذا المنطق يعتبر طارداً للعمالة».

أسلوب رخيص

والغريب أنه بينما يعد **رئيس الحكومة** فى بيانه بتوفير مئات الألوف من فرص العمل الجديدة لحل مشكلة البطالة ،فإن الحكومة نفسها تنافس أصحاب العمل من أصحاب النفوس الوضيعة فى التحايل على الباحثين عن عمله فتشغلهم بعقود مؤقتة لكى تستطيع أن تفصلهم وقتما تشاء ، إما لكى تعين بدلا منهم آخرين من أبناء أصحاب الحظوة ، أو للادعاء

• مرتب الطبيب حديث التخرج لا يصل إلى ٢٠٠ جنيه
• أسوان والوادى الجديد والبحر الأحمر والدقهلية.. أعلى نسب بطالة بين المحافظات



د. مختار خطاب

بخلق فرص عمل جديدة.

إذ تشير التحقيقات التى نشرتها **«الأهرام الاقتصادى»** فى عددها ذاك إلى معاناة الشباب من هذا النظام فتقول «**وقد عبر عدد من الشباب عن تظلمهم من نظام العمل المؤقت مؤكدين أنهم مروا بتجارب مريرة بسبب الشروط المجحفة والاستغلالية بالعقود المؤقتة لصالح صاحب العمل دون مراعاة لحقوقهم ومعنوياتهم ، وأكدوا أنهم لا يستطيعون أن يقرروا الزواج وتكوين أسرة طالما يعملون بنظام العقد المؤقت**.. وخاصة أنهم مجبرون على توقيع خطاب بالاستقالة قبل أن يوقعوا إقرار استلام العمل . بعض الشباب قالوا إن نظام العقد المؤقت معمول به فى القطاع الخاص والحكومة ، بل إن نسبة كبيرة من الملتحقين بالعمل فى الإذاعة والتلفزيون ووزارات أخرى يعملون بنظام العقد المؤقت الذى يجدد كل عام فيفاجئون بالاستغناء عنهم ويطالبون بحمايتهم وتوفير ضمانات لهم ولأسرهم.

إحصاءات مؤلمة

وليعذرنى القارئ إذ أختتم حديثى عن مشكلة البطالة بنقل الإحصاءات التى أوردها وكيل وزارة القوى العاملة لشئون الاستخدام فى هذا التحقيق عن أوضاع البطالة فى مصر ، لعلها تكون مفيدة للأسر التى تخطط للمستقبل التعليمى لأولادها .الاحصاءات تقول إن أعلى **نسبة بطالة بين خريجى الجامعات موجودة بين خريجى كليات التجارة(٣٤٫٧ فى المائة) يليهم بطالة خريجى كليات الآداب والآثار(١٥٫٣ فى المائة) فكليات الزراعة والحقوق (١٤٫٥ فى المائة) ،وجاء خريجو كليات الهندسة فى المرتبة الأخيرة، إذ بلغت نسبة البطالة بينهم ٣٫٨ فى المائة . أما فيما بين خريجى المعاهد فوق المتوسطة ،فإن أعلى نسبة البطالة موجودة بين خريجى المعاهد التجارية (٦٧٫٨ فى المائة) فالمعاهد الصناعية (٢٨٫٣ فى المائة)** .أما المؤهلات المتوسطة، فإن أعلى نسبة للبطالة موجودة بين **الحاصلين على الثانوية التجارية (٥١ فى المائة) فالحاصلين على الثانوية الصناعية(٣٥٫٧ فى المائة) فالحاصلين على الثانوية الزراعية ١٣ فى المائة)** .أما المحافظات التى كانت تحظى بأعلى نسبة من البطالة فى مصر فى سنة ١٩٩٩- ٢٠٠٠ فقد تصدرتها محافظات **أسوان فالوادى الجديد فالبحر الأحمر فالبحيرة فالدقهلية.**

وقلبى مع أهالى هؤلاء المتعطلين عن العمل ، سواء أصحاب البطالة الظاهرة أو المقنعة ،القانطين من أى أمل فى مستقبل شريف مشرق فى القريب العاجل.

• أرقام مؤلمة: نسبة البطالة بين خريجى المعاهد التجارية ٦٧٫٨٪ والثانوية التجارية ٥١٪ والثانوية الصناعية ٣٥٫٧٪ وكليات التجارة ٣٤٫٧٪

بهجت عثمان

فى نفس اللحظة التى تكتب فيها هذه الكلمات .. يرقد فنان الكاريكاتير الجميل بهجت عثمان بمستشفى الدكتور رفعت كامل .بعد عملية جراحية ناجحة للتخلص من آلام القولون نهائياً..

باقات الورد والزهور تملأ المكان .من أهل وأصدقاء وزملاء مهنة تتلمذوا على يديه وتفتحت أعينهم ووعيهم السياسى على رسومات بهاجيجو المتمردة التى طالما أزعجت الأنظمة الحاكمة فى مختلف بقاع المستنقع العربى الذى نعيش فيه .. من «المحيض» إلى« الخليع».

لم تهن عزيمته يوماً .. ولم ينحنى .. ولن ينكسر .رغم الخدوش التى أصابته وصارت رفيقة لدربه .. بدءاً من هزيمة١٩٦٧ ثم سقوط الحلم «أصيب بهجت عثمان بعدها مباشرة بمرض السكر» ثم زيارة السادات للقدس وتوقيع إتفاقية كامب ديفيد «تلك التى صدر بعدها قرار ساداتى صارم بمنع بهاجيجو من الرسم لكونه معارضاً لتلك الاتفاقية» فحرب الخليج وتمزيق أواصر الأمة العربية .وإنتهاء بسياسة الخصخصة والمعاش المبكر وتشريد العمال وما إلى ذلك..

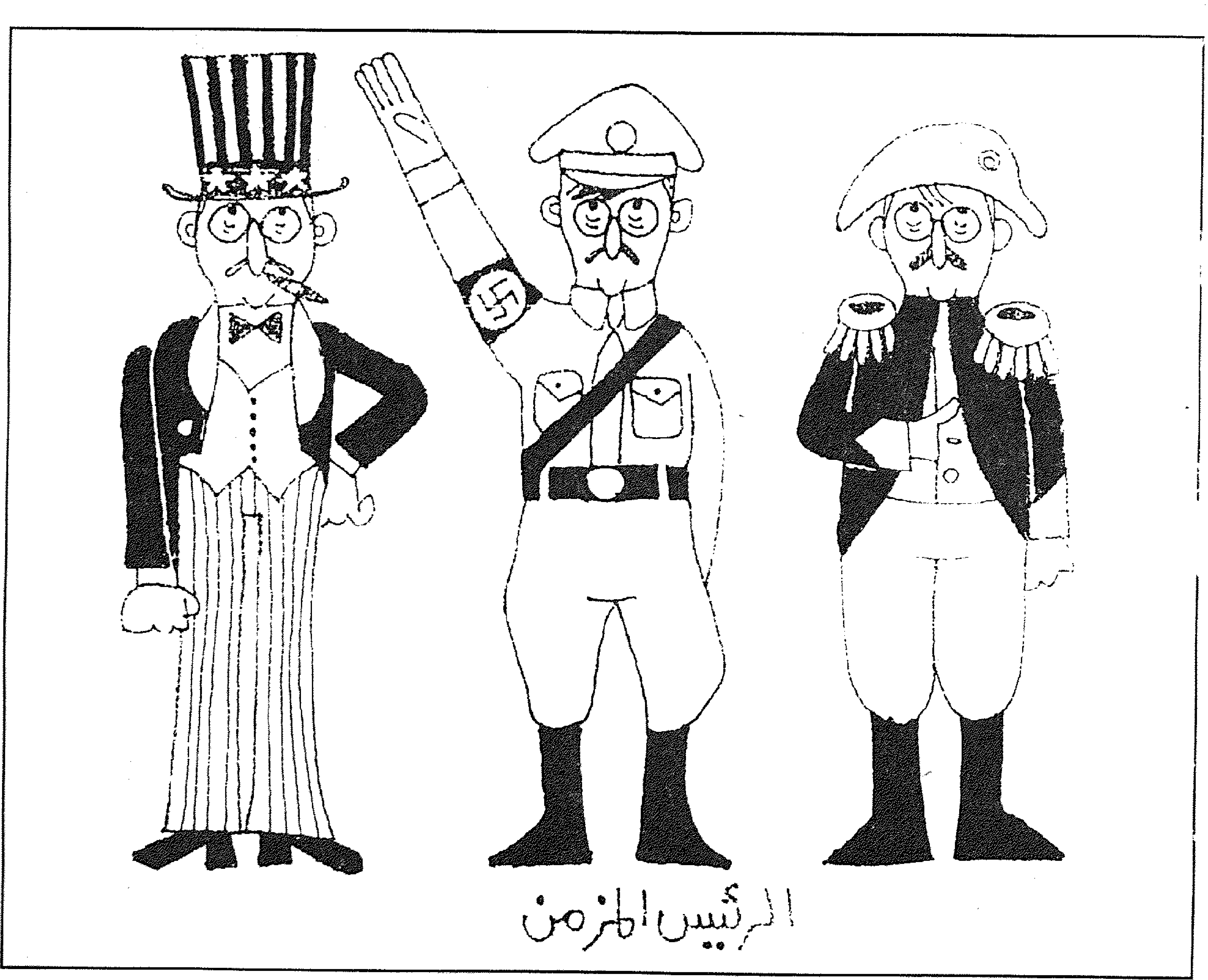
وفى كل مرة .وعقب كل خدش جديد ..كان بهاجيجو يزداد صلابة وإصراراً على الوصول لقمة الجبل .ويضمد جراحه ويبدأ فى الرسم من جديد..

– لم يتوقف بهجت عثمان عن العمل .والرسم .والتنفس .وسيظل.

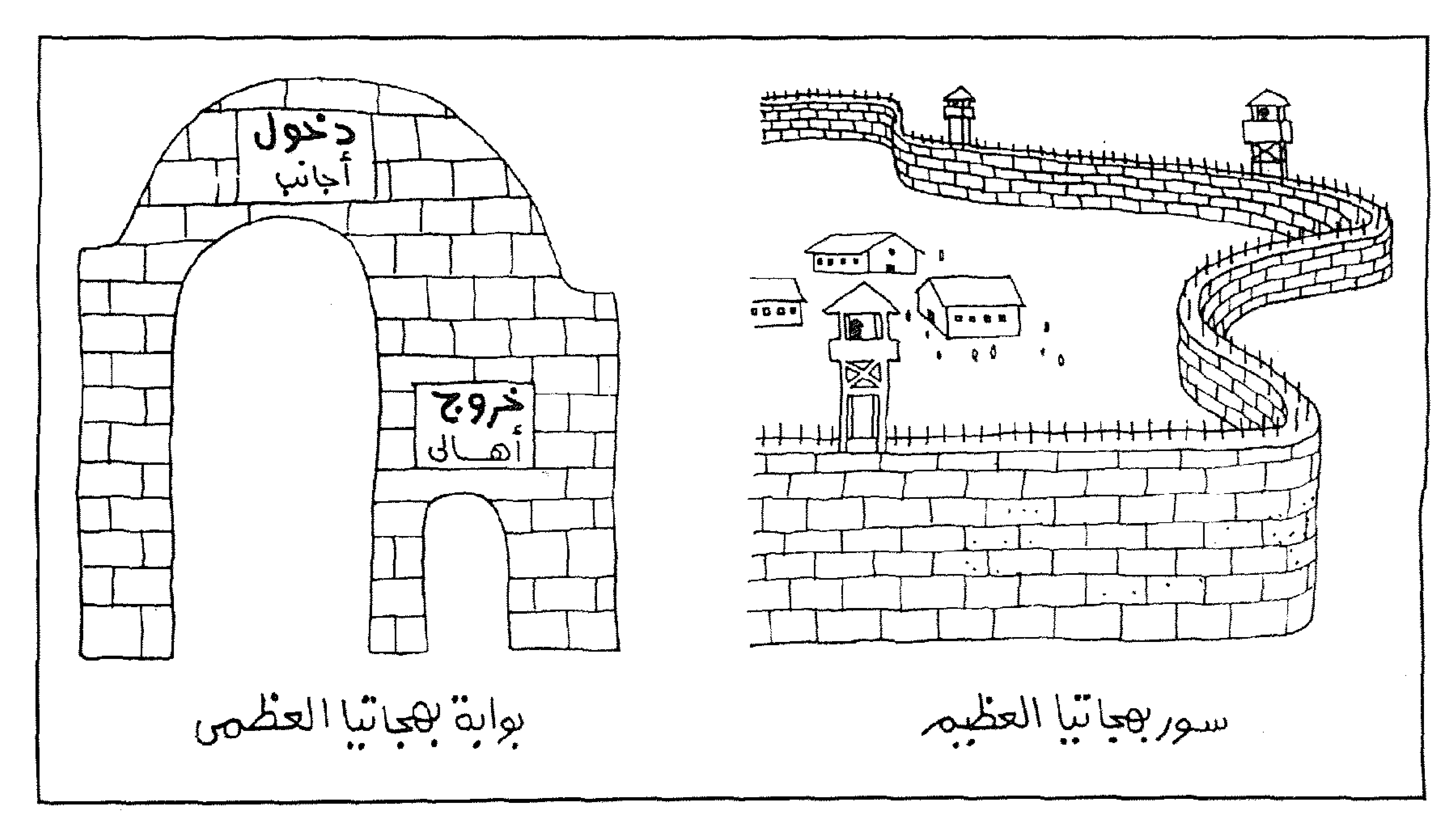
–والدى الروحى بهجت عثمان.حمداً لله على سلامتك..

و.. «رُبَّ أبٍ لك لم تلده جدتك».

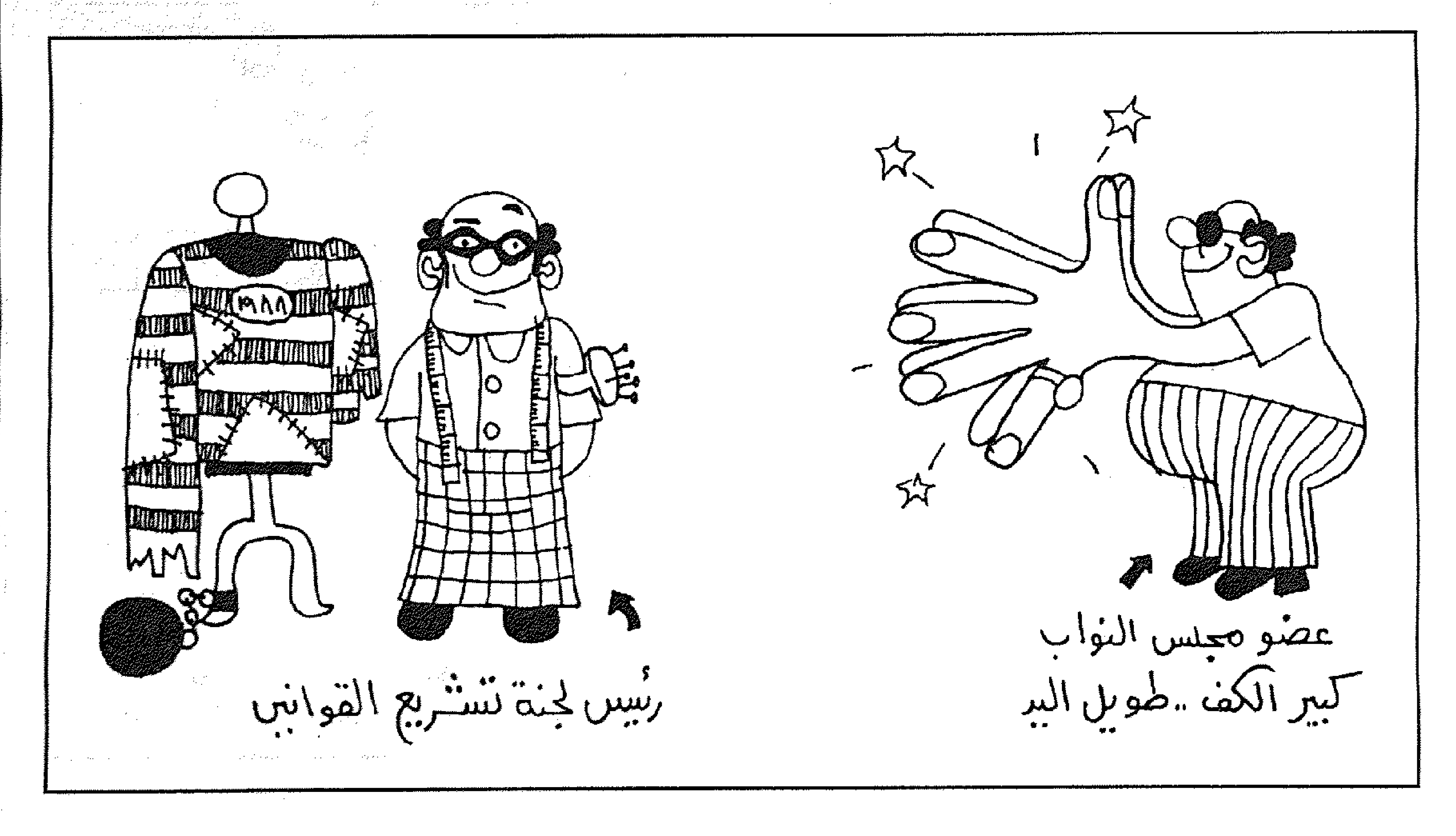
عمرو سليم




بهجاتوس
رئيس بهجاتيا العظمى
ورجاله العظام
مستشاره الصحفي

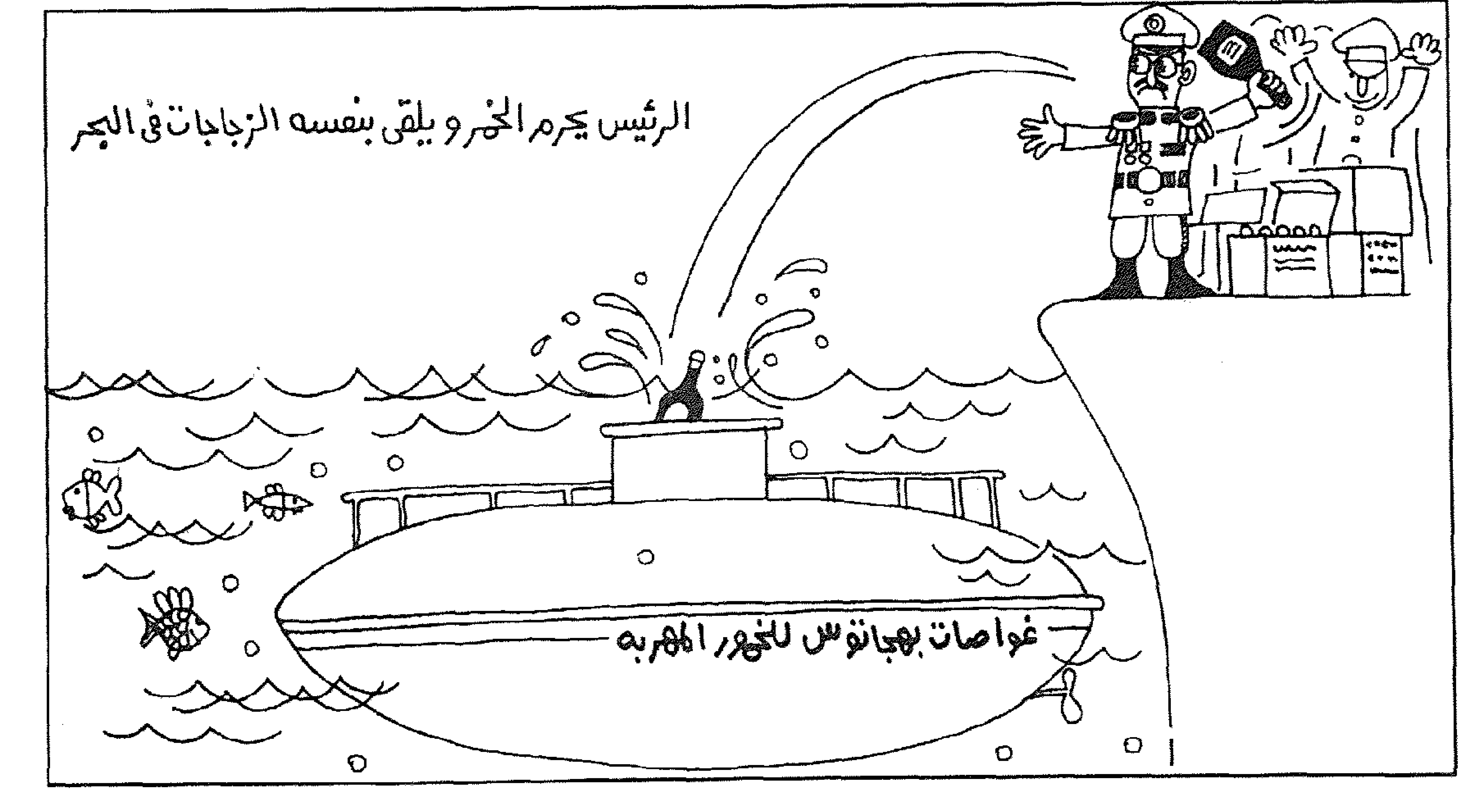

دخول
أجانب
خروج
أهالي
بوابة بهجاتيا العظمى
سور بهجاتيا العظيم


آخر صوره لرسام الكاريكاتير
الذى نقد الرئيس
وصورة زعيم المعارضه


عضو مجلس النواب
كبير الكف ..طويل اليد
رئيس لجنة تشريع القوانين
١٩٨٨


بهجاتوس العظيم المتربع على قلب الجماهير


القانون
تمثال حرية بهجاتيا


الرئيس يحرم الخمر و يلقى بنفسه الزجاجات فى البحر
غواصات بهجاتوس للخمور المهربه

مصر

إستنزاف الفقراء لصالح المستثمرين

فى مناورات «سينسبرى - عبيد»

الاول ابتز الحكومة لزيادة ارباحه والهروب من المقاطعة.. والثانى ضحك على ذقوننا



الرئيس حسنى مبارك

عندما سأل **عباس الطرابيلى** رئيس تحرير الوفد **الرئيس مبارك** خلال لقائه السنوى بالمثقفين فى افتتاح معرض الكتاب عن الفرق بين أرقام حكومة **د. الجنزورى** وأرقام حكومة **د. عاطف عبيد** التى فجرت موجة الهجوم الأخيرة على الحكومة السابقة؟ رد الرئيس **«مش هاريحك يا «عباس» بس اللى أقدر أقوله لك أنى حاطط ايدى فى كل حاجة بتعملها الحكومة دى وباتابع كل حاجة بنفسى!!»**.

إجابة الرئيس عن« وضع يده فى كل حاجة » فسرها المقربون منه ورؤساء تحرير الصحف الحكومية إنها جاءت لتجنب الأخطاء والخطايا التى ارتكبتها الحكومة السابقة بإشرافه على كل شئ» .. لكن **معناها البعيد جاء ليعيد إلى الأذهان حقيقة الحكم الفردى الذى نعيش فى ظله ..عندما يكون رئيس الجمهورية- الحاكم الفرد- مسئولا عن كل صغيرة وكبيرة** وهو ما يتعارض مع ما حاول القريبون من الرئيس استخلاصه من إجابته السابقة لوطبقنا منطق الإجابة على الوضع فى ظل حكم **الجنزورى**.

ورغم خطورة القراءة البعيدة لرد الرئيس فان المعنى القريب له بقدر ما كشف عن حقيقة دور د. **عاطف عبيد** بوضعه فى حجمه الطبيعى كمنفذ لتعليمات وأوامر الرئيس أو كمساعد على أكثر تقدير فانه **وضع الرئيس مبارك فى متناول طلقات المعارضين التى طالت الحكومة الحالية باعتباره مسئولا عن إدراتها السيئة للكثير من قضايانا السياسية ومشاكلنا الاقتصادية** -بدءاً من أزمتى السيولة والركود حتى أدق التفاصيل كطريقة تعاملها- الحكومة -مع مناورة سلسلة «**محلات سينسبرى** الأخيرة بإعلان انسحابها من السوق المصرية، والتى فجرتها إدارة الشركة لابتزاز الحكومة المصرية والحصول على المزيد من المكاسب ظهر ذلك واضحا من أن إعلان الانسحاب تزامن مع حدثين يتعلقان بطريقة تواجد الشركة داخل البلاد ..

الأول أن السلطات المحلية رفضت منح تراخيص تشغيل لفرعين من فروع الشركة هما فرعا «سفير» بمصر الجديدة وفرع آخر كانت الشركة تعتزم افتتاحه بشارع الهرم بسبب مخالفتهما للمواصفات بإنشائهما محل جراجات ..وكان الفرع الأول قد تكلف **٦ ملايين** جنيه وتم تعيين **٤٠٠ موظف** للعمل فيه.. ولم يكلف أحد من المسئولين نفسه عناء السؤال **كيف تنسحب إحدى الشركات من السوق المصرى فى الوقت الذى تسعى فيه لافتتاح فروع جديدة لها ؟!**.

أما الحدث الثانى فيتمثل فى أن إعلان الشركة للانسحاب تواكب مع الانتفاضة الفلسطينية وماتلاها من غضب شعبى طالت شظاياه فرعين من فروع الشركة وتسببت فى

خالد البلشى

تصريحات الرئيس مبارك فى معرض الكتاب كشفت حقيقة دور رئيس الوزراء.. ووضعت الرئيس فى متناول طلقات المعارضين

إحداث تلفيات بهما خاصة فى ظل مطالبه البعض بمقاطعة السلع الأجنبية الاسرائيلية والأمريكية أو تلك التى يدخل فيها استثمار يهودى.. وطبقا لمصادر الشركة وتقديراتها المبالغ فيها والتى نشرتها الأهرام فإن الشركة تأثرت بالمقاطعة بحيث تراجعت مبيعاتها بنسبة ٢٨٪ من حجم المبيعات قبل الانتفاضة.. ورغم أن هذا التراجع لو كان صحيحاً لا يمثل خسارة كبيرة للشركة خاصة أن حجم المبيعات فى عدد من فروع الشركة مثل« شبرا » -طبقا لبيانات الشركة-نفسها كانت تتجاوز الأهداف المفترضة بما يصل إلى عشرة أضعاف ..حيث إن الشركة كانت قد وضعت هدفاً تقديرياً للمبيعات بفرع شبرا قدره ٣٥٠٠ جنيه فى اليوم وما لبث مدير الفرع أن أبلغ إدارة الشركة بعد الافتتاح بأيام بأن مبيعاته بلغت ٣٠ ألف جنيه فى اليوم الواحد وأنه يحتاج إلى زيادة فى توريد كل أنواع البضائع التى يعرضها .. **رغم كل ذلك فإن الشركة لجأت إلى مناورة إعلان الخروج لشغل الرأى العام عن قضية المقاطعة ..وبالفعل نجحت الشركة فى تحقيق أهدافها بأكثر مما تتصور وهوما تمثل فى خضوع رئيس الوزراء لابتزازها وإسراعه إلى الجلوس مع قيادات الشركة للتفاوض** معهم على البقاء بالشروط التى ترضيهم ..

وربما يكون رئيس الوزراء نفسه قد وجد مناورة الشركة فرصة لأن يقوم هو نفسه بمناورة تشغل الرأى العام عن المشاكل الاقتصادية مثل أزمتى الركود والسيولة وارتفاع سعر الدولار فضلا عن أنه يستطيع من خلالها أيضا تقديم المزيد من التنازلات للمستثمرين ولو على حساب المواطنين ..وهو ما ظهر واضحا فى سؤاله الغريب لأعضاء اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى **هل تريدون استثماراً أجنبياً أم لا؟!** وهو ما سنتوقف أمامه فيما بعد.

وبمنطق إجابة الرئيس عن سؤال عباس الطرابيلى فإن المفاوضات التى أجراها د.عبيد -أو مناورته- مع إدارة الشركة بعد أن خضع لابتزازها يمكن أن نعتبرها مفاوضات أجراها الرئيس مبارك نفسه- عبر وسيط أو مساعد له- بكل ما يحمله ذلك من دلالات حول عدم وجود رؤية واضحة لدى حكومة «الرئيس مبارك» الحالية- بمنطق الإجابة وباعتبار د.عبيد كبير مساعدى الرئيس- فى التعامل مع أزماتنا الاقتصادية الراهنة.

والغريب أن ورطة الحكومة فى تعاملها مع شركة سينسبرى أو بشكل أكثر دقة مناورتها التى صورتها على شكل ورطة أسهم فى صنعها تبريرات عدد من الكتاب المصرين الذين صوروا فى كتاباتهم خروج الشركة من السوق المصرية على أنه كارثة ستلحق بالاقتصاد الوطنى فى ظل ما أعلنه مسئولو الشركة من أن السبب فى الانسحاب هوأن **شركتهم منيت بخسائر بلغت «١٨ مليون جنيه» فى ستة أشهر** ..وأسرف الكتاب فى تصوير الأمر على أنه سيتم استغلاله كمؤشر سئ على حالة الاقتصاد المصرى المتداعى مما يؤدى لابتعاد المستثمرين فى حالة خروج الشركة.. **ولم يلتفت هؤلاء الكتاب - أو ربما تجاهل بعضهم ذلك متعمدين -إلى بيانات أخرى للشركة تكشف عن السبب الحقيقى فى هذه الخسائر**- لو صح ما أعلنه المسئولون بها- وتتمثل هذه البيانات فيما أعلنته مصادر داخل الشركة من أن المتاعب التى واجهتها ادارة سينسبرى فى مصر تتعلق بالاسراف حيث كان هناك **أكثر من ٣٠ موظفاً انجليزيا يعملون فى مصر بمتوسط مرتبات للفرد تبلغ ١٨ ألف دولار شهريا** فضلا عن تخصيص سكن وسيارة وغيرها من المزايا التى كانت تمثل أعباء على المصروفات الإدارية.. كذلك كان هناك تجاوز ضخم فى نسبة المصروفات الادارية ضمن مصروفات إنشاء الفروع الجديدة والتى كان ينبغى ألا تتجاوز ١٥٪ من جملة المصروفات ولكنها تجاوزت ذلك بكثير بحسابات الشركة وخبرائها الاقتصاديين .

<table><tr><td>

إبتزاز الرأى العام لصالح المستثمرين على طريقة.. «هل تريدون استثماراً أجنبياً أم لا؟!» تجربة جديدة للدكتور عبيد!

</td></tr></table>

وبحسبة بسيطة فان مرتبات الموظفين الإنجليز الثلاثين وحدها تبلغ ٣ ملايين و٢٤٠ ألف دولار خلال الستة أشهر التى تم تقدير الخسائر فيها .. وإذا كان سعر صرف الدولار قد وصل إلى أربعة جنيهات فان المبلغ يصل إلى ١٢ مليون و٦٠ ألفاً بحساب الجنيهات المصرية بنسبة ما يقرب من٧٠٪ من حجم الخسائر المعلنة هذا بخلاف الميزات الأخرى التى حصل عليها الموظفون الانجليز وكلها كان يمكن تلافيها بتعيين موظفين مصريين بدلاً منهم .. وهى وحدها تساوى الخسائر المعلنة ..ولو أضفنا إلى ذلك المصروفات الإدارية الضخمة التى بددتها إدارة الشركة فى إنشاء الفروع وأعلنت عنها مصادرها سنكتشف كيف تبتز الشركة الحكومة المصرية بخسائر غير حقيقية هذا لو كان الرقم الذى أعلنته إدارة سينسبرى العالمية يعد خسارة لشركة تبدأ عملها وتتوسع فى سوق جديدة.. بكل ما يتطلبه ذلك من تثبيت أرجلها فى



المسئولون لم يسألوا أنفسهم : كيف تنسحب شركة من السوق المصرى فى الوقت الذى تسعى فيه لافتتاح فروع جديدة !

السوق وزيادة عدد فروعها وتعيين موظفين جدد للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور المستهدف ..وهو ما تحقق فعليا بوصول عدد فروع سينسبرى إلى ما يقرب من« ١١٤ » فرعا فى أقل من عامين هما كل عمر الشركة فى مصر.. وهو إنجاز فى حد ذاته يعد مكسبا كبيراً بالحسابات الاقتصادية لسينسبرى وتهديد لنا خاصة فى ظل عدم وجود قانون يمنع احتكارها للسوق المصرية وهو ما كادت الشركة أن تحققه .. **لكن الكتاب المصريين الذين ملأوا الدنيا ضجيجاً وصراخاً على خروج الشركة لم يتلفتوا إلى ذلك أيضا!.**

وبعيداً عن الطريقة التى تعامل بها بعض الكتاب المصريين مع مناورة الشركة فإن طريقة تعامل الحكومة معها تطرح العديد من التساؤلات **حول نوعية الاستثمارات التى تحتاجها مصر الآن** ؟ وهل محلات تجارة **التجزئة مثل سينسبرى و«ماكرومترو» العالمية التى نشرت الجرائد المصرية قرارها بدخول السوق المصرية واستثمار ٤٠٠ مليون جنيه فيها وقت اندلاع أزمة سينسبرى هو جزء من هذه الاستثمارات التى نحتاجها أم لا؟** خصوصا فى ظل عدم وجود قانون يمنع احتكار هذه الشركات للسوق المصرية وتدمير المنافسين وفى ظل المعلومات التى تؤكد أن اليابان ظلت لفترة طويلة لا تسمح بإنشاء محلات البيع الكبيرة حتى الوطنية منها ..ويقودنا السؤال الثانى إلى السؤال الثالث وهو هل خروج أو دخول أحد المستثمرين من أو إلى السوق المصرية يعد دليلاً على ضعف أو قوة الاقتصاد المصرى ؟..

ولعل جزءاً من إجابة هذا السؤال موجود فى إعلان شركة ماكرومترو العالمية عن نيتها للاستثمار فى مصر رغم مناورة سينسبرى بإعلان الانسحاب. وتكاد الاجابة تكتمل بدخول شركة« شوب رايت» من جنوب افريقيا للسوق المصرية وكلاهما تعملان فى نفس المجال وهو تجارة التجزئة ،وكان ذلك فى حد ذاته كافيا للرد على تخوفات الكتاب الذين خاضوا حملة التحذير من خروج سينسبرى وأثره على السوق المصرية لو توقفوا قليلا لقراءة دلالات الخبر .. .. ويرد فى نفس الوقت على تساؤل **د. عاطف عبيد الأخير** حول ..هل تريدون استثمارات أجنبية فى مصر؟ والذى جاء بعد أكثر من ٢٥ عاما على صدور ورقة أكتوبر ١٩٧٤ والتى وضعت الأساس لسياسة الانفتاح الاقتصادى وانتهاج مصر لسياسة تحرير الاقتصاد رغم ما خلفته من أضرار طالت المواطن المصرى ومستوى معيشته ومعدلات دخله وطالت الاقتصاد المصرى بجعله تابعا وخاضعا للمؤسسات المالية العالمية.

وأخيرا ما الضمانات الكافية لزيادة تدفق الاستثمار إلى مصر ومدى مراعاة الحكومة المصرية لهذه الضمانات للحد الذى يمنع تكرار ما حدث مع سينسبرى

للإجابة على هذه التساؤلات كان لابد من العودة لتاريخ دخول« **سينسبرى**» كنموذج على نوعية الاستثمارات الموجودة فى مصر ومدى تمسك الحكومة بها وحتى مناورتها بالخروج ثم بقائها بعد ذلك.. وآراء أساتذة الاقتصاد والادارة حول الأزمة الأخيرة وطريقة إدارة الحكومة المصرية لها بعد أن هدأت الأزمة وأصبح فى إمكاننا أن نقيمها ولو على ضوء نتائجها المعلنة.

كان د. **كمال الجنزورى مع بداية فترة رئاسته للوزراء قد ورث تركه ثقيلة تمثلت فى ثلاثة ملايين عاطل أغلبهم من حملة المؤهلات ومعدلات فقر عالية بلغت ٤٨٪ من عدد السكان أكثر من نصفهم ٢٥٪ من السكان يعيشون فى فقر مدقع ومعدلات نمو محدودة إن لم تكن معدومة لا تتجاوز بأى حال من الأحوال ١٪** .. ولم يكن باستطاعة د. **الجنزورى** إلا السير فى نفس طريق الحكومة السابقة والتى نجحت فى وضع أسسه وتدعيمها وربما لم يكن مسموحاً له بغير ذلك من الأساس ..وأمام ضغوط الأزمة الاقتصادية المتزايدة والتى كانت قد وصلت إلى ذروتها مع منتصف التسعينات ووسط صيحات الحكومة المتعالية باقتراب نهايتها والخروج من عنق الزجاجة.ولأن **د. الجنزورى** على ما يبدو لم يكن من الرجال الذين يمكنهم تحميل نتائج فشل نهج اقتصادى كامل لرجل واحد ولو كان رئيس الحكومة السابقة عليه غير القادر على الرد ،خاصة أنه كان وزير تخطيطها ..فإنه توصل ومعه رجال حكومته وأغلبهم أعضاء فى الحكومة الحالية إلى حل أسهل **وهو إيهام الناس بالخروج من الأزمة وتخفيف حدتها وذرع الأمل فى نفوسهم بإحداث فرقعات إعلامية على طريقة المشروعات العملاقة** ..وأسهم فى إنجاح هذه السياسة الوهمية انه. **الجنزورى** كان -كما كشف الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل- قد نجح فى عقد مجموعة **من الاتفاقيات السرية مع المؤسسات الدولية الكبرى كالبنك الدولى والتى كان من مصلحتها استمرار انتهاج الحكومة المصرية لطريق الاقتصاد الحر فى اعتماد طرق جديدة لحساب معدلات النمو يصل بها لعدة إضعاف الحقيقة وإحداث العكس مع معدلات التضخم.**

وكان أمل د. **الجنزورى** أن يسهم ذلك فى زيادة الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر والتى كانت فى معدل متدن لا يتجاوز **مليار دولار** وربما يساعد ذلك على تخفيف حدة الأزمة ولكن خاب أمل د. **الجنزورى** والذى نسى فى خضم مهامه الجسيمة **بالباس العمة للمصريين** أن ذلك لا يمكن فعله فى نفس الوقت مع المستثمر الأجنبى الذى يهمه قبل أى شئ مناخ الاستثمار الملائم وهو ما لا يمكن الإيهام بحدوثه بنشر مجموعة من الأرقام ليس لها أى مدلول خاصة أن عدداً من هؤلاء المستثمرين يعرفون كيف تم حسابها ومن أين جاءت ..**وهكذا فمع نهاية حكم الجنزورى فإن الزيادة فى معدلات الاستثمار الأجنبى لم تصل إلى حد المليار دولار الثانية وكان أغلبها فى مشروعات التليفون المحمول** والتى احتكرتها فى البداية شركة واحدة ما لبثت أن انضمت إليها شركة أخرى بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام.

وبنفس خطة الوهم السابقة لجأ د. **الجنزورى** إلى توسيع مدلول الاستثمار الأجنبى ليشمل أية أموال خارجية تدخل مصر حتى ولو جاءت لشراء شركات قطاع الأعمال فى إطار عملية الخصخصة رغم أن ذلك لا يؤدى إلى إحداث أية قيمة مضافة..**وفى ظل هذا المدلول الواسع والفضفاض تم السماح بدخول شركات عالمية لتجارة التجزئة مثل سينسبرى رغم التحذيرات التى أكدت أن ذلك لن يحقق أية قيمة مضافة للاقتصاد المصرى فضلا عن أن له مخاطر جمة على التجار المحليين فى ظل عدم وجود قانون لمنع الاحتكار ودعم المنافسة فى مصر** .. ورغم قانون التجارة المصرى الذى يحظر على الأجانب القيام بأنشطة التوزيع والتسويق والذى تم التحايل عليه بدخول سينسبرى إلى مصر عبر مستثمر مصرى آخر هو مجموعة ايدج والتى يملكها **عمرو النشرتى** خاصة أن الشركة المصرية كانت قد أجرت عدد من الاتصالات ببعض الشركات العالمية فى مجال السوبر ماركت لمشاركتها.

وهكذا وفى يناير ١٩٩٩ أوفدت «**شركة سينسبرى**» العالمية- التى انشئت سنة ١٨٦٩ فى بريطانيا وكان بدايتها متجر صغير فى أحد أحياء لندن -مجموعة من المتخصصين لجس نبض السوق المصرية والتأكد من سلامة دخولها للسوق المصرية ..وكان على رأس هذه المجموعة «**جون روى**» والذى تم تعيينه بعدها بأشهر رئيسا تنفيذيا لمجموعة سينسبرى مصر. ونتج عن ذلك شراء الشركة لحصة بلغت ٢٣٫٥ من أسهم المجموعة المصرية

*** الشركة لجأت إلى مناورة الخروج لشغل الرأى العام عن قضية المقاطعة وإبتزاز الحكومة المصرية للحصول على المزيد من التنازلات!.**

• خسائر الشركة- لو كانت هناك خسائر- سببها الحقيقى وجود ٣٠ موظفاً إنجليزياً متوسط مرتباتهم ٥٤٠ ألف دولار شهرياً !.

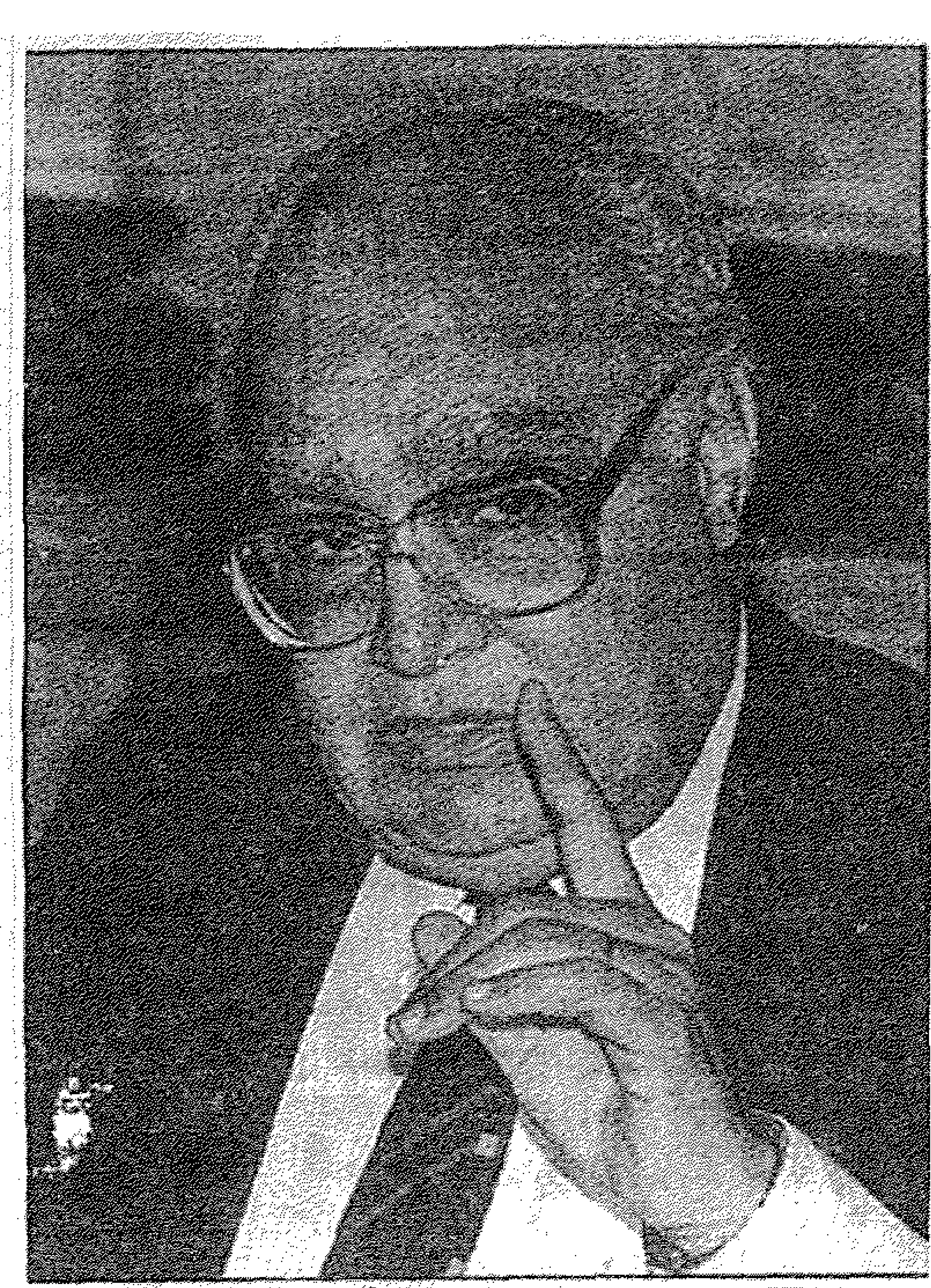
د. عاطف عبيد



للتوزيع «ايدج» المقيدة بجداول البورصة ..وفى ٧ فبراير من **من نفس العام دخلت الشركة بعلامتها التجارية إلى السوق المصرية وقامت بافتتاح أول فرع لها فى حى شبرا ..وفى الشهر التالى مارس٩٩ رفعت الشركة حصتها فى أسهم «إيدج» إلى٥٥٪ من أسهم المجموعة لترتفع النسبة مرة أخرى إلى ٨٠٪ فى يونيو من العام نفسه على حساب الشريك المحلى وبالمخالفة لقانون التجارة المصرى** ..وتولت إدارة الانجليزية المجموعة التى كانت تدير سلسلة محلات إيدج ..وA,b,c وشرعت فى تنفيذ خطة لتحويل الفروع والبالغة ٤١ فرعا لتعمل تحت مظلة سينسبرى وبالفعل تم تحويل ٣٤ فرعا من هذه الفروع إلى الأسم الجديد.

ويبدو أن الشركة العالمية كانت قد قررت الدخول بثقلها إلى السوق المصرية خاصة وأن الباب كان مفتوح أمامها لاحتكاره فى ظل عدم وجود قانون لمنع ذلك ففى نفس الوقت وبالتحديد فى يوليو ١٩٩٩ افتتحت الشركة أربعة فروع جديدة لها فى القاهرة ثم توالى بعد ذلك افتتاح فروعها فى القاهرة والجيزة حتى بلغت حاليا ١١٤ فرعا توظف ٤٨٠٠ موظف ولكنها نالت فى نفس الوقت من عدد كبير من تجار التجزئة والذين أصبحوا عرضة للتعطل وفى نفس الوقت كانت أغراض الشركة الاحتكارية قد وضحت **وهو ما أسهم فى اندلاع حملة عنيفة ضد الشركة تحذر من احتكار الشركة للسوق فى ظل عدم وجود قانون يحظر ذلك ويدعم المنافسة** خاصة أن الشركة كانت تبيع السلع المثيلة بأسعار تقل عن الأسعار المتداولة فى السوق بل وتقل فى بعض الأحيان عن أسعار الجملة التى تصل السلعة بها إلى تجار التجزئة.

وبعكس ما حاول بعض الكتاب والمسئولين ترويجه من أن هذه الحملة كانت من بين الأسباب التى أدت لإعلان الشركة انسحابها من السوق فإن هذه الحملة- طبقاً لمصادر الشركة- أفادتها وأسهمت فى زيادة مبيعاتها بلفت أنظار المستهلكين إليها خاصة وأن **الشركة بامكانياتها الاقتصادية الهائلة كانت تتبنى سياسة بيعية معروفة لعدد كبير من التجار ولكنها خارج حدود إمكانياتهم.** وتعتمد هذه السياسة على الشراء الضخم من المنتجين بأسعار خاصة ومخفضة وإلغاء دوائر التجارة الوسيطة بين المنتج وتاجر التجزئة مما مكنها من عرض أسعار أقل من الموجود فى المتاجر الأخرى ..وفى كل الأحوال فقد استفادت الشركة من هذه «السمعة» وهو ما



د. عاطف صدقى

الجنزورى لم يكن من الرجال الذين يمكنهم تحميل نتائج فشل نهج اقتصادى كامل لرجل واحد هو رئيس الحكومة السابق.. فلجأ إلى الفرقعات الإعلامية التى فجرت الأزمة .

أسهم فى زيادة المبيعات فى فروع الشركة بنسب تتجاوز الأهداف بعشرة أضعاف مثلما حدث مع فرع شبرا . وطبقا لمصادر الشركة وميزانيتها التى أعلنتها فإن **حجم مبيعات الشركة خلال الثمانية أشهر الأولى لها فى مصر بلغ ما يقرب من ٥ر٤٩ مليون جنيه** ..واستمرت الزيادة فى المبيعات حتى إندلاع الانتفاضة والتى ادت لتراجعها بشكل وقتى ..وفى نفس الوقت كانت الشركة قد بدأت تعانى بعض القيود الناجمة عن محاولات اختراقها للقوانين المصرية والتى عرفت طريق التعامل معها أو بسبب البيروقراطية المتفشية بين أجهزة الحكومة ..وفى نفس الوقت كانت حملة التحذير من احتكارها للسوق المصرية قد بدأت تؤتى أكلها بالحديث عن نية الحكومة فى طرح قانون منع الاحتكار ودعم المنافسة المحبوس فى أدراجها منذ ٧ سنوات لمناقشته فى مجلس الشعب ..**وفى هذه الظروف جاءت مناورة الشركة إعلان انسحابها من السوق المصرية لابتزاز الحكومة المصرية وكان أسرع رد فعل لها هو إعلان رئيس الوزراء فى الجلوس مع إدارة الشركة وانخفاض وتيرة الحديث عن قانون الاحتكار. ويبدو أن رئيس الوزراء وجد فى مناورة سينسبرى** فرصة مناسبة للحديث عن إنجازات الحكومة ولو على نفس طريقة **د. الجنزورى** والتى علا الحديث عن عدم دقة الأرقام التى أعلنها ورغم ذلك ما زالت الحكومة المصرية متمسكة بنفس الأرقام والتى لو كانت صحيحة فإن د. الجنزورى يكون قد حقق لمصر إنجازا ولم يورطها كما حاول البعض الترويج لذلك.. فبأرقام الحكومة والتى أعلنها د.عبيد فى بيانه الأخير أمام مجلس الشعب تكون حكومة **د. الجنزورى** قد أسهمت فى خفض معدلات البطالة من ١٧٪ **بواقع ثلاثة ملايين إلى ٥ر١ مليون عاطل بنسبة ٥ر٧٪ رغم** العدد الكبير من العمال الذين خرجوا إلى المعاش المبكر .

الأغرب من ذلك أن د.عبيد استغل الأزمة لتقديم المزيد من التنازلات والخضوع أكثر للمستثمرين وذلك عندما أعلن فى لقائه مع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى أن أمامه **عروضاً من شركات عالمية فى مجال التكنولوجيا ولكن هذه الشركات لها طلبات خاصة تنحصر فى« ١٤ مطلبا »** وهى الحصول على أرض بلا مقابل ، مشاركة الحكومة لهم فى المبانى ..توفير مرافق على أعلى درجات الجودة .. التعامل فى كل أنواع «التعاملات» -لم يوضح رئيس الوزراء ما هى التعاملات المقصودة -تيسيرات فى دخول المستلزمات وخروج البضائع -بما يعنى فتحها على البحرى لهم- التعليق من عندنا- موقع فى الميناء وإدارته طبقا للمعايير العالمية.

ولم يترك د.عبيد للحاضرين وقتا للتفكير وأعلن بشكل ضمنى عن موافقته على هذه الشروط عندما سألهم عن كيفية اقناع الناس بذلك بقوله» **كيف نوفر رأيا عاما مؤيداً ومسانداً لذلك؟ وكيف نحمى المستثمرين من الممارسات الضارة سواء فى منح التيسيرات أو الأذون أو التصريحات»؟.**

(يجب ألا ننسى مشكلة تراخيص أيضا)- ..**وبعد الاجتماع بأيام قليلة تم الاعلان عن حل مشكلة سينسبرى ببقائها فى السوق المصرية وحتى الآن لم يسمع أحد عن هذه العروض التى تحدث عنها د.عبيد ولو على سبيل التصريحات الصحفية التى اشتهرت الحكومة بها وكل ما سمعنا عنه هو أن الحكومة بدأت فى مناقشة قانون جديد «هو قانون المناطق الاستثمارية الخاصة»؟!.**

وكان لابد من التوقف لاستطلاع آراء الاقتصاديين وأساتذة الإدارة حول طريقة الحكومة فى إداراتها لأزمة سينسبرى ..وكان طبيعيا أن يأتى رأى **د. على لطفى** رئيس الوزراء الأسبق وأحد الذين أسسوا لطريق الاقتصاد الحر بشكله المصرى متفقا مع ما قامت به الحكومة الحالية عندما أعلن أننا فى حاجة إلى أى استثمار أجنبى خاصة أن معدل الادخار فى مصر لا يتجاوز ١٦٪ من الناتج المحلى الأجنبى ومعدل الاستثمار ٢٠٪ بما يعنى وجود فجوة بين الاثنين لابد من سدها إما بالقروض أو بفتح الباب ووضع المزيد من التسهيلات للاستثمار الأجنبى ..وعندما سألته وهل دخول رأس المال الأجنبى للعمل فى مجال تجارة التجزئة استثمار؟ أكد أن دخول أية أموال إلى مصر يعتبر استثمارا ما دامت تحقق قيمة مضافة تؤدى إلى تقليل نسبة البطالة وأن كان **هناك استثمارات معينة تحقق قيمة مضافة صغيرة مثل العمل فى مجال تجارة التجزئة واستثمارات أخرى تحقق قيمة أعلى مثل الاستثمار فى مجال الهاى تكنولوجى.**

وأكد د. **على لطفى** أن الضجة ضد سينسبرى بدأت من عندنا نحن وليس من عندهم فنحن الذين بدأنا فى مهاجمته بدعوى الإغراق والاحتكار وهو ما أكدت إدارة الشركة عدم صحته ثم المقاطعة وكانت النتيجة ما حدث ولذلك فانه لو كان مكان **د.عبيد** لجلس مع المسئولين عن سينسبرى وتفاوض معهم فى سبيل بقائهم فهذا ليس عيبا خاصة وأنهم لو خرجوا فإن ذلك كان سينال من سمعة الاقتصاد المصرى.

وإذا كان كلام د. **على لطفى** قد جاء

د. جودة عبد الخالق:

تطبيق المعايير الاقتصادية على سينسبرى يكشف أن ما يحدث استثمار لصالحه وليس لصالحنا

مطابقا لوجهة النظر الحكومية ولكل الآراء التى خرجت لتحذر من خروج سينسبرى وفى مقدمتها صحيفة« **العالم اليوم**» والتى نشرت تحذر من أن «انسحاب سينسبرى يوجه رسالتين للمستثمرين الأجانب : أن مناخ الاستثمار فى مصر فاسد وغير ملائم وأن السوق المصرية تعانى الشيزوفرينيا فهى ترحب شفهياً وتشريعيا بالاستثمارات الأجنبية وعندما يتحقق المراد تنقلب بكل قوة ضد المستثمرين الأجانب» ..فإن **غالبية الخبراء الذين استطلعنا رأيهم سواء من المؤيدين للاستثمار الحرأو المعارضين له وبينهم بعض الذين حضروا اجتماع د.عبيد مع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى اختلفوا مع هذا الرأى** حيث أكد الخبير الاقتصادى **د. حاتم القرنشاوى** عميد تجارة الأزهر أن خروج أو دخول أى شركة إلى السوق فى أى مكان ليس دليلا على أى شئ فهو أمر طبيعى يحدث كل يوم ألف مرة فى كل أنحاء العالم ولا يعنى فى ذاته شيئا محدداً تجاه مناخ الاستثمار فهذا أمر يحتاج إلى أدلة أو هو غطاء لأشياء أخرى.

نفس الرأى أكدته **د. نادية صالح** أستاذ الادارة ورئيس مركز بحوث التنمية والادارة بأكاديمية السادات بقولها «يجب ألا يصيبنا الهلع والرعب من مجرد أن أحد المستثمرين أراد عمل «بلوف» ويقول هذا مناخ غير جاذب فلابد أن يكون لدينا نظام يوازن نفسه ولا يعتمد على أشخاص فلماذا من يقول لى أنا زعلان منك لا يفعل ذلك مع إسرائيل أو كوريا ..ما حدث مجرد مناورة من إدارة سينسبرى والتى كادت تحتكر السوق المصرية بالسيطرة على ما يقرب من ٧٥٪ من حجم تجارة التجزئة فى القاهرة ..ولو عندنا نظام لن تكون هناك اجتهادات شخصية ولن يتكرر ما حدث بجلوس رئيس الوزراء مع أحد المستثمرين مهما كان وضعه ..**فمشاكل المستثمرين ومشاكل الاستثمار لا تحل بالاجتماعات بين رئيس الوزراء والمستثمرين ولكن تكون من خلال نظام متكامل يعتمد على حزمة من السياسات المانعة والمشجعة للاستثمارات.**

وطالبت **د. نادية صالح** بضرورة أن يكون لدينا جهاز تقييمى للرقابة والمتابعة يصلح نفسه بنفسه بحيث لا انتظر حدوث مصيبة ويكون قادراً على التقاط الخطر قبل أن يقع بان تكون عينه على العيوب عندنا أو عند المستثمرين ويسعى لإصلاحه قبل وقوعه.

وأشارت **د. نادية صالح** إلى أن البلاد المتقدمة مثل دول جنوب شرق آسيا يكون لديها ما يعرف **بالخريطة الاستراتيجية الاستثمارية** تحدد فيها القطاعات ووحدات الإنتاج والخدمات سواء صناعة أم زراعة التى يجب أن شجع الاستثمار فيها وذلك من خلال مصفوفه متكاملة تظهر فيها نوعية وطبيعة وحجم الاستثمار وتحدد فى نفس الوقت ضوابط وقوانين فى الوطن الأم تؤدى إلى منع الاحتكارات على المدى الطويل وتحول دون إهدار حقوق المواطنين أو القضاء على صناعات وطنية ..**فالاستثمار الذى يجب أن أشجعه هو الذى يؤدى للارتقاء بالصناعات الوطنية المنهارة كصناعة النسيج لديناويخلق لها أسواقاً فى الخارج ويحقق لها التنافسية العالمية** ..ووفقا لهذه الخريطة تضع الدول قوانين حوافز الاستثمار وتحدد القطاعات التى تعطى فيها حوافز للمستثمرين ١٠٠٪ والقطاعات التى تعطى فيها ٥٠ أو ٢٠٪ حسب درجة تشبع السوق وما يحققه من قيمة مضافة فانا لا أستطيع أن أشجع أى استثمار إلا إذا كان يتواءم مع طبيعة الاستثمار الوطنى ومدى الحاجة إليه ..**فإذا كان لدى الوطن الأم الذى يسعى لزيادة استثماراته مثلا بطالة عالية -مثل مصر الآن- فلابد أن أشجع الاستثمارات التى تستخدم عمالة كثيفة وتؤدى إلى قيمة مضافة عالية ..أما أن أشجع محلات تجارة التجزئة مثل مترو وسينسبرى فى بلد ليس لديه قانون احتكار فهذا هو الخطر بعينه وهو دليل على عدم وجود رؤية اقتصادية أو استثمارية واضحة..** فكيف يمكن أن أشجع استثماراً- هذا لو اعتبرنا سلاسل تجارة التجزئة مثل مترو وسينسبرى استثماراً من الأصل -ممكن أن يؤدى إلى احتكار سلعة استراتيجية وليس لدى قانون احتكار يمنع ذلك؟!!.

وتنهى **د. نادية صالح** كلامها موضحة أن الاستثمار الذى يجب أن نشجعه هو الاستثمار الذى يؤدى إلى تعظيم العائد لا الذى ينزحه للخارج .. الاستثمار الذى يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة وزيادة حصيلة خزينة الدولة ويسعى للولوج إلى صناعات متقدمة ولا يؤدى لاحتكار قطاعات استراتيجية ..**أما سينسبرى وغيره فهذا هو الخطر لانهم أصبحوا يسيطرون على أكثر من نصف تجارة السلع الاستراتيجية وفى ظل غياب قانون الاحتكار فانهم يسعون لاحتكارها وربما يكون ذلك أحد أسباب الأزمة الأخيرة.**

ويحدد الخبير الاقتصادى **على نجيب** أسباب خضوع الحكومة لشروط المستثمرين الأجانب وفتحها الباب أمام أى أموال تأتى من الخارج حتى لو لم يؤدى ذلك إلى استثمار حقيقى **بانخفاض معدلات الادخار لدينا وتبديد المدخرات القومية فى الاستثمار العقارى الترفى مثل القرى السياحية والشاليهات** وفى مشاريع ربط المفك والتعبئة.. رغم أن هذه المشروعات لا تحدث قيمة مضافة محليا ومن ناحية أخرى هى أساسا وسيلة لتجهيز الانتاج الأجنبى المستورد للتسويق محلياً وليس لديها فرصة للتصدير لارتفاع المكون الأجنبى وضآلة القيمة المضافة محلياً وعدم قدرتها على منافسة المنتج الأصلى لو تم التصدير.

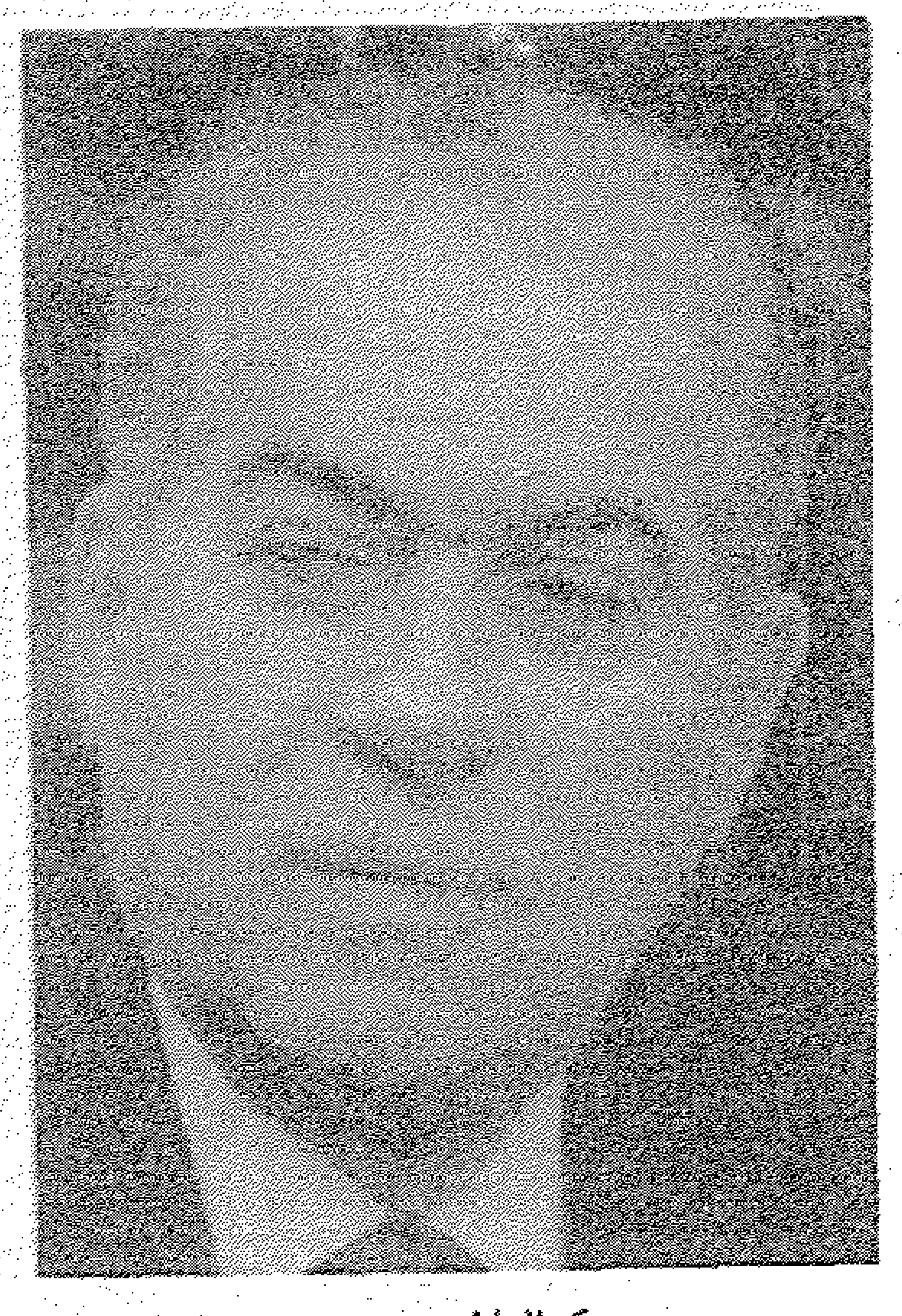
ويتساءل **على نجيب** هل من مصلحتنا الترحيب بالاستثمار الأجنبى بلا تمييز بين مشاريع الاتجار ومشاريع الإنتاج التى يمكن أن تدخل تكنولوجيا فضلا عن أنها تحدث قيمة مضافة محلياً ؟. ويؤكد أن ذلك خطير جدا **فشركات البيع بالقطاعى الأجنبية رغم أنها تخفض الأسعار للمستهلك ولو مؤقتا لا تضيف قيمة للاقتصاد القومى وتنزع قدراً من القيمة المضافة محلياً**.. وبالاضافة إلى ذلك فانها إذا كانت تقوم بتشغيل عدد من العمال فانها فى نفس الوقت تتسبب فى افلاس محلات تجارة القطاعى الصغيرة بما يزيد البطالة أضعافاً مضاعفة. تستغل فى ذلك قدرتها على تسويق الانتاج المحلى سواء بالتمويل أو التعاقدات الكبيرة وتستفيد فى نفس الوقت من تخلف التسويق المحلى الذى يسيطر عليه عدد من تجار الجملة وتخطيه لهذه المراحل الطفيلية برأسماله الكبير هو مصدر ربح الشركات الأجنبية وهو مصدر

تحويلاتها من الأرباح.

ويوضح **على نجيب** أن علاج هذه الحالة لا يكون بواسطة استقدام شركات التجارة الأجنبية بل بتنظيم التجارة الداخلية وتشجيع الجمعيات التعاونية ويؤكد أن الضجة التى صاحبت إعلان شركة سينسبرى انسحابها من السوق المصرية كانت مجرد مناورة من المؤسف أنها حققت نتيجتها بالموقف المتخاذل للحكومة . فدخول هذه الشركات أو خروجها ليس دليلاً على أى شئ بل إن دخولها قد يحمل الخطر فى بعض الأحيان والدليل على ذلك أن بلاداً مثل اليابان ظلت لفترة طويلة لا تسمح بإنشاء محلات البيع الكبيرة حتى الوطنية منها للحفاظ على العمالة فى تجارة القطاعى والتى تمثل وسادة لمقاومة البطالة .. فما بالك لو كانت هذه المحلات أجنبية تقوم بنزح القيمة المضافة وتسربها فى صورة أرباح إلى الخارج.

ويقدم **د. جودة عبد الخالق** رؤية شاملة لحالة الاستثمار فى مصر ويوضح أن تعبير الاستثمار فى الكتابات العامة خلال السنوات الأخيرة أصبح مطاطا فشمل كل شئ وأى شئ يتعلق بالنواحى الاقتصادية ..حتى أصبح دخول رؤوس أموال لشراء شركات القطاع العام يقال عليه استثمار رغم أنه لا يضيف أى شئ إلى الطاقة الانتاجية للمجتمع فالأمر لايعدو كونه نقلاً للملكية .. وبنفس التعميم أصبح دخول أموال سائله للتوظيف فى البورصة يقال عليه استثمار أيضا لكننا لو رجعنا إلى التعريف الصحيح للاستثمار .. وإذا كان الاستثمار يعنى إضافة إلى الطاقة الانتاجية فإن كل هذه الأنشطة تكون لا علاقة لها بالاستثمار الحقيقى .والأمر يصبح أكثر أهمية إذا طرح السؤال فى السياق المصرى الحالى .. وبالتالى لابد **أن ننظر إلى أى تدفقات مالية من منظور هل ستزيد معدل النمو وهل ستخلق فرص عمل جديدة تؤدى لتخفيض معدل البطالة وهل ستزيد الصادرات وتؤدى إلى تقليل العجز فى الميزان التجارى أم ستؤدى للعكس فيزداد العجز؟.** وما محصلة كل ذلك على مستوى معيشة المواطن المصرى؟ ..وإذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة بنعم تكون التدفقات المالية التى تأتى إلينا استثماراً.

وبتطبيق هذه المعايير على سينسبرى - يضيف د. جودة عبد الخالق- أو سلاسل محلات تجارة التجزئة سنكتشف أن ما يحدث ليس استثماراً وإذا اعتبرناه مجازاً استثماراً فهو استثمار من وجهة نظر سينسبرى لأنه يوسع نشاطها عبر العالم ويفتح أسواقا جديدة لها . أما من وجهة نظر مصر فإن الأمر يكون معكوساً تماما حيث تعتبر محلات سينسبرى بوابه مهولة لتدفق الواردات خاصة أن جزءاً كبيراً من السلع التى تقوم بترويجها مستوردة ..أما من ناحية فرص العمل فإذا كان الحديث عن بضع مئات أو آلاف فإن هذا العدد لا يعادل كسراً من عدد العاملين فى الصناعات الكبرى التى من المفترض أن يتوجه إليها الاستثمار فضلا عما تؤدى إليه من بطالة بسبب تهديدها لتجارة التجزئة المصرية.



كمال الجنزورى

الأكثر خطورة من كل ذلك- يواصل د. جودة- هو السماح بدخول سلاسل أجنبية للعمل فى مصر فى هذا الوقت وفى ظل غياب أية ضوابط تحكم عملها وتدفقها لترويج الانتاج الوطنى وتحول دون احتكارها للسوق المصرية خاصة فى ظل عدم وجود قانون لمكافحة الاحتكار تستطيع الحكومة من خلاله اتخاذ اجراءات ضده لو سعى لذلك .. **وهكذا ففى الوقت الذى تستطيع الحكومة فيه القبض على المناوئين لها من وجهة نظر أجهزة الأمن** من خلال قانون الطوارئ .فإنها غير قادرة **على اتخاذ أى إجراءات تجاه هذه السلاسل فى حالة احتكارها للسوق رغم أن مخاطر ذلك على الاقتصاد والمواطن المصرى أكثر فداحة والخلاصة أن سينسبرى ليست نوع الاستثمار الذى نحتاجه الآن.**

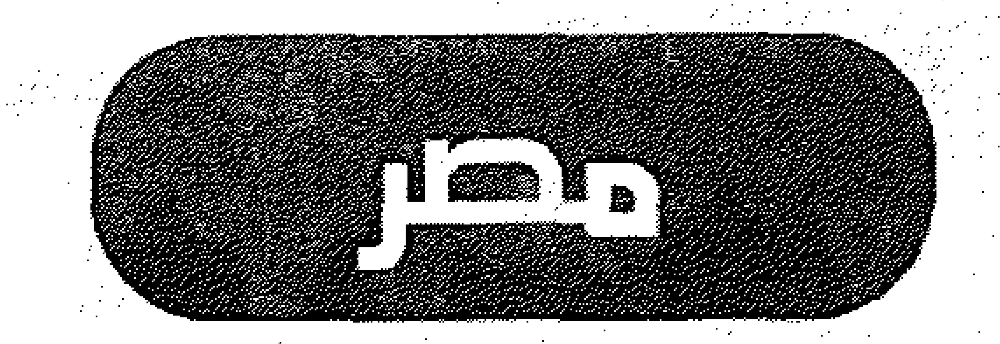
وفى ظل ذلك يبقى السؤال هل خروج أو دخول سينسبرى فى هذه الحالة يضر الاستثمار ؟ الاجابة لا يمكن أن تكون إلا «لا» لأن الاستثمار من منظور مصر والمصريين إضافة إلى الطاقة الإنتاجية ولا أعتقد أن شركات تعمل فى أى مجال استثمارى حقيقى كتكنولوجيا الاتصالات أو أى شركات إنتاجية دولية النشاط سيغير دخول سينسبرى أو خروجها شيئا لها فما يعنيها هو بيئة الاستثمار فى مصر وليس أى شئ آخر.

ويوضح **د. جودة عبد الخالق** أن بيئة الاستثمار المستقرة تشمل سياسات ماكرو اقتصادية مستقرة كأن يكون هناك سياسة مالية فى صورة ضرائب وإعانات وعجز فى الموازنة تمثل حزمة للأمان كوجود معدل ضرائب معقول يشجع الاستثمار فى المجالات الإنتاجية لكن النظام الضريبى عندنا ينقسم إلى جزءين أحدهما **يتم جزءه بتحصيل ٤٠٪ ضرائب والاخر معفى وهذا يخيف المستثمر** ..فلكى تكون السوق جاذبة لابد أن يتمتع سعر الضريبة بحد أدنى من الاستواء حتى يمكن التنبؤ بحركته .وتشمل السياسات الماكرو اقتصادية أيضا سعر صرف مستقر لأنه لو لم يكن السعر ثابتاً فسوف يجد المستثمر نفسه معرضاً للخسارة بسبب أشياء لم يضعها فى الاعتبار ..**فعندما يدخل مستثمر إلى مصر وسعر الدولار ٣٥٠ قرشاً وبعد أقل من ٦ شهور يجده ٤ جنيهات فإن ذلك يعنى أن أصوله خسرت نصف جنيه مقابل كل دولار وهو ما يعنى الخسارة لمشروعاته** .. وإذا أضفنا إلى ذلك الحديث المتكرر عن أزمة السيولة فإن ذلك يكون مؤشراً على عدم استقرار السياسات الماكرو اقتصادية فأى مشروع أعمال لا يمكن أن يعمل بكفاءة فى إطار أزمة سيولة لان ذلك يعنى أنه لن يستطيع تمويل عملياته.

الشرط الثانى لقدوم الاستثمار هو أن **يتمتع المجتمع بمقومات الحيوية الاقتصادية فالاستثمار لا ينقل دماً لجسم هزيل ولا يعمل إلا فى بيئة صحية توقعا لمردود** .. ومؤشرات الحيوية الاقتصادية تتمثل فى أن يكون لدينا معدل ادخار محترم يكفى لتمويل الجهد الاستثمارى وان يكون لدينا معدل استثمار قوى وان يكون الاقتصاد قادر على النمو دون أن يعانى العجز وكلها أشياء غير متوافرة لدينا.

وفى هذا الإطار فأنا أعتقد- **الاعتقاد لدكتور جودة- إن ما حدث مؤخرا من تلويح بالخروج من جانب سينسبرى ومفاوضات معها تلتها هى عملية علاقات عامة لصالح سينسبرى والمستثمرين الأجانب تقوم بها الحكومة على حساب الشعب المصرى فى ظل غياب أية رؤية أو تصور أو سياسة اقتصادية متماسكة لديها .**

وفى هذا الوضع لا يمكن أن نتوقع منها إلا التخبط ..وفى ظل هذا الوضع يصبح سؤال **د. عاطف عبيد** حول هل تريدون استثماراً أجنبياً أم لا؟ هو نوع من استدراج المجتمع لمزيد من التفريط أو التنازل فضلا عن أنه عملية استجداء تقوم بها الحكومة لحساب المستثمرين الأجانب.



بيانات عاطف عبيد :

أسمع أرقامك أكدبك .. أشوف أمورك أتجنن



الكساد يصنع الرخاء

وبيع القطاع العام قضى على مشكلة البطالة!!

مدحت الزاهد

لا يتوقف د. عاطف عبيد عن الإدلاء بالتصريحات الوردية وتقديم الارقام المبهجة عن حالة الاقتصاد المصرى، والأرقام الأكثر إثارة، عن احتمالات الرخاء القادم وكان **د. عبيد** قد أعلن فى بيانه الأول -فى العام الماضى- عن استراتيجيته لزيادة التنمية ومعدلات الادخار وزيادة الصادرات وتقليل الواردات، ومواجهة البطالة والفقر ،والتوسع فى الخدمات الصحية الملائمة إلى آخر قرية ونجع فى البلاد ،ونشر التعليم، وتطوير الصناعة ..وتخفيض الإنفاق العام.. وترشيد الجهاز المصرفى ..إلخ ..إلخ.

ثم عاد د**عبيد** أثناء انتخابات مجلس الشعب، والتى جرت خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر الماضيين ،وأعلن عن برنامجه العظيم **لتطوير القرية المصرية ،وإعانات الطلبة ،وتوظيف ٦٥٠ ألف من الخريجين** ..إلخ ..إلخ.وفى الأسابيع الأخيرة ، عاد د.**عبيد** هوايته إلى فى إطلاق التصريحات الوردية .

مزاد للتوظيف فى الأسابيع الأخيرة

* **الأولى:** عند إلقاء بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى شهر يناير الماضى ، والذى أكد فيه أن معدل النمو قد بلغ٥ر٥٪ ، وأن

عدد العاطلين عن العمل لم يزد على ٥ر١ مليون ، **تعبيرا عن أن الأزمة التى شهدتها الأسواق وأحوال العباد« طارئة» ،وهو تصريح تقليدى ، روتينى يكرره المسئولون منذ سنوات طويلة، على فترات ،حتى أصبح كالحكم بالطوارئ ، الذى صار اسما على غير مسمى!.**

والثانية: فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المصرية يوم الخميس ١٥ فبراير الماضى حيث أعلن خطة طموحاً للقضاء على البطالة ، تتضمن توفير **٨٨٠ ألف فرصة عمل سنويا** ،وعاد ليؤكد أن معدل البطالة لا يزيد على ٨ر٢ فقط من قوة العمل ، وأن المستهدف تحقيق معدل للنمو يصل إلى **٨٪ سنوياً.**

وكان رئيس الحكومة قد أعلن أثناء لقاء سابق مع رؤساء تحرير الصحف فى ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠ أن أحد أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة ، هو قيام الحكومة بالإنفاق ، على مدى سنوات ، على مشروعات ممولة بالديون ، وقيام القطاع الخاص بالتوسع فى الاقتراض مواصلا تصريحاته وأرقامه عن الحاضر والمستقبل السعيد .

تناقضات الارقام

ولاشك أن الأرقام التى تعلنها الحكومة عن معدلات النمو والتضخم والبطالة مناقضة تماما لفكرة وجود أزمة فى الاقتصاد المصرى، فهذه المؤشرات كانت ممتازة ،وتتناقض مع أى حديث عن أزمة سيولة، أو كساد ، إذ يكفى أن يقرأ المواطن تصريحات **د.عبيد** حتى يشعر بالسعادة .. أو القرف!.

والمشكلة ليست فى الشكوك التى تثيرها أرقام رئيس الحكومة ، ويكفى أن نذكر هنا أن آخر بيانات البنك الدولى عن معدل البطالة فى مصر ، صدر عام ١٩٩٥ وسجل معدلا بلغ ٣ر١١ فى هذه السنة، التى سبقت تطبيق «**المعاش المبكر**» ، وقانون العلاقات الإيجارية الذى أدى إلى لطرد مئات آلاف من المستأجرين فى الأراضى الزراعية ،فضلا عن دخول قرابة ٨٠٠ ألف ،كل عام ،إلى سوق العمل منذ هذا التاريخ ، أى دخول حوالى ٤ ملايين إلى سوق العمل بعد عام ٩٥ ، لم تجد أغلبيتهم الساحقة فرصة العمل ، التى ظلت تطرق أبوابه . بلا أمل.

افلاس وكساد

وقد يكفى هنا أن نشير أيضا إلى أن **حالات الإفلاس بين الشركات قد ارتفعت وفقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار من ٢٧ شركة عام ٩٩ باكمله إلى ٤٢ شركة خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠** مقارنة بمستواها فى بداية يناير من نفس العام ، وعند تقدير قيمة الأسهم المصرية بالدولار انخفض المؤشر بنسبة ٩ر٤٥٪ عن نفس الفترة.

تأثر الاستثمار بقضايا الفساد .. مثل الحباك ونواب القروض وهروب بعض رجال الأعمال وتحرير حركة رأس المال الأجنبى فى الاستثمار غير المباشر فى البورصة.. عناصر لا يرد لها ذكر فى بيانات الحكومات المتعاقبة

وقد يكفى أيضا أن نشير إلى أن معدلات الادخار المحلى فى مصر من أدنى المعدلات ،وأن ارتفاع أسعار الصحف وحدها قد التهم كل العلاوة الدورية لقارئ الجريدة الواحدة.. ناهيك عن الزيادات الأخرى فى الأسعار، التى تلت انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار ..ومع هذا لا يكف د. **عبيد** عن إطلاق الأرقام.

سياسات الأزمة

والأهم من أرقام **د. عبيد** هو فهمه للأسباب الجوهرية العميقة للازمة«الطارئة» ، التى لا تتحمل حكومته وحدها المسئولية عنها ،وهى الأزمة المرتبطة بسياسات الخصخصة «والتحرير»، الأسواق والصناعة والتجارة والزراعة والجهاز المصرفى ،وكل شئ ، عدا المواطن وإرادة صانع القرار الذى ضغطت عليه روشتة هيئات التمويل الدولى ، التى جلبت الكوارث فى العديد من البلدان.

فى هذا الشهر ، صدر عن مركز الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية فى الأهرام تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠ لأول مرة هذا العام ، من تحرير **أحمد النجار** بمعاونة نخبة من الخبراء والباحثين الشبان . ويتيح هذا التقرير ، الذى يعد إضافة مهمة للمكتبة المصرية والعربية ، القاء نظرة أخرى على أحوال الاقتصاد وأسباب أزماته واحتمالات العلاج.

وفرة السلع .. وأزمة الإنتاج!

ويناقش التقرير التفسيرات الرسمية التى قدمتها الحكومة للأزمة، ومن ذلك أن مصدر الأزمة هو وفرة العرض من السلع ، نتيجة اندفاع المستوردين للاستفادة من انخفاض الأسعار فى الأسواق الآسيوية ، بعد أزمة النمور ، بشراء منتجات رخيصة نسبياً ، بأكثر من حاجات السوق.

ويلاحظ التقرير هنا أنه يجب التفريق بشكل واضح بين كون الأزمة ، هى فى الأصل ، أزمة انخفاض الإنتاج المصرى من السلع الاستثمارية ،والوسيطة والاستهلاكية لتلبية الطلب عليها مما يؤدى إلى العجز التجارى الهائل ،والذى هو تعبير عن مأزق الاقتصاد المصرى ،كاقتصاد ينتج ويصدر ، أقل كثيرا مما يستهلك ويستورد ، **وبين وجود فائض يتم تخزينه من بعض السلع المستوردة ، كتعبير عن ضعف كفاءة السياسة التجارية ، وضعف الدور الإشرافى للحكومة على هذا القطاع** ،واقتصاد التنسيق بين القطاع الخاص ومنظماته ،وبين الإدارة الاقتصادية الحكومية لضبط الواردات ،فى الحدود التى تحتاجها السوق المحلية فعليا ، أو بمعنى آخر ، ترشيد الواردات.

تبديد الاحتياطى

ويلاحظ التقرير ، خلافا للتقديرات الرسمية -أن هذه الظاهرة تعنى وجود خلل فى هيكل الإنتاج، الذى لا يتوافق مع الطلب **،وهو ما أنتج العجز التجارى الضخم ، الذى تتجاوز قيمته كل الفائض الذى تحققه مصر فى تجارة الخدمات ،وتحويلات العاملين، بما أدى إلى استنزاف الحكومة فى جانب مهم من الاحتياطيات المصرية من العملات الحرة ،** والتى كانت قد بلغت أقصى ذروة لها فى العام المالى ٩٧/٩٦ ،عندما سجلت نحو**٣ر٢٠ مليار دولار** فى المتوسط ، ثم تراجعت إلى ٦ر١٤ مليار دولار فى يوليو ٢٠٠٠ حسب بيانات البنك المركزى المصرى.

ويلاحظ التقرير فى موضع آخر أنه تم

خـلال ثلاث سنوات فقط، استنزاف ثلث احتياطيات العملات الحرة.

وبذكر أيضا أنه كان يمكن توظيف هذه القـوة المالـيـة، على نحـو أفـضل، في إعادة هيكل الاقتصاد ،وتحقيق التنميـة، بدلا من استنزافها في تلبـيـة حـاجـات المستوردين للسلع الاستهلاكية ،والكماليات أو تلبية الحاجات الاستيرادية لصناعـة المفك «كتجميع السيارات» وغيرها من الصناعات، ألا تمثل عائداً للاقتصاد المصرى

إذن فمشكلة الاقتصاد المصرى، من الصعب أن تكون مشكلة وفرة العرض، لأن لدينا عجزاً مستمراً في العرض المحلى للسلع، بنفس حجم العجز التجارى المشار إليه آنفاً، وهو دليل على ضعف الطاقات الإنتاجية المصرية العامة والخاصة، أو ضعف كفاءة تشغيلهما، أو كليهما معا ،وهو الأرجح كما أن الحديث عن أن مصدر الأزمة هو وفرة العرض، يعنى وجود مناخ طارد للاستثمار في مصر، عكس ما تدعى الحكومة.

• حالات الافلاس وفقا لبيانات هيئة الاستثمار ارتفعت من ٢٧ حالة عام ١٩٩٩ إلى ٤٢ شركة خلال ثمانية أشهر عام ٢٠٠٠ . فأين الازدهار؟.

• الأرقام التى تعلنها الحكومة عن معدلات النمو و التضخم والبطالة مناقضة تماما لأزمة الاقتصاد المصرى التى نعيش أبعادها حاليا.

الركود يصنع رخاء!

ويتساءل التقرير:

إذا كانت أزمة السيولة التى شهدتها مصر عام ٢٠٠٠، قد جاءت بسبب تراكم المخزون السلعى ،والعقارى الفائض عن حاجة السوق، وبسبب تراكم مخزون الواردات التى لم يتم تسويقها، **فمن أين يأتى النمو الكبير في الناتج المحلى الإجمالى؟.**

علما بأن المخزون السلعى والراكد يؤدى لركود في القطاع العقارى ،والصناعات المرتبطة به، وفي القطاعات المنتجة للسلع الراكدة ،كما أن تراكم الواردات يؤثر سلبيا على حركة التجارة الخارجية ،كما أن تأخر الحكومة في سداد مستحقات القطاع الخاص ،يشكل عائقاً أمام تمويل أى استثمارات جديدة.

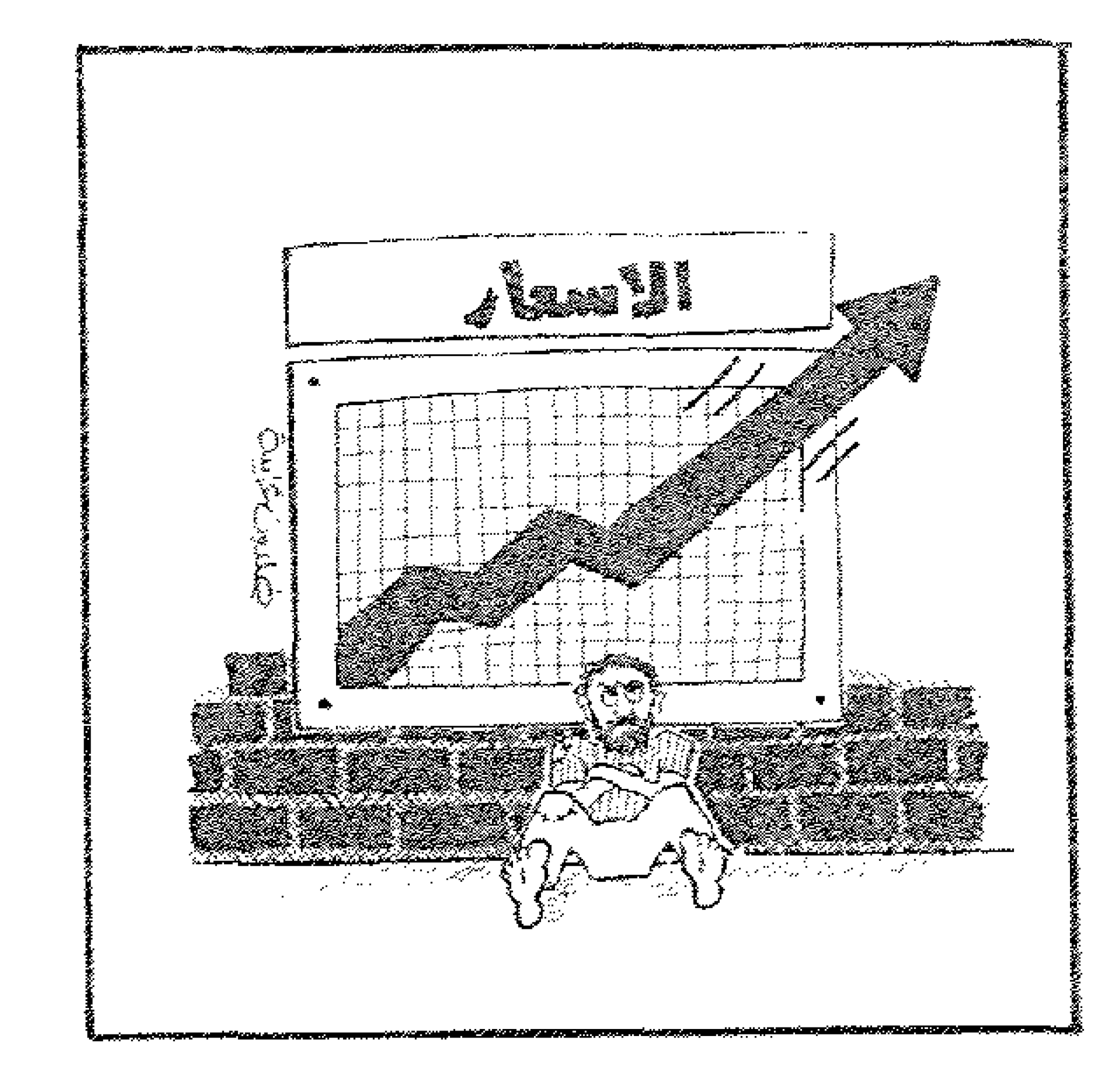
حكومة المرافق

وفي موضع آخر يناقش التقرير ما أثارته الحكومة من سبب آخر للأزمة ،وهو قيامها بالإنفاق على مدى عدة سنوات على مشروعات، ممولة بالديون.

ويلاحظ التقرير أن الإنفاق العام ليس سبب الأزمة، وإنما نمط الانفاق العام، حيث تركز هذا الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية التى أنفق عليها خلال ثمانينات وتسعينات القرن العشرين نحو ٢٧٥ مليار جنيه، دون أن تقام بشكل مواز لها مشروعات إنتاجية، تتناسب مع حجم ما انفق على هذه البنية الأساسية. فقيمة رأس المال المصدر للشركات الاستثمارية، التى تأسست، وبدأت النشاط فعليا في مصر، منذ منتصف السبعينيات ،وحتى منتصف عام ٢٠٠٠ لم تتجاوز ٦ر٢٠٪ من قيمة الإنفاق العام على البنية الأساسية، خلال العقدين الأخيرين فقط.

غول الفساد

وفي مواضع أخرى يشير إلى التقرير إلى عناصر أخرى في الأزمة، لا يرد لها ذكر، في بيانات **الحكومات المتعاقبة ومن ذلك أن مناخ الاستثمار قد تأثر بقضايا الفساد، مثل الحباك ،ونواب القروض، وهروب بعض رجال الأعمال، والتحرير الكامل لحركة رأس المال الأجنبى في الاستثمار غير المباشر في البورصة المصرية ،والتى بلغت نحو ٤٣٪ من قيمة التعاملات في الشهور السبعة الأولى** من عام ٢٠٠٠، خاصة بعد الغاء الضرائب على الأرباح الرأسمالية، الناتجة عن تداول الأوراق المالية في البورصة ،والتى كانت تبلغ ٢٪.



أزمة الخصخصة

ويتناول التقرير سياسات الخصخصة في مواضع كثيرة غير أن أهم ما يمكن أن يشار هنا، هو دهشة التقرير من إلحاح الحكومة على الاستمرار في خصخصة القطاع العام رغم أزمة السيولة، لأن معنى ذلك هو طرح الشركات العامة للبيع، بأسعار أقل كثيراً ،عن قيمتها الحقيقية، أو أن تباع للأجانب بصفة أساسية ..كما أن عمليات الخصخصة تؤدى إلى تراجع عام في الاداء الاقتصادى، لانها تختص لمشروعات قائمة بالفعل، استثمارات خاصة محتملة، في مجالات جديدة، كان يمكن أن تؤدى إلى حفز النمو الاقتصادى ،كما تنطوى عمليات البيع على أثر سلبى آخر **يكرس عيوب الرأسمالية التقليدية في مصر، بشراء مشروعات مضمونة الربح** (فالحكومة لا تبيع إلا الشركات الرابحة، بعد إعلانها السابق أن الخصخصة سوف تشمل فقط الشركات الخاسرة)، بنظام تسليم المفتاح، وبدون تقبل المخاطر النسبية للاستثمار، والتى تؤدى إلى تنمية روح الابتكار، والإقدام التى تفتقدها الرأسمالية المصرية الخاصة، في أغلب الأحوال.

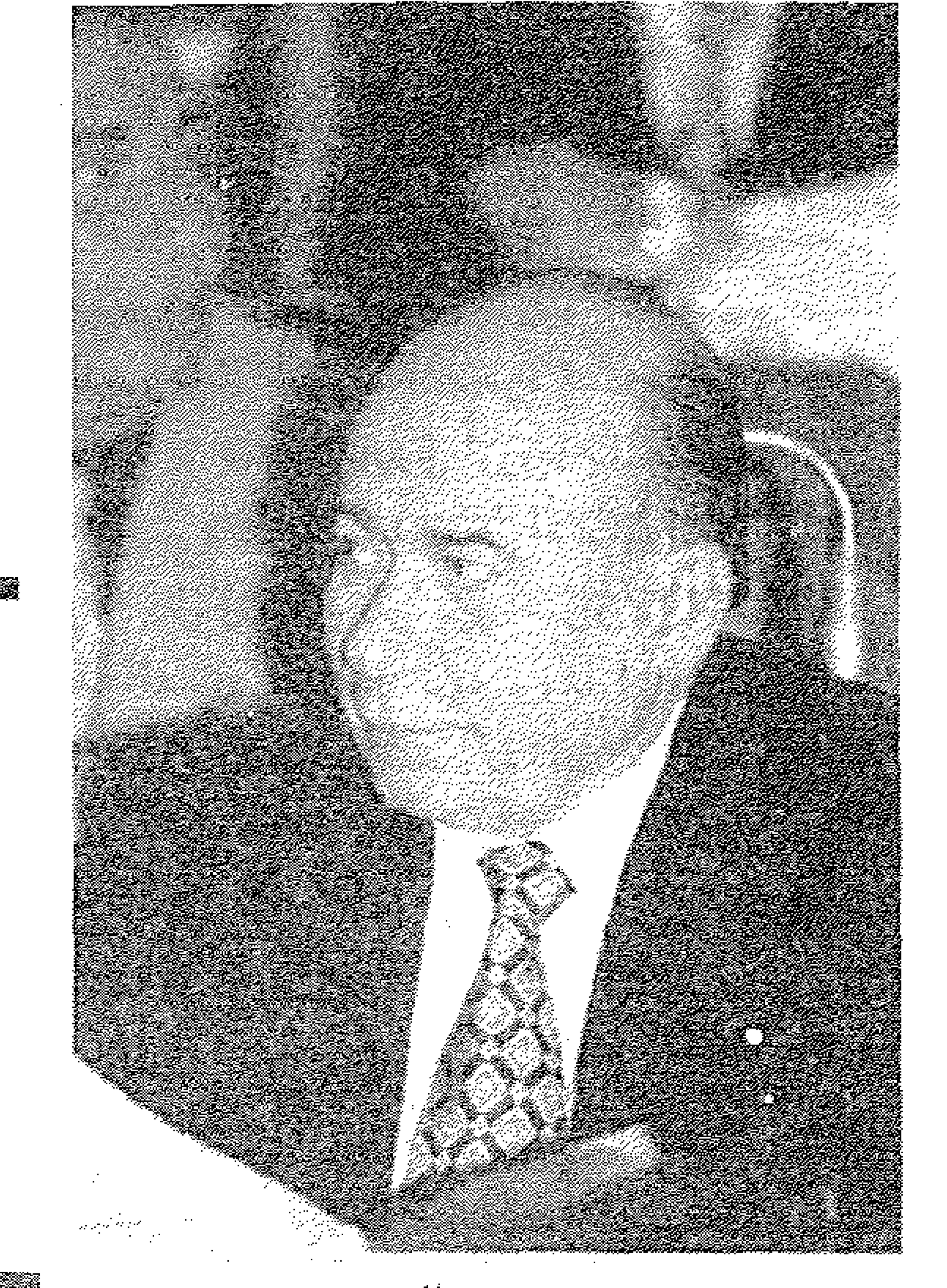
وطبعا يذكر التقرير نماذج مخزية لعمليات بيع القطاع العام، كان بيع الشركة فيها يتم باسعار أقل من قيمة الأرض وحدها ..وإنما لذلك مجال آخر، فالمهم، فإن التقرير يطالب بمراجعة سياسات الخصخصة ،والتوقف عن بيع المشروعات العامة، ضمن محاولة شاملة لتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصرى، تقوم على التطوير والتحديث والإصلاح الحقيقى ،مع مباشرة الرقابة الشعبية الجادة قطعاً للطريق على الفساد.

كما يطالب التقرير **بضغط الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، ورفع معدل الادخار المحلى، وإصلاحات ضرورية للسياسات المصرفية، واعتماد سياسة حازمة لتخفيض الواردات ،وتعظيم الصادرات،** تعتمد في المحل الأول على تطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد واقتراحات أخرى كثيرة، لا يتسع لها المقام، فالمشكلة ليست في أرقام الزينة التى يلجأ إليها **د.عبيد** فقد تكون لمثل هذه الأرقام أغراض دعائية ترويجية إعلانية، المشكلة في السياسات، وفي فهم الحكومة للسياسات التى تولد الأزمة، وتعيد انتاجها ،فالأزمة ليست طارئة، بل مزمنة، ولا يمكن علاج مثل هذه الأزمات بالتصريحات.

مصر

شراكة مع أوروبا

أم شرك للإنتاج الزراعى المصرى؟!


د. يوسف والى

*** الدول الأوروبية تحارب المنسوجات المصرية بدعوى الاغراق والحكومة المصرية تفتح الباب على مصراعيه للاستيراد منها.**

*** أغنى ٣٥٨ مليارديرفى العالم .. ثرواتهم تعادل نصيب ٤٥٪ من سكان العالم.**

«الطيبة وروح السماحة وافتراض حسن النية» ،خصال جيدة يتمتع بها الإنسان الذى بلغ درجة عالية من الرقى الفكرى والخلقى والوجدانى.

ولكن عندما تكون هذه الخصال على حساب اقتصاد الوطن ومصالح الشعب، فإنها تصبح- بعكس الأمر فى العلاقات الشخصية- دماراً ووبالاً.

فلا يمكن لأحد- حريص على المصالح العليا الاقتصادية والسياسية لمصر- أن يقف ضد فتح باب العلاقات التجارية الموثقة - باتفاقيات رسمية -مع أوروبا.

* فذلك -من ناحية -يتيح لصادراتنا النفاذ إلى هذه السوق الكبيرة بما قد يصلح من الخلل الكبير بين وارداتنا وصادراتنا ،الذى أصبح-وفق الأرقام والبيانات الرسمية -يتمثل فى أن **حجم الصادرات لايزيد على ٤ر٤ مليار دولار بينما حجم الواردات قد وصل إلى أكثر من ١٧ مليار دولار سنويا،** والذى أوصل متوسط نسبة الصادرات إلى الواردات -منذ السبعينيات -إلى حوالى ١٨٪ بينما كانت الصادرات فى مصر -فى الخمسينيات (قبل أن يتولى د. **عاطف عبيد رئاسة مجلس وزارة مصر** أو أن يصبح الشاب النابه د. **يوسف بطرس وزيرا للاقتصاد ،** بنصف قرن)- يفوق حجمها حجم الواردات.

* ومن ناحية أخرى ، فهذا الوضع يمكن مصر -بشكل منظم- من **«تنويع» مصادر الاستيراد وكسر وحدانية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية التى تصنفنا والعالم العربى كله -وفق تقرير أصدرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية** أخيراً -بأننا عالم يسكنه شباب عاطلون عن العمل ميالون إلى التطرف مستعدون لإرهاب داخلى أو خارجى رافضون بالتالى لتلقى أى تأثير إيجابى من العالم الخارجى!.

ولكن ، ورغم ذلك..

فأن يصر الجانب الأوروبى- من خلال هذه الاتفاقية- على إهدار مصالح الجانب المصرى -وخاصة فى الملف الزراعى -بشكل واضح وسافر ، ثم يوقع المفاوض المصرى عليها فى بروكسل يوم ٢٦ يناير ٢٠٠١ ، رغم ذلك

عريان نصيف

..فهذا أمر غريب وأن يعلن د. **يوسف والى -** فى أهرام ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠ -تمهيدا لذلك- «أن القطاع الزراعى المصرى قد وافق على بنود إتفاقية الشراكة مع أوروبا التى لم توقع بعد، رغم أنها لا تستجيب- ، ما زال الحديث للدكتور والى-لمطالب مصر الموضوعية خاصة فيما يتعلق بالحصص التصديرية لأوروبا من السلع الزراعية» ..فهذا أمر أكثر غرابة وتأكيدا على أنه لم يعد فى مصر فى هذا العصر السعيد ما يمكن اعتباره- رغم ماقد يحمله من مخاطر وأضرار على مصالح الوطن والشعب- -غريبا. فلنعد بضع سنوات إلى الوراء، وبالتحديد منذ مطلع عام ١٩٩٥.

التهليل لاتفاقيات التجارة الدولية

تمهيداً لانضمام مصر- فى أبريل ١٩٩٥ -لاتفاقية التجارة الدولية **«جولة أورجواى»** ارتفعت صيحات الترحيب والتهليل-من كبار المسئولين عن اقتصاد بلادنا-مبشرين بالخير الوفير الذى سيعم مصر وشعبها، مؤكدين أن المجال الزراعى المصرى ، سوف يحظى بطفرة كبيرة ،تتمثل فى:

*** تعزيز القوة التصديرية للسلع الزراعية**

المصرية.

*** حصول مصر على التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي.**

*** قيام وحدات جديدة للاستصلاح والاستزراع.**

*** التوسع الكبير في زراعة القمح.**

بالاضافة للاستفادة بقوانين الاتفاقية التي تستهدف رفع مستوى معيشة ودخول الشعوب وحماية البيئة وصحة الإنسان».

ورفض- بحسم- هؤلاء السادة المسئولون عن اقتصاد ، بلادنا ،مجرد الاستماع للعديد من المفكرين السياسيين والاقتصاديين - المصريين والعالميين-الذين حذروا من المخاطر المحدقة بمصر- وباقي الدول النامية والفقيرة -والتي توجب علينا- كحد أدنى ما دمنا ارتبطنا بالاتفاقية -اتخاذ الإجراءات الضرورية لتوقي- أو لتحجيم -هذه المخاطر.

وتحققت للأسف جميع النتائج السلبية المتوقعة التي أدت إلى اهدار الإنتاج - والإنتاجية- للزراعة المصرية ، وإلى المزيد من تدهور الأوضاع الحياتية للفلاحين،(بما أوردناه تفصيلا في مجلة« اليسار» -العدد ١١٤ - أبريل ٢٠٠٠) .

ولم نكن وحدنا في المعاناة من هذه العولمة أو الهيمنة التجارية والاقتصادية، ففي «سياتل» في ديسمبر ١٩٩٩ ، تكشف المستور ،وانفجرت حركة الشعوب منددة ورافضة لهذا القهر الرأسمالي العالمي، المتمثل -بالأرقام -فيما يلي:

*** أغنى٣٥٨ ملياردير أصبحت ثرواتهم- وفقا للتقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٩٩ -تعادل نصيب ٤٥٪ من سكان العالم ، منهم أغنى ٢٠٠ شخص في العالم زادت ثرواتهم -خلال ٤ سنوات -تريليون دولار.**

* ٩٢٥ مليون شخص-كما ورد في كتاب**«الجوع كما شرحته لابنتي» للمفكر الليبرالي السويسري جون زيجلر** الصادر عام ١٩٩٩ -أصابهم الجوع في مقتل في العام الماضي ، فمنهم من مات ، أما الباقون فلقد ترك الجوع بصماته عليهم إما بالأوبئة أو بسبب نقص الغذاء ، وأن السبب المؤكد لهذا الوضع، هو عالم **«الرأسمالية الموحدة أو رأسمالية الغابة».**

والغريب أيضا أنه -وبنفس منهج «الطيبة والسماحة والأخلاق الراقية»- في ذروة غضب شعوب العالم والكثير من حكوماته على تآمر الرأسمالية العالمية على مقدراتها ومصانرها، يعلن د.يوسف بطرس غالي-في أخبار اليوم في ٤/١٢/ ١٩٩٩«**التزام مصر بالسير قدماً في تحرير التجارة باعتبارها أحد المكونات الأساسية للإصلاح الاقتصادي** ، وأخذا في الاعتبار ما حققه الاقتصاد المصري من تقدم ودرجة من النضج تسمح له بتحقيق قدر أكبر من الاندماج في الاقتصاد العالمي ،وما يوفره ذلك من مزايا إضافية ،وما يتطلبه من تحمل للالتزامات !!

هل نستجير من الرمضاء بالنار؟!.

لسنا في« **اليسار**»- المجلة والتوجه السياسي -معادين لكل ما هو غربي ولسنا أيضا من دعاة التصدي لأوروبا على نفس درجة التصدي للهيمنة الأمريكية خاصة أن الاتحاد الأوروبي ليس- بطبيعة الحال- كتلة واحدة متجانسة ومتطابقة .. **ولكن أوروبا- على الرغم من ذلك- هي أحد محاور الرأسمالية الدولية المعاصرة وبالتالي فعلينا - ونحن نتعامل معها- أن نكون مدركين تماما للتناقضات القائمة بين توجهاتها الدولية وبين مصالحنا الاقتصادية والسياسية.**

وفي مجال التجارة المتبادلة بيننا وبين أوروبا ،خاصة في محور السلع الزراعية ومنتجاتها المصنعة- يبرز مثلان واضحان طوال التسعينيات.

* فلقد قامت الدنيا في الاتحاد الأوروبي طوال السنوات الأخيرة ونأمل أن تكون قد قعدت! **ضد البطاطس المصرية المصدرة لدول** الاتحاد (وبالتالي ضد السلع الزراعية المصرية)، حملة شرسة تزعم إصابتها الكبيرة «بالعفن البني» وعدم صلاحيتها للاستعمال الآدمي لدرجة صدور القرار رقم٥٠٣ لسنة١٩٩٨ من اللجنة الأوربية ضدها.

بينما الواقع -الموثق علميا واحصائيا - **أن نسبة إصابة البطاطس المصرية بهذه الآفة لا تتجاوز ٤,٠٪ ،**وهي أقل من المعدلات العالمية بهذا الخصوص ، وأن هذا المرض وارد إلينا من خلال البذور التي نستوردها من دول الاتحاد الأوروبي **بحوالي ٢٥ مليون دولار سنويا** بينما قيمة صادراتنا من البطاطس - لذات الدول- لا تتجاوز ٧٥ مليون دولار.

* إذا كانت الحملة الأمريكية على القطن المصري ومنتجاته الصناعية قد تركزت طوال العقد الماضي على ما يمكن أن نطلق عليه «الحق الذي يراد به باطل» ،وهو اشتراك الأطفال في هذه الصناعة من خلال قيامهم بالعمل في مقاومة الدودة أوجني المحصول **،فإن الدول الأوروبية ركزت حملتها ضد المنسوجات المصرية المصدرة تحت دعوى أخرى ،وهي أن مصر تغرق أوروبا بالمنسوجات بما يفترض معه تقليص حجم الاستيراد الأوروبي لها ، بل وفرض «رسوم إغراق» دائمة على هذه الصادرات المصرية** ، وبما أن الصادرات القطنية والنسجية المصرية المصدرة إلى أوروبا تصل إلى ٦٧٪ من جملة صادرات مصر منها إلى العالم كله ،فلقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة صادرات هذا المنتج إلى أكثر من ٥٠٪ ..والقضية واضحة ،وليست في« الإغراق » المصري لأسواق الغرب ، بقدر ما تكمن -كما حددها بدقة د. مهدي عصر عميد معهد التعاون -في أن «مريكا وأوروبا قد نظمتا اقتصادهما وأصبحت لديهما مشكلة تصدير الفائض والبحث من أسواق لمنتجاتهما».

الموقف الأوروبي المتعنت تجاه المنتجات الزراعية المصرية:

بعيداً عن التهويمات والتجليات التي تربط بين عقد هذه الاتفاقية وبين التوجهات الاقتصادية والسياسية المرادة لمصر ،والتي أعلنت فور توقيع الاتفاقية، مثل:

*** «الآثار المترتبة على دخول مصر في هذه الاتفاقية كانت ستحدث بالفعل سواء وقعت مصر على الاتفاقية أو لم توقع ،** خاصة أن مصر أنجزت برنامجا للإصلاح الاقتصادي استغرق عدة سنوات وتم من خلاله تأهيل الاقتصاد المصري لكي يدخل في علاقات أكثر تطورا والاندماج في الاقتصاد العالمي ،وأنه لا عودة عن برنامج لاصلاح الاقتصادي».

*** و«إن هذه الاتفاقية ستدعم الدور الأوروبي الذي يسعى إلى إقامة التعاون بين** دول جنوب البحر المتوسط وبعضها البعض ،وتقل خبرة التعاون بين دول شمال المتوسط بما يسهم في إنجاح عملية برشلونة».

وبالاضافة إلى بعض الأسس المنهجية



الرئيسية التى تقوم عليها الاتفاقية ،والتى تمثل- بوضوح -قيودا خطيرة على حقوق السيادة المصرية -سياسيا واقتصاديا وكانت محل رفض من مجمل قطاعات الدولة التى رغم حرصها على إبرام الاتفاقية -فهى أكثر حرصا على عدم المساس بالإرادة الوطنية المصرية، ما برز -فى هذا الشأن- فى التحليل المهم الذى عرضه الباحث الاقتصادى الأستاذ أسامة غيث فى ٣ يونية ٢٠٠٠ بجريدة الأهرام ،وخاصة:

* ما نصت عليه بعض الفقرات عن «ضرورة إيجاد تلاق فى المواقف السياسية المتعلقة بالمسائل الدولية خاصة تلك التى تؤثر على طرف أو آخر من طرفى الاتفاقية».

* وما ورد فى بعض المواد- وعلى خلاف الأعراف الدولية -ويقضى «**بوضع النشاط الاقتصادى المصرى تحت طائلة القانون الأوروبى**».

ولعل تلك المواد -وهناك العديد على شاكلتها- والواردة فى الاتفاقية حتى مسودتها العاشرة(ولا نعلم إلى أى مدى تم التعامل معها فى مفاوضات ما قبل التوقيع) .تجعل لمطالبة د. إسماعيل صبرى عبد الله المفكر الاقتصادى الكبير ووزير التخطيط الأسبق ، بضرورة طرح الاتفاقية للمناقشة والدراسة ، أهميتها الكبيرة والعاجلة حرصا على المصالح الوطنية العليا اقتصاديا وسياسياً.

..بالإضافة إلى كل ذلك، وبالتركيز على« الملف الزراعى » فى الاتفاقية ،فإن نصوصها وقواعدها ،فى الحد الأدنى لسلبياتها تجاه الجانب المصرى «لا تستجيب لمطالب مصر الموضوعية» ،وفق إقرار د. يوسف والى.

أولا: الاختلال الكامل بين الجانبين -المصرى والأوروبى- فى قضية دعم الزراعة والمزارعين:

ففى الوقت الذى تدعم فيه الدول الأوروبية مزارعيها لضمان قدرة سلعها التنافسية عالميا بمبالغ ضخمة وصلت- رغم اتفاقيات التجارة الدولية - إلى حوالى ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٩ ،فإن الحكومة المصرية -حماها الله- تتجاوز حتى كل قواعد الجات وكل الأعراف الرأسمالية الحقيقية ،وتزايد -فى هذا الشأن -على الدول الرأسمالية الكبرى ولا تقدم أى دعم لزراعتها وفلاحيها سواء بشكل مباشر أم حتى من خلال تيسير الإنتاج الزراعى بواسطة تفعيل الحركة التعاونية الزراعية وتمكينها من أداء مهامها الائتمانية والإنتاجية والتسويقية.

ثانيا: تمتع الجانب الأوروبى بفرض نوعين من الضرائب الجمركية (قيمى ونوعى) على الوارد إليه من السلع الزراعية ، بينما السلع الزراعية المصرية- المصدرة -وفقا للاتفاقية- لا يشملها سوى الإعفاء (أو التخفيض) من الضرائب القيمية (النسبية) فقط.

ثالثا: محدودية حصص مصر من السلع الزراعية التصديرية ،بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوربى التى تحصل وفق الاتفاقية على المزايا التالية:

١-الخلل فى حصص التصدير بالمقارنة بين الجانبين.

٢- النص على الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لبعض السلع الزراعية الأوروبية.

٣- خروج الجانب الأوروبى على نظام الحصص والإقرار بحقه فى تصدير كميات غير محددة إلينا ، فى بعض السلع الزراعية المهمة التى يعنيه تصديرها لوجود فائض لديه منها ،والتى يترتب على إغراق سوقنا بها إهدار ناتجنا المحلى منها ، مثل البذور والتقاوى والبذور الزيتية والألبان والماشية.

رابعا: إهدار المنتجات الزراعية المصرية المصنعة.

فعلى الرغم من الأهمية الانتاجية والتصديرية لهذه السلع المصرية ،وما تتمتع به من ميزة نسبية عالميا ، فلقد تم إهدارها لحساب الجانب الأوروبى.

ففى الوقت الذى وافقت فيه مصر على طلب الاتحاد الأوروبى -فى إطار اتفاقية الجات -على وضع حماية خاصة لمنتجاته فى هذا المجال، وأصبح يفرض ثلاثة أنواع من الرسوم على هذه المنتجات (رسم صناعى ، ورسم على المكون الزراعى ،ورسم على محتوى السلعة) ،رأت مصر- كما يعبر السيد **محمد فرج عامر** أحد المستثمرين المصريين الرئيسيين فى هذه السلع ،فى أهرام ٢٠٠٠/٧/١٠ **«ضرورة عدم إضفاء الحماية على أى من منتجاتها الزراعية المصنعة»!.**

ثم جاءت اتفاقية الشراكة مع أوروبا لتجهز على هذا الإنتاج المصرى المهم والمتميز، حيث حدد الاتفاق قائمة- محددة الحصة- من الصادرات الزراعية المصنعة المصرية،،وفى المقابل قامت مصر بتقديم إلغاء -كامل وجزئى- عن الجمارك للسلع الزراعية المستوردة المصنعة.

مرة أخرى

نحن- باليقين -لسنا«إنغلاقيين» ،وندرك -تماما ضرورة وأهمية اتساع علاقاتنا التجارية بشكل عام -وبالنسبة للسلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص مع جميع دول العالم.

ولكننا ندرك- فى نفس الآن- ضرورة وأهمية أن يتم ذلك من خلال:

* **التنمية الوطنية للزراعة المصرية، كطريق وحيد**- وفق المقولة الحقة للعالم الكبير الراحل ووزير الزراعة الأسبق د. مصطفى الجبلى -لتحرير إرادتنا السياسية من مخاطر التبعية الغذائية».

* **التكامل أو على الأقل -التنسيق العربى فى المجال الزراعى والغذائى.**

* الحرص -الكامل- على المصالح المصرية- الاقتصادية والسياسية -.. العليا.

.. لا شك أن السادة الذين يحكمون مصر ويتحكمون فى مقدراتها فى هذا العصر العولمى البهيج ، سيؤكدون حرصهم- أكثر منا ومن أى مزايد أو مشاغب على تلك القيم الوطنية الأساسية

وهذا -بالتأكيد -يغمرنا بالسعادة والثقة فى مستقبل وطننا فى الظل الوارف لحكمهم له ولنا.

ولكن ذلك يسمح لنا- أيضا-أن نسألهم بكل أدب واحترام ..هل تأكيدكم هذا يتسق مع المصادفة الغريبة التى حدثت يوم٢٦ يناير ٢٠٠١ ،والتى جمعت فى نفس اليوم الأحداث المهمة التالية:

* قيام آلاف المتظاهرين-المعبرين عن الحركة الشعبية العالمية- بالتظاهر فى **«دافوس» بسويسرا ،وفى «البرازيل»** ،رافعين شعارات الغضب والرفض-من كل الشعوب ومن الكثير من الحكومات- لمحاولات أمريكا، والدول الغنية والرأسمالية العالمية الجديدة المتوحشة ، إهدار مقدرات حياتهم والهيمنة على مقوماتهم السياسية والاقتصادية والتجارية.

* فى نفس الوقت الذى يتم فيه بالنسبة لبلادنا:

* **التوقيع على اتفاقية الشراكة مع أوروبا رغم كل ما بها من سلبيات للجانب المصرى وخاصة فى المجال الزراعى.**

* إقامة الاحتفالات-التى يشارك فيها كبار المسئولين الحكوميين وفى مقدمتهم رئيس **مجلس وزراء مصر- باليوبيل الفضى (مرور ٢٥ عاماً)** على ما يسمى المعونات الأمريكية لمصر «التى أسهمت بأكبر درجة فى إهدار زراعة مصر ووسعت من الفجوة الغذائية بها وفرضت علينا أشد الشروط تعسفا.

* تأكيد أعضاء مجلس الشعب -وأغلبيتهم من الحزب الحاكم- على التردى الذى حدث للزراعة المصرية على كافة محاورها الائتمانية والإنتاجية والتسويقية والتصديرية.

..عفواً ، فهو مجرد سؤال.

مصر

الحكومة تستعد لتمرير أخطر

قانون يعصف بحقوق العمال

أصدرت دار الخدمات النقابية والعمالية دراسة حول مشروع قانون العمل الموحد ، الذي بدأ مجلس الوزراء فى مناقشة مواده ، استعدادا لعرضه على الدورة الحالية لمجلس الشعب.

ونظرا لخطورة المشروع الذى يعصف بحقوق العمل المكتسبة للطبقة العاملة المصرية ،وكل العاملين تعرض اليسار أهم ما جاء فى هذه الدراسة، وتفتح صفحاتها فى الأعداد المقبلة لحوار واسع حول مشروع القانون.

أولا : الاعتداء على حق العمل

لعل أبرز وأخطر اتجاهات مشروع القانون **الجديد** هو منطقه وفلسفته الجديدة فى التعامل مع علاقة العمل باعتبارها علاقة تعاقدية تخضع لإرادة طرفيها (ولموازين القوى بينهما) ..حيث تتخلى الدولة عن دورها الطبيعى فى حماية حق العمل باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان التى ينبغى كفالتها لكل مواطن ، ويتخلى القانون عن وظيفته الأصيلة والأصلية-بل عن مبرر وجوده -كقانون لحماية الطرف الأضعف فى علاقة العمل.. الذى يضطر لبيع قوة عمله من أجل الحصول على لقمة العيش ،والذى يميل ميزان القوى الغير صالحه- فى ظل ازدياد معدلات البطالة على النحو المعروف لنا جميعا- وقد برز هذا الاتجاه فى مشروع القانون من خلال:

١- **يتراجع المشروع عن التمييز بين العمل الدائم والمؤقت ،ويساوى فى تعريفاته بين كافة أشكال العمل باعتبارها كل عمل لقاء أجر**- أياما كانت مدته أو طبيعته - تاركاً لطرفى العلاقة التعاقدية الحق فى جعله محدد أو غير محدد المدة.. ليفتح الباب واسعا أمام سيادة عقد العمل محدداً المدة(الذى عادة ما يحرر بمدة بالغة القصر ثم يجرى تحريره مجدداً ،وفى كل مرة بشروط جديدة يسهل تخيلها فى ظل سوق عمل يكتظ بملايين العاطلين والمتعطلين.

٢- **يعطى المشروع لكل من طرفى العلاقة التعاقدية -صاحب العمل، والعامل الذى لا يملك قوت يومه!! ، الحق فى إنهاء علاقة العمل وقتما يشاء** حتى إذا كان العقد غير محدد المدة، ولا يشترط فى ذلك غير تقديم بعض المبررات السائغة.. التى لا يترتب على عدم تقديها سوى تعويض زهيد لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر.

٣- فضلا عن إعطاء صاحب العمل الحق فى إنهاء علاقة العمل لأسباب اقتصادية- لا ذنب فيها للعمال بطبيعة الحال يعطيه المشروع الحق- لهذه الأسباب أيضا- فى تعديل شروط العقد(الأجر، أو وقت العمل أو طبيعته المتفق عليها) ويصل الأمر فى ذلك إلى حد إعطائه الحق فى تخفيض أجر العامل والنزول به إلى الحد الأدنى للأجور.

ثانيا :الكيل بمكيالين وسلطة أصحاب الأعمال

رغم ما يدعيه المشروع من حياد بين طرفى علاقة العمل التعاقدية!! إلا أنه فى مجال الحقوق والالتزامات والواجبات **يزخر بمظاهر الانحياز لرجال الأعمال الذين يحصلون على سلطة شبه مطلقة بينما تنتزع الحقوق من العمال ويتم التنكيل بهم لدى أى إخلال بالتزاماتهم الجوهرية**- غير المحددة على سبيل الحصر- وذلك على النحو التالى:

١- يحرر المشروع أصحاب الأعمال من التزاماتهم بتعيين المقيدين بمكاتب العمل.

٢- لصاحب العمل الحق فى تحديد أجر العامل وتحرير عقد العمل الفردى بهذا الأجر الذى يرتضيه.

٣- يتوسع المشروع فى الحالات المجيزة لفصل العامل ويمعن فى استخدام التعبيرات المطاطة التى يمكن تفسيرها على أكثر من وجه.

٤- **يعطى المشروع كل السلطة لأصحاب الأعمال فى توقيع الجزاءات التأديبية على العمال بدءاً** من الإنذار إلى الخصم من الأجر حتى عشرة أيام عن المخالفة الواحدة مروراً بالحرمان من العلاوة وخفض الأجر والوظيفة وتأجيل الترقية وانتهاءاً بالفصل من الخدمة.

٥- يحق لصاحب العمل -فى مشروع القانون- وقف العامل احتياطيا- متى رأى لذلك ضرورة!!.

٦- **فرض مشروع القانون سبعة عشر واجبا على العمال وحظر عليهم محظورات ستة.. ورتب الجزاءات التأديبية على أى إخلال بالواجبات أو اقتراب من المحظورات.**

٧- **يلغى مشروع القانون اللجنة الثلاثية ، ويعصف معها بالضمانة ال تيتكفلها للعامل من عدم فصله قبل العرض عليها** ،ثم يستبدلها بلجنة خماسية تجمع بين الاختصاصات الادارية القضائية .فى تقدم إليها صاحب العمل طلب فصل العامل -الذى

*** القانون يتوسع فى الحالات المجيزة لفصل العامل. . ويمعن فى استخدام التعبيرات المطاطة التى يمكن أن يفسرها أصحاب الأعمال على أكثر من وجه**

*** خفض عدد اجازات الوضع المستحقة للمرأة العاملة وحرمانها منها إذا كانت تعمل فى منشأة صغيرة**

لا يترتب على عدم تقديمه بطلان قرار الفصل كما كان الأمر فى الثلاثية -وتستأثر هذه اللجنة ثنائية الطابع باختصاص كل من المحكمة العمالية الجزئية ومحكمة الموضوع - وعلى هذا النحو يتم إدماج ثلاث من المراحل التى تمر بها دعوى العامل الآن ضد قرار فصله ، بما كان يمثله تدرج هذه المراحل من ضمانة تؤمنه ضد خسارة قضيته دفعة واحدة.. فتصبح مرحلة واحدة تنتهى بتعويض العامل -حال ثبوت حقه إذا ما تسنى له إثبات تعسف قرار فصله -رغم كل المبررات التى يقدمها المشروع الجديد لعدم اعتباره قرار الفصل تعسفيا-وذلك بتعويضه بأجر ثلاثة أشهر .. ثم يمضى إلى المجهول!!.

ثالثا: المفاوضة الجماعية وعقد العمل الجماعى.

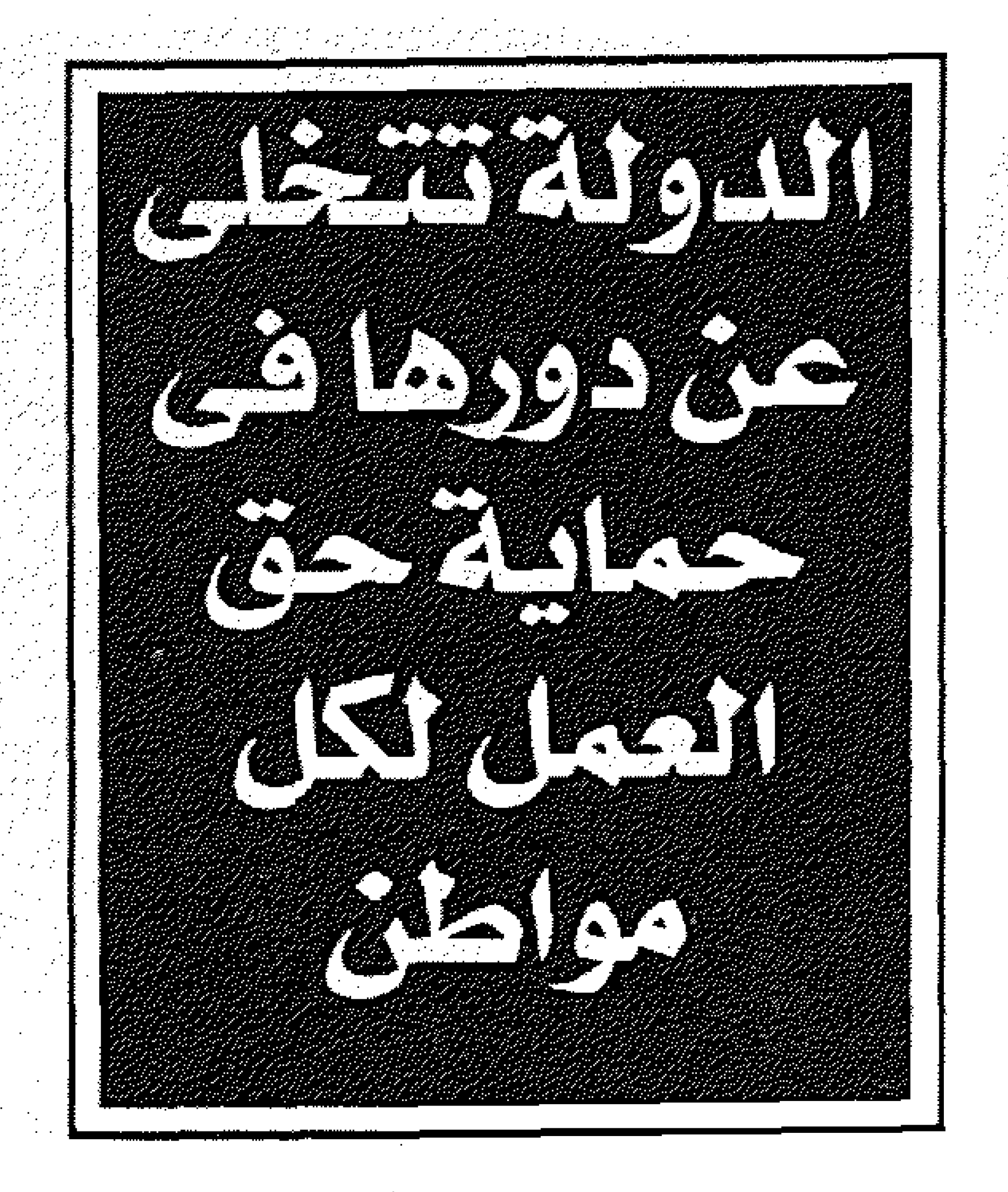
بينما ترفع الدولة يدها عن علاقة العمل وتتركها طليقة من كل قيد سوى موازين القوى بين طرفى العلاقة والقدرة التفاوضية لكل منهما يبدو مشروع القانون الجديد مبهماً فيما يتعلق بإبرام عقود العمل الجماعية سواء على مستوى المنشأة أو الصناعة .. رغم الأهمية البالغة- كما هو غنى عن الذكر- لوجود عقود عمل جماعية بالمنشآت فى ظل المعدلات المتزايدة للبطالة والتى تجبر العمال لدى توقيع عقد العمل الفردى على الإذعان لشروط صاحب العمل بتوقيع استقالاتهم ومسوغات التخلص منهم عند الحاجة .. وذلك على النحو التالى:

١- يتوقف مشروع القانون الجديد -فى أحكام الباب الثالث منه -عند حدود النص **على المفاوضة الجماعية لعمل الاتفاقيات الجماعية- دون النص على تنظيم إبرام عقود العمل الجماعية**.. حيث غنى عن الذكر أن الاتفاقية قد تنصرف إلى جزئية من جزئيات علاقة العمل أو واحدة من القضايا الجماعية التى تتعلق بمطلب عمالى .. بينما يتعلق عقد العمل بكامل شروط العمل وعلاقاته.

٢- يفترض أن يجّب عقد العمل الجماعى عقد العمل الفردى فيصبح لا محل لتوقيعه أو إبرامه بين صاحب العمل والعامل الفرد- إلا إذا أصر العامل على عدم قبوله بشروط عقد العمل الجماعى.. غير أن المشروع ينص **على توقيع عقد العمل الفردى- أيضاً- فى ظل وجود الاتفاقيات الجماعية- مع اشتراط ألا تعارضها بنوده فقط .**

رابعا: الاعتداء على الحقوق الحالية للعمال

يحفل مشروع القانون بمظاهر الاعتداء على الحقوق الحالية للعمال ومنها على سبيل



المثال:

١-**تقليص أيام الاجازة السنوية المستحقة للعامل لتصبح ثلاثين يوماً بعد مضى عشر سنوات** من الخدمة أو عند بلوغ سن الخمسين ،وكذلك تخفيض الاجازة الاضافية التى يستحقها العاملون فى الأعمال الشاقة أو **الخطرة أو الضارة بالصحة أو فى المناطق النائية إلى سبعة أيام.**

٢-تخفيض أيام الاجازة العارضة إلى ستة أيام واحتسابها ضمن الإجازة السنوية .. ليترتب على ذلك حرمان العامل من سبعة أيام أجازة إضافية كان يحصل عليها مستقلة- إذا ما تعرض لأسباب خارجة عن إرادته تحول بينه وبين عمله.

٣-تخفيض عدد مرات الإجازة المستحقة للمرأة العاملة فى حالة الوضع إلى مرتين فقط طوال مدة خدمتها الوظيفية وعدم استحقاقها لهذه الإجازة إلا بعد مضى عشرة أشهر من تاريخ الإلتحاق بالعمل.

٤- عدم استحقاق المرأة العاملة التى تعمل فى منشأة تستخدم أقل من خمسين عاملاً لإجازة رعاية الطفل.

٥- تقييد حق المرأة العاملة فى تقديم استقالتها من العمل بسبب الزواج أو الحمل أو رعاية الطفل بحرمانها من هذا الحق إذا لم تقم بالإخطار بحالة الزواج أو الحمل أو الوضع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ثبوتها.

خامسا: مشروع القانون وحق الإضراب

فى باب واحد وتحت عنوان واحد يجمع مشروع القانون بين كل من حقى الإضراب والإغلاق .. مساوياً بين كل منهما وكأنهما وجهان لعملة واحدة- رغم ما بينهما من تضاد. -غير **أنه رغم إعطائه أصحاب الأعمال حق الإغلاق كاملاً غير منقوص بدءاً من إغلاق المنشأة كلياً أو جزئياً وانتهاء بتقليص النشاط لأية اعتبارات اقتصادية ..وهى الاعتبارات التى أحال المشروع التأكد** من جديتها إلى لجنة لم يحدد طبيعتها أو تشكيلها تاركا أمرهما للوزير المختص (فإنه -خلافا لما يدعيه من حياد- يتحايل على الاتفاقيات الدولية التى تقر للعمال بحق الإضراب -كحق أساسى من حقوق الإنسان- حيث لا يتجاوز الإقرار بهذا الحق حدود النص اللفظى عليه ثم تأتى الحدود والمحاذير على تنظيمه وتطبيقه فلا تبقى منه شيئا وذلك على النحو التالى:

١- تشترط مواد المشروع موافقة ثلثى أعضاء مجلس إدارة النقابة على الإضراب.

٢- تحظر ممارسة العمال لحقهم فى الإضراب خلال فترة الوساطة وخلال مرحلة التحكيم ،وخلال مدة سريان الاتفاقية الجماعية.. حيث تصل هذه المدة إلى ١٨٣ يوماً- كما جاء فى مواد الباب الرابع من مشروع القانون.

٣- **يحظر المشروع الإضراب على عمال منشآت الخدمات الحيوية ،ويحيل أمر تحديد** هذه المنشآت إلى قرار يصدره رئيس مجلس الوزراء- حيث لا يعلم إلا الله المدى الذى يمكن أن يتسع إليه مفهوم منشآت الخدمات الحيوية وعدد المواقع التى يمكن إدراجها على قائمته.

٤- **يوقف الإضراب عقد العمل- وهو ما يعنى حرمان العامل من أجره خلال أيام الإضراب-كما أنه يمكن إنهاء خدمة العامل إذا ارتكب خطأً جسيما خلال فترة الإضراب- وهو الخطأ الذى لم يحدد المشروع طبيعته أو حدوده ،أو الجهة المنوط بها تقديره.**

زملاءنا العمال والنقابيين

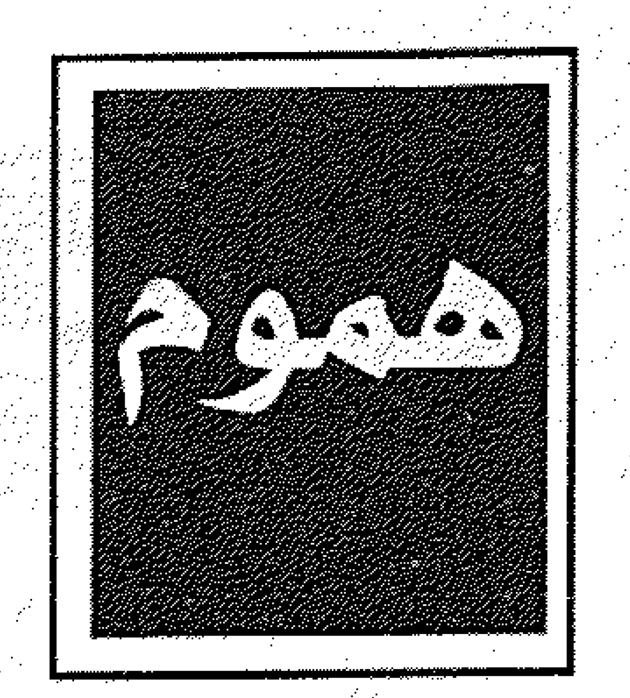
إن القانون القادم هو قانون كل العمال .. بل كل من يعمل بأجر فى بلادنا فى كل من «القطاع العام- قطاع أعمال- خاص- استثمارى -مشترك » (المادة ٣ من المشروع) ..وهو من هنا واحد من أهم القوانين التى تنظم الحياة فى مجتمعنا وتمسها فى كل بيت ..لهذا فإن حقنا قبل واجبنا أن نشارك فى مناقشته وأن نقول كلمتنا فيه قبل صدوره لا أن ننتظره مكتوفى الأيدى مسلوبى الإرادة.

إن أوسع مناقشة ينبغى أن تدور فى كل مصنع ومنشأة ..بين كل لجنة نقابية وجمعيتها العمومية ..مع أعضاء النقابات العامة والاتحاد العام..

إنه مستقبلنا ومستقبل أولادنا الذى ينتظر دوره فى دخول مجلس الشعب للإقرار ..فهل يمكن أن نكتفى بالانتظار والترقب؟!.

إننا نتطلع إليكم ونسألكم الرأى .. لنوحد كلمتنا وموقفنا.

دار الخدمات النقابية والعمالية.



الوطن المذعور

تقرير للمخابرات المركزية يتوقع زيادة البطالة وارتفاع وتيرة الإرهاب والقمع السياسى فى المنطقة العربية

تجاهل الحكومة للأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتدنية فى مصر.. يؤكد سيادة «ثقافة التناحة»

د. أحمد محمد صالح

فى الوقت الذى انشغل فيه الوطن بعدة سطور هنا وهناك فى بعض الروايات التى لم يسمع عنها أحد، وانتشر الذعر بين المثقفين خوفا على حرية التعبير، نشر يوم ٢-٩-٢٠٠٠ فى موقع المخابرات المركزية الأمريكية على الإنترنت ملخص لتقرير عن **«حالة العالم المتوقعة حتى عام ٢٠١٥»** بناء على دراسات لخبراء ومؤسسات بحثية غير حكومية ،وبالتعاون أيضا مع المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن ، ويحلل التقرير المكون من ٧٠ صفحة التحديات التى ستواجهها أمريكا خارجيا حتى عام ٢٠١٥ ،وهو من أول الملفات التى وضعت على مكتب **بوش** الرئيس الجديد ،وحتى لا نتهم بالتجسس على الوطن ،نقدم عنوان موقع المخابرات المركزية الأمريكية فى الإنترنت وهو Htp:// www.odci.gov/cia ،وفى إمكان الجميع قراءته ،وعنوان التقرير هو:

Global trends 2015: a dialogue about the future with Non government experts.

ويقدم التقرير صورة متشائمة جدا لمستقبل المنطقة العربية فى السنوات المقبلة ، **ويتوقع زيادة البطالة بين الشباب ،ومزيدا من الإرهاب والقمع السياسى فى المنطقة** . وإذا كان الحاضر هو البنية الأساسية للمستقبل ،فنحن لا نحتاج تقريرا من المخابرات الأمريكية ،**فنظرة واحدة لأحوال المنطقة ولأحوال الوطن الحالية تكفى للتشاؤم من المستقبل القريب والبعيد** .والغريب أن التقرير نشر فى بعض الصحف والدوريات فى المنطقة ،ونشرت مقتطفات منه فى مصر ،وقوبل بالرفض والذعر للمرة الثانية من بعض المثقفين والمفكرين المنافقين للسلطة ،الساعين إلى لفت أنظار دوائر صنع القرار فى التغييرات الوزارية القادمة، وقرأنا صفحة فى الأهرام تفند مزاعم التقرير ،وتجمل الواقع .

وتكرر نفس الموضوع حين هاجم بعض المثقفين المقال الأخير للكاتب الصحفى **توماس فريدمان** فى جريدة **نيويورك تايمز** ١٢-١-٢٠٠١ ،ونزعم أن مقاله هذا كان أكثر مصداقية فى التعبير عن حالة العرب الآن، ونشرت ترجمة له فى **صوت الأمة** ،بعد أن وجه عدة أسئلة للعرب ، لن يستطيعوا أبدا الإجابة عنها ! فهو يتساءل **لماذا يكتفى العرب بصناعة الشيبسى بينما يصنع الآخرون الميكروشيبس ؟! لماذا يعتمد قادة العالم فى شرعيتهم على تنمية تعليم مواطنيهم ،وشرعية حكامكم تعتمد على الصراع الدينى؟** ! إن متوسط دخل الفرد فى كوريا الجنوبية كان مثل مصر وسوريا فى الخمسينيات ، لكن لماذا أصبح الفرق كبيرا بينهما الآن؟!. رغم أنها خاضت حروبا مع جارتها الشمالية مثل العرب مع إسرائيل ! وكذلك الصين تنمو بمعدل ١٠٪ سنويا !.

ويستمر الكاتب الأمريكى فى التساؤل عن أى نوع من التعليم تقدمونه لأولادكم ؟ وأى نوع من الاقتصاد تبنون؟ وأى نوع من حكم القانون تؤسسون ؟ ويتهم المثقفين فى المنطقة بأنهم فى حماية النظم الحاكمة ! .

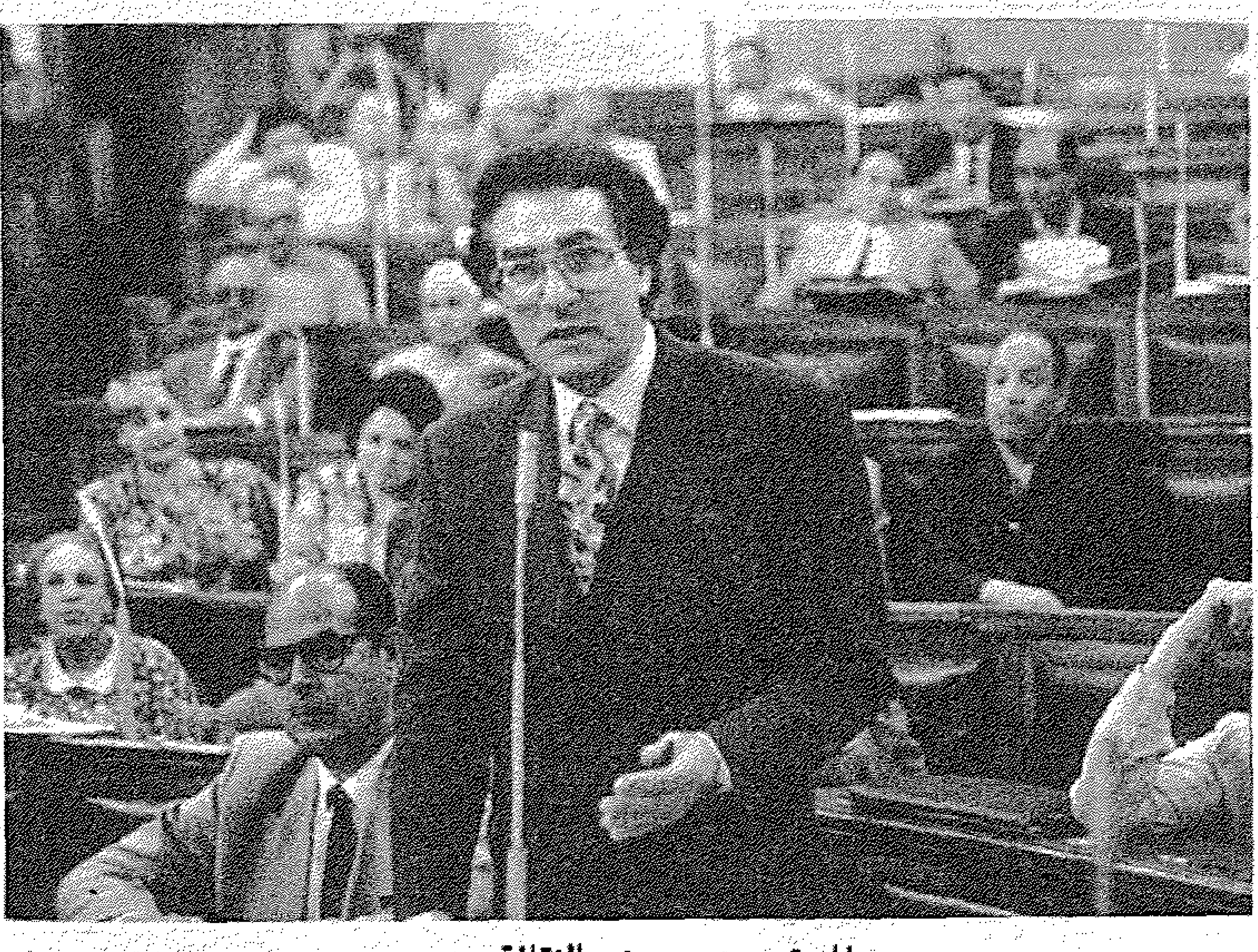
طبعا هذه المصداقية فى وصف الواقع العربى ، لاتعجب المنافقين وأصيبوا مرة ثالثة بالذعر ،وقالوا كالعادة مؤامرة وأن الوطن بخير وكل شئ تمام ، وإن مصر مستهدفة من جهات عديدة ، **ودائما التفسير التآمرى جاهز لتبرير واقعنا المرير** .

السؤال الآن هو هل مصر مستهدفة فعلا؟! وهل هى مطمع لغيرها من الدول ؟! مستهدفة من ؟ ولماذا ؟ هل هى مستهدفة لأنها مثقلة بالديون الداخلية والخارجية ،وبالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والتعليمية والثقافية والسياسية المتدنية ؟هل هى مستهدفة لأن المناخ العام فيها تسيطر عليه منظومة القهر والفساد والإفساد؟ **فمن الأحمق ؟! الذى يستهدف مصر وهى على تلك الحال ، أبناؤها يفعلون بها أكثر بما تريد إسرائيل ؟!** والعجيب من أمر هؤلاء المنافقين أن الإدارة السياسية للوطن اعترفت بوضوح وصراحة منذ عدة أسابيع فى حديث صحفى **لوكالة أنباء الشرق الأوسط** أن الوطن فى أزمة كبيرة ،ويعانى مشاكل اجتماعية واقتصادية جمة ، نتيجة أخطاء حكومات سابقة ،والأمر يحتاج وقتا كبيرا للإصلاح ،وأن هناك من يدارى على الفساد ! وكان المفترض بعد هذا الاعتراف أن تقوم الدنيا فى مصر ولاتقعد مرة ثانية . **لكن نتيجة لسيادة ثقافة التناحة فى الوطن ، قدمت الحكومة بيانها متجاهلة كل الأحوال المتدنية فى الوطن منتهى التناحة!!.**

هموم



المثقفون لماذا يحتجون؟!



فاروق حسنى .. وزير الثقافة

يقول معارضون سوريون إن ألفا من المثقفين قد وقعوا على بيان يدعو الحكومة السورية إلى إطلاق المزيد من الإصلاحات والحريات السياسية ، ويدعو إلى إلغاء العمل بقانون الطوارئ وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإشاعة حرية التعبير والتعددية السياسية .وفى مصر وفى نفس الفترة الزمنية أصدر عدد كبير من الأدباء والكتاب والفنانين بيانا ،يعلنون فيه مقاطعة أنشطة وزارة الثقافة المصرية احتجاجا على إقالة عدد من مسئولى الثقافة بزعم صدور ثلاث روايات عن الهيئة تخدش الحياء العام للمجتمع ،وأنهم يدينون السلوك القمعى ضد حرية التعبير الذى تمارسه **وزارة الثقافة المصرية** .ولا يهمنا هنا تفاصيل الحدث، من صراعات وتصفية حساب **بين المثقفين وبين من يصف نفسه بأنه حامى حمى الفضيلة والشرف فى مصر تحسبا للتغييرات المنتظرة فى الوزارة.** ولاتهمنا أيضا محاولات نواب الإخوان فى المجلس النيابى الجديد فى التفتيش بين السطور ، وشق الصدور لمعرفة النيات ، بدلا من تقديم حلول واقعية لقائمة مشاكلنا الطويلة، ولا يهمنا أيضا الاتهامات الموجهة للحكومة بالتحالف مع المؤسسة الدينية ،وبالرضوخ للمتشددين المسلمين بحظرها أعمال شعر كلاسيكية ، حيث صادرت وزارة الثقافة المصرية ستة آلاف نسخة من ديوان الشاعر العباسى أبو نواس الذى تتناول بعض أشعاره الخمر والغزل .

كل ذلك لا يهمنا ، فلا فرق بين الحكومة والمتشددين الإسلاميين ، لكننا نركز فى هذه العجالة على المعنى من وراء احتجاج المثقفين فى المنطقة، فالحديث عن حدوث تجاوزات ضد حرية التعبير والإبداع ، يجعلنا نقف ونتساءل هل **دول المنطقة تمارس الديمقراطية** فعلا؟ وتحترم الحقوق السياسية والمدنية؟ وبالتالى تحترم فيها حرية التعبير والإبداع ؟ فيكون من حقنا كمثقفين الاحتجاج على التجاوزات ! فوفقا للتقارير العالمية التى صدرت فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ عن:

بيت الحرية ،الشفافية الدولية ومنظمة العفو الدولية ،واللجان الدولية القانونية للحقوق السياسية ،والحقوق والحريات المدنية،وحقوق الإنسان ،وسيادة القانون .. فى كل تلك التقارير صنفت كل الدول العربية والإسلامية فى المجموعة الأخيرة التى تعانى الفقر والركود الديمقراطي والاستبداد ،وعدم احترام الحقوق السياسية ،والحقوق المدنية، وقمع حريات التعبير والإبداع ،وحرية الصحافة ،وانتشار الفساد.

وبشهادة مراقبة حقوق الإنسان عن عام ١٩٩٩ ،وعام ٢٠٠٠ فإن **المنطقة العربية تشهد قيوداً مخيبة للآمال على حرية التعبير ، بما فى ذلك حرية البحث الأكاديمى وحرية الصحافة** . وبدت أنماط مضايقة واعتقال الصحفيين المستقلين وكأنها صور قاتمة عفا عليها الزمان ، فى عصر تتزايد فيه بشكل مطرد الأخبار والمعلومات والآراء- من كل نوع- على النطاق العالمى من خلال شبكة الإنترنت،وفى وقت تحظى فيه البرامج السياسية غير الخاضعة للرقابة التى تذيعها قناة «**الجزيرة** » التلفزيونية الفضائية القطرية بشعبية كبيرة فى المنطقة.

وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات من الحقوق الغائبة فى بلدان المنطقة خاصة دول الخليج وبالأخص السعودية . ويتعرض المثقفون فى بلدان المنطقة ، من بينهم كبار الروائيين والشعراء ومؤلفو الأغانى فى مصر والكويت ولبنان واليمن ، للمحاكمة بسبب مضمون أعمالهم . ،وكانت المحاكمات تستند أحيانا إلى شكاوى الأفراد الذين عينوا أنفسهم أوصياء على الدين الإسلامى . وامتد إحكام القيود المفروضة على حرية الرأى والتعبير إلى الباحثين والجامعات ،حيث تعرضت حرية البحث الأكاديمي للهجوم من جديد فى مصر والأردن والكويت، فقد حظرت الرقابة الحكومية كتباً قيمة ومتنوعة فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، منها «**أولاد حارتنا** » **لنجيب محفوظ** ، و«**امرأة فى نقطة الصفر**» **لنوال السعداوى** ،و«**التطرف الإسلامى فى مصر**» «**لجابلز كيبل**» ،وأزمة رواية **وليمة لأعشاب البحر الأخيرة فى مصر.** وطالب رئيس جامعة الأردن ، باستقالة **مصطفى حمارنة** الذى كان آنذاك مديرا لمركز الدراسات الاستراتيجية فى الجامعة ، فى خطوة ورد أنها جاءت خضوعا لضغط من رئيس الوزراء ورئيس دائرة المخابرات العامة.

وقضت محكمة استئناف فى الكويت بحبس **أحمد البغدادى** رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت شهراً بسبب مقال كتبه عن النبى محمد فى إحدى الصحف الطلابية عام ١٩٩٦ .وأعاد أحد قضاة التحقيق فى لبنان فتح ملف قضية ضد الموسيقار والمطرب اللبنانى البارز دولياً **مارسيل خليفة** ، وأوصى بإحالته إلى المحاكمة بتهمة «**تحقير الشعائر الدينية**» من خلال غنائه قصيدة تتضمن عبارة قرآنية من **سورة يوسف** .وحظرت وزارة الإعلام اللبنانية كتاب من«**إسرائيل إلى القدس**» الذى صدر فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ ،والكتاب من تأليف **روبير حاتم** الذى كان فى السابق مساعداً لقائد ميليشيا القوات اللبنانية

السابق **إيلي حبيقة**، ويتضمن مزاعم عن جرائم ارتكبها حبيقة ومعاونوه خلال الحرب الأهلية اللبنانية. وحظرت وزارة الإعلام أيضا نشر أى مقتطفات من الكتاب، وصادرت عدة أعداد من صحيفة «الاتحاد» التى تصدر فى الإمارات العربية المتحدة لأنها نشرت أجزاء من الكتاب، **وكان الكتاب متاحا للقراء فى لبنان بنصه الكامل من** خلال شبكة الإنترنت.

واستهدفت السلطات فى شتى أنحاء المنطقة الصحف الصحفيين والمستقلين، فحظرت سوريا دخول صحيفة «القدس العربى» التى تصدر فى لندن، ومنعت السلطات التونسية توزيع أعداد مختارة من صحيفتي لوموند وليبراسيون الفرنسيتين. وفى إيران أغلقت أربع صحف مستقلة بين نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٨ وسبتمبر / أيلول ١٩٩٩. وأمرت محكمة كويتية بوقف صدور مجلة **«الحدث»** لمدة شهر، وغرمت اثنين من صحفييها عقابا على نشرها مقالا تضمن ما وصفته وزارة الإعلام بأنه عبارات وكلمات غير لائقة، وجاءت هذه القضية فى أعقاب حكم أصدرته إحدى محاكم الاستئناف فى يناير / كانون الثانى بإلغاء حكم سابق بإغلاق صحيفة **«القبس»** والسجن ستة أشهر لرئيس تحريرها **محمد الصقر** بتهمة التجديف، وكانت المحكمة الدستورية الكويتية قد رفضت فى تلك القضية النظر فى دستورية قانون المطبوعات والنشر الكويتى لسنة ١٩٦١.

وتعرض صحفيون مستقلون للمضايقة والاعتقال والسجن. ففى مصر حكم على ثلاثة صحفيين من صحيفة «الشعب» المعارضة التى تصدر مرتين فى الأسبوع بالسجن عامين، عقابا على مقالات تضمنت انتقادات شديدة لوزير الزراعة. وألقى القبض على رئيس تحرير صحيفة **«العرب اليوم»** الأردنية المستقلة **عزام يونس** لنشره مقالات تنتقد حملة الحكومة على قيادات حركة «حماس» فى الأردن. واحتجز الصحفى التونسى **توفيق بن بريك** لفترة قصيرة وتعرض للمضايقات طوال العام، وهو من الصحفيين التونسيين القلائل الذين لا يحجمون عن الكتابة عن المناخ القمعى السائد فى البلاد.

في عصر ثورة المعلومات تشهد المنطقة العربية قيوداً على حرية الصحافة والتعبير والبحث العلمي.. أقل ما توصف به أنها مخيبة للآمال

ووجد الصحفيون الفلسطينيون صعوبة فى القيام بعملهم بسبب القيود المفروضة على الانتقال نتيجة لمنع إسرائيل الدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والانتقال بينهما. ولجأت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية إلى الاعتقال والاستجواب والإغلاق لترهيب الصحفيين المنتقدين للسلطة.

وفى اليمن تعرض صحفيون مستقلون للمضايقات والملاحقة القضائية أمام محاكم الجنايات، وأغلقت بعض الصحف. وفى إيران تعرض صحفيون أيضا للاعتقال والملاحقة القضائية، حتى حرية التعبير الجزئية من خلال القنوات التلفزيونية الفضائية والإنترنت، والتى مارستها البرامج السياسية الصريحة التى تذيعها قناة **«الجزيرة»** التلفزيونية الفضائية القطرية واجتذبت جمهوراً كبيراً وأثارت حفيظة الحكومات فى شتى أنحاء المنطقة، وكانت القناة، التى مولتها الحكومة القطرية للسنوات **الخمس الأولى بمبلغ ١٣٧ مليون دولار**، بدأت بث برامجها للعالم العربى عام ١٩٩٦، واستضافت المحطة معارضين سياسيين، وأذاعت مناقشات دون رقابة حول موضوعات تتراوح من **تعدد الزوجات إلى حقوق الإنسان**. وفى نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٨، أغلقت السلطات الأردنية مكتب «الجزيرة» فى عمان من خلال إلغاء الاعتمادات الصحفية للعاملين بالمحطة، وجاءت هذه الخطوة فى أعقاب إذاعة حلقة من برنامج «الاتجاه المعاكس» ذى الشعبية الكبيرة، أدلى خلالها مقدم البرنامج **فيصل القاسم** وأحد الضيوف، ومشاهدون خاطبوا البرنامج بالهاتف، بتعليقات اعتبرتها الحكومة «قدحاً» فى الأردن، وسمح للمكتب باستئناف نشاطه فى مارس/ آذار ١٩٩٩.

كذلك أغلقت وزارة الاعلام الكويتية مكتب «الجزيرة» فى الكويت يوم١٩ يونيو/ حزيران، وألغت تصاريح العمل للعاملين فى المكتب، بعد أن انتقد متحدث عبر الهاتف أمير الكويت خلال برنامج يذاع على الهواء، ورفع الحظر فى ٣١/ يوليو /تموز بعد مفاوضات مع المحطة. وفى ٢٩ يونيو/ حزيران طردت البحرين مقدم البرنامج **حمد الأنصارى، أستاذ القانون الإسلامى فى جامعة قطر**، الذى كان فى البحرين لإلقاء محاضرة، وورد أن قوات الأمن أبلغت الأنصارى بأن قرار طرده يرجع لإهانته أمير الكويت، وكادت مصر تغلق مكتب قناة الجزيرة منذ أشهر قليلة، تحت مزاعم الهجوم على السياسة المصرية.

وفى الوقت الذى نظم فيه مواطنون أنفسهم فى شتى أنحاء المنطقة، ونادوا علناً بالإصلاح، ظهرت دلائل على أن حكومتين

الاتحاد البرلماني العربي أعلن عام ٢٠٠٠ عاما للمرأة. والحكومات العربية وقفت موقفا مضادا للسياسات الكفيلة بالتصدى للعنف والتمييز ضدها.

•••

وزير الثقافة أقام الدنيا وأقعدها بسبب رواية إدعى أنها تخدش الحياء. وما يحدث فى قاع المجتمع المصرى بسبب الفقر والبطالة أفحش بكثير!

على الأقل سعتا لتقويض استقلال وحيوية منظمات المجتمع المدنى.ففى مصر صدر القانون رقم١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذى يتضمن بنوداً تسمح للدولة بفرض ضوابط جارفة على كل جانب تقريبا من جوانب أنشطة الجمعيات الأهلية ، بدءا من الحصول على تمويل إلى الارتباط بجمعيات أهلية أخرى محليا ودوليا .وأثار القانون جدالا منذ اللحظة التى بدأ فيها تداوله كمشروع قانون عام ١٩٩٨ بسبب السلطات الواسعة التى يمنحها لوزارة الشئون الاجتماعية فى الرقابة والتدخل، بما فى ذلك اتخاذ خطوات لحل الجمعيات الأهلية وحرمانها من الوضع القانونى .

وحدد القانون أيضا عشر« جرائم» من شأنها أن تعرض الناشطين فى هذه الجمعيات للتغريم والسجن لمدة قد تصل إلى عام عقابا على القيام بأنشطة محظورة مصاغة بصورة مبهمة.

وتنتشر فى المنطقة الانتهاكات الخطيرة مثل الاعتقالات التعسفية والتعذيب والمحاكمات الجائرة، مع فرض أحكام أو قوانين الطوارئ التى أوقفت العمل بالأحكام الدستورية التى تكفل حماية الأفراد.

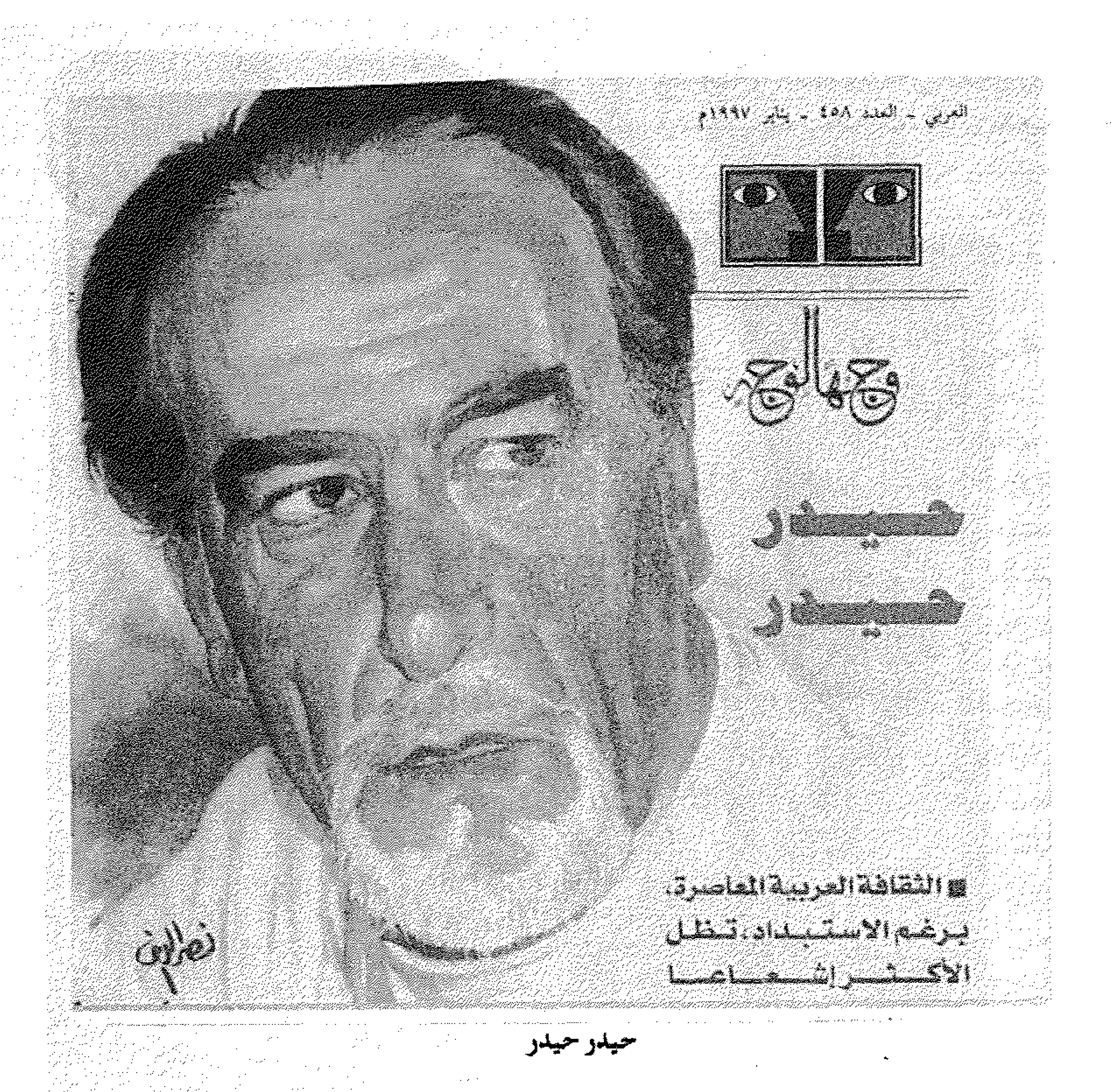
والمرأة كانت ولا تزال تعانى فى بلدان الخليج ،وفى غيرها من بلدان المنطقة ،من أشد ضروب التمييز الراسخ فى النظم والمجتمع ،فى جميع مناحى الحياة تقريبا ،وخصوصا عدم المساواة مع الرجل فى قوانين الأحوال الشخصية ،وعدم توافر وسائل الانصاف القانونية فى حالات العنف المنزلى ،وهو ما يتجلى فى المعدلات العالية من الأمية بينهن ومن وفيات الأمهات أثناء الوضع ،وانخفاض معدلات المشاركة السياسية ، والذى يجد تبريراً له فى الدين والثقافة والتقاليد . وكان الاتحاد البرلمانى العربى قد أعلن أن **عام ٢٠٠٠ هو عام المرأة العربية ، ولكن الحكومات لم تتخذ السياسات الإصلاحية الكفيلة بالتصدى للتميز وأعمال العنف ضد المرأة، بل إن حقوق المرأة أصبحت من أدوات التبارى والتراشق السياسى بين القوى المحافظة والقوى التحررية فى المجتمع.**

وساد- مع الأسف- نزوع الحكومات إلى التراخى ، وظلت القوانين الوطنية التى تتناقض نصا وروحاً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قائمة فى البلدان التى وقعت أو صادقت عليها ، وهى العراق ، ومصر ،والأردن ،والكويت ، ولبنان ،والمغرب ، وليبيا ،والجزائر ،وتونس ،واليمن ،والمملكة العربية السعودية.

أما حرية عقد الاجتماعات السلمية ، فهى غائبة فعليا فى بضع بلدان كان من بينها العراق ،وسوريا والمملكة العربية السعودية ، فهى لا تزال من الحقوق المنشودة فى الكثير من أنحاء المنطقة، **وأما حقوق العمال فكانت ولا تزال محدودة أوغير محدودة** ، خصوصا فى دول الخليج التى تعمل فيها أعداد كبيرة من العمال الأجانب . وطبقا لما جاء فى التقرير السنوى الذى أصدرته منظمة العمل الدولية للأمم المتحدة فى مايو / آيار ، «**كانت عمان والمملكة العربية السعودية ،والإمارات العربية المتحدة من بين البلدان القليلة فى العالم التى تحظر تماما إنشاء أى نوع من المنظمات العمالية** ،فى حين لا تسمح البحرين وقطر إلا بتشكيل لجان أو مجالس تخضع حريتها فى العمل إلى قيود بالغة الشدة مما يسلبها صفات المنظمات العمالية المستقلة».

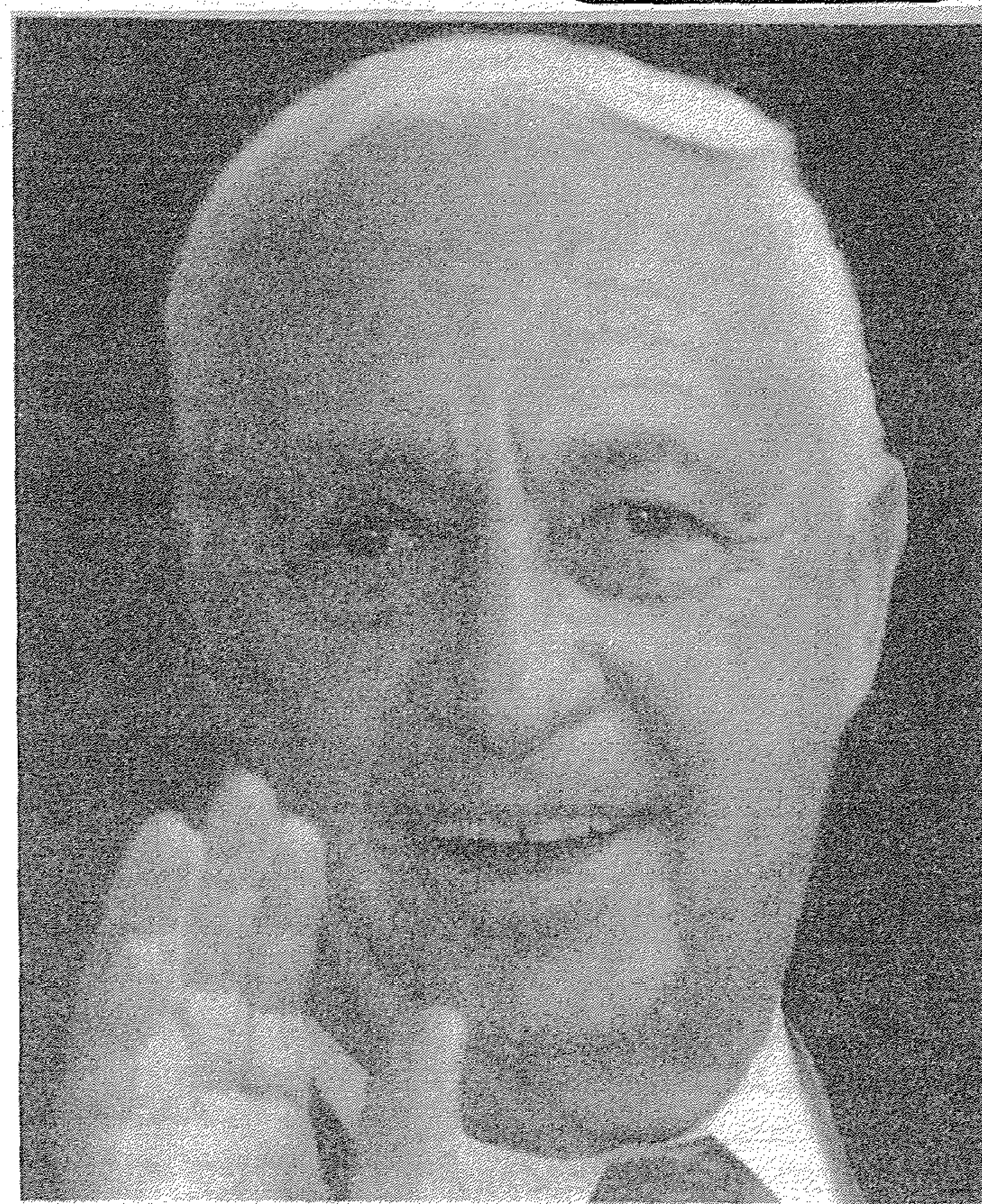
ولا تحتمل هذه المساحة أن نذكر القراء بكل الانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية التى تحدث فى المنطقة ، ولكنها أمثلة سريعة متشائمة لنذكر مثقفينا فى المنطقة الذين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها احتجاجا على تجاوزات معتادة ومتوقعة ومتكررة ضد حرية التعبير والإبداع ، **نذكرهم بعدم وجود حرية تعبير وإبداع من الأصل حتى يدافعوا عنها** ، نذكرهم أن الديمقراطية الحقيقية واحترام الحقوق السياسية والمدنية غائبة تماما عن المنطقة. نذكرهم **أن ما حدث الآن هو نفسه الذى يتكرر منذ مائة عام وأكثر ؟!** فالموضوع أكبر من رواية تخدش الحياء ،فالحياء مخدوش ليل نهار فى التلفزيون والسينما والفضائيات ،والإنترنت ، بل انظروا إلى كتب التراث مثل ألف ليلة وليلة، وانظروا أيضا فى صفحات الحوادث لكى تعرفوا ما يحدث فى قاع المجتمع المصرى نتيجة «**الزحمة» وأزمة الإسكان والبطالة والجهل والتخلف** . بل انظروا إلى ما يحدث فى السر هناك فى تلك المجتمعات المغلقة على نفسها ،وتمارس فيها كل أنواع الشذوذ الجنسى ، **إن ما يحدث هنا وهناك أفحش كثيرا من خدش الحياء** .

الموضوع فى الأصل سياسة ،ونظام مجتمع ،ونظام قيمى محتاج لإصلاح سياسى وتعليمى وثقافى من الجذور ،حتى يتحول إلى مجتمع يواكب ما يحدث فى العالم من تقدم ،وهذا يستدعى من المثقفين فى المنطقة العربية كلها التعاون والتنسيق ، فى صورة اتحاد أو جمعية أهلية غير حكومية ،تخوض معارك العمل المدنى فى المنطقة ،وتقود تفعيل المجتمع المدنى ،وقد تكون البداية فى التغيير الإيجابى.



حيدر حيدر

انتخابات شارون أزمة قيادة أم أزمة مجتمع؟!



الانتصار الساحق الذى حققه رئيس المعارضة اليمينية فى إسرائيل ، **إرئيل شارون** ، بفارق **٢٥ نقطة** على رئيس حزب العمل الحاكم ،إيهود باراك (٦٢٫٥ ٪ : ٣٧٫٥٪) طرح سؤالا جوهريا أمام العلماء والباحثين هو: **هل هذا الانتصار يشكل حالة طبيعية ؟ أم هو دليل أزمة؟ وإن كانت أزمة ، فهل هى أزمة فى القيادات ؟ أم أزمة للمجتمع بأسره؟** وما هى أبعادها ؟ وكيف التصور لنتائجها ؟.

هناك بالطبع من يحاولون تصغير الحدث وتسطيحه، فيرون أن المسألة طبيعية جدا. فقد جرت انتخابات طارئة فى إسرائيل ،فى غير وقتها. بادر إليها رئيس الوزراء **براك** وقد جرت العادة أن يعاقب الشعب كل من يدفع باتجاه تقديم موعد الانتخابات وإجرائها فى غير موعدها .وهذه المرة جاء العقاب مضاعفا ، بسبب نكوص الناس إزاء سياسة **باراك** المتقلبة وفقدان الأمن الشخصى، لذلك تحمس الناخبون لاسقاط **باراك** بالجملة، ويضيفون بشئ من الفكاهة إنه **لو تقدم للتنافس أمام باراك أى مرشح ،من إسرائيل أو خارجها ، لكان هزمه فى الانتخابات بشكل مؤكد ..باستثناء صدام حسين أو ياسر عرفات.**

لكن غالبية المحللين والباحثين يرون أن **إسرائيل تعانى أزمة حقيقية** ، وما نتائج انتخابات رئاسة الحكومة التى جرت يوم ٦ فبراير / شباط ٢٠٠١ فيها ، سوى دليل عليها وانعكاس لها . بعضهم يرونها أزمة الأحزاب والقيادة.حيث إن البدائل المطروحة لرئيس الحكومة الفاشل **باراك** تركزت فى شخصيتين سياسيتين لا ثالث لهما ، هما **أريل شارون** (٧٣ عاما) **وشمعون بيريز** (٧٧ عاما) وكلاهما عجوزان . لم يجرؤ أى من القادة الشباب فى الأجيال اللاحقة على منافستهما.

وهناك من يراها أزمة مجتمع ،وليس أزمة قيادة . والدليل على ذلك أن الجمهور لم يتدفق ، كعادته إلى صناديق الاقتراع بنسبة عالية (نسبة التصويت عادة تكون٧٩٪ ، ٨٠٪) لكن فى هذه المرة هبطت إلى ٦٢٪ وانتخب **اريل شارون** ، رغم علمه بأنه يشكل خطرا على إسرائيل وديمقراطيتها (**فهو دكتاتور معروف**)**وأمنها (٤٩٪ من الناخبين قالوا إنه قد يقود إسرائيل إلى حرب فى حالة انتخابه رئيسا للحكومة)** ،هذا فضلا عن تاريخه الدموى ، المخضب بالمجازر وبالدماء.

والحقيقة أن **هناك أزمة شاملة فى إسرائيل أزمة قيادة وأزمة مجتمع** ، ولكن هذه الأزمة ليست ظاهرة محلية فحسب . إنها متأثرة ،أيضا، من الأزمة العربية المحيطة بها ، ونحن **الفلسطينيين ، بأزمتنا العربية والداخلية أسهمنا فى تعميق الأزمة ،من دون أن ندرس إيجابياتها وسلبياتها** ومن دون أن

رسالة حيفا

نظير مجلى

ندرك كيفية تأثيرها على قضيتنا المصيرية ، ولهذا ،فإن الأزمة تطالنا نحن أيضا و ولا تقتصر آثارها على المجتمع الإسرائيلى وحده.

قراءة فى النتائج

إن سر هزيمة **باراك** وحزب العمل من ورائه تكمن فى مجموعتين محدوتين ،هما:

- **١٨٪ من الناخبين الذين قاطعوا الانتخابات** بشكل متعمد ،وتشير استطلاعات الرأى إلى أن معظمهم من مصوتى **باراك** وحزب العمل بشكل تقليدى أو واع.

-١٤٪ من الناخبين الذين صوتوا **لباراك** فى الانتخابات السابقة(سنة ١٩٩٩) ضد **بنيامين نتنياهو** وندموا على ذلك وقرروا الانتقال إلى تأييد الليكود ومرشحه شارون.

والباقون ظلوا على مواقفهم القديمة من الحزبين مصوتو العمل واصلوا تأييدهم لمرشحه ،ومصوتو الليكود واصلوا تأييدهم له، وكذلك فعل أنصار الأحزاب المؤيدون والمتحالفون مع كل منهما.

أما **مجموعة المقاطعين** ، فتتشكل من الشرائح التالية فى المجتمع الإسرائيلى:

أولا: الناخبون العرب فى إسرائيل (فلسطينيو ٤٨) لقد اعتاد هؤلاء أن يصوتوا فى الانتخابات العامة بنسبة ٧٠ ، ٧٢٪ وهذه المرة لم تتجاوز بنسبة التصويت ٢١٪ ، ربعهم وضعوا الورقة البيضاء و٢٦٪ منحوا أصواتهم **لشارون** و٧٤٪ منحوا أصواتهم **لباراك** وفى انتخابات ١٩٩٩ ، أعطى ٩٤٪ من هؤلاء أصواتهم **لباراك و٦٪ لنتيناهو**

لقد جاءت المقاطعة بقرار إجماعى من غالبية الأحزاب العربية فى إسرائيل وهى: **الحركة الإسلامية -الشق الشمالى** ، بزعامة الشيخ **رائد صلاح** ، **حركة أبناء البلد القومية** (وهما لا تتشاركان فى الانتخابات العامة بشكل مبدئى ، إذ تقاطعان المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة قطريا ،مع أنهما تشاركان فى الانتخابات للمجالس المحلية والبلدية) **،والحركة الاسلامية -الشق الجنوبى** بزعامة الشيخ **ابراهيم حرحور** (ولها ممثل واحد فى الكنيست هو النائب **عبد الملك دهامشة) والحركة الإسلامية- الشق الثالث الجديد(** الذى انشق عن الحركة الاسلامية -جنوب مؤخرا واقام **«الحزب القومى العربى»** بقيادة عضو الكنيست **محمد حسن كنعان** ،وهو نفسه كان قد انشق عن الحزب الديمقراطى العربى بزعامة **عبد الوهاب دراوشة** ، **الحزب الديمقراطى العربى** (وله اليوم ممثل واحد فى الكنيست هو النائب **طلب الصانع) جبهة الوحدة الوطنية** بزعامة النائب **هاشم محاميد** (ولها ممثل واحد فى الكنيست) ،**والتجمع الوطنى الوحدوى** بزعامة النائب **عزمى بشارة** (وهو الوحيد عن حزبه فى الكنيست).

الحزبان العربيان الباقيان ،وهما **الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة** ولها ٣ نواب ف الكنيست ،**والحركة العربية للتغيير (بزعامة د. أحمد طيبى)** ،قررتا التوجه إلى صناديق الاقتراع ووضع ورقة بيضاء.

هذا الموقف ، الذى يتخده العرب لأول مرة فى إسرائيل ،جاء احتجاجيا على سياسة **باراك** عموما وعلى قيام شرطته بقمع مظاهراتهم التضامنية مع انتفاضة الأقصى، مما أسفر عن مقتل ١٣ شابا منهم . وقد قصدوا أن يقولوا ، بهذا الاحتجاج ، **إنهم لم يعودوا يحتملون سياسة حزب العمل الذى يعتبرهم قوة مضمونة فى جيبه** .فقد سبق أن صوتوا لصالح **شمعون بيريز** بعد ارتكابه مجزرة قانا فى لبنان (سنة ١٩٩٦) وصوتوا لصالح باراك ليسهموا فى إسقاط **نتنياهو** ، ولم يحصلوا على شئ بالمقابل.

منتقدو هذا الاحتجاج يقولون أنه أسهم فى صعود شارون .فبمجرد اعلان المقاطعة ، بدأ اليمين المتطرف يشع أن المعركة حسمت لصالحه (العرب فى إسرائيل يشكلون نسبة ١٢٫٣٪ من أصحاب حق الاقتراع) . وراح يطالب بأن يظلوا فى كل انتخابات خارج دائرة التأثير .كما يشير المنتقدون إلى أن **المقاطعة هى تعبير عن موقف ضيق يخدم مصلحة هذه الشريحة (الفلسطينيين داخل إسرائيل) ولا يأخذ فى الاعتبار المصلحة القومية لشعبهم الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة** ،خصوصا بعد أن دعا عدد من رموز القيادة الفلسطينية علنا ، فلسطينيى ٤٨ بان يتراجعوا عن المقاطعة ويصوتوا مع **باراك** ، ولو ضد **شارون**.

وبغض النظر عن هذه الانتقادات ، فإن المقاطعة العربية نجمت عن أخطاء وخطايا باراك فى التعامل مع العرب فى إسرائيل .أى جاءت نتيجة لاخفاقات **باراك** وحزبه.

ثانيا: معسكر السلام واليسار الراديكالى فى إسرائيل والمقصود ، عمليا ، رجال السلام اليهود ،فقد استبشر هؤلاء خيرا فى **باراك** ،فى البداية .إذ أنه كان أول رئيس حكومة فى تاريخ إسرائيل ، يفتح ملفى القدس واللاجئين ويوافق على إزالة ٥٩٪ مستوطنات يهودية فى الأراضى الفلسطينية ويؤيد قيام دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧ (مع تعديلات طفيفة) تكون عاصمتها القدس الشرقية المحتلة. ولكنه ما فتئ **ينجر إلى حرب دامية ضد الفلسطينيين** يستخدم فيها وسائل قمع بشعة لم يسبق **وأن استخدمها أى رئيس حكومة قبله(قصف المدن الفلسطينية بالطائرات ودك مقرات السلطة الوطنية بالمدافع والدبابات)** وزاد عليه ، عندما راح يفاوض إريل شارون على إقامة وحدة قومية.

ثالثا:هناك قوى متفرقة خاب املها فى **باراك** بسبب تقلباته فى المواقف ، تقريبا فى كل المجالات .فقد حاول **التزلف للمتدينين المتزمتين ومنحهم ميزانيات هائلة لمدارسهم ومؤسساتهم ورضخ لعمليات الابتزاز المالى والمادى التى فرضوها عليه ،فأغضب بذلك العلمانيين (وهم الغالبية الساحقة من المواطنين) ، ثم أعلن الثورة المدنية العلمانية فانقلب عليه المتدينون وهكذا.**

رابعا: القوة الأكبر من الناخبين الذين انقلبوا ضد **باراك** هم قوى الوسط التى تشكل عادة لسان الميزان ، يحارب عليها كل المرشحين . فهؤلاء كانوا يمقتون **نتنياهو** وأسلوب عمله وسياسته ، خصوصا عرقلته مسيرة السلام. فأيدوا **باراك** على أن يأتى إليهم بالسلام الآمن .واقتنعوا بأنه سيتجاوب مع الفلسطينيين ويتوصل معهم إلى اتفاق مقبول ، بروح لاءاته الشهيرة« **لا لتقسيم القدس، ولا للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ ، لا لعودة اللاجئين، لا للتنازل عن غور الأردن»** ثم اكتشفوا فجأة أن وعوده لم تكن صادقة . وإنه وافق على تقسيم القدس وعلى إزالة مستوطنات وعلى تسليم الفلسطينيين ٩٠٪ من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ ، بما فى ذلك غور الأردن.

لكن الذى جعلهم يعادون باراك أكثر ، هو أن هذه العروض للفلسطينيين قوبلت بالرفض وبمزيد من المطالب -حسب **وجهة نظرهم** -لا بل قوبلت بانتفاضة مسلحة للضغط عليه ميدانيا .وتأثر هؤلاء بدعاية اليمين ، الذى قال إن **باراك** ضعيف . وإنه كلما ضغط عليه الفلسطينيون أكثر ، تنازل لهم أكثر.

وقد انعكس هذا الانقلاب فى وجهة نظر هذه المجموعة الكبرى من الناخبين ، فى استطلاعات الرأى التى سبقت الانتخابات الاسرائيلية ،والتى دلت على أن **٥٥٪ من اليهود كانوا فى فترة كامب ديفيد (يوليو / تموز ٢٠٠٠) مستعدين لتأييد اتفاق سلام مع الفلسطينيين يتضمن إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس** على مساحة ٩٠٪ من الضفة الغربية و١٠٠٪ من قطاع غزة . لكن هذه النسبة هبطت إلى ٣٥٪ إبان انتفاضة

الأقصى ، خصوصا بعد مقتل الجنديين الإسرائيليين اللذين ادعت إسرائيل أنهما ضلا الطريق في رام الله والتمثيل في جثتيهما (أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠) وقيام رجال شرطة فلسطينين بقتل زملائهم الإسرائيليين في الدوريات المشتركة وغيرها من عمليات قتل المدنيين.

خامسا في تقاطع مع كل الشرائح الاجتماعية السابقة برز نفور مجموعات أخرى من المواطنين من حكم **باراك** في مجالات أخرى .فقد انفض عنه ناخبون كثيرون بسبب أخلاقيات عمله السلبية . إذ أنه فقد مصداقيته من جراء طعنه لأقرب المقربين له. **ولم ينجح في استقطاب أصوات الفقراء والكادحين ، رغم إنجازاته الاقتصادية الكبيرة (نمو اقتصادي بنسبة ٩ر٥٪ وإيجاد ٣٠٠ ألف فرصة عمل جديدة وتخفيض البطالة من** ٥ر١٠٪ إلى ٧ر٨ ٪ والقضاء على التضخم المالي تماما). ودلت نتائج الانتخابات على أن **باراك** فاز بنسبة ٩٠ إلى ٨٥ ٪ من أصوات الأغنياء وهو ممثل لحزب العمل والعمال ، بينما فاز **شارون** ممثل حزب الأغنياء ، ب٧٠٪ من أصوات الفقراء.

عمق الأزمة وشموليتها

إذن، باراك دفع ثمن سياسته ، ولكن المسألة لا تتعلق به وحده .فالجمهور الإسرائيلي يعاني أزمة . إن كان فقراؤه يصوتون لحزب الأغنياء ، تكون هناك مشكلة لحزب العمل والعمال ، ولكن أيضا لجمهور الفقراء والكادحين . وإن كان رئيس الحكومة لا يستطيع تنفيذ وعوده وينقلب عليها فذلك بسبب سياسة الابتزاز من أحزاب أخرى وليس فقط بسبب شخصيته المتقلبة .ولكن أحزاب الابتزاز تلك، ذات وزن جماهيري كبير .وأبرزها حزب «**شاس**» لليهود الشرقيين المتدينين الذي أدين عدد من قادته بتهمة السرقة والنهب من أموال الجمهور وتلقي الرشاوى . بل إن القائد الأول لهذا الحزب ،**آريه درعي** ، يمضي حاليا محكومية بالسجن ٤ سنوات بعد إدانته بتلك التهم .وقد بدأ قادته يحاكمون منذ أواسط الثمانينات ومع ذلك فإنه يكبر ويزداد قوة باستمرار .**وإذا كان بدأ بأربعة نواب سنة ١٩٨٤ ،فقد أصبح بعشرة نواب سنة ١٩٩٦ و١٧ نائبا سنة ١٩٩٩.**

وليس هذا فحسب، بل إن الهجرة التي قادها حزب العمل الإسرائيلي لليهود الروس إلى إسرائيل من روسيا ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (من٨٩ إلى ١٩٩٩) والتي بلغت حوالى مليون مواطن انقلبت عليه في صندوق الاقتراع . **واليهود الروس ،الذين يشكلون نسبة ٢٠٪ من الناخبين ، منحوا ٦٠٪ من أصواتهم لصالح شارون وأداروا ظهورهم لحزب العمل** وليس فقط لأسباب ذاتية تتعلق بمشاكل استيعابهم المستعصية ، بل أيضا لأسباب سياسية ،فقد قادهم عداؤهم للشيوعية والاتحاد السوفيتي ، إلى كره العرب .. كونهم يربطون بين الدعم السوفيتي للعرب وبين النزاع العربي- الإسرائيلي ويربطو بين حزب العمل الإسرائيلي وبين الأنظمة الاشتراكية .ومع أن **باراك** حاول إقناعهم في دعايته الانتخابية بأن **شارون** شبيه بالزعيم السوفيتي الذي يكرهونه ،**ليونيد برجنيف** ،فإنهم منحوه معظم أصواتهم ،ومن اقتنع بدعاية **باراك** ،فضل البقاء في البيت وعدم التصويت بتاتا.

وانتخاب شارون ، عموما دليل أزمة في المجتمع الإسرائيلي بأسره . فهو بالاضافة إلى تاريخه الدموي ،وأخطاره العسكرية المباشرة والقناعة بأنه سيجر إسرائيل إلى الحرب يشكل خطرا على الديمقراطية الإسرائيلية أيضا . فهو أول **رئيس حكومة ، توجد في حقه تعليمات قضائية واضحة بأنه لا يستطيع تولي وزارة دفاع** (لجنة كاهان القضائية ، التي حققت في مجازر صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢ ،ووجدت أن **شارون** خدع رئيس الحكومة وتآمر مع الجيش من وراء ظهره فضاعف أهداف الحرب وأطال زمنها المقرر -من ٤٨ ساعة إلى ١٨ سنة - وادى بسياسته إلى وقوع المجازر) .وقد عرف عن رئيس الحكومة في ذلك الوقت ،**مناحم بيجين** ، أنه حذر من أن **شارون قادر على القيام بانقلاب عسكري.**

وخلال معركة الانتخابات وقبلها ،أطلق **شارون** عدة تصريحات تؤكد أنه لم يتغير كثيرا .فقد دعا إلى اغتيال **محمد دحلان** ، رئيس الجهاز الأمني الوقائي في قطاع غزة . وطالب بتشديد القمع للفلسطينيين أكثر من حدة قمع **باراك** ،**وعندما سئل عن قصده في أن السلام يحتاج إلى تنازلات مؤلمة ، أجاب: أقصد بالمؤلمة إننا لم نعد نستطيع اقتحام نابلس وأريحا للقضاء على بؤر الإرهاب** . وقد اضطر مستشاروه إلى أخراسه معظم فترة الدعاية الانتخابية ومنعه من الظهور في برامج ومقابلات صحفية قدر الإمكان . ورفضوا السماح له في الظهور بمناظرات تلفزيونية مع **باراك** ، خوفا من أن يدلي بتصريح خاطئ إشكالي. **ورغم ذلك كله ، انتخبوه**

أزمة القيادة

وهنا أيضا تبدو الأزمة كبيرة وحقيقية ،فقد كان **باراك وشارون أسوأ المرشحين للرئاسة في حزبيهما. والمرشحان الحقيقيان اللذان كان من المفروض أن يتنافسا هما: شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو.**

فقد أشارت كل استطلاعات الرأي تقريبا ، قبل الانتخابات إلى أن **بيريز** هو الذي يستطيع هزم مرشح لليمين ، ولا أحد سواه في حزب العمل . لكن **باراك** لم يسمح له بالتنافس ،فقد عقد جلسة سريعة للجنة المركزية لحزبه ، استغرقت نصف ساعة ،وأجرى تصويتا على رئاسة الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة وانطلق إلى المعركة . **القادة الآخرون في الحزب ،من الجيل الثاني ، لم يجرؤوا على منافسته .وبيريز تأخر في الطرح ، ولم يستوعب ما جرى في قيادته المركزية فراح يفتش عن حزب آخر يدعمه في المعركة** ولا يستطيع المرء أن يرشح نفسه لرئاسة الحكومة في إسرائيل ، إلا إذا وقف معه حزب أو أكثر ،مجموع أعضائه ١٠ نواب متصاعدا . ولم يجد هذا الحزب .وراحوا يضغطون على **باراك** ،حتى اللحظة الأخيرة أن يستقيل ،ويفسح المجال لمرشح سواه . إذ أن الاستطلاعات أفادت بأن خسارته ستكون بنسبة من١٥ إلى ٢٠٪.

لكنه رفض الإنسحاب لا بل بدأ ، قبل الانتخابات يفاوض **شارون** على تشكيل حكومة وحدة بعد الانتخابات مهما تكن النتيجة.

والأمر شبيه أيضا في **حزب الليكود فشارون** أصبح مرشحا لرئاسة الحكومة بالمصادفة ،حتى هو لم يحلم بذلك . إذ أنه **كان فقد الأمل بأن يصبح وزيرا للدفاع ،فكيف يصبح رئيسا للحكومة بعد أن تقرر لجنة قضائية أنه لا يصلح وزيرا للدفاع؟.**

لذلك، أراد حزبه أن يعود **لبنيامين نتنياهو** وراح القادة الشباب يهاجمون هذه الفكرة ، باعتبار أن **نتنياهو** خسر المعركة سنة ١٩٩٩ واستقال وراح إلى عالم رجال الأعمال والمحاضرين بأجر (٦٠ ألف دولار للمحاضرة) . ولم يشارك في ترميم الحزب وحل مشاكله التنظيمية والمالية (ترك الحزب مع دين يقارب ١١٠ ملايين شيكل ، أي حوالى ٦ر٢ مليون دولار)لكن **نتنياهو** اعتذر عن المجيئ ، بدعوى أن المطلوب الآن حل الكنيست أيضا وإجراء انتخابات عامة لرئاسة الحكومة ، وللكنيست معا . ويقال أيضا إنه لم يأت إلى المعركة ، نتيجة لارتباطاته المالية فحسب، وقد استسلم القادة الشباب في الليكود للأمر الواقع ولم يتقدم أي منهم للتنافس على ترشيح الحزب لرئيس حكومة .وخلت الساحة **لشارون.**

وهكذا ، **فالأزمة شاملة إذن ، للمجتمع الإسرائيلي بأسره ،وليس فقط للقيادة ومثل هذه الأزمة لا تحل في حكومة وحدة قومية بزعامة شارون بل قد تؤجله وقد تخل بتركيبة الحكومة الجديدة.**

صحوة فلسطينية فى قلب إسرائيل

أحمد عبد الغنى

أثبت الفلسطينيون الذين يعيشون فى الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ ، **أنهم أصبحوا قوة لا يمكن للإسرائيلين تجاهلها ، وأنهم الآن عنصر مؤثر على الساحة الداخلية فى إسرائيل . بل إنهم يملكون- فى ظروف معينة- القدرة على تحديد الحكومة التى تتولى السلطة** ، بل وشخصية رئيس الوزراء نفسه . وهذا ما أكدته الانتخابات الأخيرة فى إسرائيل التى جرت المنافسة فيها على منصب رئيس الوزراء بين الجنرالين **أريل شارون عن حزب الليكود، وإيهود باراك عن حزب العمل.**

فى هذه الانتخابات، **قرر الفلسطينيون الانتقام من إيهود باراك رئيس الوزراء السابق. قرروا معاقبته لتلاعبه بعملية السلام مع السلطة الفلسطينية** ، ولجوئه إلى وسائل همجية ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، ردا على انتفاضة الاستقلال ، ثم إصداره الأوامر للقوات الاسرائيلية بإطلاق النار على المظاهرات الفلسطينية التى خرجت داخل إسرائيل تضامنا مع انتفاضة الاستقلال، وأسفر ذلك عن **استشهاد ١٣ من المتظاهرين، وإصابة الكثير منهم ، على الرغم من أنهم من الناحية الرسمية أسرائيليون ، ويحملون الجنسية الإسرائيلية.**

وكانت وسيلة فلسطينيى إسرائيل لعقاب **باراك** هى الامتناع عن انتخابه، بعد أن كانت غالبيتهم تعطى أصواتها لحزب العمل دائما .ففى هذه المرة ، قرروا التوجه إلى مراكز الاقتراع ، **ووضع بطاقات بيضاء فى الصناديق تعبيرا عن رفضهم لكلا المرشحين ،وكانت هذه خطوة ذكية** . ذلك أنهم لو قرروا مقاطعة الانتخابات بشكل كامل، وامتنعوا عن التوجه إلى مراكز الاقتراع ، لكانوا بذلك قد ظهروا ،وكأنهم يقاطعون العملية السياسية برمتها ، ويحكمون على أنفسهم بالعزلة سياسيا .وليس هذا هو هدفهم.

وأسهم موقف فلسطينيى إسرائيل هذا فى سقوط باراك سقوطا مدويا مخجلاً ، على الرغم من أن هزيمته أمام شارون كانت شبه مؤكدة بحكم ازدياد ميل الجمهور الاسرائيلى إلى اليمين. بل إن بعض المحللين الإسرائيليين يذهبون إلى القول بأنه بدون تأييد الناخبين العرب الذين يمثلون ١٧٪ من الناخبين فى إسرائيل ، فإن نجاح **باراك** كان مستحيلا.

الاسرائيليون حائرون

وثمة نقطة مهمة فى الانتخابات الأخيرة ، هى أن قرار فلسطينيى إسرائيل مقاطعتها ،كان له تأثير كبير على قطاع من الإسرائيليين ..خاصة اليساريين -الذين يتطلعون إلى سلام مع الفلسطينيين يؤدى إلى انتهاء العنف، والذين يرون أن **باراك** لم يفعل ما فيه الكفاية لتحقيق هذا السلام.

وقد كتب باحث إسرائيلى قبل الانتخابات يقول **إن الإسرائيليين الذين أرهقتهم أربعة أشهر من الاشتباكات مع الفلسطينيين ، يتجهون نحو الانتخابات ،والسؤال الأكبر لديهم ، ليس هو لمن يدلون بأصواتهم ، بل إذا كان ينبغى الاشتراك فى التصويت أصلا؟.**

وقال باحث آخر يدعى **أشر أريان** من المعهد الاسرائيلى للديمقراطية إنها أول مرة فى تاريخ الانتخابات الإسرائيلية التى تظهر فيها فكرة عدم الاشتراك فى التصويت كوسيلة للتعبير عن موقف سياسى.

هكذا .. قام فلسطينيو إسرائيل بدور **مهم فى الانتخابات الأخيرة. وفى الوقت الذى أسهم فيه هذا الدور فى إسقاط باراك ، فإنه كان أيضا رسالة إلى شارون وكل زعماء إسرائيل، بأن فلسطينيى إسرائيل قوة لابد من وضعها فى الاعتبار ،وأنه لن يكون من الممكن تجاهلها بعد ذلك.**

مركز قوة

وقد استطاع فلسطينيو إسرائيل أن يحققوا لأنفسهم مركز القوة هذا على مراحل ، على مدى السنوات التى مرت منذ عام ١٩٤٨ .فبعد عام ١٩٤٨، لزم هؤلاء الفلسطينيون الهدوء، وقبلوا مصيرهم ، والأوضاع العنصرية الظالمة التى فرضها الصهاينة عليهم ، ربما تحت تأثير الصدمة التى شعروا بها ، نتيجة اغتصاب وطنهم ، كذلك فقد عزفوا عن **المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية فى إسرائيل ،لأن الإسرائيليين اعتبروهم مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة** ، ولأن الفلسطينيين أنفسهم عزفوا عن المشاركة فى دولة كانوا يعتبرون أنها ليست دولتهم ، لكن ذلك لم يمنع الفلسطينيين من القيام بتحركات ، بعضها عنيف ، ردا على مصادرة الإسرائيليين لأراضيهم وبيوتهم.

وحدث أكبر تطور فى حياة الفلسطينيين داخل إسرائيل ، بعد عدوان عام ١٩٦٧

• « عرب ٤٨ » أثبتوا من خلال الورقة البيضاء انهم عنصر مؤثر فى الساحة الداخلية لإسرائيل ..

• تصريحات باراك وشارون قبل وبعد الانتخابات .. خداع يهدف لتهدئة الجمهور العربى.

واحتلال إسرائيل الضفة الغربية وغزة ،فقد ترتب على ذلك بدء اتصالات على نطاق واسع بين فلسطينيي ١٩٤٨ ،وفلسطينيي الضفة وغزة ،**وعمق هذا من شعور فلسطيني ١٩٤٨ بعمق مأساة الشعب الفلسطيني ، وجعلهم يدركون أن عليهم أن يخرجوا ، ويتحدوا جميع العقبات ، ويمارسون نشاطا سياسيا** .وبسبب اختلاف ظروفهم عن ظروف فلسطينيي الضفة وغزة ،فقد **اتجهوا إلى تركيز كفاحهم في الحصول على المساواة في الحقوق داخل الكيان الصهيوني** . ولذلك شكلوا أحزابا سياسية خاصة بهم، مثل التحالف القومي الديمقراطي ،وأبناء القرية ،والحركة الإسلامية ، بينما انضم عدد منهم إلى الأحزاب الإسرائيلية القائمة مثل العمل (الحزب الشيوعي . ثم بدأ بعض قادتهم يرشحون أنفسهم في انتخابات الكنيست ، وفي الكنيست الحالي **يوجد ١٣ نائبا عربيا.**

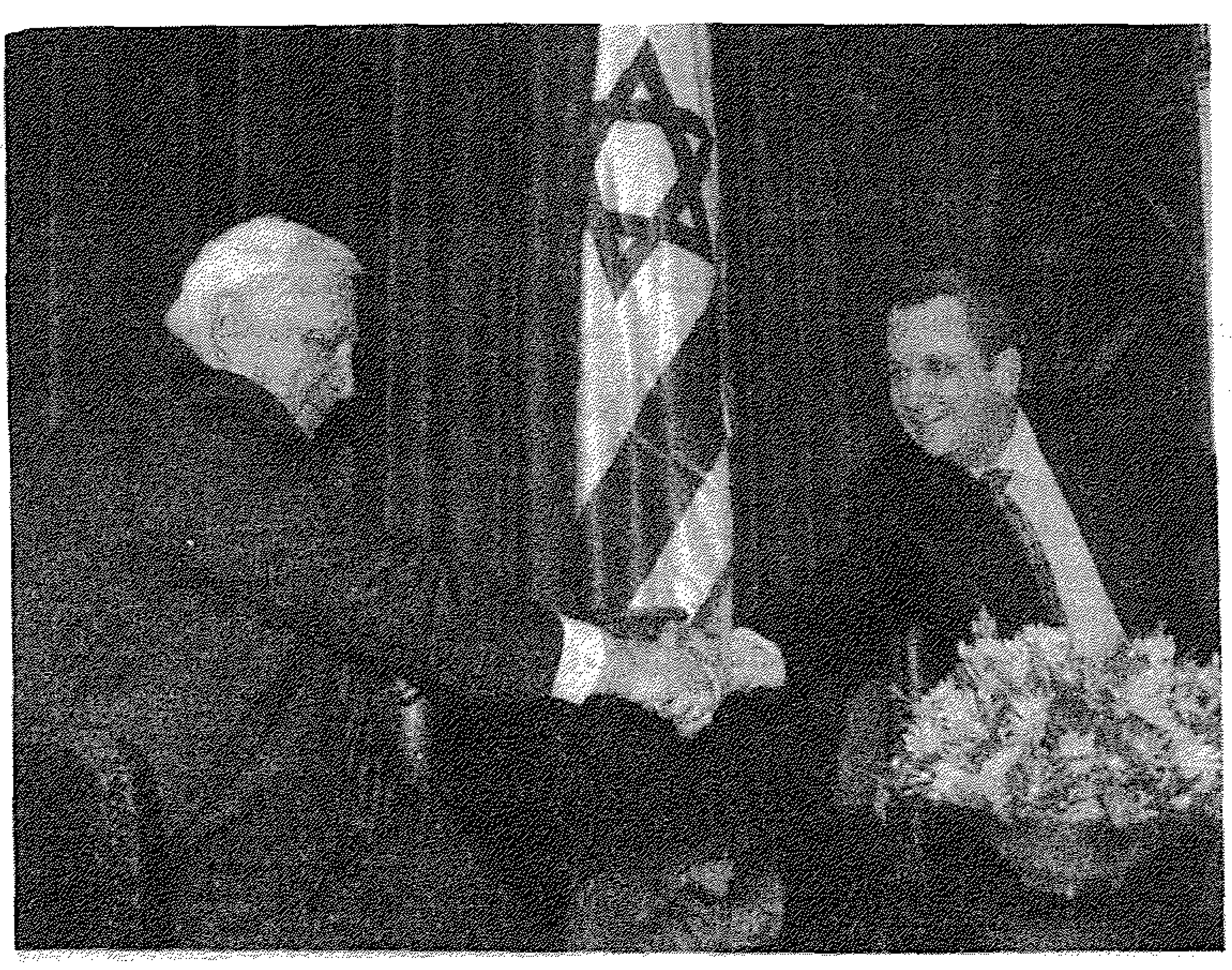
الخط الأخضر

ويعطي عبد الملك الدهامشة ،عضو الكنيست ،ورئيس الكتلة العربية الموحدة وغيره من النواب العرب ، صورة عن الجرأة ،والقوة اللتين أصبح عليهما فلسطينيو١٩٤٨ .ففي تحقيق أجرته صحيفة **«هآرتس»** الإسرائيلية عن **الدهامشة** ، نقلت الصحيفة عنه تصريحا علق فيه على المظاهرات التي قامت داخل إسرائيل تضامنا مع انتفاضة الأقصى . قال الدهامشه في تصريحه **إن زيارة شارون لحرم المسجد الأقصى، قضت على الخط الأخضر (الخط الذي يفصل بين إسرائيل وبين الضفة الغربية) إننا نشهد حربا سيشارك فيها كل مسلم ، ان المسجد الأقصى لا دخل له بالخط الأخضر.**

وتنقل صحيفة **«هآرتس»** عن الدهامشة تصريحا آخر عن مظاهرات التضامن مع انتفاضة الاستقلال يقول فيه ، **إن القطاع العربي يتعرض إلى قدر كبير من الظلم والغبن، إن تعداد عرب إسرائيل مليون نسمة .ولقد نال أبناء هذا القطاع قسطا وافرا من التعليم** .ومن ثم فهم يعلمون أن لهم حقوقا وأنه ليس من الجائز اضطهادهم ومصادرة أراضيهم . إن الواقع القائم مناف للعقل **.فكيف يمكن أن أكون مواطنا متمتعا بالحقوق ، ثم أحرم من الأرض . إن الوضع القائم مقزز ،والرسالة الوحيدة هي أننا نريد قتلكم (الإسرائيليين)** ، ويتعين عليكم البحث عن طريق للخروج من هذه الدولة. إن العربي لا يملك في ظل هذا الواقع سوى أن يقول : **إن من حقي أن أقاتل من أجل بيتي وأرضي وحياتي .وليس من الممكن اقتلاعنا من الأرض.**

التمسك بالهوية

ويكشف **الدهامشة** في نفس تحقيق صحيفة« **هآرتس**» تمسك فلسطينيي ١٩٤٨



شارون وباراك

بهويتهم الفلسطينية ، ويقول «إننا نعيش في ظروف بالغة السوء ،ونتعرض للاضطهاد والقمع . وبعد ذلك ذلك تشعرون بالدهشة لانتمائنا الفلسطيني . نعم .. إننا فلسطينيون ، ولكنكم تريدون محو هذا الجانب من حياتنا ».

يبقى بعد ذلك أن نقول إن قوة فلسطينيي ١٩٤٨ ،ونشاطهم السياسي، ونجاح نوابهم في الكنيست في لفت أنظار العالم إلى أوضاعهم، ،والظلم الواقع عليهم ..كل ذلك، لم يغب عن كثير من الإسرائيليين الذين راحوا يحللون أسباب غضب فلسطينيي ١٩٤٨ ،وسخطهم بغير حدود على إسرائيل وسياستها.

يقول الكاتب الإسرائيلي **يوري أفنيري** إنه كان واضحا أن مظاهرات التضامن مع الانتفاضة ستحدث .**إلى متى يمكن التنكيل بهذا الشعب دون أن يرد . إن مطلب الجمهور العربي هو الرد ،لأنهم يعرفون أن إسرائيل تفهم فقط لغة القوة.** شرارة صغيرة واحدة فقط كانت كافية لتشعل كل شئ. وقد قام شارون بتوفير هذه الشرارة . إن الجمهور العربي في إسرائيل منبوذ ويعامل باحتقار واستخفاف غير محدودين .يتحدث باراك عن حكومة بدعم العرب دون أن يسألهم . إني لا أعتقد أن هناك مبالغة في رد فعل العرب .وآمل بقوة أن يوضع حد لهذه المعركة قبل أن تتحول إلى حرب حقيقية .إنها ليست حربا من الممكن الانتصار فيها بالدبابات والطائرات ، بل ينبغي حل الأمر بأسلوب سياسي.

محاولة للخداع

بل إن **باراك وشارون** ، راحا يتصرفان ويتحدثان عن فلسطينيي ١٩٤٨ ، بشكل مختلف عن ذي قبل . **فباراك اتصل أثناء الحملة الانتخابية بالأحزاب العربية داخل إسرائيل ،لاقناعها بتأييده في الانتخابات ،وكان قبل ذلك يتجاهلهم ولا يتصل بهم،** وكان هو الرجل الذي أمر بقمع مظاهرتهم بأساليب همجية .أما شارون فقد ادعى في تصريحات لصحيفة« **يديعوت أحرنوت**» أنه ينوي أن يخوض تجربة حقيقية لإعطاء فلطسطينى ١٩٤٨ شعوراً بالمساواة والشراكة . بل إن **حزب الليكود** ،أجرى بعد فوز زعيمه شارون في الانتخابات اتصالات مع بعض نواب الكنيست العرب ، ومنهم **طالب الصانع وأحمد الطيبي** . وقال بيان الليكود إن الهدف من هذه الاتصالات هو معرفة رأي هذه الأحزاب العربية في مسألة تشكيل حكومة ائتلافية .

وإذا نحينا مقال **يوري افنيري** جانبا ، فالمؤكد أن تحركات **وتصريحات باراك وشارون هي من قبيل الخداع ،وهدفها تهدئة فلسطينيي ١٩٤٨ ، وأبعادهم عن التضامن مع إخوانهم في الضفة الغربية وغزة ،مع الاستمرار عمليا في إهدار حقوقهم كمواطنين داخل الكيان الصهيوني.**

من هنا ، سيتعين على فلسطينيي ١٩٤٨ ، أن يواصلوا كفاحهم وتصعيده ،وهم قادرون على ذلك فعلا .وعندئذ ستكون إسرائيل مضطرة إلى خوض مواجهة في جهتين ..في الضفة الغربية وغزة ،وأيضا مع فلسطينيي ١٩٤٨ ،وهي مواجهة لا تستطيع إسرائيل أن تستمر فيها طويلا.

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى العراقى حميد مجيد موسى لليسار:

نستنكر الغارات الأمريكية وندينها

* **التدخل الأجنبى فى شئون المعارضة العراقية يضعفها . . والولايات المتحدة لا تريد أن تنهض معارضة عراقية وطنية.**

* **نعمل على ضم كل الطاقات من أجل قيام عراق ديمقراطى تعددى فيدرالى موحد.**

اليسار : اختار الرئيس بوش أن يفتتح علاقاته مع العالم العربى بعدوان عسكرى ضد العراق وذلك عشية زيارة وزير خارجيته للمنطقة . ماذا كانت نتائج الغارة على بغداد ؟ وما هو تقييمكم لأهداف هذه العملية ؟ وكيف ترون السبيل لإنهاء هذه الأعمال العدوانية؟.

لا شك أن للإدارة الأمريكية حساباتها المنسجمة مع استراتيجيتها الخاصة فى المنطقة والتى لا تستثنى استخدام أى فجوة أو حالة لخدمة تنفيذ مخططاتها وقد **استثمرت هذه الإدارة منذ سنوات طويلة الحالة العراقية(** حروب النظام ضد جيرانه واضطهاد منقطع النظير لشعبه) **للإضرار بالتضامن العربى وتمزيق قوى حركة التحرر الوطنى العربية والاخلال بميزان القوى (**السياسى والعسكرى خصوصا) **لصالح حلفائها الحكام الصهاينة فى إسرائيل**. إن الغارة الجوية التى شنتها الطائرات الأمريكية والبريطانية يوم١٦ فبراير ما هى إلا حلقة من مسلسل طال أمده من القصف الجوى والصاروخى الذى لا تحكمه أى قيم إنسانية وغير مبرر إطلاقا .**فالمتضرر الأساسى هو شعبنا والقصف لا يحل قضية إن لم يزدها تعقيداً فنتائجها لن تؤذى بكثير (كما تدعون) النظام الديكتاتورى ومؤسساته ، وإنما ستكون كسبا له ولشعارته الديماجوجية المضللة**.إننا إذ ندين ونستنكر الغارات الوحشية ونتعاطف مع ضحاياها الأبرياء من أبناء شعبنا نرى أن السبيل الوحيد السليم والعادل لحل العقد وتسوية المشاكل العالقة هو باعتماد الحلول السياسية وبالوسائل السلميةوباحترام الشرعية والقانون الدولى .وعبر هذا الطريق يمكن أن يؤمن لشعبنا الخلاص من الحصار الاقتصادى وتساعده فى إقامة بديله الديمقراطى.

البطاقة التموينية وثيقة

-اليسار : كان الحكم العراقى قبل الغارة الأخيرة يكاد يحتفل بانتصاره على الحصار بينما لم يلغ مجلس الأمن أياً من قرارته حول التفتيش على الأسلحة ، والرقابة الجوية على الشمال والجنوب ، إخضاع عائدات النفط للرقابة..؟.

أى انتصار ؟ لو فحصنا الأمور على حقيقتها فإن أى انتصار فعلى لم يتحقق ، لا **زال الشعب ،ملايين الناس تئن تحت وطأة الحصار الاقتصادى**. كثرة الوفود وتدفق الطائرات وكثرة الزيارات واللاءات والتصريحات لم ينجم عنها فى الواقع العملى أى تغيير كمى أو نوعى فى **البطاقة التموينية وهى الوثيقة التى تقرر فيما إذا كان الحصار قد تخفض أو ازداد ، لأن عبرها يستطيع المواطن تلمس مدى جدية التصريحات أو التغيرات التى تحدث.**

إن ما حدث من تعاطف دولى إنسانى نبيل سعى النظام إلى توظيفه وتحقيق مكاسب سياسية معنوية منه ولكن هذه المكاسب السياسية المعنوية ما زال يمكن وصفها باعتبار حلقة فى مسلسل معقد مركب من الإجراءات لن تقدم الكثيرعلى صعيد رفع الحصار الاقتصادى عن الشعب .المطلوب هو موقف



حميد مجيد موسى

آخر، تعامل آخر من قبل النظام .تعامل متوازن عقلانى واقعى مع القرارات الدولية . وهذا بالضرورة لا يعنى أن على العراق أن يتعامل بالشر والخير على ما يطرح عليه .**ولكن هناك التزامات لابد من أدائها لكى يتمكن الشعب من الحصول على ثمار تؤدى إلى إلغاء الحصار الاقتصادى المفروض عليه** . فمثل هذه العربدات ومثل هذه الزعبرات من شأنها أن تزيد اللوحة تعقيداً ، وأن توفر للأمريكيين بالذات ولمن يناصرهم فى مجلس

الأمن الحجج والفرص والذرائع لتعقيد قضية الحصار ولإطالة أمده. وهم لا زالوا يعتقدون بأن الحصار ما زال ضرورياً لاحتواء النظام.

الشعب هو المتضرر الرئيسى من الحصار

- **اليسار: كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الجديد فى أول تصريحات له ذكر فيها العراق بقوله إن تطبيق العقوبات لم يكن حازماً مما ينذر بخطوات أمريكية أكثر تشدداً؟.**

هذا وفق منظور **كولن باول** كممثل للإدارة الجمهورية، أو أنه يريد أن ينسجم مع الدعاية الانتخابية التى جرت قبل الانتخابات حيث أعلنوا موقفاً متشدداً وكانوا قد وجهوا الانتقادة لادارة كلينتون حينذاك. ما يقوله **كولن باول** لا يتطابق بالضرورة مع الحقيقة، فالشعب العراقي يعاني والحصار مستمر.

أما إذا كان يتصور بأنهم من خلال الحصار لم يتمكنوا من إسقاط النظام أو تغييره.. فهذا أمر آخر. وهناك شك فى رغبة الإدارة الأمريكية فى تحقيق ذلك.. وهو ليس الطريق الأمثل لتحقيقه بل **بالعكس فإن الحصار بمعانيه حتى فى صيغته التى طبقت أو بالصيغة المتشددة التى يريدها كولن باول هو عون لاستمرار النظام فى دست الحكم وليس مقوضا له لأن المتضرر الأساسى من الحصار هو الملايين من الناس ملايين الجماهير الشعبية. أما النظام فهو أقل الخاسرين من استمرار الحصار فما لحق بالنظام من أذى هو الأقل بكثير قياسا مما لحق بالبلد بالوطن بالشعب من أضرار.**

وبالعكس أريد أن أضيف شيئاً آخر هو **إن النظام أيضا بذاته غير متحمس بل وغير مستعجل لرفع الحصار الاقتصادى عن الشعب ولا بتخفيفه** والأدلة على ذلك كثيرة، أذكر ثلاثة قرائن أساسية..

الأولى: أن النظام كان ملتزماً بتمويل البطاقة التموينية قبل قرار ٩٨٦ (قرار النفط مقابل الغذاء، الصادر عن مجلس الأمن فى عام ١٩٩٦) كان النظام **يصرف ٩٠ مليون دولار شهريا حسب الاحصاءات الرسمية والتصريحات أي مليار و٨٠ مليون دولار سنويا**. عندما طبق قرار ٩٨٦ بموجب مذكرة التفاهم (الغذاء والدواء مقابل النفط) **بقيت هذه الأموال فى خزينة الدولة**. أي أن الصرف تحول إلى مبيعات النفط الجديدة بموجب القرار. **فلو كان النظام راغبا فى تخفيف معاناة الناس لماذا لم يصرف هذا المبلغ لتحسين القائمة الغذائية؟ لتوفير الأدوية؟.**

الثانية: ..النظام يصدر أو يهرب الآن نفطا من أربعة منافذ رئيسية ويحصل سنويا حسب أكثر الاحصائيات تواضعا على مقدار **مليار ونصف المليار**. وهنا يطرح السؤال: إذا كان النظام حريصا على تخفيف معاناة الشعب فلماذا لم يستعمل هذه المبالغ لتحسين

البطاقة التموينية هى الوثيقة التى تقرر ما إذا كان الحصار انخفض أو زاد.

بعض الحكام العرب يتصرفون بازدواجية فيعلنون لشعوبهم أنهم يسعون لرفع الحصار عن العراق وتصرفاتهم تؤكد للأمريكان انهم مع استمرارها.

القائمة الغذائية والدوائية؟.

-**اليسار: هذا التهريب زيادة على الكميات الخاضعة للرقابة؟..وما هى هذه المنافذ؟.**

نعم زيادة وخارج رقابة وإشراف الأمم المتحدة، وهى **منافذ عبر تركيا وإيران وسوريا والأردن.**

القرينة الثالثة وهى الأكبر، نتيجة زيادة مبيعات النفط بموجب القرار ٩٨٦، يصدر العراق الآن **٢ر٣ مليون برميل يوميا**، وهذا يوفر مبالغ مالية للحكومة العراقية تقدر بنحو **١٦ مليار دولار سنويا حسب الأسعار الحالية**. متراكم منها الآن، نتيجة كل العمليات بعد خصم التعويض وخصم مصاريف الأمم المتحدة والمشتريات بموجب البرنامج المصادق عليه من قبل الأمم المتحدة، ما يزيد على **١٣ مليار دولار فى البنك الفرنسى**، وهو المؤسسة المسئولة عن ممارسة الإشراف أو إيداع أموال النفط المباع تحت إشراف الأمم المتحدة.

هذه الأموال المتراكمة (١٣ مليار دولار) بالإمكان استثمارها لتحسين استيرادات العراق من غذاء ودواء والحاجات الإنسانية الأخرى ولكن النظام العراقى حتى الآن لا يقدم بل يتردد فى استثمار هذه الأموال. هو يتحجج بأن لجنة الأمم المتحدة التى تشرف على المصادقة على أن النقود المجمدة لا تزيد على ٤ر٢ مليار إلى أربعة مليارات دولار.

هذه عقود لا تصادق عليها لجنة العقوبات فى الأمم المتحدة بحجة أن هذه البضائع ذات استخدام مزدوج. إذن المتبقى إذا أسقطنا هذا المبلغ فى العقود المجمدة.. المتبقى أكثر من **٩ مليارات** فلماذا لا تستخدم الحكومة العراقية هذا المبلغ لتوفير الغذاء والدواء بدلا من أن تكتفى بأن تظهر يوميا فى التلفزيون هذه المناظر الرهيبة التى تقطع نياط القلب عن جنائز الأطفال أو صور التشويهات للمرضى فى المستشفيات. **الحكومة العراقية تملك إذن ما يمكنها من توفير هذه المستلزمات ولكنها غير متحمسة وغير مستعجلة لرفع الحصار الاقتصادى أو لتخفيف المعانات عن الشعب العراقى.**

الحصار إدارة رقابية وضبط أمنية

والسؤال الذى يطرح نفسه وهل يعقل هذا؟ ..**نعم لأن الحصار ونتائج الحصار هو الورقة الرابحة بيد النظام** لاستجلاب العطف الدولي ولممارسة الضغط على بعض أعضاء مجلس الأمن. فى اللحظة الراهنة كل العالم مستثار مما يعيشه الشعب العراقى من معاناة. فإذا ما توافر الغذاء والدواء حتى **بهذه الطريقة** فبالتأكيد ستخف المعاناة ويكون ورقة بيد النظام. هذا من الجانب الخارجي فهو يريد أن يستمر التعاطف الإنسانى ليوظفه سياسيا لإعادة تأهيل نفسه.

-**وكيف ذلك؟.**

توفير الغذاء والدواء وتحسين الحالة المعاشية **عبر رفع الحصار الاقتصادى يسقط من يد النظام ورقة جيدة لفرض الذل والتبعية ويرسخ** الاعتماد على الأجهزة الحكومية من قبل جماهير الناس فى الداخل. أما الآن، **فالحصار ومنتجاته هو أداة رقابة أمنية، أداة ضبط أمنية داخلية**. فالمواطن من أجل أن يحصل على غذاء وهو لا يملك غير البطاقة التموينية لكى يوفر غذاء أطفاله ولكى يوفر مستلزمات حياة عائلته مضطر أن يستجيب لطلبات السلطة وتوجيهات أجهزتها، مضطر أن يقدم الطاعة والولاء للسلطة من أجل الإبقاء على هذه البطاقة التموينية. **فالبطاقة التموينية باعتبارها المنتج الأساسى للحصار تعتبر أداة ضبط ورقابة وأداة فرض وإذلال وهدر كرامة المواطن بقدر ما هى ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.**

فلهذه الأسباب النظام غير مستعجل وغير متحمس بل ويشارك بمسئولية مباشرة عن استمرار الحصار على الشعب العراقى. **الهدف من هذا هو أن تبقى هذه الأمور ورقة بيد النظام لكى يحقق استمراره فى دست**

الحكم لكى يعيد تأهيل نفسه ، أى لكى يبادل بالنتيجة الاقتصاد بالسياسة.

لكل ذلك لا يهمه تسهيل مهمة رفع الحصار بل إن تصرفاته تصب فى تعقيد القضية.

بالنسبة لقرارات مجلس الأمن الأخرى حول التفتيش عن الأسلحة ..هنا لابد من نزع أسلحة الدمار الشامل، وعناد النظام وتعقيده يطيل بالتالى أمد الحصار. **بالطبع لا يمكن تبرير الغايات غير النزيهة للإدارة الأمريكية أو السكوت عنها إذ تسعى لاستخدام عملية التفتيش لمآرب عديدة أخرى ، ولكن هذه لا تلغى أصل الموضوع** .لأن هناك قرارا دوليا بتدمير أسلحة الدمار الشامل وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر التفتيش وبالتالى تربط العقوبات بإنجاز عمليات التفتيش .**ورفض النظام للتفتيش الآن يعطى الذريعة لاستمرار الحصار.**

التمييز بين الشعب والنظام

ما نطرحه نحن كمعارضه أو كحزب شيوعى إن قرارات مجلس الأمن يجب أن يجرى الضغط لتعديلها استنادا إلى فكرة **التمييز بين الشعب والنظام** .النظام المجرم والمسئول عن الحرب، والشعب البرئ الضحية الذى يعانى من النظام والذى لم يستشر بقرار الحرب. **فالحرب بقدر ما كانت وبالا على الجيران ،كانت وبالا على الشعب العراقى واقتصاده ولترجمة هذه الفكرة فى قرارات الأمم المتحدة لابد من فصل قضية العقوبات الاقتصادية عن العقوبات العسكرية والسياسية** .المطلوب تعديل القرارات الأخيرة وبالذات القرار **١٢٨٤** بحيث تفصل العقوبات عقوبات التفتيش أو المرتبطة بلجان التفتيش وبكل ما يعنيه من عقوبات عسكرية عن العقوبات الاقتصادية، وأن ترفع العقوبات الاقتصادية وأن تستمر الإشكالية العسكرية لتحل بالطرق التى يقرها القانون الدولى وليس بالعربدة الأمريكية.

النظام العراقى يقول إنهم لن يسمحوا بأى تفتيش إلا إذا كان شاملا جميع دول المنطقة ويقولون أنهم بهذا يضغطون باتجاه أن تخضع إسرائيل للتفتيش أيضا.

-هذا خلط للأوراق. نحن ننطلق من فكرة كل الديمقراطيين واليساريين فى العالم العربى والعالم وهى **ضرورة أن تجرى عملية نزع أسلحة الدمار الشامل فى كل المنطقة**،أى بضمنها إسرائيل .هذا موضوع منفصل عن حقيقة أن النظام العراقى شن حربا ملموسة وأدى هذا العدوان إلى اتخاذ قرارات من مجلس الأمن بصدد العراق ، بصدد النظام العراقى خصوصا .والنظام العراقى يتهرب بخلط الأوراق.

نحن مع إجراء جهد واتخاذ قرارات للخلاص من أسلحة الدمار الشامل فى كل



المنطقة هذا أمر.. وهو لا يتقاطع ولا يتعارض مع أن النظام العراقى باعتباره مجرم حرب ارتكب عدوانا لابد أن يوفى بالتزاماته الدولية.

هذان أمران مختلفان .والنظام يقصد بخلط الأمرين أن يستغل الأجواء السياسية لتساعده على التهرب من مستحقات يجب أن يدفعها نتيجة عدوانه .

أما الرقابة الجوية على مناطق الشمال والجنوب فهى قرار اتخذته مجموعة دول فى مجلس الأمن، قسم منها يعتبر هذا تكييفا لقرار٦٨٨ الذى يتحدث عن إيقاف القمع والإرهاب فى الشمال والجنوب ، وقسم **آخر وبعض الدول فى مجلس الأمن تعتبر هذه الرقابة خارج إطار القرارات الدولية** بل هى مبادرة من دول معينة وارتبط هذا القرار بموقف الحكومة العراقية من ملايين الناس الذين انتفضوا ضد النظام فأعمل فيهم الإرهاب والتقتيل والتهجير والابادة الشاملة مما كان له فى حينها (١٩٩١)ردة فعل دولية واسعة ترجمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بالتعاون مع بعض حلفائهم فى المنطقة إلى رقابة جوية« ومنطقة آمنة» فى الشمال **هذه المناطق ليست طلبا من الجماهير العراقية ، بل هى قرار خارجى اتخذ** فى ظل ظروف سياسية معقدة استثنائية واستمرارها ووجودها مستند إلى سلوك النظام العراقى **فإذا أبدى النظام العراقى استعداده لحماية مواطنيه والكف عنإبادتهم وتدمير بيوتهم وسبى عائلاتهم وكف عن القتل واستعمال الأسلحة الكيماوية ..بالتأكيد لن يعود لهذه المناطق ضرورة . أما إن استمر النظام فى إصراره على وحشيته وعلى منهجه العدوانى فيبدو أن الحديث عن هذه المناطق واستمرارها فى غير أوانه ..فى غير محله**.هذه يمكن أن تزول وتستحق المطالبة بهما متى ما تغيرت أوضاع النظام العراقى.

-**اليسار :كيف ترون الوضع بالنسبة للعائدات النفطية ؟ إلى متى تظل تحت الرقابة؟.**

هل يا ترى لو رفع الحصار أو جرى تخفيفه وأطلق العنان لبيع النفط والتجارة هل يسمح بوضع العوائد البترولية مجدداً تحت تصرف النظام أو الديكتاتورية فى العراق وهى لا تزال مستمرة على نهجها ،وهى ما زالت مستمرة على نفس سلوكها العدوانى **؟بالتأكيد ستكون هذه الأموال مشجعا ومحفزاً لإعادة نفس المسلسل القديم إن لم يكن أسوأ .ورجالات النظام يؤكدون على ذلك يوميا والتصريحات الأخيرة بمناسبة الذكرى العاشرة لإنهاء احتلال الكويت تشهد على ما نقوله ،فمجدداً وبعد كل هذه المأساة يصر** عدى على إدراج الكويت فى الخريطة العراقية .هذا معناه الإصرار على تجاهل كل التجربة ، كل الحدث ،والعودة إلى النفس العدوانى المحفز لضم الكويت مجدداً إلى الأراضى العراقية ،وحينما سئل **طه الجزراوى وطارق عزيز** عن الموضوع أكدا بأن ما قام به العراق ضد الكويت من عدوان وضم كان صحيحا ولو اتيحت الفرصة مرة أخرى لكررنا نفس الشئ وبطريقة أشد.

فيا ترى أمام هذه الحقائق التى لا تخجل أجهزة النظام ولا يخجل مسئولوه من تكرارها ..كيف يمكن الأمان إلى سلطة من هذا النوع؟ دع عنك أن سلطة من هذا النوع لا زالت تماطل فى تدمير أسلحة الدمار الشامل ،وما زالت تمارس الإرهاب ضد شعبها.

السؤال إذن لو تركت هذه الأموال تحت تصرف النظام ؟ أين ستذهب ستذهب لإعادة عسكرة البلد ، لإعادة بناء الصناعة العسكرية ، لإعادة وتجديد أجهزة القمع والإرهاب ،فلهذه الأسباب مجتمعة ..فضلا عن أن هناك قضية أخرى كبيرة فى العراق هى قضية **المنطقة الكردية** التى عانت الحصار الاقتصادى من١٩٩١ حتى ١٩٩٦ ولكن بعد تطبيق قرار ٩٨٦ تمكنت من الحصول على قسم من الموارد. فإذا ما عادت الموارد النفطية وأصبحت فى حوزة النظام فبالتأكيد سوف يعاد الحصار مرة أخرى على المنطقة الكردية .فإن لهذه الأسباب مجتمعة وأسباب أخرى دون الدخول بالتفاصيل يطرح السؤال ..هل تترك الأموال تحت تصرف النظام؟.

رأى **المعارضة وبضمنها حزبنا أنه يجب أن يرفع الحصار وأن تؤمن مستلزمات إعادة الدورة الاقتصادية السلمية المدنية الانتاجية ليعيش الناس بشكل طبيعى ، ولكن لضمان ذلك يجب أن يبقى أشراف الأمم المتحدة على توجيه أشكال ووجهات صرف الموارد النفطية.**

-**اليسار :لماذا الأمم المتحدة؟.**

لأنها الجهاز المتيسر حاليا ولا توجد هناك قوة أو مؤسسة دولية أخرى صاحبة نفوذ

وقدرة يمكن أن تحل محل الأمم المتحدة . رغم ما على الأمم المتحدة من عيوب ومآخذ ومن دور كبير للإدارة الأمريكية في صنع قراراتها ولكننا نتحدث عن الواقعي وعن الممكن في الوضع الراهن ، هذا عن العوائد النفطية وإخضاعها للإشراف الدولي.

التغيير بالحوار خيال!

-اليسار: هناك خبر عن محادثات جرت بين مجموعة من «المعارضة العراقية» ووفد عن النظام العراقي وجرت المحادثات في المانيا (نقلا عن الحياة) ويقول الخبر بأن المحادثات جرت حول تطبيق الديمقراطية في العراق؟..

ما نقلته الحياة عن خبر لقاء مجموعة من المعارضة العراقية بالنظام أو وفد النظام ، لا يمثل بالحقيقة ثقلا جديا في الحياة السياسية ،فقلة **ممن يحسبون على المعارضة يعتقدون بإمكانية إصلاح النظام من خلال الحوار معه . لكن النظام لا زال يصر ويعناد غريب على نهجه السابق** الذي ولد الكوارث للعراق ولا يحترم ولا يعترف بأية قوة معارضة مقابلة له ، وأي حوار يراد منه نتيجة إيجابية لابد أن تتوافر فيه بعض المستلزمات ، والنظام القائم لا يعترف بالتكافؤ وموقع الندية مع الأطراف المقابلة . **فلذلك البحث عن مصالحة مع النظام لإجراء تغييرات في طبيعة ما هو موجود في العراق من أسلوب قائم للحكم هو ضرب من الخيال والوهم .لا لأن المعارضة العراقية ترفض الحوار كمبدأ وأسلوب ، ولكن لأن الديكتاتورية القائمة في العراق لا تعترف بالمعارضة ولا تعترف بالحوار إلا حينما تجعل من الطرف المقابل تابعا ومستسلما لإرادتها وهذا لا ينقذ الشعب العراقي ولا يقدم أي بديل جدي للتغيير في العراق.**

المطروح الان هو تغيير من أجل الديمقراطية ، تغيير ديمقراطي ،وهذا **التغيير الديمقراطي لا يمكن أن يتم بنشاط واسع جماهيري تشترك فيه قوى المعارضة الوطنية العراقية وتستعين به بالقوات المسلحة وحتى بقوى من داخل المؤسسة الحاكمة** التي يوجد فيها الكثير والكثير ممن يشعرون بان النظام و رأس النظام ،والزمرة الحاكمة بالذات قد ابتعدوا كثيرا عن مصالح البلد الوطنية العليا وادخلوا البلاد في كارثة وطنية عظمى .تتجسد هذه الكارثة في مسلسل الحروب ومسلسل الارهاب ومسلسل الإبادة وما ترتب على كل هذا من قرارات دولية ارتبطت أيضا بالحصار الاقتصادي على الشعب العراقي. **الديمقراطية لا تتأتى من تغييرات فوقية جزئية شكلية وإنما تتأتى من خلال تغيير جذري في طبيعة النظام . ولذلك فالكثير والغالبية من أطراف المعارضة العراقية تسعى لأن يكون هذا التغيير معتمدا على قوى الداخل ،على قوى الشعب ،وليس على بركات تدخلات خارجية** ، أو اجتياحات عسكرية وهي غير ممكنة موضوعيا في الوقت الحاضر ، ولا تسترجي خيرا من تغييرات في داخل المؤسسة الحاكمة والتي لم ينجم عنها إلا استبدال ديكتاتور بديكتاتور.

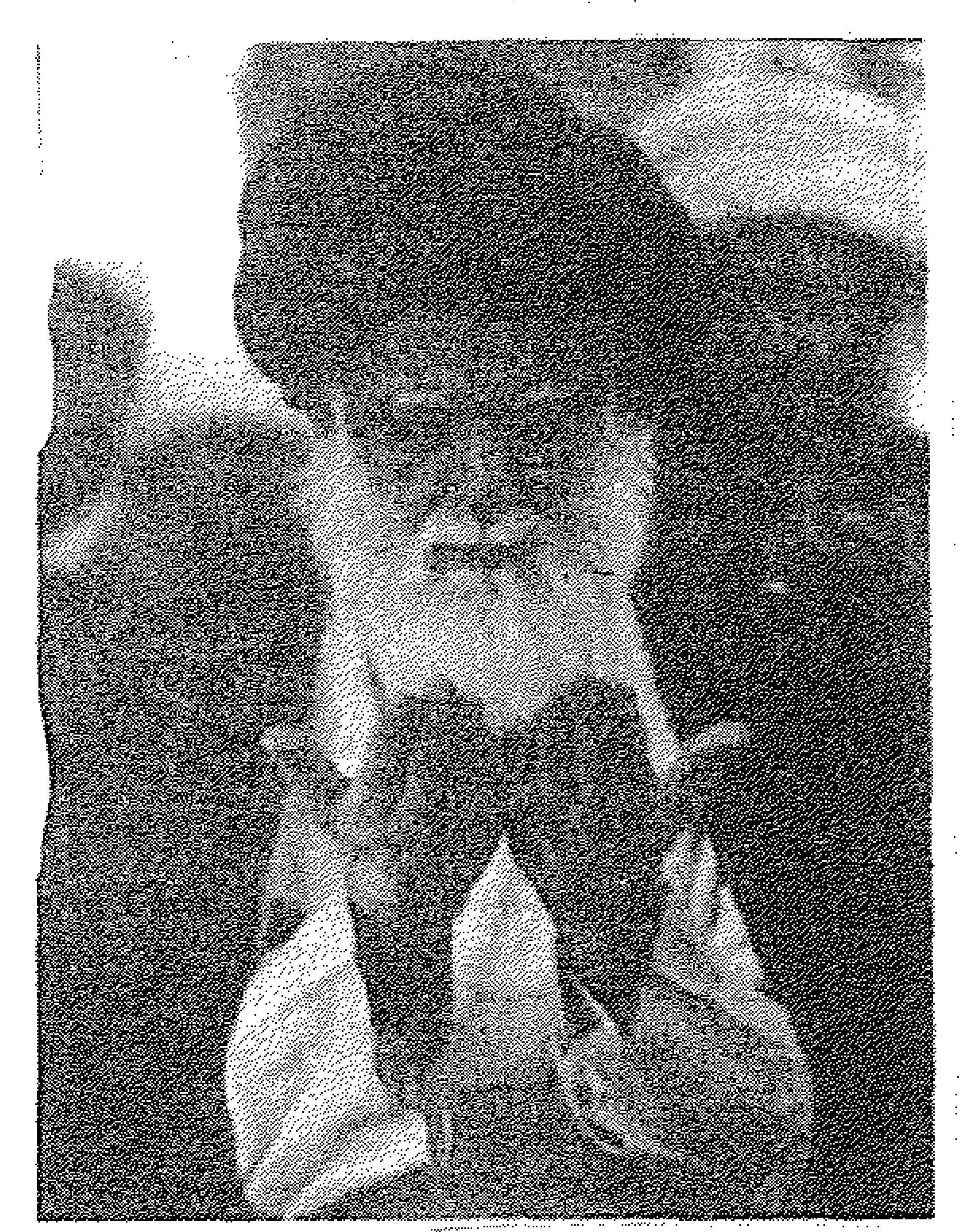
وهذا لا ينفي القول بأن **أي تغيير حتى ولو في قمة السلطة سيكون موضع اهتمام ودراسة من قبل قوى المعارضة العراقية** ،وسيتقرر الموقف استنادا إلى ما سيكون عليه النظام الجديد «الانقلاب» من سلوك علمي وبرنامج سياسي وتصرفات فعلية إزاء قوى المعارضة الأخرى.

انتفاضة ١٩٩١ كانت تصويتا علنيا برفض ملايين الناس للنظام

-اليسار : بعد عشر سنوات من حرب الخليج وأكثر من عقدين من الديكتاتورية المطلقة ما هي حال القوى السياسية داخل العراق وما هي آفاق المعارضة السياسية للنظام؟.

القوى المعارضة العراقية تعاني أكثر ما تعاني من قمع النظام، من إرهاب لا مثيل له في التاريخ المعاصر ولا أعرف في التاريخ القديم مثيلا لملاحقته وخنقه لأي مظهر من مظاهر التململ أو التحرك الشعبي.

ولمن رغم هذا القمع الذي لا مثيل له فالنظام لا يستطيع الادعاء بانه قد اكره الشعب العراقي على الخنوع المطلق .فكما ترون في تاريخ العشر سنوات الأخيرة حدثت انتفاضات وهبات جماهيرية كبيرة عبرت عن نفسها بشكل صريح وواضح بأنها ضد النظام وأقصد بذلك **انتفاضة آذار ١٩٩١** حينما تضافرت جهود النظام وسكوت القوات الأمريكية بل وتواطئها غير المعلن ، وسكوت حتى دول جوار عانت من النظام، من حروب النظام، من تعديات النظام .. **تضافرت كل الجهود لإجهاض هذه الانتفاضة التي شاركت فيها الملايين وحررت ١٤ محافظة من ١٨ محافظة.**



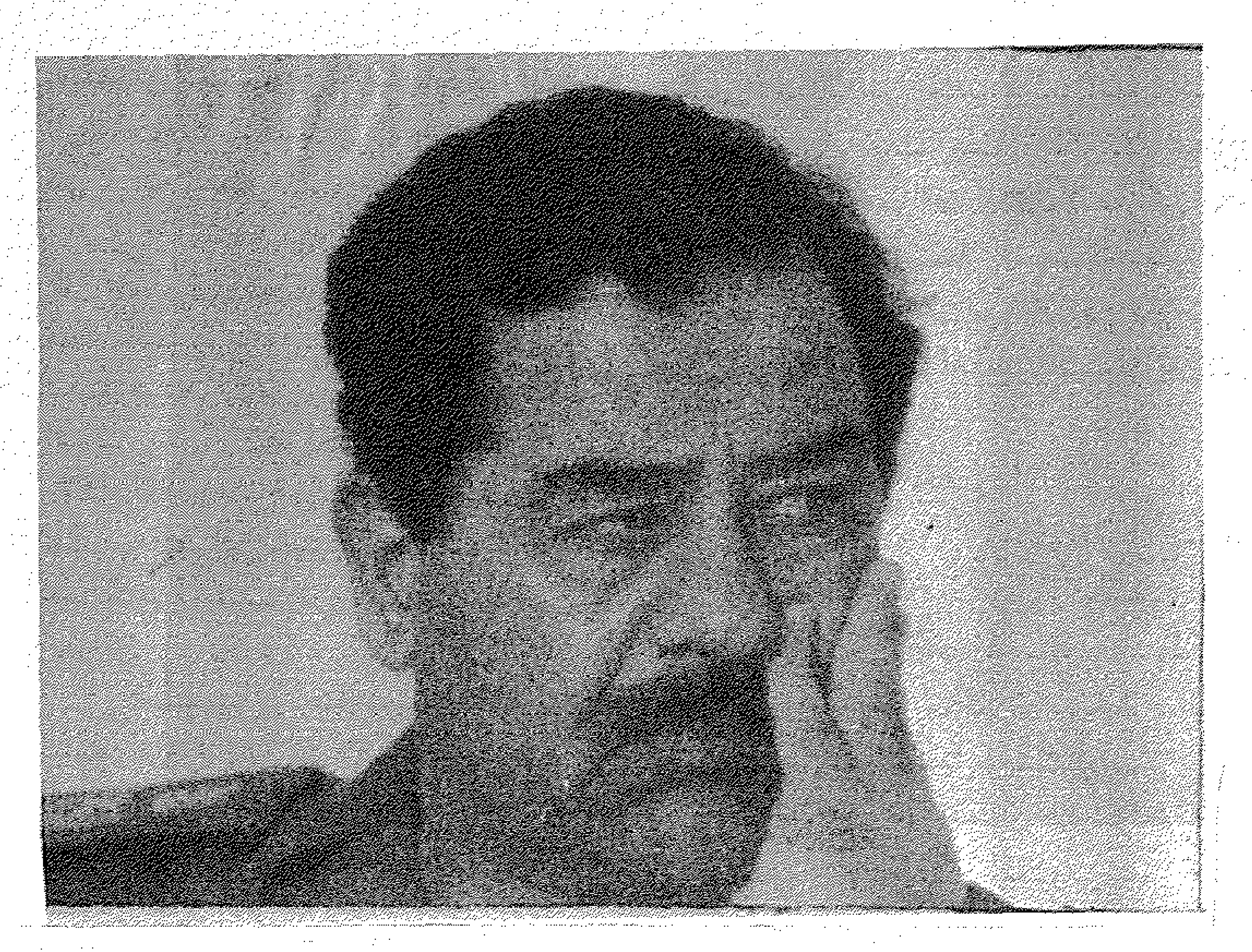
الإمام الصدر

هذا معناه تصويت علني صريح بأن ملايين الناس هم ضد هذا النظام .هناك من يريد أن يشوه معالم هذه الانتفاضة بالحديث عن تدخلات خارجية . يمكن أن تكون هناك تدخلات خارجية ولكن ما هو دور هذه التدخلات أمام هذا الموج الطاغي الذي شاركت فيه الملايين من أبناء شعب العراق ولاحقا في مناسبات عديدة التظاهرات والاحتجاجات على اغتيال **السيد الصدر** مثلا ..وما حصل في محافظات الجنوب والوسط وبغداد واحداث كثيرة أخرى تعكس الرفض والتحدي للنظام .والنظام نفسه لا يستطيع نكران أن الملايين من الناس تنخرط في هذه العمليات ضد إرادته وتوجيهاته .**وجود منطقة كردستان منذ عشرة سنوات بعيدة عن قبضة النظام، عن سلطة النظام شكل من أشكال المعارضة ،وهروب أكثر من ٣ ملايين عراقي حسب الاحصائيات المتداولة إلى خارج البلد هو أيضا تعبير عن رفض الملايين من الناس للنظام**، حملات الإعدام التواصلة في القوات المسلحة وللسياسيين المعارضين هي أيضا تأكيد أن هناك قوى كبيرة ومؤثرة في المجتمع العراقي ترفض النظام وتقاوم بأساليب مختلفة استمرار حكم النظام . لكن مع ذلك يعاني العمل المنظم داخل البلد من ضعف واضح .فإذا اعتبرنا **القمع والارهاب المنفلت هو أحد الأسباب الرئيسية**:لابد أيضا من أن نحمل أسباباً أخرى المسئولية لضعف المعارضة وهي:

أولا : التدخلات الأجنبية والإقليمية في شئون المعارضة العراقية .**القضية العراقية لم تعد قضية محلية صرفة وإنما أصبحت دولية** بسبب قرارات الأمم المتحدة . والآن يوجد أكثر من أربعين قراراً من مجلس الأمن تخص العراق والقضية العراقية . هذا أتاح الفرصة لتدويل واضح للقضية العراقية . وهي قرارات بشأن الحياة الاقتصادية والسياسية ومنها قرارات كبيرة فهذا يجعل من القضية بحكم التدويل. وهذا التدويل بقدر ماهو حالة موضوعية فرضتها تعقيدات الوضع وتصرفات النظام لكن لها آثار سلبية على النشاط المعارض.

التدخل الأجنبي يضعف المعارضة

فأصحاب المصالح الدولية ابتداء من الإدارة الأمريكية التي سنت ما يسمى "**بقانون تحرير العراق**" وترعى قوة معينة للمعارضة للنظام،**لاتريد أن تنهض المعارضة الوطنية على أقدامها وأن تشكل وحدتها ، وأن تبنى صيغة نشاطها وفق برنامج وطني ديمقراطي مستقل يؤمن تغييراً جذرياً للإتيان ببديل ديمقراطي** . بالعكس هي تعرقل هذا وهذا عامل إضعاف الدول المحيطة ، دول



صدام حسين

الجوار التى لها مع العراق ثارات قديمة ، كل منها منطلقا حسب قدراته يسعى للتأثير على امتداداته داخل المعارضة العراقية أو من يرتبط بها أيديولوجيا أو روحيا للتدخل فى شئونها . وبالتالى تكون هذه القوى بحكم الارتباط بالتكتيكات السياسية لدول الجوار هذا أيضا عامل إضعاف للمعارضة.

ثمة ماتعانى منه بعض القوى المعارضة من ثغرات ذاتية ، مثل تغليب المصالح الضيقة ونزعات الهيمنة والزعامة ، وبالتالى عدم اعتماد طرائق أو نمط تفكير ديمقراطى فى التعامل مع بعضها . كل ذلك يولد عوامل إضعاف وإنهاك المعارضة العراقية . ولنأخذ مثلا واضحا على ذلك .. هذا **القتال الذى دار بين الفصيلين الكرديين المعروفين (الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى) استنزف طاقات وامكانات هائلة أضعفت عملية النضال من أجل الحقوق القومية والسياسية** والنضال من أجل الديمقراطية فى العراق وأثر على المعارضة العراقية بشكل مباشر أيضا وخلق عناصر خلاف وتوتر إضافية.

هذه العوامل أضعفت نشاط القوة المنظمة بمعنى أن هناك قوة جماهيرية واسعة ، هناك نشاطات عفوية ولكن للأسف نواجه نظاماً متمترساً بطاقات وبقدرات تنظيمية وبوليسية كبيرة.

فى المقابل المعارضة العراقية بسبب هذا القمع وبسبب عوامل أخرى لم تتمكن من إعادة بناء صفوفها لتؤسس القيادة السياسية الميدانية الكفيلة بقيادة نضال الجماهير والقوات المسلحة فى مواجهة الديكتاتورية.

فى كل الأحوال نحن أمام عملية معقدة وطويلة الأمد. ستنتهى فى آخر المطاف وفى كل الأحوال نحن لازلنا متفائلين . هذا التفاؤل ليس مجرد تفاؤل فوقى مبنى على التمنيات وإنما على قناعة بأن قوة المعارضة ستجد الطريق الصحيح وستتخذ الخطوات السليمة لمواجهة النظام والإطاحة به وأن النظام بسبب نهجة وطبيعته وسلوكه السياسى وبسبب جرائمه ، وهذا هو الرهان ، غير قادر فى آخر المطاف على أن يحل الأزمة المستفحلة فى داخل الوطن ، وعاجز عن أن يكون طرفا (وهذا جواب عن السؤال الأول فى الحوار) أو أن يتولى كليا إعادة أوضاع العراق إلى حالتها الطبيعية أو أن يبنى نظاما جديدا ديمقراطيا يستطيع أن يعيش فى ظله الشعب العراقى بأمان واستقرار وحرية . هذا هو الرهان الأساسى الذى يعطى المعارضة القوة والفرصة فى النجاح اللاحق.

- اليسار " جيش القدس" .. " مليار يورو" للانتفاضة الفلسطينية .." مائة مليون دولار لفقراء أمريكا" . هذه الاعلانات .. ما مغزاها ؟

النظام يستخدم فى معركته للبقاء أدوات كثيرة بضمنها الديماجوجية .. الاستعمال المضلل للإعلام . وهو يستغل الانفعالات والعواطف النبيلة ويطرح شعارات زائفة ، نعانى للأسف الشديد أحيانا من جو يصعب فيه التمييز بين الأسود والأبيض .. خصوصا حينما تختلط الأوراق.

فى المنطقة مجموعة من العوامل لابد من حسابها عندما نتحدث عن ديماجوجية النظام العراقى . **العامل الأول أن الشعب العراقى يعانى** وتزداد معاناته بعد عشر سنوات من حصار رهيب وهذا يدفع شعوب البلدان العربية والشارع العربى والعالمى أيضا للمزيد من التضامن مع الشعب العراقى . وهذا دافع نبيل وطنى شريف.

العامل الثانى هو أن الذى يتزعم تطبيق قرارات الأمم المتحدة أو الواجهة هى الولايات المتحدة الأمريكية، هى الإدارة الأمريكية . ،والإدارة الأمريكية تحظى بكره غير محدود من الجماهير العربية لسبب بسيط هو أن الإدارة الأمريكية تقف بالضد من مطامح الشعوب العربية العامة وتقف موقفا منحازا كليا لإسرائيل والصهيونية العالمية ولحكام إسرائيل المجرمين ، تقف ضد مطامح الشعب الفلسطينى فى بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفى تحقيق حقوقهم القومية المشروعة . فهذا الانحياز يولد كرهاً وحقداً مقدساً شعبياً ضد السياسة الأمريكية.

أعلنوا حشد القوات لتحرير فلسطين
وبمجرد تلقى التهديدات سحبوها

الشئ الثالث هو وضع بعض الحكام العرب . موقف الضعف والتخاذل أحيانا عند البعض والتردد فى إعلان موقف صريح مع الشعب الفلسطينى وضد أعداء الشعب الفلسطينى المعرقلين لمسيرة التسوية السلمية المنحازين لإسرائيل . طبعا هذا يعطى لنظام منفلت ومستهتر القدرة على التلاعب بمشاعر وعواطف الناس النبيلة . هذا كله أساس استند اليه النظام فى محاولته لتحقيق كسب سياسى بالاعلان عن تشكيل **"جيش القدس"** وعن تجنيد أكثر من **مليونى إنسان عراقى** . لكن المطلعين على تشكيل هذا الجيش وأساليب تشكيله يستطيعون الحكم على مايمثله هذا الجيش وكيف يؤدى واجبه . هنا أريد أن أثير سؤالا .. **إذا كان النظام العراقى حقا وفعلا يريد تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلى ، من الصهاينة ، لماذا إذن سحب القوات العراقية بعد أن جمعها فى الأسبوع الأول أو الخمسة عشر يوما الأولى من الانتفاضة؟** كان قد أعلن أنه حشدها على الحدود الغربية ، على الجبهة الغربية ، قريبا من الحدود السورية الأردنية بحجة أنها ستكون مهيأة لتحرير فلسطين ! هل انتهت الانتفاضة؟ هل تحققت حقوق الشعب الفلسطينى ؟ هل قلت احتمالات الحرب فى المنطقة بعد ذلك؟

سحب القوات بعد حشدها يبين أن الأمر كان مجرد مظاهرة سياسية .. وبمجرد أن سمع النظام التهديدات الفعلية سحبها بأسرع مايمكن . ولم تقدم هذه القوات أية خدمة للفلسطينيين.

الشئ الآخر هو إعلان النظام عن تبرعات مالية . النظام العراقى ، ورأس النظام يعرف حق المعرفة ، بأنه **ولافلس أحمر مما هو موجود تحت تصرف الأمم المتحدة يمكن أن يتبرع به للشعب الفلسطينى أو للانتفاضة . دع عنك لفقراء أمريكا.** هذه شعارات فارغة ، بالونات جوفاء يراد منها دغدغة مشاعر ناس مكتوية

بالعدوان الصهيونى والسياسات الأمريكية الرعناء والناس لايملكون القدرة على التحقق من الواقع الفعلى.

١٠٠ مليون دولار لفقراء أمريكا .. إذا كان صدام أو أجهزته يملكون هذه القدرة للتبرع لماذا لايتبرعون لشراء أدوية للمواطنين العراقيين الذين يعرضونهم يوميا فى التلفزيونات . **أمريكا لاتحتاج ١٠٠ مليون ولافقراؤها يحتاجون ، بل إن منهم من يتبرع للشعب العراقى عبر المؤسسات الإنسانية** . هذه مجرد إعلانات دعائية زائفة من النظام العراقى.

– اليسار: هناك وساطات عربية تستهدف إعادة العلاقات بين العراق وبين الدول العربية . ويتصور البعض أن عودة العراق" سيغير موازين القوى الاقليمية ايجابا لصالح الدول العربية وهناك على الجانب الآخر مخاوف كويتية ، خليجية من مغامرات جديدة للنظام العراقى..

– هناك وساطات عربية تستهدف اعادة العلاقات الطبيعية هذا الجو الذى أشرنا إليه فى السؤال السابق .. الشارع العربى وتعاطفه مع معاناة العراقيين وغضبه على الموقف الأمريكى يشكل عامل ضغط على الحكومات بل وعامل إحراج شديد لها .لذلك **نرى تصرفات مزدوجة لبعض الحكام، فمن ناحية يعلنون للخاصة وللمسئولين الأمريكين وبالصيغ الدبلوماسية المعروفة بأنهم مع استمرار العقوبات بل وم إلزام العراق بتطبيق قرارات مجلس الأمن ، لكن من ناحية ثانية هناك مسايرة لهذا المزاج الشعبى« ومحاولة التخفيف عنه بالسماح ببعض الخطوات التطبيعية مع النظام العراقى لتصريف الموجة**.. لعبور المرحلة الحرجة التى تعيشها المنطقة العربية.

أنا استصعب أن يجرى تغيير سريع فى موازين القوى فى المنطقة وأحد أسباب ذلك هو سلوك النظام العراقى نفسه. بمعنى أن النظام العراقى بحماقاته المعهودة وبتصرفاته الرعناء لايستطيع تجميع أو توظيف تراكم خطوات جزئية أو تدريجية للحصول على مكاسب كبيرة . فكما نرى تحصل تحركات عامة تؤشر لنوع من الانفراج وبعد أيام قليلة بسبب تصرفات حكام ورموز النظام العراقى تذهب هذه المكاسب إدراج الرياح كما حصل **من طارق عزيز وعدى وطه الجزراوى** فى تصريحاتهم الأخيرة .

المخاوف الكويتية والخليجية مرتبطة بهذه الحماقات التى يظهرها ويصر على إعلانها وعلى ترسيخها فى أذهان الناس النظام العراقى نفسه . فلا تغير جذرياً فى مواقف النظام . وهذا مايعزز المخاوف . بعض هذه المخاوف مشروعة. **ولكن الاحتجاج على واستنكار مواقف النظام العراقى يجب ألا يذهبا بعيدا ليشملا الشعب العراقى ، ولا أن يستمرا عذاب الشعب العراقى بالإصرار على إبقاء كل العقوبات دون تمييز بين الشعب والنظام.**

– ما ومن المقصود ؟

هناك الآن على الأقل **بعض الأصوات فى الكويت لاتميز بين الشعب والنظام . حقد وروح ثأر حتى من بعض المسئولين . ولكن عدم التمييز يساعد النظام** .خصوصا حينما يجرى الحديث عن البديل والمستقبل ،، وتبدأ التشكيكات على لسان مسئولين كبار فى السلطة . فى حين أن المفروض على الكويتين أكثر من غيرهم أن يمدوا يد المساعدة للشعب العراقى ولممثليه من المعارضة لتقويتهم فى مواجهة النظام وهذا الذى لم يحدث لحد الآن.

– اليسار: اضطر حزبكم إلى أن ينقل جزءا كبيرا من نشاطه إلى الخارج منذ سنوات عديدة ويكاد لايوجد شعب عربى أو غير عربى يملك هذا الحجم الهائل من القدرات الثقافية والعلمية والسياسية المحرومة من ممارسة النشاط داخل وطنها . وفى الداخل تتواصل منذ عشرات السنين ممارسات الحرمان من الحرية والحقوق الديمقراطية وتسليط ارهاب مكشوف على ملايين العراقيين بما يعنى أن تنشأ أجيال محاصرة بفكر النظام ومحرومة من أجواء الحرية التى لاغنى عنها لفهم العالم بل ولفهم البلد ذاته . هل تنشأ نتيجة لذلك نفسيتان ورؤيتان سياسيتان وفكريتان للبلد بتاريخه وحاضره والتصورات حول مستقبله.

طبعا للقمع والإرهاب انعكاساته على وضع الأحزاب ونشاطها ، وعلى الثقافة وأدائها ودورها ، وعلى مجمل الحياة. مثل ماأشرت فى البداية أن **الاحصائيات تشير إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين عراقى مهاجر من مجموع ٢٢ مليون** . وتركيبة المهاجرين تؤشر على نزيف رهيب للثروات البشرية التى يملكها الشعب العراقى خصوصا إذا أخذنا الوضع العراقى حتى عام ١٩٦٨ فى تموز عندما جاء البعث بانقلاب إلى السلطة ، حينذاك لم يكن من العراقيين أكثر من نصف مليون مهاجر . فى فترة حككم البعث **العفلقى** الحاكم ازدادت الهجرة نتيجة عمليات المطاردة والتهجير للمواطنين ، لأسباب سياسية بالأساس ، وأيضا لأسباب اقتصادية ونفسية مختلفة.

هذا يعد نزيفا للطاقات البشرية الهائلة ، عدد هائل من الأطباء والمهندسين والمثقفين تركوا العراق تخلصا من الأوضاع المأساوية.

بالطبع هذا ينعكس على علاقات المواطنين مع بعضهم البعض . ولهذه الظاهرة أثر سئ على حاضر ومستقبل العراق. **ولكن لايمكن القول إن هناك حاجزا أو جدارا صينيا" يفصل المواطنين فى الخارج عن المواطنين داخل الوطن.**

عراق ديمقراطى موحد

اليسار : كيف يتم التواصل والتفاعل بين الخارج والداخل فى ظل نظام شمولى قمعى؟

هذا يتم بشتى الوسائل رغم إن النظام يملك أدوات فعالة فى قمعها للفكر وحجرها على الثقافة والمعرفة.

ويكاد **ينفرد العراق فى العالم فى منعه استخدام الانترنيت ومنع استقبال القنوات التلفزيونية الفضائية ، ويعاقب فى العراق بالسجن من يركب معدات استقبال القنوات الفضائية . بل إن النظام يستخدم الطائرات المروحية للتفتيش على المخالفين لقرار منع تركيب هذه الأجهزة.**

بالرغم من كل ذلك هناك من يستطيع أن يتلقى إرسال القنوات الفضائية . ومعروف بأن التليفون الدولى مراقب فى العراق ، ويمكن ذكر الكثير من أساليب الحجر والمنع ..ولكن يصعب الحديث عن وجود تباينات كثيرة على المستوى الثقافى بين المواطنين فى الداخل والمواطنين فى الخارج ، فالقوى السياسية ، الأحزاب بشكل خاص ، تلعب دور حلقة الوصل بين الداخل والخارج . وكل عملية التطور بصعودها وهبوطها تشبة ممرا ذا مسارين ، وهناك عملية تفاعل دائم وليس قطيعة ، **والمواطنون فى الخارج فى غالبيتهم العظمى مشدودون لما يجرى فى وطنهم العراق**. وهم يتفاعلون مع الأحداث اليومية ، وهم على انسجام مع شعبهم بل إنهم يسهمون بدرجات متفاوتة فى صنع مستقبل شعبهم.

القطيعة هى بين ثقافة النظام الديكتاتورى ، وبين ثقافة الشعب وجماهيره وممثليه . ونحن ما زلنا نعمل على تنشيط هذا التفاعل، وذلك لضم كل الطاقات لإسناد نضال الشعب وقيام العراق الديمقراطى التعددى الفيدرالى الموحد.

نبيل يعقوب

العــرب

تشـابك المصـالح والتدخـلات الخارجيـة يطيـل محنـة الشـعب العـراقـى

لبيـــد عبـــاوى

كثرت فى الأونة الأخيرة التصريحات الصادرة عن بعض رموز النظام العراقى بشأن التعددية الحزبية والانفتاح السياسى والديمقراطية .. إلخ ، والتى تقترن عادة باشتراطات تفرغها من أى مضمون فعلى ، وتستهدف منها ذر الرماد فى العيون ، ومواجهة الانتقادات التزايدة لنهج النظام القمعى الاستبدادى.

الطريف فى الأمر، أن آخر هذه الدعوات تزامن مع تصريحات لمدير عام شئون الأحزاب السياسية فى وزارة الداخلية (وهو لواء فى الجيش) يعلن فيها أن **مديريته تلقت خلال السنوات العشر الماضية ثلاثة طلبات متفرقة لتأسيس أحزاب سياسية ، غير أنها لم تكن مستوفية الشروط المطلوبة.** أما أحزاب المعارضة فيعتبرها عميلة ومنتسبيها هم حسب قوله: من الشعوبيين والأعاجم وعملاء الأجنبى ، وهى ذاتها تشكيلات مرتدة وجميع قادتها مطلوبون للقانون ومطاردون من قبل الأنتربول !!

ولايدل هذا إلا على مدى الاستهتار الذى تتعامل به السلطات مع قضايا حيوية تمس حياة المواطنين ومستقبلهم، وتكشف فى الوقت نفسه **زيف ادعاءات النظام فى الانفتاح الداخلى ، وعدم استيعابه أو قدرته على التعامل مع حقائق العصر واحترام قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.**

إن تطبيق هذه القيم يتناقض مع وجود نظام دكتاتورى ينتهج سياسة استبداد مطلقة ويعمد من باب التضليل والخداع إلى إطلاق دعوات الديمقراطية والتعددية فى الوقت الذى تنم جل ممارساته عن العكس . ولاتستثنى من ذلك ادعاءاته بمعاداة الإمبريالية والهيمنة الأجنبية ، **فهو فى قمعه للحريات واستباحته لحرمة المراطنين وحياتهم يقدم أكبر خدمة للدوائر الامبريالية ويسهل تمرير مخططاتها.** إذ لايمكن لأى شعب مقهور مغلوب على أمره ومسلوب الإرادة من قبل حكامه أن يقاوم العدو الأجنبى ، ولايستطيع أى نظام معزول عن شعبه ومدان منه أن يقود النضال المعادى للامبريالية.

وددت من هذه المقدمة مخاطبة الذين يتوهمون ، بتأثير شعارات معينة (ولاأنفى النيات الطيبة للبعض) ، أن الانفتاح على النظام الحاكم فى العراق وكسر عزلته السياسية وإعادة تأهيله فى المحافل العربية والإقليمية والدولية ، سيسهم فى تخفيف معاناة الشعب العراقى وسيدعم سعيه للخلاص من الوضع المأساوى الذى يعيشه ، ويعيد للعراق موقعه فى كفاح الأمة العربية ضد أعدائها . فقد شهدت الفترة المنصرمة تحركات واسعة ومتعددة الأطراف ، عكست عموما الاهتمام الواسع والمتزايد بالشأن العراقى وبوضع حد لمعاناة الشعب العراقى الذى يئن تحت ظلم الحصار المفروض عليه من جانب الأمم المتحدة منذ أكثر من عشر سنوات بذريعة معاقبة النظام على جريمة غزوه للكويت واحتلاله لها ، والذى تحول بسبب تعامل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وإصرارهم على استمراره إلى عقوبة للشعب المنكوب أصلا بجرائم الدكتاتورية.

ولكن المؤسف أن النيات الإيجابية التى تدفع العديد من الأوساط والقوى الشعبية للتضامن مع الشعب العراقى وللعمل على رفع الحصار عنه ، تلتقى بنيات قوى أخرى متواطئة مع النظام ، تستغل التعاطف الواسع مع الشعب لحرفه وتحويله إلى عملية تسويق للنظام وإعادة تأهيله عربياً وإقليمياً ودولياً ، تحت شعارات مبطنة ودعاوى سياسية تشيع الأوهام بامكانية معافاة العراق ورفع المعاناة عن شعبنا ، فى ظل النظام الدكتاتورى القائم.

إن بعض ماترفعه بعض الحكومات العربية والقوى الشعبية من شعارات كالتضامن العربى ، ووحدة الصف العربى ، وتجاوز الماضى لمواجهة العدو الصهيونى وغيرها من الشعارات التى لاخلاف حولها ، تبقى فى ظل الواقع الحالى للنظام العراقى وممارساته ومواقفه وتصرفاته على جميع الأصعدة الداخلية والخارجية العربية منها أو الإقليمية والدولية ، دعاوى لاتستند إلى أسس مادية لتفعيلها ووضعها موضع التطبيق.

ففى الوقت الذى توالت فيه الزيارات الرسمية والشعبية وحطت الطائرات المدنية يومياً فى مطار بغداد ، ينبرى مسئولو النظام بتصريحات استفزازية ضد السعودية ويعودون لتهديد دولة الكويت ، والتلويح بسحب الاعتراف بالقرارات الدولية التى سبق أن قبلها النظام حول ترسيم الحدود بين البلدين ، وإعادة رسم خارطة العراق بضم الكويت لها . والأنكى من ذلك أن يقوم **طه ياسين رمضان** نائب الرئيس العراقى فى مطلع فبراير ٢٠٠١ بتأنيب أحد الوفود العربية الزائرة لبغداد ، لأن **هذه الزيارات ، وفق قوله ، تجسد الوصاية الدولية على العراق وتمنح الشرعية لمناطق الحظر كونها أى الرحلات الجوية تجرى بعد الحصول على موافقات مسبقة من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن.** إن هذا يؤكد ماسبق أن أشارت إليه المعارضة الوطنية العراقية ، بأن النظام لايهمه تخفيف معاناة الشعب العراقى ولاماترمز إليه هذه الرحلات الجوية المدنية والزيارات لكسر الحصار

التجمعات المعارضة المرتبطة بالمشاريع الأمريكية والتى تتحرك فى إطارها .. لاتمثل حقيقة المعارضة الوطنية العراقية وتاريخها النضالى ضد الامبريالية

الدولي والتضامن مع الشعب ، بل أراد منها أن تكون وسيلة لكسر عزلته السياسية وإعادته إلى الحظيرة الدولية والعربية ، وحالما تستنفد أهدافها ، من وجهة نظره .. فانه لن يتوانى لحظة عن رفضها وإهمالها.

لماذا المليارات والشعب يتضور؟؟

ومما يدل على إهمال النظام لأي توجه جاد لتخفيف معاناة الشعب العراقي ، **استمراره فى التلاعب بمفردات الحصة التموينية الشهرية التى يعتمد عليها المواطن العراقى كليا فى معيشته ، فضلاً عن عدم استخدامه الأموال الإضافية التى يحوز عليها ، وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط فى الأسواق العالمية لتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب ،** حيث يتكدس فى خزائن المصرف الفرنسى المعتمد من طرف الأمم المتحدة أكثر من **١٣ مليار دولار** لحساب برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء . وإذا استثنيت من ذلك قيمة العقود التى لم تبت فيها لجنة العقوبات والتى تقدر **بثلاثة مليارات دولار ، يبقى هناك حوالى ١٠ مليارات مجمدة ، فيما ملايين العراقيين ، خاصة الأطفال ، يعانون نقص التغذية وسوءها وفقدان الدواء.** ومعلوم أن للعراق الحق فى إبرام عقود إضافية تحول من هذا الخزين المالى لتحسين الوضع المعيشى والصحى للمواطنين . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن مجموع مااستورده العراق فى إطار برنامج النفط مقابل الغذاء ، فى السنوات الأربع الماضية التى طبق فيها البرنامج يزيد قليلاً على **٨ مليارات دولار** ، أمكننا تصور ماذا يعنى سحب نصف المبلغ المجمد المذكور ، على سبيل المثال ، لتحسين وضاع الشعب العراقى.

إن مغامرات النظام الكارثيه فى حربيه المدمرتين على إيران والكويت ، لم تسبب الخراب والدمار لبلدنا والخسائر البشرية الفادحة لأبناء شعبنا وحسب ، بل كانت سببا فى تحطيم أي أساس لوحدة الصف العربى ، وتمزيق نسيج قواها ، وحالت دون أي مجابهة حقيقية للتحديات الكبرى التى تواجه الأمة العربية وهيأت للإمبريالية الأمريكية تكثيف وجودها فى المنطقة كما لم يتوفر لها فى الماضى ، وفتحت الطريق أمام العدو الصهيونى لإمرار التسوية التى تجسد تطلعاته للهيمنة على المنطقة وإركاع العرب وإجبارهم على القبول بما لايتفق مع المصالح العربية. وهناك ، مع الأسف ، مساع لخلط الأوراق من جانب قوي عديدة تتحدث عن حرصها على رفع الحصار ، الذى استهدف منذ البدء شعبنا وليس النظام ، ولكنها تسعى فى الواقع إلى تلميع صورة الدكتاتورية وإعادة تسويقها وإعطائها صك البراءة من كل الجرائم التى ارتكبتها ولاتزال بحق شعبنا ، **وهى تنطلق بذلك من دوافع نفعية مجردة طمعاً فى تأمين حصة لها من عقود النفط مقابل الغذاء ، ومن هيات النظام ، ولإبرام عقود تضمن لها ، كما تتصور ، موقعاً متميزاً فى السوق العراقى واقتصاده النفطى بعد رفع الحصار.**

إن أى مسعى جاد للتضامن مع الشعب العراقى ، ولوضع حد لمعاناته ، وفتح آفاق إعادة البناء والتنمية أمامه ، يجب أن يشمل الجوانب الإنسانية والسياسية فضلاً عن الاقتصادية ، ويأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الداخلية للوضع فى العراق، **فمعاناة الشعب العراقى ليست بنقص الدواء والغذاء فقط ، بل بانعدام الحريات وانتهاك حقوق الانسان واستمرار القمع الوحشى والتصفيات الجسدية فى ظل نظام شمولى تعسفى قل مثيله فى العالم. إن الخلاص من الوضع الحالى يتطلب تكثيف المبادرات السياسية والمساعدات الإنسانية لرفع الحصار الاقتصادى عن الشعب العراقى ، وإطلاق تصدير النفط وعودة الدورة الاقتصادية الإنتاجية السلمية ، والتمييز بين هذه المهمة النبيلة وبين العقوبات ذات الطابع السياسى والدبلوماسى والعسكرى الموجهة ضد النظام والتى تستهدف تشديد العزلة عليه.**

إن دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية فى البلدان العربية وهم يتصدون لفضح نفاق الولايات المتحدة الأمريكية وحصارها ضد العراق ، وضرباتها العسكرية الجوية على مناطق من شماله وجنوبه ، مدعوون إلى الالتفات لمحنة الشعب العراقى ومعاناته من الغياب التام للحريات العامة ومصادرة كل الحقوق المنصوص عليها فى المواثيق والعهود الدولية ، ومن تخريب النسيج الحى للمجتمع العراقى سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

الموقف الأمريكي والمعارضة العراقية

يكثر الحديث عن المعارضة العراقية وعلاقتها بالولايات المتحدة ، وكونها تستلم مساعدات مالية منها وتتعامل معها فى مشروع لتغيير النظام العراقى تحت عنوان "

قانون تحرير العراق".. إلخ وبدءاً لابد من الإشارة إلى أن العراق الذى يحكمه منذ أكثر من ثلاثة عقود نظام استبدادى مطلق ودموى ، قمع ولا يزال يقمع كل المعارضين والمنتقدين من جميع التيارات الفكرية والانتماءات القومية والمعتقدات الدينية والطائفية ، ويضمنهم المئات من منتسبى حزبه والمحسوبين على نظامه . **إن نظاماً كهذا ، يكرس الإرهاب الجماعى الذى تمارسه الدولة ضد الشعب من جهة ، ويشكل تهديداً دائماً ومصدراً للعدوان على جيرانه من جهة ثانية ، إنما يلقى الرفض والمقاومة من أوساط أوسع من أبناء الشعب العراقى .**
وليس غريباً أن يلتقى فى إطار " المعارضة" العديد من القوى والمنظمات والحركات المتباينة والمتعارضة فيما بينها والتى يجمعها هدف واحد هو الخلاص من الوضع الراهن.

ومع اتساع التذمر والتنديد بسياسة النظام ونهجه واضطرار مئات الألوف من المواطنين إلى الهجرة خارج العراق هرباً من القمع والاضطهاد ، تشكل العديد من المنظمات والأحزاب المعارضة فى الخارج ، وخاصة بعد احتلال الكويت ، وكانت ذات توجهات مختلفة وقد ربطت **مجموعة من التجمعات مواقفها بالقوى الدولية والأمريكية على وجه الخصوص . ظناً منها أن هذه القوى ستقدم على إسقاط النظام العراقى . لكن هذه التجمعات المرتبطة بالمشاريع الأمريكية والتى تتحرك فى الإطار الواسع " للمعارضة العراقية" لاتمثل حقيقة المعارضة الوطنية العراقية المتمثلة فى التيارات الفكرية والسياسية التى يتكون منها المجتمع العراقى** والتى لها تاريخ نضالى طويل وتعبر عن طموحات وتطلعات الشعب وتدافع عن حقوقه ومصالحه الحيوية.

لكن مايجرى للأسف ، وفى الكثير من الأحيان ، هو أن كل أطراف المعارضة توضع فى سلة واحدة ، وتوجه لها شتى الاتهامات ، مثل كونها أمريكية التوجه وتتلقى الدعم المالى من واشنطن ..، وأنها لاتشكل بديلاً حقيقياً للنظام القائم ، وتدعو إلى تقسيم العراق وإلى استمرار الحصار الاقتصادى على الشعب العراقى .. الخ

إن عدم التمييز بين بعض الأطراف المعارضة التى ربطت مواقفها بالقوى الدولية وتمارس نشاطها فى الخارج وحسب ، وبين الموقف الوطنى الذى تطرحه **الأحزاب الوطنية فى المعارضة العراقية من قوى يسارية وقومية عربية وكردية وإسلامية متنورة ، وهى الموجودة داخل الوطن وتناضل دفاعا عن الشعب فى محنته** وعن حقوقه وحرياته ومن أجل إنهاء أسباب معاناته وفى المقدمة منها رفع الحصار الاقتصادى عنه ، وإزاحة الدكتاتورية لإقامة البديل الوطنى الديمقراطى التعددى ، الذى يحافظ على سيادة العراق ووحدته الوطنية بعيداً عن الهيمنة الأمريكية ومشاريعها المعادية لمصالح شعوبنا العربية ، **إن عدم التمييز هذا إنما يلحق ضرراً فادحاً بالمعارضة الوطنية وسمعتها ونضالها.**

معاناة العراقيين لاتقف عند حد نقص الغذاء والدواء فقط بل تمتد لانعدام الحريات وانتهاك حقوق الإنسان والقمع الوحشى والتصفيات الجسدية

إن الحصار الاقتصادى الدولى المفروض على الشعب العراقى والذى لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فعالاً فى فرضه واستمراره **استهدف منذ البداية الشعب العراقى وليس النظام** ، وكان ومازال جزءا من الاستراتيجية الأمريكية لتدمير العراق وإذلال شعبه ولفرض الهيمنة الكاملة على حاضره ومستقبله . ويشكل نظام الحصار والعقوبات والضربات العسكرية والقصف الجوى المستمر ، جزءا من أركان سياسة الاحتواء التى مارستها أمريكا ولاتزال إزاء العراق، **ولايوجد لدى عامة أبناء الشعب أوهام بأن الولايات المتحدة تنوى إسقاط النظام العراقى أو إقامة النظام الديمقراطى الذى ينشده الشعب فى العراق . فالإدارة الأمريكية ، ديمقراطية كانت أو جمهورية ، كما هى الحال الآن ، لديها استراتيجية واحدة لحماية وتطمين مصالحها القومية الحيوية فى المنطقة والتى تتجسد فى:**

* ضمان الهيمنة على النفط العراقى ، خاصة أن التوقعات الاستراتيجية النفطية تشير إلى أن العراق يملك أكبر احتياطى من النفط فى العالم ، ويقدر بما يزيد على **٢٦٠ مليار برميل.**

* فرض نظام أمنى فى منطقة الخليج ، يكون العراق جزءا منه ، ويؤمن لأمريكا وجودها الدائم والمباشر وهيمنتها الاقتصادية على هذه المنطقة الحيوية والغنية ، وإبقاء المنطقة ذاتها سوقاً للسلاح الأمريكى.

* **أن يكون العراق جزءاً من عملية التسوية العربية الإسرائيلية وأن يفتح أبوابه أمام الرساميل الأمريكية والإسرائيلية.**

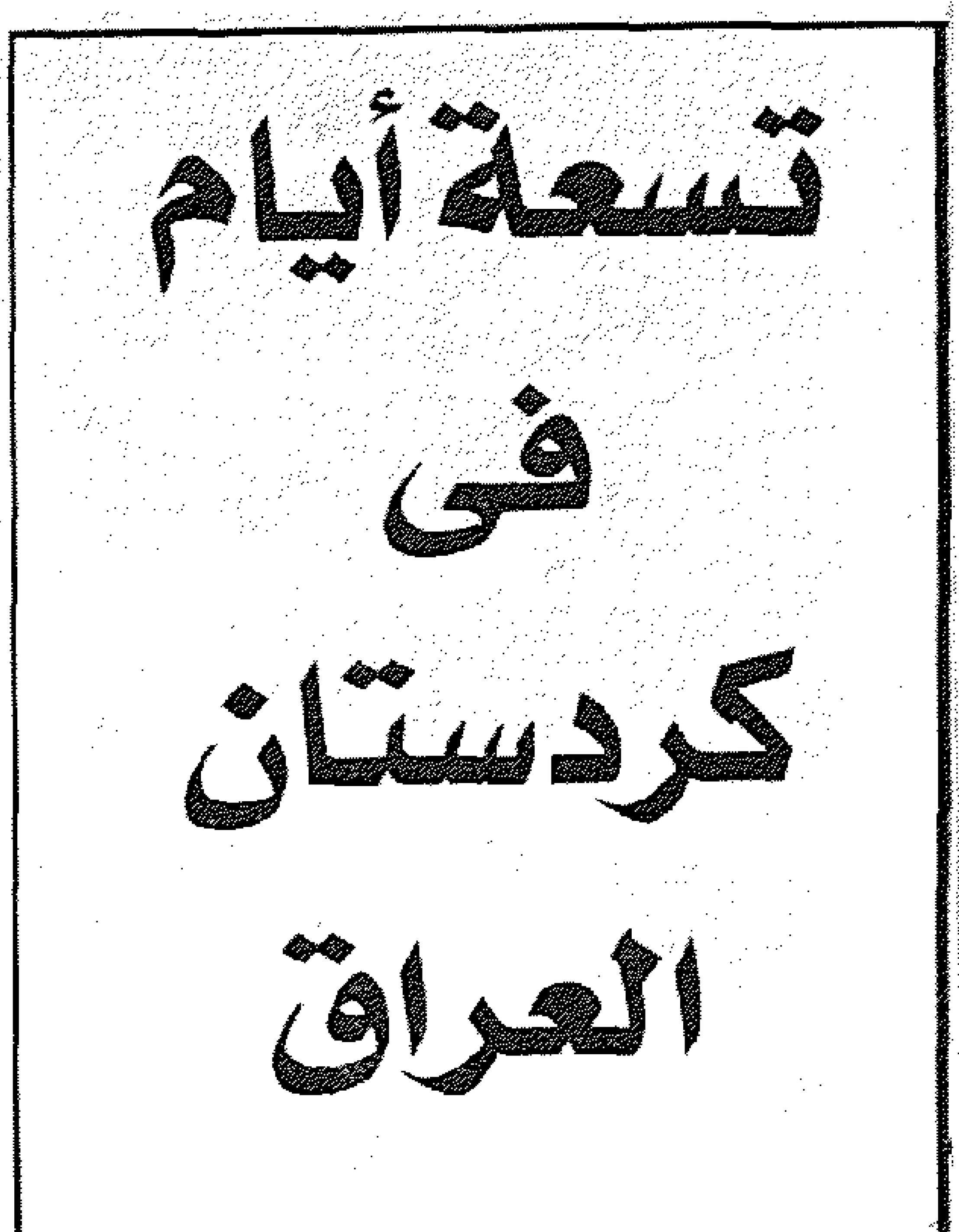
* السيطرة التامة على السوق العراقية وتأمين إسهام الاستثمارات والاحتكارات الأمريكية فى عملية إعادة بناء اقتصاد العراق وهياكله الارتكازية المدمرة منذ حرب الخليج.

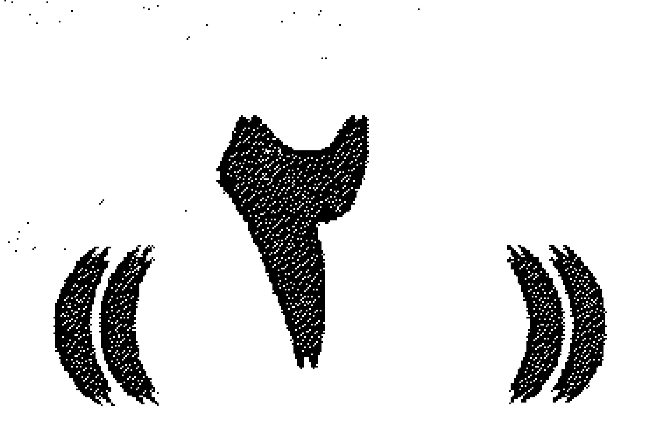
إن مصداقية المعارضة الوطنية العراقية لاتكمن فقط فى نضالها المثابر والمتفانى لإقامة المجتمع الديمقراطى التعددى الحر الذى يؤمن للشعب بكل قومياته حقوقه الكاملة ، ويحترم إرادة الشعب الكردى فى اختياره الحل الفيدرالى لإقليم كردستان فى إطار وحدة العراق الديمقراطى ، بل أيضا **فى التصدى للمشاريع والمخططات الأمريكية وغيرها التى تستهدف العراق شعباً ووطناً وإفشالها ، وفى مقاومة العدوان المستمر على شعبنا والمتمثل فى الضربات العسكرية الجوية التى يذهب ضحيتها العشرات من المواطنين المدنيين الأبرياء ، وآخرها العدوان الأنجلو - أمريكى قبل أيام بقصف بغداد.**

إن بناء العراق الديمقراطى الفيدرالى الموحد الذى تطمح إليه وتعمل من أجله المعارضة الوطنية العراقية الناشطة داخل الوطن وذات المصلحة فى عملية التغيير الديمقراطى المنشود ، يتطلب استنهاض قوى الشعب المناهض للدكتاتورية وإقامة أوسع تحالف على أساس برنامج وطنى ديمقراطى يعتمد على الثوابت الوطنية واستقلالية القرار السياسى المعارض والمعبر عن إرادة الشعب ومصالحه.

إن تحقيق هذه المهام الجسام يتطلب الدعم والتضامن الفعال مع الشعب العراقى والوقوف إلى جانبه فى محنته للخلاص من الحصار الاقتصادى الجائر المفروض عليه ، ولإقرار حقوقه وحرياته وضمان مستقبله الديمقراطى الحر والمستقل.







حسين عبد الرازق

الصراعات الداخلية تهدد حلم الديمقراطية

أخذت السيارات الثلاثين البيضاء من ماركة تيوتا-فورهويلز» ،تقترب من نقطة الحدود، تقل كل منها إثنين من أعضاء الوفود العربية المشاركة فى الاحتفال بمئوية الشاعر العربى الكبير «**محمد مهدى الجواهرى**» .كانت سيارتنا تقل الزميل **عبد الغفار شكر** وأنا ومرافقنا (رئيس اتحاد الكتاب فى أربيل) والسائق .

ودعنا المرافق وسائقنا (والذى كان يقود هذا الركب من السيارات من خلال الجهاز الصغير الذى يحمله، والمسئولون فى حكومة كردستان وقادة الحزب الديمقراطى الكردستانى الذين صاحبونا حتى النهاية ،وحملنا حقائبنا لمسافة عدة عشرات من الأمتار ،حيث كانت فى انتظارنا مجموعة أخرى من السيارات مختلفة الأنواع والأحجام -وأقل فخامة من التيوتا-وعدد من المسئولين فى حكومة إقليم كردستان ومقرها« **السليمانية**» وفى صحبتهم عدد كبير من ممثلى المنظمات الجماهيرية المختلفة . وتكرر هذا المشهد «العبثى» بعد أيام قليلة- بصورة معكوسة -عند عودتنا من السليمانية إلى أربيل فى طريقنا إلى دمشق.

فوجئنا عندما التقى القادمون من السلطة فى **أربيل** والقادمون من السلطة **السليمانية** فى المنطقة الحرام أو المنطقة المحايدة أو الفاصلة «**NO MANS' LAND**» بعناق حار بينهم ،وبمشاعر وشوق بدا صادقا وحقيقيا . واكتشفنا أن بعضهم لم ير الآخر منذ سنوات، وأن هناك أقارب للبعض فى هذا الجانب أو ذاك.

حرصت على وداع الأصدقاء الذين رافقونا منذ عبورنا لنهر دجلة وخلال ليلتنا الأولى فى« داهوك» ثم أيامنا ولياليـنا الثلاث فى أربيل ،المشحونة بكل شئ جميل ..اللقاءات والنقاشات والمؤتمرات السياسية والفكرية ،والحوار الحميم والصريح مع **نيجرفان البرزانى** رئيس الوزراء ،وقصائد الشعر ،والغناء والفن الشعبى ،والتجول فى المناطق الأثرية ،الأسواق ،الجبال ، وزيارة المتاحف . صافحت كثيرين أذكر منهم «**فلك الدين كاكه بى**» وزير الثقافة «**وعمر بوتانى**» رئيس اللجنة العليا للمهرجان فى أربيل.

والتقينا لأول مرة بالدكتور **عز الدين مصطفى رسول** رئيس اللجنة العليا للمهرجان فى السليمانية ،**وملابختيار** عضو المكتب السياسى للاتحاد الوطنى الذى رافقنا طوال وجودنا فى السليمانية.

لم نكن فى حاجة إلى جهد لاكتشاف خصوصية «**السليمانية**» العاصمة الثقافية لكردستان -ربما للعراق- والفرق بينها وبين «**أربيل**» العاصمة التاريخية لكردستان وهى



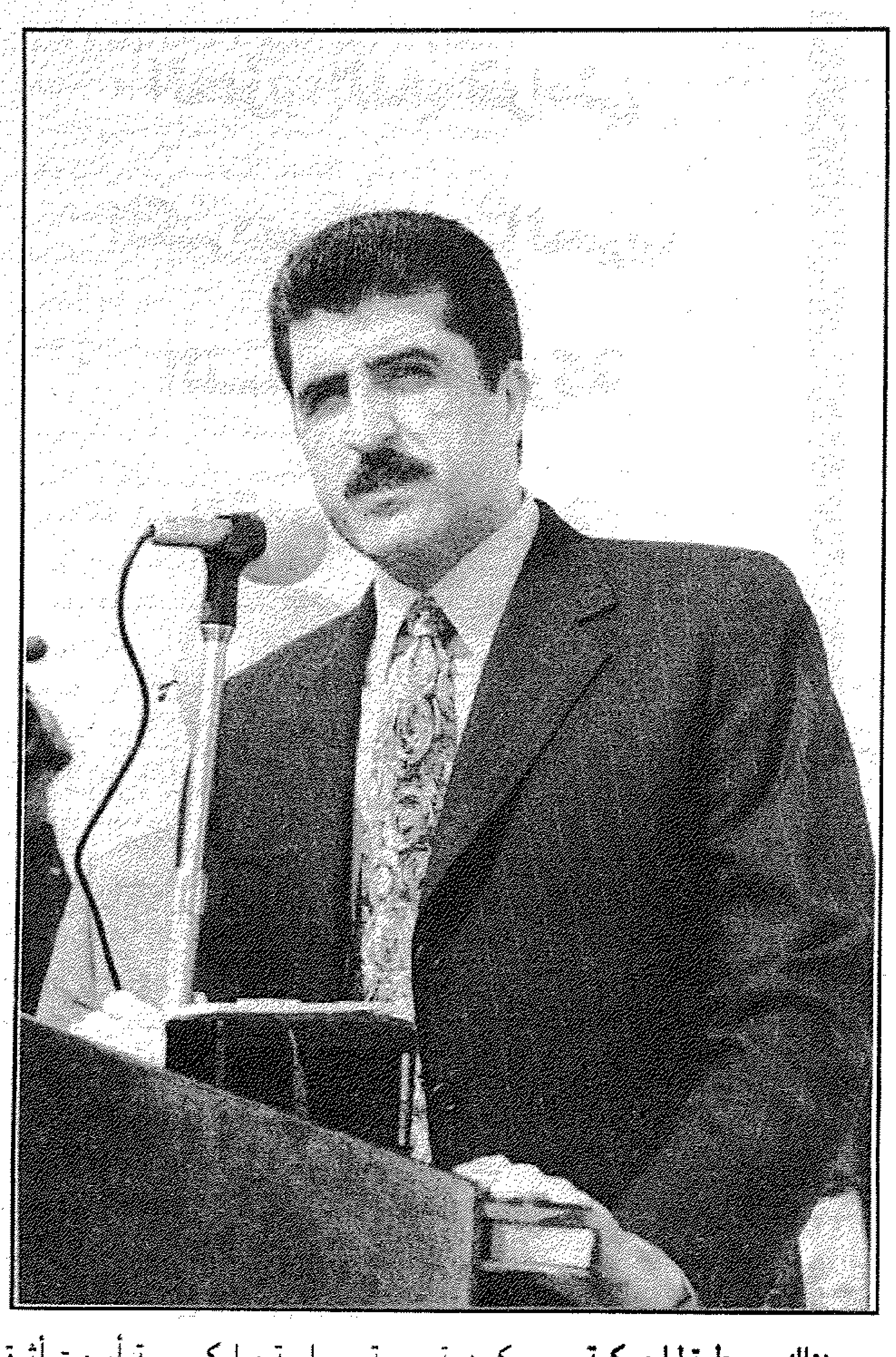
مدينة محافظة ما زال الطابع الريفي للحياة والعلاقات غالباً عليها رغم المباني الحديثة.

فالسليمانية مدينة حضرية وعلاقات ناسها أكثر تطورا وحضارة ،يتميز نساؤها ويتمتعن بدرجة عالية من الحرية والنفوذ أيضا ،والحياة الاجتماعية غنية ومشتركة .ولفت نظرنا أن كل من قابلناهم في المناسبات الاجتماعية من الرجال الذين يحتلون مواقع قيادية في« **الاتحاد الوطني الكردستاني**» وحكومة الإقليم كانوا يصحبون معهم زوجاتهم وتشغل المرأة عدداً من المناصب الوزارية والحكومية ،وتصدر عدداً من المجلات النسائية (وبعضها مشاغب) .ومن أوائل القوانين (القرارات) التي أصدرها « **مام جلال**» أو العم جلال ،والمطبقة في السليمانية والمناطق الخاضعة لسلطة « **الاتحاد الوطني الكردستاني**» ،**القانون الذي يمنع قتل النساء أو إيذائهن أو تخفيف الحكم عليهن فيما يسمى بجرائم الشرف أو «غسل العار» والمعروف بالقرار رقم٥٩ ،والقانون الذي يمنع تعدد الزوجات (القرار ٦٢)** .ورغم البساطة والتلقائية والهدوء الظاهري وتواضع السيدة «**هيروخان**» زوجة **جلال طالباني** ، فمن المؤكد أنها تلعب دوراً مهماً في تأكيد هذا الموقف التقدمي من المرأة ،وفي الحياة السياسية والاجتماعية.

تقسيم كردستان

والتمايز -أو الاختلاف- بين أربيل **والسليمانية**، سواء من ناحية البناء والمعمار، أو في الحياة الاجتماعية، أو في مدى تمتع النساء بحريات واسعة في السليمانية .. لا يفسر بالطبع وجود حكومتين في الإقليم، وهذا الخط الفاصل بين السلطتين .فقبل سنوات كانت« **أربيل**» تدخل في نطاق «**سلطة**» الاتحاد الوطني الكردستاني.

وما زلت حتى اللحظة لا أجد منطقا مقبولا لهذا التقسيم الذي يضيف إلى مآسي الشعب الكردستاني هما جديدا .**فعمليا يتوزع الكرد بين المناطق الخاضعة لسلطة حكومة بغداد ، ويشمل جنوب وغرب كردستان ومدينة كركوك ،والمناطق الكردية الخاضعة للحماية الدولية،والتي انقسمت نتيجة للصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) بزعامة مسعود البرزاني (كاك مسعود) أو الأخ مسعود ،والاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) بزعامة جلال طلباني (مام جلال) ،إلى شمال (أربيل) يخضع لسلطة حكومة الحزب وشرق (السليمانية) يخضع لسلطة حكومة الاتحاد..**



نيجرفان البرزاني

وداخل هذا التقسيم هناك سيطرة للحركة الاسلامية عمليا على مناطق نفوذها على طول الحدود العراقية الكردستانية .أي أن هناك عمليا تقسيم رباعي لكردستان!.

وقد طرحنا جميعا بقوة وصراحة قضية هذا الصراع وتقسيم كردستان العراق بين الحزب (**حدك**) والاتحاد (**أوك**) .واعترف الطرفان بالنتائج السلبية لهذا الموقف وقدما أسبابهما -من وجهة نظرهما- بوضوح شديد . ومع ذلك أظن أن أحدا من أعضاء الوفود العربية المشاركة في احتفالات مئوية الجواهري قد قبل منطقهما أو وجد مبررا واحدا يرتبط بالقضية الكبرى والحقيقة التي من أجلها ثار الكرد في كردستان العراق، ودفع -وما يزال- ثمنا باهظا من أجلها..أي قضية الحقوق القومية للكرد في ظل عراق موحد وديمقراطي.

ولا يمكن فهم- والفهم لا يعني القبول- هذا الصراع ومن العودة إلى تاريخ الحزبين.

* **لقد نشأ «الحزب الديمقراطي الكردستاني»** عام ١٩٤٦ وتولى زعامته **الملا مصطفى البرزاني**- وهو زعيم عشائري - وكانت أغلب كوادره من جمعيات ثقافية كردية سرية يسارية ماركسية أو متأثرة بالماركسية) .**ولكن الحزب ارتبط منذ البداية بعائلة البرزاني** ،وهي « عائلة مشهورة بشيوخها من الطريقة النقشبندية ، وترجع أصولها إلى منطقة باديان المتاخمة للحدود التركية ،وهي منطقة جبلية قليلة التحضر» .**والحزب الديمقراطي الكردستاني هو الحزب التاريخي للحركة الكردية في العراق** .وقد أدي غياب **الملا مصطفى البرزاني** لأكثر من١٢ عاما قضاها في الاتحاد السوفيتي (١٩٤٦-١٩٥٨) إلى لعب الكوادر اليسارية دوراً مهم في حياة الحزب ،خاصة،وان السكرتير العام للحزب «**حمزة عبد الله**» كان ينتمي إلى تيار المثقفين اليساريين ،وعند عودة الملا مصطفى من منفاه في الاتحاد السوفيتي بدا واضحا ،أن هناك تيارين داخل الحزب « **البرزانيون بزعامة الملا مصطفى البارزاني**، وهم مقاتلون أشداء وتكوينهم عشائري »**واليساريون**« ويضم النخبة المثقفة من كوادر الحزب وفي مقدمتها **حمزه عبد الله وإبراهيم أحمد وجلال الطلباني** .

ووصل الخلاف عام ١٩٦٤ إلى درجة لجوء

الحزب الديمقراطي الكردستاني.. الحزب التاريخي للحركة القومية الكردية

التيار اليساري في مارس لتنظيم مؤتمر (كونغراس) للحزب واتخاذ قرر بعزل **الملا مصطفى البرزاني** من رئاسة الحزب . ورد الملا مصطفى بسرعة« جمع الانصار والعشائر ،ونظم مؤتمرا عزل فيه قادة «التمرد» وآخرين وتقدم بقواته والقى القبض على البعض في حين تمكن البعض من الهرب.

وقد أصبح الحزب شرعيا في ظل ثورة يوليه «تموز» ١٩٥٨ بقيادة **عبد الكريم قاسم** ، ودخل والحزب الشيوعي اعراقي في تحالف مع حزب البعث بقيادة **عبد الكريم قاسم** في مواجهة معارضيه من الناصريين والقوميين العرب والبعثيين الآخرين .وبعد سلسلة من الثورات بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني تم توقيع **اتفاق الحكم الذاتي بين الحزب وحكومة بغداد (١١ آذار -مارس- ١٩٧٠) وانضم الحزب والحزب الشيوعي العراقي إلى الجبهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث.** ولكن إصدار حكومة بغداد لقانون الحكم الذاتي للأكراد عام١٩٧٤ و ما مثله من تراجع واسع أدى إلى اشتعال القتال بين الأكراد والسلطات العراقية.

وبوفاة **الملا مصطفى البرزاني** في مارس ١٩٧٩ في الولايات المتحدة (تسلم زعامة الحزب ولداه «**أدريس ومسعود البرزاني**) ثم انفرد مسعود بقيادة الحزب بعد وفاة شقيقة إدريس .وتعرض الحزب لانشقاقات عديدة بعد موت مصطفى البرزاني ،ولكن الانشقاق الكبير حدث عام ١٩٧٥ ، عقب اتفاقية الجزائر (٥ مارس ١٩٧٥) بين الشاه وصدام حسين ،فقد أعلن **الملا مصطفى البرزاني** وقف القتال «وكان يرى أن الاستمرار في الحرب في ظل اغلاق الحدود الايرانية أمام حركته ومنع الدعم الايراني عنها ،هو بمثابة انتحار ،والخيار الأفضل هو إلغاء السلاح وعارض هذا الموقف «**جلال طلباني**» الذي كان يشغل منصب الممثل الخارجي للحركة «فكان من رأيه أن ما حققته الحركة سيتبدد بإلقاء السلاح، وإنه يجب الاستمرار لأن هناك سلاحا وعنادا يكفيان» . وهكذا حدث الانشقاق الكبير **وأسس جلال الطلباني وأنصاره «الاتحاد الوطني الكردستاني» في خريف عام ١٩٧٥ .**

الاتحاد الوطني الكردستاني يتهم البرزاني بالعشائرية وإقامة علاقات مع «الشاه» والإمبريالية

* و«**الاتحاد الوطني الكردستاني**» يوجد أساسا في المناطق الجنوبية من كردستان ،حيث تسود هناك اللغة السورانية- كما عند أغلب الأكراد الإيرانيين -وطرح نفسه منذ البداية كرد فعل لفردية واستبداد **مصطفى البرزاني وقياده للحركة الكردية «بطرق عشائرية» وإقامة علاقات مع« الشاه والامبريالية » وما جعله مسئولا عن المأزق الذى أصاب الحركة الكردية** عام ١٩٧٥ .وقدم الاتحاد نفسه باعتباره الحزب الأكثر «تحضرا وأكثر اشتراكية » من الحزب الديمقراطي الذي يرضخ تحت العشائرية.

ويتمتع «**جلال طلباني**» بنفوذ كاسح داخل الحزب .وقد ولد« **مام جلال**» عام ١٩٣٣ وترجع أصوله إلى منطقة «كوى سنجق» وينتمي إلى عائلة كردية كبيرة ترتبط بالطرق الصوفية الاخوية القادرية .حصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة بغداد .«ظهر لوقت طويل» كـشعلب شاب» في الحزب الديمقراطي الكردستاني ،حيث شارك في قيادته منذ دخوله الوطني الكردستاني« وبعد اتفاق آذار (مارس) ١٩٧٠ تولى **مصطفى البرزاني**القيادة العامة للحركة ونفى الطلباني لسوريا كممثل للحركة في الخارج وظل متنقلا بين بيروت ودمشق .**وبرز طلباني بعد عام ١٩٧٥ كبديل شاب مثقف تقدمي للقيادة التاريخية القومية الكردية غير أن بعض المتابعين للشأن الكردي الداخلي ، يرون أن« الاتحاد الوطني الكردستاني» لا يختلف كثيرا**

جلال الطلباني في افتتاح مئوية الجواهري



عن الحزب الديمقراطى الكردستانى».

وخلال الأيام القليلة التى قضيناها فى كردستان العراق ، لفت الطلبانى نظرنا ببساطته الآسرة وحكاويه الدالة أثناء وجوده فى الخارج ،وعلاقاته الواسعة بالقادة والمثقفين العرب ،اليساريين خاصة ، وشعبيته داخل حزبه ، وموقفه البالغ التقدم من المرأة خاصة.

ولم نلتق **بمسعود البرزانى** لوجوده خارج البلاد ، وحل مكانه رئيس وزرائه « **نيجرفان البرزانى** » وهو فى نفس الوقت ابن شقيقه إدريس وزوج ابنته ، ويعطى نيجرفان البرزانى صورة معاكسة للشائع عن عشائرية الحزب الديمقراطى فقد ولد خارج كردستان وتلقى تعليمه فى الولايات المتحدة . ويبدو قائدا عصريا شابا ينتمى للعصر الحديث.

وبالطبع فأيامنا التسع فى كردستان لا تصلح وحدها لتكوين رأى قاطع حول أهم أحزاب وقوى كردستان العراق وطبيعة القيادة فيهما . **ولكن الواضح أن الصراع بينهما والتنافس هو السبب الرئيسى فى الانقسام فى كردستان.**

ورغم الخلافات التاريخية بين الحزبين فقد أدت حملات الإبادة التى شنتها سلطات بغداد ضد الشعب الكردى إلى المصالحة بينهما ودخولها ما فى جبهة كردستان العراق عام ١٩٨٧ مع **الحزب الشيوعى العراقى** وخمسة أحزاب كردستانية أخرى **(الحركة الديمقراطية الأشورية- الحزب الاشتراكى - حزب كادحى كردستان - حزب استقلال كردستان - حزب الشعب الكردستانى " وأغلبها أحزاب يسارية.**

أسباب إضافية للصراع

وبعد غزو صدام حسين للكويت وحرب الخليج الثانية وهزيمة القوات العراقية أمام غزو التحالف الدولى والعربى بقيادة الولايات المتحدة للعراق ، قامت انتفاضة الشيعة فى الجنوب ، ثم انتفاضة الكرد فى الشمال ، ونجح كرد العراق فى السيطرة الكاملة على كردستان العراق بما فيها مدينة كركوك.

ولكن قوات الحرس الجمهورى العراقية - وبسماح من الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف - استخدمت المدرعات والقوات الجوية فى سحق انتفاضة الشيعة فى الجنوب ، ومن بعدها انتفاضة الأكراد فى الشمال " حيث تمت عمليات الإعدام الجماعى فى الشوارع ، واستعاد الأكراد فى أذهانهم كابوس حلبجة والأنفال ، ففروا إلى الجبال ، ونزح أكثر من مليون ونصف مليون مواطن فى اتجاه إيران وتركيا .. وتقدمت قوات الحرس الجمهورى إلى الشمال لكى تسيطر بالكامل عليه ، إلا أن مقاومة بطولية أسطورية لعدد محدود من الأكراد.. بقيادة مسعود البرزانى عند منطقة كورى فى مدخل مدينة شقلادة أوقعت هزيمة فادحة بمدرعات الحرس الجمهورى العراقية مما أجبرها على التراجع والعودة إلى أربيل .." وأعلنت قوات التحالف المنطقة شمال العرض ٣٦ درجة منطقة آمنة وصدر قرار بذلك من مجلس الأمن فى ٥ أبريل ١٩٩١ ودخلت الجبهة الكردستانية والحزبان الرئيسيان فى مفاوضات مع بغداد انتهت إلى الفشل . وتقدمت القوات الكردية " البيش مركه" للاستيلاء على مدينتى **أربيل والسليمانية** وسحب **صدام حسين** الادارة المدنية من كردستان والموظفين العراقيين العاملين بها وامتنع عن دفع رواتب الموظفين و **تقدمت الجبهة الكردستانية لإدارة المنطقة بسلطة الأمر الواقع " وقررت سلوك الطريق الديمقراطى وإجراء انتخابات عامة فى اقليم كردستان وتشكيل حكومة للاقليم .**

وفى ١٩ مايو ١٩٩٢ نظمت الجبهة

انتخابات ١٩٩٢ تؤدى إلى تقاسم المقاعد بين الحزبين فى البرلمان والحكومة وانفجار الصراع المسلح عام ١٩٩٤

وقف القتال بعد إتفاق الجزائر بين الشاه وصدام حسين .. يؤدى إلى إنشقاق الحركة القومية الكردية

الانتخابات **وتقر جميع الأطراف بوقوع تزوير فى هذه الانتخابات شارك فيه الحزبان الرئيسيان** . وانتهى الصراع على نتائج الانتخابات **إلى تقاسم المقاعد فى البرلمان وفى الحكومة بين الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى** مع تأجيل اختيار رئيس الإقليم - أو قائد حركة التحرر الكردية - حيث لم يحصل أى مرشح على الأغلبية المطلوبة.

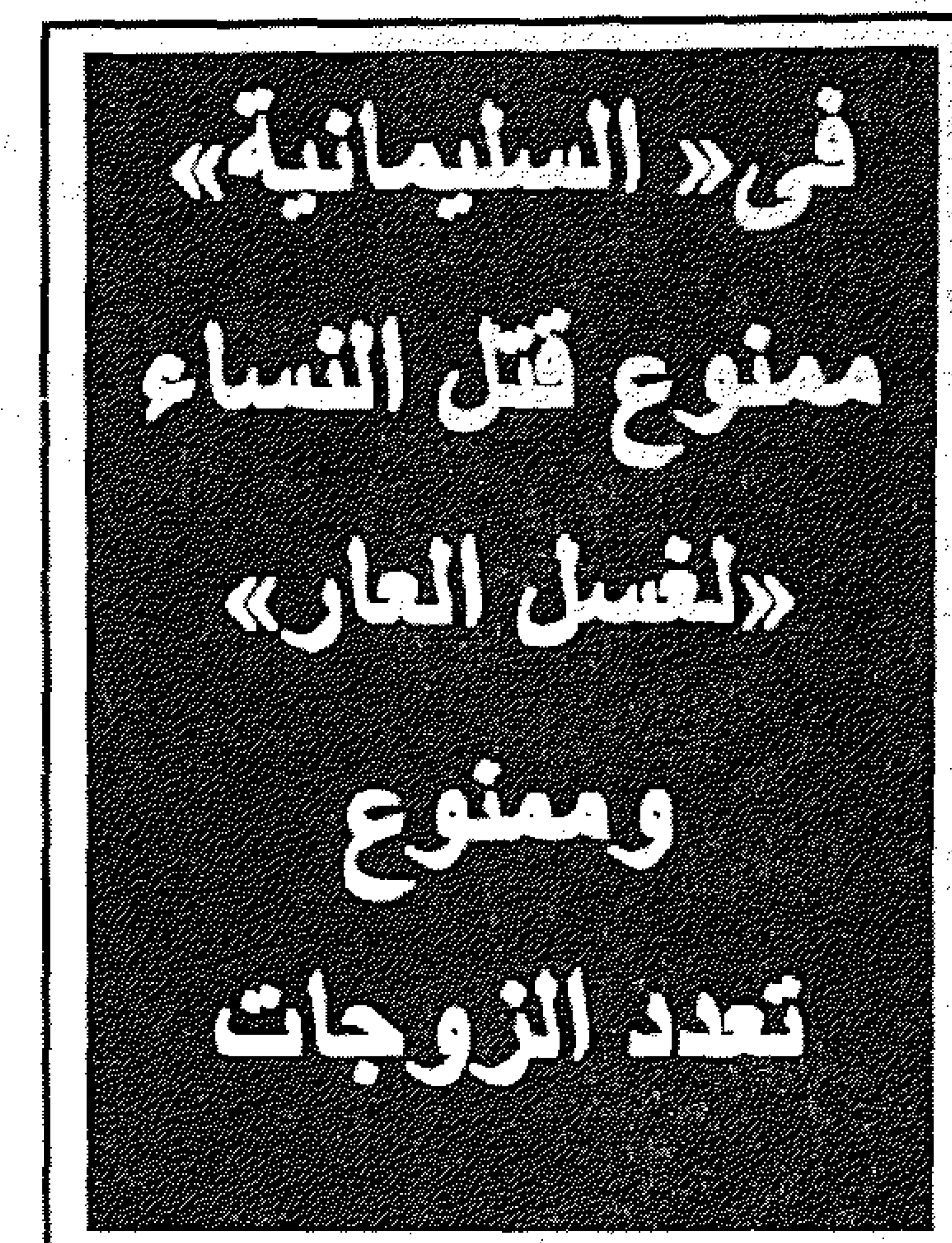
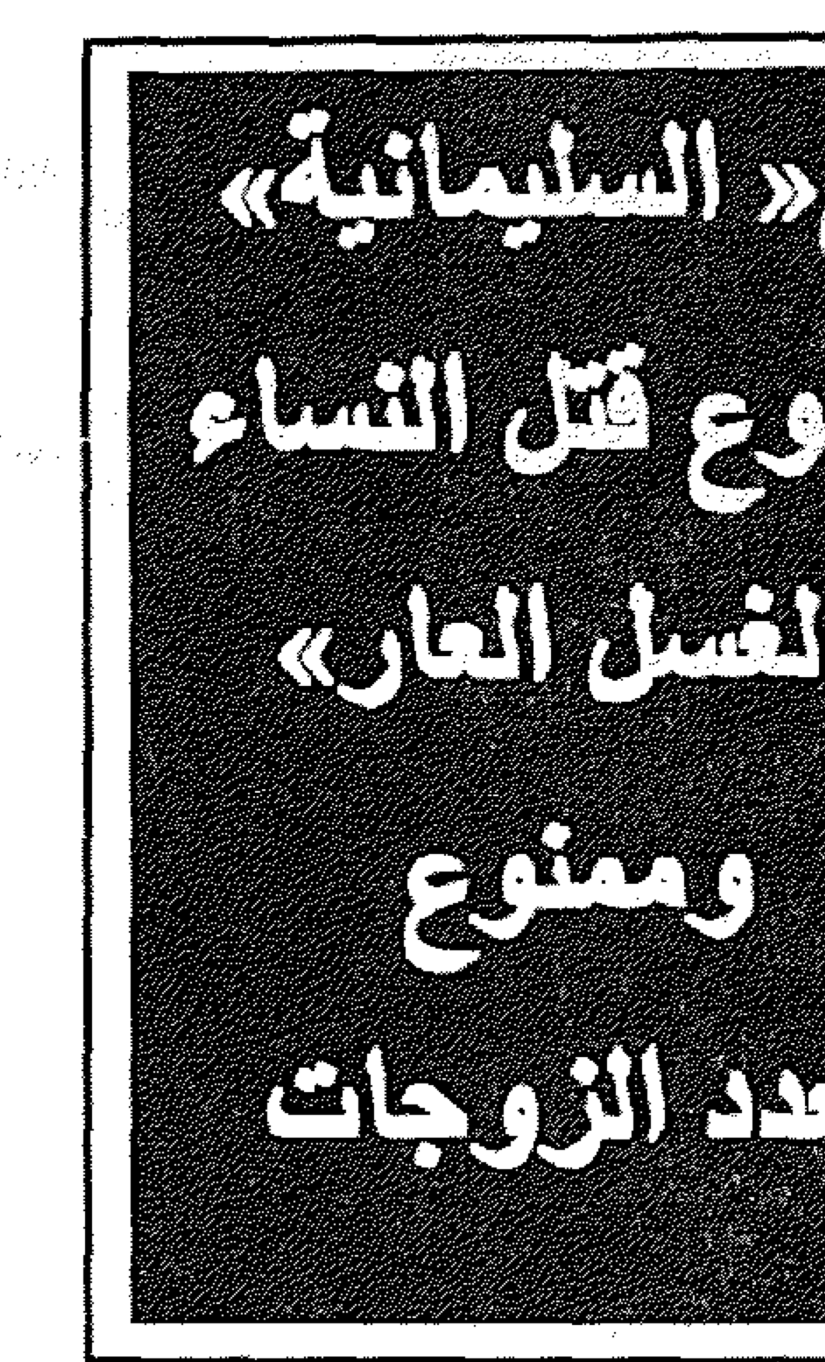
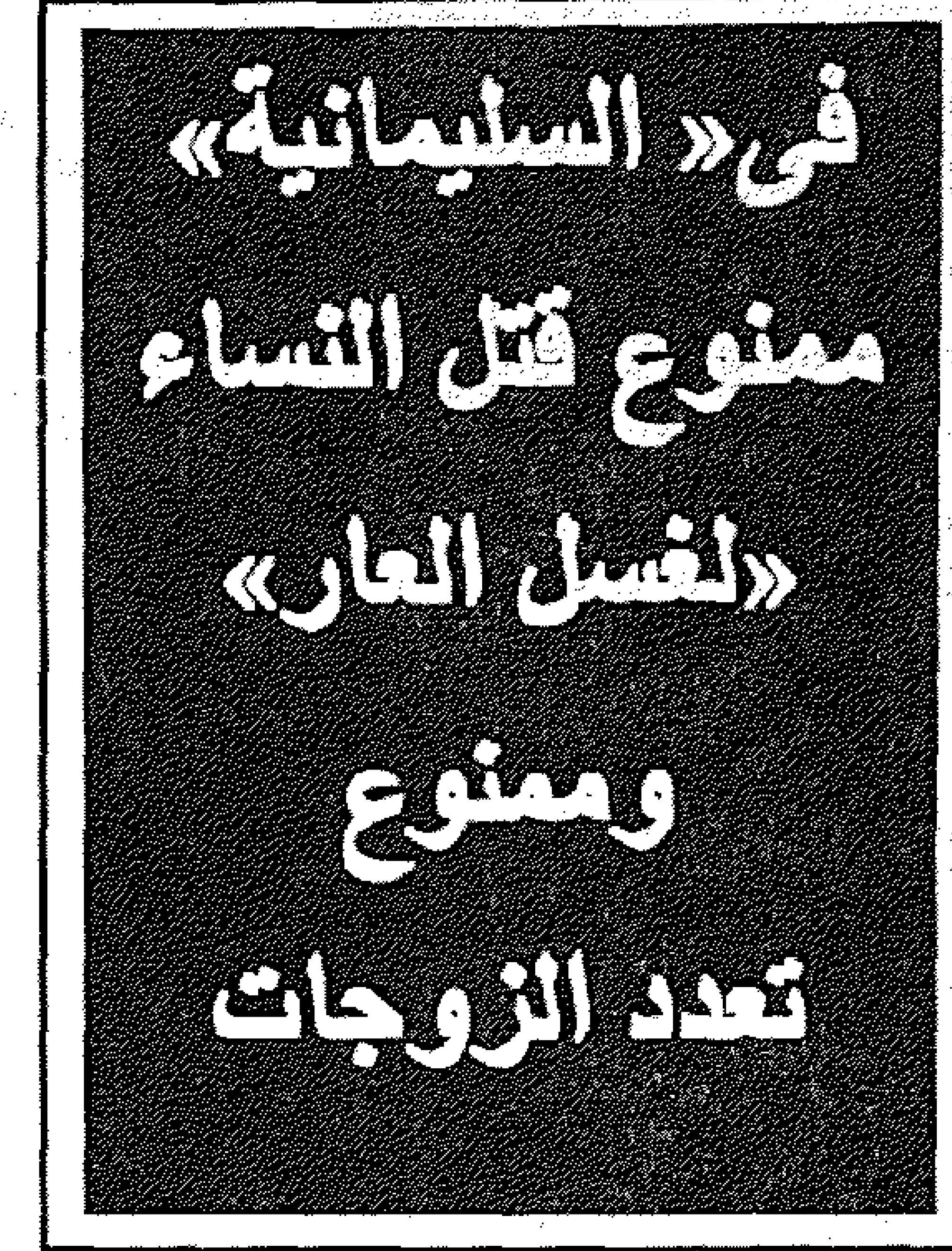
و" كانت الحكومة الكردية - فى واقع الأمر - حكومة شكلية إذ ظل النفوذ الحزبى هو الغالب ، مما أدى إلى الانشقاق الحكومى فى كل موقع ". خاصة وأن الاتفاق الذى تم على اجراء انتخابات تشريعية جديدة بعد ٦ أشهر (أكتوبر ١٩٩٢) لم ينفذ **وسرعان ما انفجر الصراع المسلح بين الحزبين فى خريف عام ١٩٩٤ . ونجحت قوات الاتحاد الوطنى الكردستانى فى السيطرة على أكثر من ٧٠٪ من أراضى كردستان بما فيها مدينة أربيل (ديسمبر ١٩٩٤) .**

ولكن تحالف الحزب الديمقراطى الكردستانى مع الحكومة العراقية ودخول قوات الحرس الجمهورى العراقى إلى كردستان أدى إلى استيلاء الحزب الديمقراطى مع غالبية الإقليم بما فى ذلك مدينة " أربيل" العاصمة التاريخية للاقليم. وقد حقق طرفا هذا التحالف أهدافهما . فالسلطة العراقية تحدت بهذه العملية العسكرية فى كردستان الحظر المفروض على بغداد من قوات التحالف ، واستغلت قوات الحرس الجمهورى دخولها إلى كردستان للقبض على آلاف العراقيين المنضمين لقوات المعارضة العراقية والمتواجدين فى كردستان بهدف الزحف للإطاحة بنظام صدام حسين ، وقد تم إعدام كثيرين منهم . وأثبت صدام بهذه العملية العسكرية أنه مازال قوة رئيسية فى كردستان العراق

ولم يستمر الأمر على حاله إذ بمجرد انسحاب قوات الحرس الجمهورى **تمكن الاتحاد الوطنى الكردستانى - وبمعاونة إيرانية - من استعادة السليمانية والتقدم نحو أربيل** ، وتوقف القتال عام ١٩٩٦ بعد أن اقتنع الطرفان باستحالة انتصار أحدهما انتصارا كاملا وهزيمة الآخر هزيمة كاملة.

والأسباب الحقيقية لهذا القتال هى محاولة كل من الحزبين الانفراد بالسلطة ، وقد أدى تدخل دول الجوار (**ايران وتركيا**) بالإضافة إلى الحكم القائم فى العراق ، والقوى الدولية ، إلى إطالة أمد هذا الانقسام.

ومع استقرار هذا الانقسام تولدت أسباب أخرى للصراع، منها وجود فروق واضحة فى مستوى المعيشة بين المناطق الخاضعة لسلطة الاتحاد الوطنى التى تشكو من الضائقة المالية

في« السليمانية» ممنوع قتل النساء «لغسل العار» وممنوع تعدد الزوجات

د.نبيه ارشيدات وسنيه البهات ونوري عبد الرازق

والمناطق الخاضعة لسلطة الحزب الديمقراطي والتي تتمتع بامكانات مالية واسعة ، نتيجة لوجود مركز "**ابراهيم الخليل**" بها ، وهو مركز جمركي يستغل لتهريب النفط العراقي إلى تركيا ويقدر ماتحصل عليه حكومة الاقليم في أربيل - طبقا للحسابات التركية - من هذا المركز بحوالي **٤٠ مليون دولار شهريا** ، عدا مئات من الملايين من الدنانير العراقية (الطبقة السويسرية والتي تساوي ٩ دنانير منها ١٠٠٠ دينار من طبعة بغداد الحالية) ، بينما تعجز حكومة الاقليم في السليمانية (مناطق نفوذ الاتحاد الوطني) عن دفع مرتبات الموظفين وقوات " البشمركة " إلا بصعوبة بالغة . ويرفض " **نيجرفان البرزاني**" رئيس حكومة الإقليم في أربيل (هذا المنطق) قائلا .." إن قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني تتاجر بالضائقة الاقتصادية والوضع المعيشي للمواطنين لدق طبول الحرب. وإذ يتحدثون عن الأوضاع الحياتية والمعيشية للناس فانهم يمولون آلة الحرب والحملة الاعلامية والتجهيزات العسكرية ، ولايعني هذا إلا رغبة في القتال ولاشئ آخر" ويضيف **مسعود البرزاني** حجة أخرى فيقول " **عندما كانت هناك ادارة مشتركة (من الحزبين) كان رئيس الوزراء من الاتحاد وكذلك وزير المالية ومدير البنك ، ومن مجموع ٤٤ موظفا في البنك كان ٤١ موظفا من الاتحاد ، وكل الموارد كانت تدخل ميزانية حكومة الاقليم**".

في المقابل **فسد دوكان** يقع ضمن الأراضي الخاضعة لنفوذ الاتحاد الوطني ، وتحصل أربيل على الكهرباء من هذا السد ولفترة طويلة عاشت أربيل في ظلام دامس نتيجة لقطع الكهرباء عنها تماما.

أيضا الموقف من **حزب العمال الكردستاني** (p.k.k) بزعامة "**أوجلان**" والذي تتواجد قواعده للعمل ضد السلطات التركية في كردستان كان سببا آخر للصراع بين الحزبين . فبينما تعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني مع القوات التركية ضد حزب العمال ، فقد ساند الاتحاد الوطني لكردستان حزب العمال الذي تؤيده إيران .

أهداف تركية

ويقودنا هذا إلى القوى، الاقليمية والدولية التي تمارس تدخلا واضحا في كردستان ، وتزكي الخلاف بين الحزبين:

أولى هذه القوى هي **الولايات المتحدة الأمريكية** التي استصدرت قرارا من مجلس الأمن بفرض الحماية على كردستان شمال خط ٣٦ ، **وهي حماية لم يطلبها مواطنو كردستان العراق ، وإن كانوا بالضرورة يحاولون الاستفادة منها.** والهدف الرئيسي للولايات المتحدة يتعلق بسياستها نحو العراق ونحو المنطقة بأسرها . وفي مقدمة هذه الأهداف السيطرة على مناطق البترول وحماية طرق نقلة إلى أوروبا وأمريكا ، وسياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق.

والقوة الاقليمية الأساسية هي**تركيا** التي تتدخل بقوة في كردستان العراق ، إلى حد محاولة إقامة حزام أمني داخل الشمال العراقي (كردستان) بعمق مابين ٥ر١٥ كيلو متر لمنع تسلل مقاتلي **حزب العمال الكردستاني** (التركي) والتحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني على حساب الاتحاد الوطني الكردستاني . ولم تكن مصادفة ماصرحت به" **تانسو شيلر**" عندما كانت وزيرة للخارجية من أن " تركيا أعطت الضوء الأخضر لدخول القوات العراقية إلى مدينة أربيل في العام ١٩٩٦" . ومن الواضح أن هناك ثلاثة أهداف متكاملة للدور التركي..

١- القضاء على حزب العمال الكردستاني.

٢- التصدي لأي محاولة تهدف لإقامة دولة كردية في شمال العراق.

٣- مواصلة العمل وفق صيغ ومشاريع ذات نوايا احتلالية لهذا الجزء من العراق.

والقوة الاقليمية الثانية هي **إيران** التي تواجه الدور الأمريكي والتركي في المنطقة وكذلك الخطر العراقي . والتي تحالفت مع الاتحاد الوطني الكردستاني ، وساندت حزب العمال الكردستاني ضد تركيا ، وكذلك الحركة الاسلامية في كردستان.

في ظل هذه التركيبة المحلية والاقليمية والدولية المعقدة .. جرت محاولات عديدة - داخلية ودولية - لإنهاء الصراع بين الحزبين الكبيرين ، وبالتالي إنهاء تقسيم كردستان بينهما وقد فشلت حتى زيارتنا لكردستان ٥٥ جولة من المفاوضات بينهما.

ومن أهم القوى الداخلية التي حاولت القيام بدور الوساطة بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني ،**الحزب الشيوعي العراقي** .

والحزب الشيوعي العراقي من أقدم الأحزاب العراقية - إن لم يكن أقدمها على الإطلاق - تكون في ٣١ مارس ١٩٣٤ وساهم شيوعيو كردستان منذ البداية في تأسيسه وفي نضال جماهير كردستان من أجل حق تقرير المصير" والاعتراف بالحقوق القومية لكرد العراق . وعقب انتفاضة ١٩٩١ وقيام حكومة إقليم كردستان ، تحول فرع كردستان من الحزب الشيوعي العراقي إلى" **الحزب الشيوعي الكردستاني** في ٣٠ يونية (حزيران) ١٩٩٣ . واتخذ الحزب الشيوعي منذ البداية موقفا ضد الاقتتال الداخلي **وأعتبر**

الحرب بين الحزبين " خطيئة كبرى ترتكب بحق حركتنا الوطنية" وحاول القيام بوساطة بينهما واجه خلالها " **نواقص وتصرفات من ذات الأطراف المتصارعة ، وهى تغليب الذاتى على المصلحة العامة** ". وأشار الحزب فى بياناته وصحيفته **طريق كردستان (ريكانى كوردستان)** ، إلى أن الصراع رغم أن عناصره داخلية فى الأساس . إلا أنه " **وفر تربة خصبة للتدخلات الخارجية . فالقوى الدولية لاتريد للوضع فى كردستان أن يتبلور وأن يستقر على وجهة معينة .. هم لايريدون استمرار القتال فقط كى لايتمكن النظام من العودة إلى كردستان . وفى نفس الوقت هم لايريدون للوضع فى كردستان أن يتطور إلى درجة من المتانة والقوة بحيث يهدد الدكتاتورية فى بغداد . إنهم يدركون بوعى تام الترابط التام بين مايجرى فى كردستان وفى العراق** ". وقام **عزيز محمد** السكرتير العام السابق للحزب الشيوعى الكردستانى - وهو شخصية كردية عراقية مرموقة ، بوساطة مهمة بين البرزانى والطلبانى عبر زيارات مكوكية للزعيمين ، ونجح فى تكوين **لجنة تنسيق** للمصالحة تجتمع أسبوعيا - كل خميس - فى منطقتى نفوذ الحزبين بالتبادل **(شقلاوة وكويسنجق)** . وتحقق الكثير من خلال هذه الاجتماعات ، حيث تم الإفراج عن الأسرى من الجانبين وإعادة المبعدين ، والتغيير فى الخطاب الاعلامى وإيقاف الحملات المتبادلة ونجح **عزيز محمد** فى حمل رسالة **من جلال الطلبانى** إلى **مسعود البرزانى** (٣١ ديسمبر ١٩٩٧) يهنئه فيها بحلول شهر رمضان المبارك ، وإطلاق الكهرباء لأربيل من سد دوكان .

ومهدت هذه الوساطة ووساطات واجتماعات أخرى لتوقيع اتفاقية سلام بين **جلال الطلبانى** السكرتير العام للاتحاد الوطنى الكردستانى **ومسعود البرزانى** رئيس الحزب الديمقراطى الكردستانى فى **واشنطون فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٨** بوساطة أمريكية شاركت فيها وزيرة الخارجية الأمريكية " **مادلين أولبرايت** ووقع كمشاهد على الاتفاق **دافيد ويلش** مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشرق الأدنى . ولم يحترم الطرفان هذه الاتفاقية حتى الآن. ،أصاب الموقف كله حالة من الجمود منذ ذلك الحين ، إلى أن وقع تطور مهم ، ومفاجئ فى العلاقات الداخلية والاقليمية.

ففى ظل القتال بين الاتحاد الوطنى الكردستانى ، وحزب العمال الكردستانى (التركى) والذى يتواجد مقاتلوه (حوالى ٣٠٠٠ عنصر) فى جبل قنديل ومنطقة " فور كوك" وأطراف" حاج عمران" القريبة من الحدود الإيرانية ويسيطر على الجبال المحيطة بمدينة السليمانية ، والذى انفجر فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠ ، **وتحول الاتحاد الوطنى للتحالف مع تركيا - حليف الحزب الديمقراطى الكردستانى** قام طلبانى بزيارة لتركيا حيث التقى برئيس الوزراء التركى " **بولند أجاويد"** ووزير الدولة للشئون الخارجية" **فاروق لوجوجلور"** . وفى طريقه إلى تركيا **تم أول لقاء بين طالبانى وبرزانى منذ ٣ سنوات فى صلاح الدين يوم الاثنين ٨ يناير ٢٠٠١ وتم لقاء آخر فى طريقه للعودة فى تركيا.**

وتتوقع دوائر قريبة من حكومتى الاقليم أن يكون هذا اللقاء بداية لتقارب بين الحزبين. ولاحظ بعض المراقبين أن هذا التحول فى سياسة الاتحاد الوطنى الكردستانى صاحبه إقالة حكومة **كومرت رسول** وتشكيل حكومة جديدة بزعامة " **برهم صالح"** فى نهاية يناير الماضى، وماتردد عن قيام وفد من الاتحاد الوطنى ضم نائب طالبانى لشئون السياسية (**فريدريك عبد القادر)** وعضوى المكتب السياسى للحزب (**ملا بختيار وأرسلان بايز"** بزيارة بغداد سرا فى نهاية ديسمبر الماضى فى محاولة لإقناع بغداد بالعودة إلى حوار سياسى على أساس التفاهم على تبريد الجبهات العسكرية والعمل المشترك لمواجهة أعباء الحظر الدولى والعقوبات.

والوصول إلى حل الخلاف بين طالبانى والبارزانى يزيل نقطة الضعف الرئيسية التى تواجه حركة التحرر الوطنى الكردية، ويضع نهاية لأهم مآسى الأكراد الداخلية. ولكنه لايحل بعض المشاكل الساخنة التى برزت فى ظل تولى الكرد السلطة فى إقليمهم وغياب سلطة نظام صدام حسين فى ظل الحماية الدولية لأمريكية.





الحركة الاسلامية

أول هذه القضايا تتعلق بمحاولات إثارة مشاكل **بين الكرد والأقليات القومية** الموجودة فى كردستان العراق ، خاصة التركمان.

ويمثل**التركمان** القومية الثالثة فى العراق بعد العرب والكرد (٢٥٠ ألف نسمة) . وتحاول تركيا استغلال **الجبهة التركمانية** كذراع " عسكرية" لها فى كردستان العراق . وتضم **الجبهة التركمانية** أربعة أحزاب من أهمها الحزب الوطنى التركمانى الذى تأسس فى سبتمبر ١٩٩٠ (فى أنقرة) بزعامة **مظفر أرسلامن** . وقد تعرض الحزب للانشقاق عام ١٩٩٦ وتولى قيادته **مصطفى كمال بايجى** . ويضم **الحزب الوطنى** التركمان السنة بينما يمثل التركمان الشيعة(٤٠٪ من التركمان) **الاتحاد الاسلامى التركمانى** القريب من إيران . وقد فرض الأتراك على الحزب الديمقراطى الكردستانى - رغم علاقاته المتوترة تاريخيا مع التركمان - أن تحصل الجبهة التركمانية على جزء من الموارد المالية للمركز الحدودى (إبراهيم الخليل) **وشهدت أربيل صدامات مسلحة بين الحزب الديمقراطى والجبهة التركمانية ، مما أدى إلى توتر العلاقات بين تركيا والحزب الديمقراطى الكردستانى** ، واتهام الأخير لأنقرة بقتل ٣٨ كرديا عراقيا خلال غارات شنتها طائرات حربية تركية على مواقع فى المثلث الحدودى (العراقى - التركى - الإيرانى) . وأكدت الخارجية التركية على ضرورة احترام وحدة أراضى العراق " وضمان التمثيل السياسى لكل الفئات القومية" وهو ما اعتبر إشارة إلى التركمان فى الشمال ، **بل تردد أن تركيا تميل لإنشاء فدرالية كردية تركمانية (!)**

ولايشكل المسيحيون (من ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألفاً) يعيشون فى المناطق الكردية شمال العراق ، وأغلبهم من الطائفة الأشورية والكلدان مشكلة سياسية حتى الآن، رغم دخول الأشوريين فى نزاع مع الحزب الديمقراطى الكردستانى بسبب " المصادرة المتكررة لأراضيهم" . ويمثل الأشوريون" الحركة الديمقراطية الأشورية

وإلى جانب محاولات إثارة مشاكل بين الكرد والأقليات القومية فهناك محاولات

لإثارة مشاكل من أحزاب وقوى عقائدية . مثل المجموعة التي تسمى " **الحزب الشيوعي العمالي العراقي** " والتي دخلت في صدام مع الاتحاد الوطني الكردستاني . ولكن المشكلة الحقيقية تتمثل في القوى والأحزاب الاسلامية.

وكما يقول " **هادي محمود** " في مجلة الثقافة الجديدة " الاسلام السياسي في كردستان العراق ظاهرة حديثة نسبيا . ويمكن تحديد بداياتها بأوائل الثمانينات وهي ظاهرة لاتملك جذورا تاريخية إذا ماقورنت بظاهرة الاسلام السياسي في إيران أو مصر . فولاء رجال الدين الكرد كان أساس للحركة القومية التحررية الكردية . وقد انخرط هؤلاء في الحركة القومية الكردية ، وساهم البعض في صفوف الحركة الديمقراطية في كردستان وعموم العراق بما في ذلك الحزب الشيوعي .. **وارتبط ظهور الاسلام السياسي بانتصار الثورة الاسلامية في إيران واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ..**"

وتنقسم الأحزاب الاسلامية إلى حزبين أساسين.

- الأول هو **الحركة الاسلامية في كردستان العراق** .." التي تأسست عام ١٩٨٦ في أوج الحرب العراقية الإيرانية . فقد لجأت الحكومة الإيرانية إلى تقديم الدعم المادي والعسكري لتنظيم سري نشأ عام ١٩٧٨ تحت إسم " **الرابطة الاسلامية في كردستان**" للتصدي للأفكار والأطروحات الماركسية ، وتحولت الرابطة إلى فصيل عسكري معارض للنظام العراقي . واستطاعت الرابطة أن تكتسب تأييد الكثير من علماء الدين في الريف والتحق بفصائلها المسلحة العديد من الشباب المتأثر بتجربة " الجهاد" في أفغانستان . وفي أبريل ١٩٨٧ نظمت الرابطة انتفاضة كبيرة ضد سياسة التهجير العراقية قادها علماء الدين وعلى رأسهم الشيخ" **عثمان عبد العزيز**" الذي كان أكبر مرجعية للشافعية في العراق . وهرب الشيخ عثمان بعد فشل الانتفاضة إلى إيران وأصبح مرشدا عاما للرابطة التي تحولت إلى" **الحركة الاسلامية في كردستان العراق**" ويعتبر **الملا على عبد العزيز** (شقيق الشيخ عثمان) المسئول الأول عنها . وتسيطر الحركة الاسلامية على مناطق واسعة من حلبجة على الحدود الإيرانية . ويتكون شعار الحركة من " **القرآن ، البندقية ، الخنجر .. راية لاإله إلا الله محمد رسول الله**" وتسعى إلى إقامة " حكم الله **على الأرض عن طريق النضال ضد نظام الكفر المتسلط حتى إقامة حكم إسلامي والعمل من أجل إزالة آثار الكفر والاضطهاد الذي لحق بالشعب الكردي وعموم الشعب العراقي وبالشكل الذي ترتأيه الشريعة الإسلامية " وتعتمد الحركة على الدعم الإيراني وأيضا** وجود تمويل سعودي لإعادة التوازن الذي يميل لصالحة إيران. وشارك كثير من مقاتليها في الحرب في أفغانستان ، وتدعم بقوة الحركات الجهادية الإسلامية في أفغانستان وفلسطين والبوسنة والجزائر.

ودخلت الحركة الاسلامية في صدامات عنيفة مع الاتحاد الوطني الكردستاني ، ولكن اقتنع الطرفان بضرورة التعايش منذ عام ١٩٩٦ . وبرز قادة مثل" **علي بابير**" في صفوف الحركة يقبلون الحياة الديمقراطية الحديثة رغم مقاطعتهم للانتخابات عام ١٩٩٢.

وقد شاركت **الحركة الاسلامية في حكومة السليمانية ودخلت في تحالف مع الاتحاد الوطني الكردستاني.**

الحزب الاسلامي الثاني ، هو" **الاتحاد الاسلامي**" والذي أعلن عن تأسيسه في يونية ١٩٩٤ بعد انتفاضة مارس (آذار) ١٩٩١ ، كامتداد لحركة الإخوان المسلمين التي تشكلت في العراق في الخمسينات . وقد فشلت عناصر الاخوان المسلمين في تكوين جذور لها في كردستان العراق في الستينات . ولم تكن مهتمة في ذلك الحين بالظلم السياسي الواقع على الأكراد ومعاناتهم ، بل كانت أدبياتهم تعكس في كثير من الأحيان التصور الرسمي للنظام العراقي تجاه الحركة القومية الكردية. **وركز الإخوان المسلمين على قضايا التربية والإصلاح** . وبعد انتفاضة ١٩٩١ لعب الاخوان المسلمون دوراً أساسيا في عمليات الاغاثة وإعادة بناء القرى المهدمة وبناء المساجد فيها وتزويد هذه القرى بالماء والكهرباء وتقديم العون المادي والعلمي . ومع إصدار قانون الأحزاب والجمعيات عام ١٩٩٤ تحولوا إلى" **حزب الاتحاد الاسلامي في كردستان**" وهو حزب " سياسي اصلاحي يجاهد لحل جميع القضايا السياسة والاجتماعية والثقافية من منظور اسلامي "، **ويؤكد على الديمقراطية كوسيلة وحيدة لإحداث التغيير المنشود في كردستان ، وينتقد بشدة منهج الحركة الإسلامية في حمل السلاح.**

والاتحاد الاسلامي هو الفصيل الأكثر تنظيما وشعبية داخل التيار الإسلامي خاصة في المدن . ورغم دخوله في التشكيلة الوزارية في الحكومة التي شكلها الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل ، فهناك كثير من التوتر بينهما **لنمو نفوذ الاتحاد الإسلامي في مناطق النفوذ التقليدية للحزب الديمقراطي وللاتحاد الاسلامي علاقات وثيقة مع حزب الرفاه الاسلامي في تركيا وحركة الإخوان المسلمين في مصر.**

وينظر بعض الدارسين الأكراد إلى نمو التيار الإسلامي في كردستان العراق باعتباره **نتيجة لوجود " الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة في المجتمع الكردستاني ، وبالأخص أزمة الحكم وتفاقمها إلى حد اندلاع القتال الداخلي بين القوتين الرئيسيتين في التيار القومي الكردي (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) ، وعدم تمكن التيار الديمقراطي اليساري (وفي القلب منه الحزب الشيوعي) من طرح البديل لمعالجة الأزمة " بالإضافة لتوفر الامكانيات المادية لدى التيار الاسلامي من إيران والسعودية معا.**

*** كانت هذه الصورة المعقدة للواقع في كردستان وللصراعات الداخلية بين قواه السياسية المختلفة والتدخلات الإقليمية والدولية ، تلح علينا ونحن في طريق العودة من السليمانية إلى أربيل ومنها إلى الحدود السورية .

ولم نستطع أن نستمتع بهذه الطبيعة الساحرة أثناء زيارتنا الخاطفة لسد دوكان وعلى نهر الزاب ، ومصايف صلاح الدين وشقلاوة ومناطق الشلالات الرائعة والجبل الصديق الوفي لكرد العراق .. وظل هناك السؤال .. **هل ينجح قادة الأكراد في تحقيق حلمهم في إقامة نظام فيدرالي في ظل عراق ديمقراطي موحد .. وأن يتجنبوا تحويلهم إلى مجرد ورقة لاستبدال دكتاتور بآخر ، وأن يكونوا طرفا أساسيا في مشروع ديمقراطي للتغيير؟ .. وأن ينجحوا في الخروج من الحصار الأمريكي الذي يصر على سياسة " لا استفزاز لصدام مقابل حماية أمريكية لمناطق الأكراد".**

الأسئلة كثيرة .. والأجوبة أيضا . ولكن نقطة البداية تكمن في المصالحة بين الحزبين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، وبين الزعيمين "كاك مسعود" و" مام جلال" ومشاركة كل القوى والأحزاب الديمقراطية في حكم ديمقراطي لاقليم كردستان العراق.

العالم

تحية عسكرية أمريكية لصعود شارون للحكم


شارون

بأسرع من أى توقعات يمكن أن تكون قد ساورت المتشائمين وبأشد أشكال التناقض مع التوقعات التى داعبت تصورات المتفائلين وأمانيهم ، كشف اليمين الأمريكى عن وجهه وعن نواياه تجاه الوطن العربى والعالم الثالث .. بل والعالم الخارجى..

أكتب هذه الرسالة من واشنطن وأنا فى معمعة المتابعة الآنية للغارات الأمريكية الكثيفة والمركزة على« أهداف القيادة والتحكم والاتصالات قرب بغداد » (مساء الجمعة السادس عشر من فبراير الماضى).

بالفعل لا أظن أن أحدا توقع أن يصدر الرئيس الأمريكى الجديد **جورج بوش الأبن** هذا الأمر بشن الغارات على العراق وهو بعد لم يكمل فترة شهر واحد فى الرئاسة.. سواء كان ممن فرحوا بصعود هذا الجمهورى اليمينى إلى الرئاسة ، أو من استشعروا الخطر من صعوده.

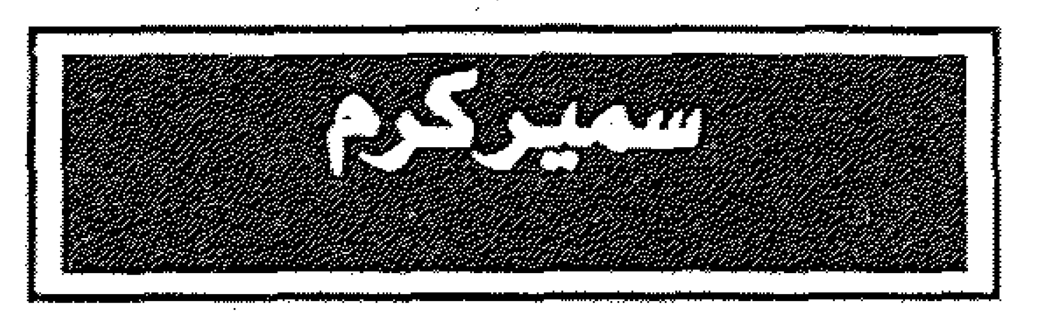
على أى الأحوال فإن هذه الأحداث الجديدة ، التى دوت ردود فعلها خلال الساعات الأولى من وقوعها فى أنحاء العالم، والتى لا نزال نخمن كيف ستكون ردود فعلها العربية لم تغير الموضوع الذى كان قد تحدد لرسالة «اليسار» من واشنطن لعدد هذا الشهر «مارس») ،**وهو كيف استقبل اليمين الأمريكى وصول اليمينى الإسرائيلى المتطرف ومجرم الحرب المخضرم آرييل شارون إلى السلطة فى إسرائيل.**

ولا معنى إذاً للتردد فى اعتبار **الغارات الأمريكية على العراق بمثابة التحية العسكرية الأمريكية تؤديها إدارة اليمين الجمهورى لحكومة لها ذات الملامح السياسية فى الاستراتيجية والعقائدية المتطرفة هى حتى لحظة بدء الغارات فى سماء بغداد كيلومترات طور التشكيل.**وليس هذا مجرد معنى رمزى . وهذه هى الأسباب:

* إن قرار **بوش** الصغير بإصدار الأمر إلى« البنتاجون» بشن هذه الغارات هو أول قرار عسكرى له.. **وعادة ما يكون أول قرار عسكرى يصدره «القائد الأعلى» الجديد للقوات المسلحة الأمريكية بمثابة الرسالة الأولى إلى العالم الخارجى** عن الاتجاهات الاستراتيجية لادارته.

*إن هذا القرار هو أيضا أول قرار **لبوش** فى مجال السياسة الخارجية ،وقد اتخذه قبل يوم واحد من أول زيارة خارجية له- وهى زيارته للمكسيك -**ولهذا تزامنت الغارات على العراق مع محادثات بوش مع الملياردير اليمينى المكسيكى** الذى تولى قبل فترة وجيزة رئاسة المكسيك.

رسالة واشنطن

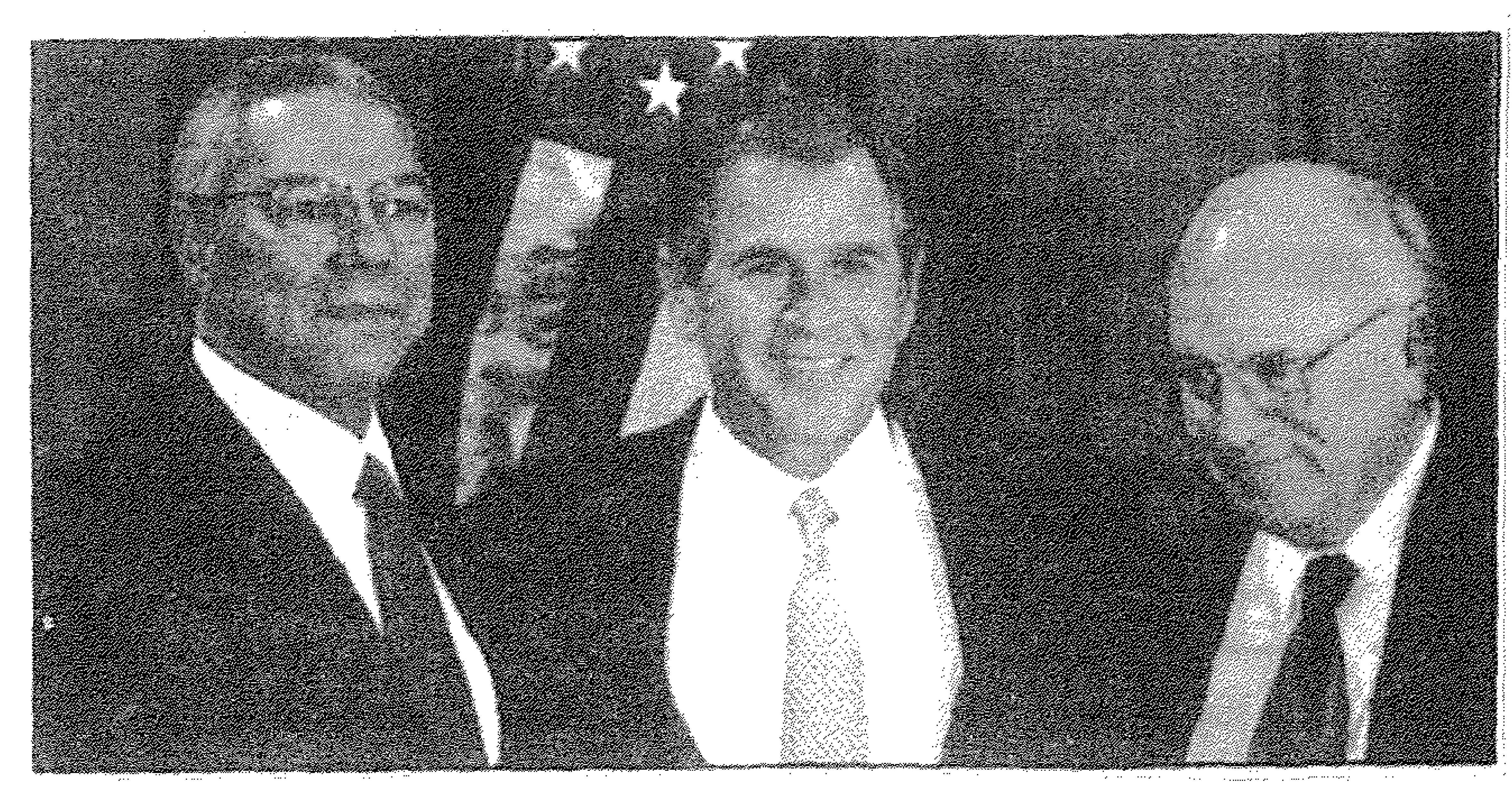


ومعنى هذا أن أول «رسالة» خارجية **لبوش** هى رسالة تحمل من التأكيدات ما يكفى على **أن السياسة الخارجية للادارة الأمريكية الجديدة تبدأ باستخدام القوة .. أى أن القوة المسلحة هى أداتها الأولى وليست ملجأها الأخير** .(ولعل من المهم أن نلاحظ أن رئيس المكسيك فى المؤتمر الصحفى المشترك له مع بوش- بعد أقل « من ساعتين من الغارات على بغداد- أحجم عن تقديم تأييد صريح وواضح لهذه الغارات الأمريكية ضد العراق **وبوش واقف على بعد خطوة واحدة منه .ومن المؤكد أن هذا الأخير** تمنى أن يستمع إلى عبارة تأييد واحدة ، وأنه عندما لم يسمعها من جاره عرف أنه **واجه أول اخفاق له فى العلاقات الخارجية).**

*** ان اختيار «الهدف» -وهو هنا العراق وإن كان متوقعا إلا أنه من حيث التوقيت كان مفاجئا ..خاصة وأنه لم يسبقه «استفزاز» عراقى محدد.**

وللتوقيت الذى جرت فيه هذه الغارات الأولى دلالات على درجة قصوى من الأهمية.

أولها أن شن الغارات على العراق بدأ قبيل أيام من زيارة وزير الخارجية الأمريكى الجديد **كولين باول** للشرق الأوسط. وهى - بدورها- زيارته الأولى . وبالتالى فهى **انذار أمريكى صريح ضد الاتجاهات التى بدت على سياسات الحكومات العربية فى الفترة الأخيرة** ، اتجاهات التصالح والتقارب مع العراق ،


ديك تشين وجورج بوش وباول

التى لا يكاد يستثنى منها سوى الكويت ..والسعودية إلى حد ما .

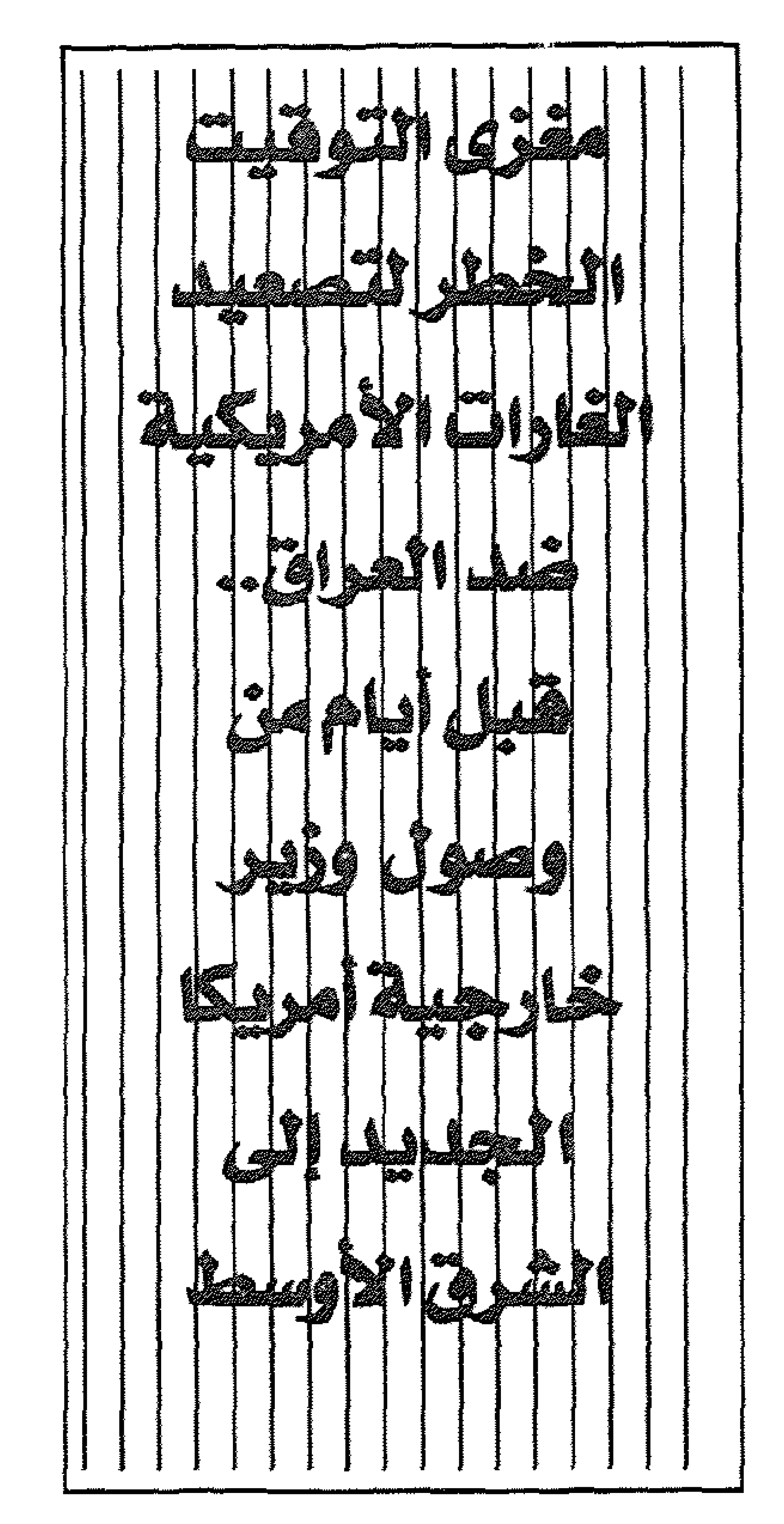
ولعل هذه الغارات تعنى أول ما تعنى – كسياسة أمريكية إزاء العالم العربى– إن **الإدارة الأمريكية الجديدة قررت قصف سياسات الوفاق العربى ،وقطع الطريق على أى تطور لها**.وليست خافيا إن إدارة بوش جاءت ومعها تأكيداتها الشفوية بأن أولوياتها فى الشرق الأوسط ليست عملية السلام ،وليست الصراع العربى الإسرائيلى ،إنما «العراق» .ولم تبذل أى محاولة من جانب واشنطن لنفى التفسيرات التى ذهبت إلى أن مهمة إدارة الأبن **ستكون اكمال المهمة التى انتهت حرب الخليج** الثانية(١٩٩١) تحت رئاسة **جورج بوش الأب** دون إكمالها ،وهى القضاء بأية وسيلة على نظام **صدام حسين**.

ولن يغيب عن القادة العرب.. من هو حليف أو صديق للولايات المتحدة ،ومن هو بعيد عن هذا الموقع بدرجة أو بدرجات – إن بدء الغارات على العراق قبيل زيارة **باول** للمنطقة هو اختيار لهؤلاء القادة . وهو **اختبار متعدد الوجوه**. فى وجه منه **اختبار لمتانة ارتباط الحلفاء العرب بالسياسة الأمريكية والاستراتيجية العسكرية الأمريكية** ،وبالتالى استعدادهم لاستعادة «الائتلاف» أو «التحالف» الذى قادته الولايات المتحدة فى حربها ضد العراق عام ١٩٩١ ..والذى يلقى اليمين الأمريكى مسئولية تفككه على الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة **كلينتون** ،وليس على سياسات إسرائيل ولا على قوة صمود العراق للعقوبات الاقتصادية التى تؤدى دورها كأسلحة للتدمير الشامل.

وفى وجه آخر منه فإن شن الغارات ضد العراق قبل أيام من وصول **باول** إلى العواصم العربية **هو اختبار لقدرة الحكومات العربية على احتمال حدة ردود الفعل الشعبية داخل البلدان العربية لهذه الغارات الأمريكية** ،وعلى التصدى لها والقضاء عليها وفرض سياسة الوقوف مع أمريكا ضد العراق ومع أمريكا مع إسرائيل..

وفى وجه ثالث منه فإن وصول وزير الخارجية الأمريكى«**الجنرال باول**» إلى المنطقة مسبوقا بالغارات على العراق هو تأكيد صريح وذو دوى هائل **لإسرائيل الشارونية الليكودية بأن إدارة بوش اليمينية الجمهورية عازمة على التصدى للخطر الذى اعتبرت إسرائيل دائما أنها معرضه له من جانب العراق** . إن أولوية «الخطر العراقى » على عملية السلام هى سياسة إسرائيلية قبل أن تكون أمريكية . وإذا كان ثمن الدفاع عن إسرائيل ضد «الخطر العراقى» يستوجب الآن كما استوجب فى عام ١٩٩١ أن تقوم الولايات المتحدة بالمهمة بينما تسكت المدافع الإسرائيلية ،فإنه **ثمن لا يكلف أمريكا شيئا ما دام الحكام العرب يرون فى مجرد «الامتناع» الإسرائيلى عن العمل العسكرى ضد العراق أقصى المنى(..)**.

وفى هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن **قرار بوش** بشن الغارات على بغداد اتخذ فى وجود **وفد من ثلاثة مستشارين لشارون** فى واشنطن فى محادثات شملت وزير الخارجية **باول** ووزير الدفاع **دونالد رامسفيلد** ومستشاره بوش لشئون الأمن القومى **كوندوليزا رايس** وغيرهم من أركان الإدارة الأمريكية المعروفين بأنهم «**فريق حرب الخليج الثانية**» .وكان قد سبق وصول هذا الوفد الاسرائيلى إلى واشنطن (مؤلفا من **موشى آرينز** وزير الدفاع الأسبق **وزالمان شوفال** السفير السابق لدى واشنطن **ودورى جولد** مستشار رئيس الوزراء السابق **بنيامين نتنياهو** اتخاذ خطوتين واحدة من جانب الإدارة الأمريكية وهى **شطب اقتراحات الرئيس السابق كلينتون من دفاتر الدبلوماسية الأمريكية** –تجاه الصراع الإسرائيلى الفلسطينى ، والثانية جاءت من جانب **شارون** فور فوزه وهى شطب اقتراحات سلطة **ايهود باراك** التى طرحت على الفلسطينيين فى الجولات الأخيرة من المحادثات بين الطرفين.



وقد قربت هاتان الخطوتان– الأمريكية والإسرائيلية –الحكم اليمينى الأمريكى والحكم اليمينى الإسرائيلى إلى موقف موحد إزاء الصراع الإسرائيلى الفلسطينى . ولم يكن مثيرا للدهشة بعد هذا أن أبدى فريق مستشارى **شارون** أثناء زيارته لواشنطن ،وتحديدا فى اجتماعهم مع **ديك تشينى** نائب الرئيس بوش ووزير الخارجية **باول** ارتياحا عميقا إزاء علاقات حكومة رئيس الوزراء المنتخب **شارون** وإدارة الرئيس **بوش** . ودلت تصريحات السياسيين الإسرائيليين الليكوديين الثلاثة على أن«**العلاقات الثنائية لا يمكن أن تكون أفضل مما هى**» على حد تعبير السفير السابق **شوفال** وأن« **إدارة بوش وحكومة شارون** تنظران إلى أمور كثيرة، كثيرة للغاية ، بعين واحدة –أى أن بينهما وجهات نظر متطابقة –على حد تعبير الوزير الأسبق **آرينز**.

وحتى حينما بدأت وزارة الخارجية

اغتباط بلا حدود في اليمين الأمريكي- الادارة والكونجرس والمنظمات اليهودية- باحتمالات سياسة شارون

الأمريكية تتخذ موقفا متحفظاً إزاء عمليات الاغتيال التى تنفذها إسرائيل ضد قادة سياسيين فلسطينيين فانها اكتفت بالقول بأن **هذه الاغتيالات «ليس لها ما يبررها أمنياً»**، وامتنعت ادارة **بوش** عن إدانة هذه الاغتيالات ،وعندما طالبت دول الاتحاد الأوروبى إسرائيل بالتوقف عن عمليات الاغتيال ضد الفلسطينيين رفضت الإدارة الأمريكية إصدار مطالبة مماثلة(..).

وإذا كان بعض المعلقين -من التيار اليمينى الأمريكى-حاولوا إضفاء طابع إيجابى على سياسة **إدارة بوش** تجاه الشرق الأوسط -التى تؤثر الاهتمام بالعراق وعدم السعى حثيثيا فى عملية السلام- بوصفها بأنها«**سياسة رفع الأيدى عن الصراع العربى- الإسرائيلى**» وبأنها «سياسة معاكسة لسياسة إدارة **كلينتون** التى تمثلت فى اهتمام مفرط بالتدخل فى التفاصيل».. فإن ذلك لم يخف حقيقة أن **هذه السياسة هى تنفيذ شبه حرفى- إن لم نقل حرفى- لما أرادته إسرائيل دائما**». فهى تترك الوحش الإسرائيلى والفريسة الفلسطينية فى مواجهة بعضهما بعضا بحجة تفضيل عدم التدخل **فهل صحيح أن هذه السياسة ابتعاد عن إسرائيل من جانب الإدارة اليمينية الأمريكية؟.»**

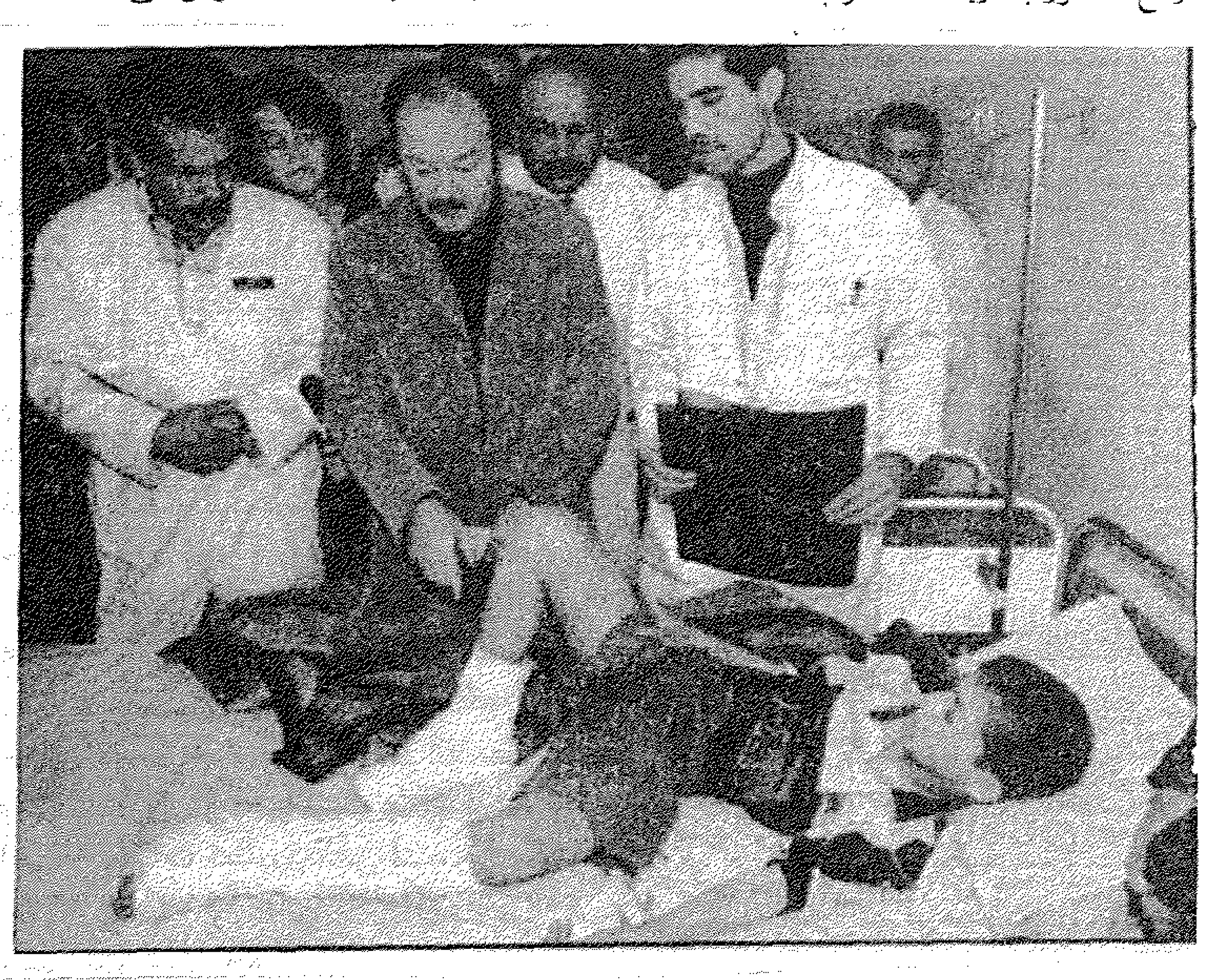
هذا سؤال تقدّم أوضح إجابة عليه الكيفية التى استقبل بها اليمين الأمريكى فوز **آرييل شارون** .والطريقة التى استقبل بها اليمين الأمريكى مجئ **شارون** إلى الحكم فى إسرائيل ليست مجرد المظاهر العامة لغبطة اليمين فى بلد ما بتقدم فرص اليمين فى بلد آخر إنها بين أمريكا وإسرائيل أكبر من ذلك بكثير ، تحكمها طبيعة العلاقات «التاريخية» و«الاستراتيجية» ليس فقط بين البلدين، إنما تحديدا بين تيارات اليمين الأمريكى -الدينية والعقائدية والسياسية(**وغالبا لا يمكن الفصل بين هذه الأوجه)** وتيارات اليمين الصهيونى فى أماكن حضوره فى أمريكا وفى إسرائيل (وفى البلدان التى يتوجد فيها طوائف يهودية لها وزنها).

ومن المهم أن نتذكر -من البداية- أن احداثا كثيرة منذ بدأت حركة المستعمرات الصهيونية فى فلسطين- قبل سنوات طويلة من تأسيس إسرائيل- قد أثبتت أن **أكثر العناصر تطرفا إلى اليمين فى الحركة الصهيونية كانت على وجه التحديد العناصر الأمريكية..** أى تلك التى آثرت الهجرة من الولايات المتحدة للمشاركة فى عملية استيطان فلسطين تمهيداً لاقامة «الدولة اليهودية» .وعلى العكس من ذلك فإن **المشاركين فى حركة الاستيطان وبعد ذلك فى تأسيس دولة إسرائيل الأتيين من أوروبا** (روسيا وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى» **كانوا فى أغلبيتهم ذوى ميول عمالية ويسارية.**

وبصفة خاصة فى ظروف الحروب العربية -الاسرائيلية فإن الدور الذي لعبه اليمين الأمريكى فى دعم إسرائيل كان أكبر من أى دور لأية قوى أخرى . ينطبق هذا على حركة الهجرة إلى إسرائيل بهدف دعم جيشها فى ظروف توقع الحروب. وبعد حرب ١٩٦٧ بشكل خاص ،وهى الحرب التى أعطت لإسرائيل ساحة تفوق مساحتها الأصلية كثيرا فنمت حركة بناء« المستوطنات » بصورة لم يسبق لها مثيل لعب اليهود الأمريكيون من أكثر العناصر يمينية أهم الأدوار فى دعم هذه المستوطنات ماديا وعسكريا.

وفى السنوات الأخيرة اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن التأييد الذى يحظى به اليمين الإسرائيلى -المتمسك باستمرار وجود المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة ، والذى يحاول التوسع فيها فى كل وقت- يأتى أساسا من اليمين الأمريكى ،وليس فقط من اليمين اليهودى أو الصهيونى ، إنما أيضا من اليمين الأمريكى بشكل عام ، بما فى ذلك اليمين المسيحى المتطرف.. وليست بعيدة عن الذاكرة مواقف اليمين الأمريكى المسيحى ذى النفوذ القومى داخل الحزب الجمهورى التى أيدت **بنيامين نتنياهو** رئيس وزراء إسرائيل الليكودى السابق فى خلافاته الحادة مع كلينتون وإدارته .**وقد وصل الأمر إلى حد إقامة تحالف سياسى وثيق بين اليمين الإسرائيلى .. ممثلا فى الليكود بزعامة نتنياهو -و«الائتلاف المسيحى الجمهورى» فى الولايات المتحدة.**

وإذا عبرنا سريعا على الجانب التاريخى من العلاقة بين اليمين الأمريكى واليمين الإسرائيلى -لأن المجال لا يتسع -فإننا نجد الأدلة على وحدة المواقف بينهما فى كتابات المعلقين والمحللين الأمريكيين المعبرين عن آراء واتجاهات وسياسات اليمين الأمريكى تأييدا **لشارون** وأهمية دوره ،بل والدفاع عن ماضيه . وقد لعب كتاب صفحات الرأى فى الصحف



اليمين الأمريكي لعب أخطر الأدوار في حركة الاستيطان الصهيونية في فلسطين .. من بدايتها وحتى الآن

«العلاقة بين بوش وشارون عهد جديد من العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل» «آموس بيرلموتر»



كولين باول

اليمينية الأمريكية دورهم بالكامل في الدفاع عن **شارون** وفي خلق توقعات رائعة من قوة مواقفه اليمينية المتطرفة.. وفي الوقت نفسه الربط بين صعود التيار **«المحافظ»** (هذه هي التسمية المفضلة لديهم) في أمريكا وإسرائيل في وقت واحد.

وقد وصل بعضهم -مثل **بول جرينبرج** في صحيفة **«واشنطن تاميز»** ذات الميول اليمينية المتطرفة -إلى حد **وصف شارون بأنه ونستون تشرتشل الإسرائيلي** .«إن تصويت الناخبين الإسرائيليين لأريل **شارون** هو السبب نفسه الذي أعاد به الناخبون البريطانيون **ونستون تشرتشل** في مايو عام ١٩٤٠ إلى رئاسة الحكومة .. إنه أكثر القادة سرعة في غضبه ، وقد برهن على أنه نبي .واعترف بلده في النهاية بهذه الحقيقة ، هذا ما تفعله الأوطان حينما تصنع أكياس الرمل واقعها» **(أي حينما تستعد للحرب بإقامة المتاريس)**.

وفي مقال آخر بصحيفة يمينية أخرى «**يو إس توداي**» تنهال أوصاف البطولة والشجاعة والجرأة والصراحة على **شارون وما يعتبره العالم كله جرائمه البشعة ضد الفلسطينيين واللبنانيين وقبل ذلك المصريين اعتبره هذا المقال بطولات شارون التي تمتد من حرب ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣** وحتى غزو لبنان عام ١٩٨٢.

ولموقف اليمين الأمريكي المرحب **بشارون** ملامح أخرى لا تتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي أو بالمواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين.هناك ملامح تخص الولايات المتحدة.

على سبيل المثال فإن معلقا يمينيا أمريكيا- يصدر نشرة على شبكة «الأنترنت» باسم «**نشرة الأنترنت اليومية العالمية**» يعتبر وصول شارون إلى السلطة في إسرائيل فرصة لمطالبة حكومته «بأن تعترف بالحقيقة بشأن الهجوم الذي تعرضت له المدمرة الأمريكية **ليبرتي** إبان حرب عام ١٩٦٧ في مواجهة سواحل سيناء» وهو الهجوم الذي شنته الطائرات الإسرائيلية عليها وأسفر عن مقتل **٣٧ بحاراً أمريكيا** والحاق دمار شديد بالمدمرة.. أما جرائم **شارون** ضد العرب ما وقع منها وما هو في مرحلة الاعداد فلاتهم اليمين الأمريكي ولا يفكر أحد من تياره أن يطالب شارون بالاعتراف بها.

قبل يوم وحد من بداية الغارات الأمريكية الكثيفة على مواقع القيادة والتحكم والاتصالات حول العاصمة العراقية (في ١٦ فبراير الماضي) كتب الصحفي اليميني **الأمريكي -الإسرائيلي (مزدوج الجنسية) آموتس بيرلموتر** مقالا في صحيفة «**واشنطن تايمز**» وصف فيه العلاقة بين إدارة **بوش** وحكومة **شارون** بأنها تعني« **عهدا جديداً من العلاقات الاستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية**».

ولعل **بيرلموتر** -وهو أيضا أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بواشنطن- أول من أوضح في هذا المقال **وجود علاقة وثيقة بين سياسة «الألولوية للعراق» التي تنتهجها إدارة بوش وموقفها السلبي فيما يتعلق بعملية السلام**.فهو يشير إلى أن **إدارة بوش** ترى أن تكون عملية السلام مرهونة بوضع اقليمي تخلقه هي باستراتيجيتها الرامية إلى تحطيم النظام العراقي والقضاء عليه نهائياً .الأمر الذي يعني أن **إدارة بوش لا تريد لعملية السلام أن تنطلق إلا بعد اخضاع العالم العربي لاستراتيجيتها واضعافه والقضاء على مراكز قوته.**

ولابد هنا من الإشارة إلى أن البروفسير **بيرلموتر** واحد ممن «يعرفون جيداً ..» وقد كان أول من تنبأ فور فوز **شارون** برئاسة الحكومة الإسرائيلية بأن **ايهود باراك** سيكون وزير الدفاع في حكومة وحدة وطنية برئاسة **شارون** . بل الحقيقة ان **بيرلموتر** قال هذا قبل الانتخابات الإسرائيلية وعندما كانت استطلاعات الرأي تؤكد أن **شارون** سيفوز فيها بأغلبية كبيرة لهذا من المفيد أن نقرأ ما

قاله فى صدد « **عهد جديد من العلاقات الاستراتيجية الأمريكية -الإسرائيلية» تقيمه إدارة بوش** وحكومة شارون.« إن تحالفا استراتيجيا مع إسرائيل، ودفاعا عن الأردن ، وردعا **لصدام ولسوريا** ، أمور تتفق تماما مع السياسات المركزية لهذه الإدارة فيما يتعلق بالشرق الأوسط .والفردان الوحيدان اللذان يمكنهما عرقلة المصالح الأمريكية فى الشرق الأرسط هما **صدام وعرفات** . «إن **آريل شارون** يبنى الآن بالفعل الروابط الضرورية مع أمريكا. وهناك ثلاث قوى مؤسساتية وسياسية أرسل إليها مبعوثيه :الرئيس (الأمريكى) والكونغرس والطائفة اليهودية الأمريكية .وكلها مؤسسات صديقة ،وخاصة الرئيس الجمهورى والكونجرس الجمهورى ، **ولا يزال يتعين على شارون أن يكسب تأييد الطائفة اليهودية»**.

ويختتم **بيرلموت** بعبارة لابد أن كلا منهما قد قرأها وسمعها مئات المرات من قبل: « **أن سياسة إقليمية أمريكية فى الشرق الأوسط لابد أن تؤسس على دعم لإسرائيل وأمنها »**.

والكلمة المفتاح فى هذه العبارة هى« **لابد»**.. وهو تعبير عن الحتمية التى تبقى مفروضة مع إدارة **بوش** كما كانت مع كل إدارة قبلها منذ قيام إسرائيل ،والاختلاف هو أن إدارة **بوش** تلتقى بحكومة إسرائيلية تربطها بها روابط الفكر اليمينى ،الأمر الذى يجعل الاتفاق على السياسات والأهداف أسهل ،وأسرع ،لهذا **لم تستغرق إدارة بوش وقتا لكى تبلغ مبعوثى شارون فور وصولهم إلى واشنطن فى منتصف فبراير الماضى أنها «تتفق مع مطلبه بأن محادثات السلام مع الفلسطينيين لا يمكن أن تستأنف إلا حينما يتوقف العنف»**.كما لم تستغرق وقتا لكى تعلن ادانتها للعملية الفدائية الفلسطينية التى أدت إلى مصرع سبعة من الجنود الإسرائيليين ..وهى التى رفضت أن تستخدم تعبير الادانة ضد مسلسل الاغتيالات الإسرائيلية ضد القادة الفلسطينيين.

وإذا كان كثيرون- حتى داخل إسرائيل نفسها- قد توقعوا أن تكون حكومة **شارون** حكومة قصيرة العمر شأنها فى ذلك شأن الحكومات الأربع التى سبقتها والتى توالت على إسرائيل خلال عدد مواز من السنوات ، فإن **إدارة بوش ترفض رؤية الأمر على هذا النحو** . إنها تعتقد أن حكومة شارون قادرة على فرض السلام الذى تريده ، وأن قوة **شارون** الشخصية تمكنه من احتواء القوى الأخرى وبالتالى تخطى الأزمات الداخلية ومواجهة أعدائها الخارجين . بدءاً بالفلسطينيين.

وتعكس هذه الثقة من اليمين الجمهورى الأمريكى بشارون وقدرته وقوته (أى قوة إسرائيل بقيادته) الثقة التى تريد هذه الإدارة اليمينية أن تشعر بها وأن تفرض الشعور بها على الأمريكيين وعلى العالم الخارجى.

وتبلغ غبطة اليمين الأمريكى بصعود شارون إلى السلطة فى إسرائيل ذروتها فى الطريقة التى استقبلت بها صحيفة «وول ستريت جورنال» -الصحيفة المعبرة عن آراء ومصالح رأس المال الكبير الأمريكى، ، أى اليمين فى أقوى تشكيلاته.

فى يوم ٧ فبراير الماضى -اليوم التالى مباشرة للانتخابات الإسرائيلية كتبت «**وول ستريت جورنال**» مقالا قالت بالحرف الواحد: «**إن الصعود المتزامن تقريبا إلى السلطة لكل من آريل شارون وجورج وبوش يتيح فرصة فريدة لإعادة وضع سياسة الشرق الأوسط على أساس أكثر عقلانية** .لقد أعرب الرئيس



ياسر عرفات

كلينتون أعاد تأهيل الإرهابى -عرفات- ووضعه على رأس دولة مسلحة فى إسرائيل. . ولابد أن يفهم الآن أن إدارة بوش إدارة من نوع مختلف

« وول ستريت جورنال »

(**بوش**) عن عزوف صحى عن التدخل أكثر مما ينبغى فى الشئون الإسرائيلية- الفلسطينية، وهذا **بالضبط ما يقول شارون أنه يريده**.

والحقيقة أن الاتفاق بين السيدين **بوش وشارون** يمكن أن يمضى إلى أبعد من السياسة ،فالرئيس الذى اشتهر عنه أنه لم يسافر كثيرا قد عرف السيد **شارون** فعليا ،حينما استقل طائرة هليكوبتر مرة فى جولة فوق إسرائيل صاحبه فيها رئيس الوزراء المنتخب(**شارون**) ،وقد نقل عن **بوش أنه وصف تلك التجربة بأنها كانت واحدة من أكثر التجارب تحريكا لمشاعره فى حياته كلها**.

«إن مثل هذه العلاقة يمكن أن تكون مهمة للغاية إذا أخذنا بعين الاعتبار العقبات التى ستواجهها ،فلقد كان **بيل كلينتون** قد ورث شرق أرسط مستقر كانت القوة الأمريكية لا تواجه أى تحد بعد الائتلاف غير المسبوق الذى كسب حرب الخليج ، ولكن بعد أن أجرى كلينتون عملية إعادة تأهيل كاملة لإرهابى ثم وضعه مسئولا عن دولة مسلحة فى قلب إسرائيل ،فانه ترك الصراع العربى الاسرائيلى أكثر اشتعالا مما كان فى أى وقت منذ عام ١٩٧٣ .فى عام ١٩٩١ **كانت الدول الخارجة على القانون وحدها تتحدث عن تدمير إسرائيل** .أما فى عام ٢٠٠١ فإن خلفاء مزعومين ومدرجين على قوائم الدفع الأمريكية- مثل **مصر** ، يجعلون جزءا من نصوص سياستهم الخارجية الرسمية **مساندة مطالب عرفات بتدمير الدولة اليهودية سكانيا عن طريق حق العودة للاجئين الفلسطينيين**.

«والآن فإن من الخير للسيد **بوش** أن يظهر الآن أنه يفهم الأمور على النحو الصحيح بأن ينجز ما وعد به صراحة فى حملته الانتخابية وهو **نقل السفارة الأمريكية (فى إسرائيل) إلى القدس** . سيقول أولئك الذين يهوون دق نواقيس الخطر أن مثل هذا الاجراء يمكن أن يعقد الأمور أكثر ، ولكن الحقيقة أنه سيبعث بإشارة مهمة يحتاج **السيد عرفات** لأن يسمعها جيدا: **إن هذه الإدارة الأمريكية ستكون إدارة من نوع مختلف تماما ، إدارة لن تكون كل حركة تأتيها حركة يمليها الخوف من نسف تسوية كانت تبدو وشيكة.**

«إن الولايات المتحدة ، مثل إسرائيل ، ينبغى أن تؤكد أنها هى أيضا مستعدة للانتظار».

**

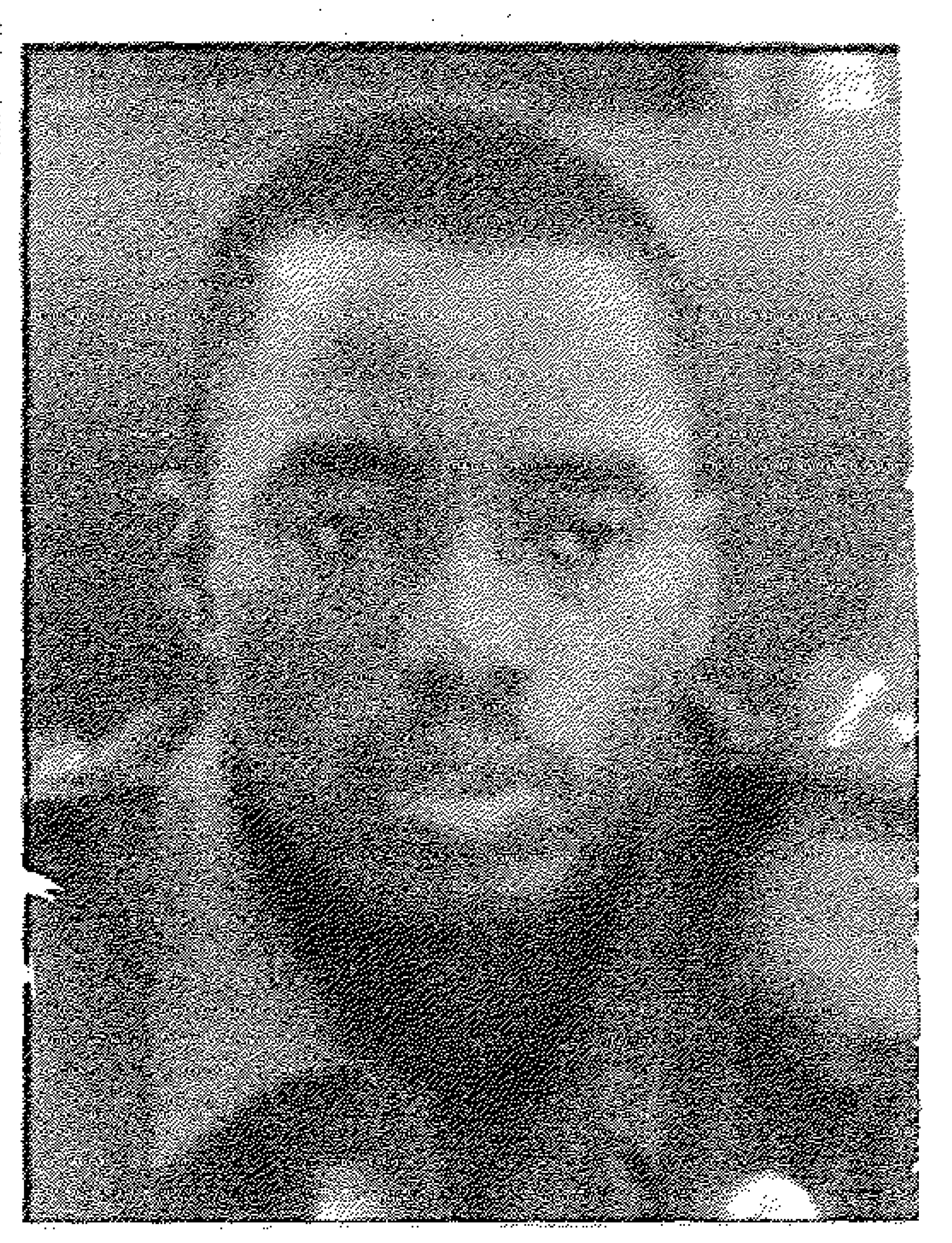
الانتظار بلا أجل محدد هو نصيب عملية السلام من إدارة بوش أما تحطيم العراق فإنه لا يحتمل أى انتظار.

عواصف على البحيرات الكبرى

باغتيال «لورين كابيلا» رئيس الكونغو الديمقراطية فى منتصف يناير ٢٠٠١، أسدل الستار على فصلين من الدراما المأساوية الجارية فى منطقة البحيرات الكبرى وسط أفريقيا.

استغرق الفصل الأول عام الثورة الأول ١٩٩٨/٩٧ محاولات وفاق داخلى بين الثوار لم يتحقق، كما شهد محاولات ترتيب القوى المختلفة من حول المنطقة لمصالحها مع النظام الجديد، وكذا كانت حال القوى الخارجية من فرنسيين وأمريكيين وشركات عالمية متعدية الجنسية؛ وهو ما لم يتحقق أيضًا، فانفجر الموقف مع مطلع الفصل الثانى منذ منتصف ١٩٩٨ وحتى اغتيال «كابيلا» أخيراً. وقد اعتبر ماجرى فى هذه المنطقة من أوسع الحروب الدولية مقارنة مع حروب الشرق الأوسط والبلقان، وهى قد تكون أطولها إن لم تكن أوسعها، بل وتتميز بوفرة الأيدى الخفية من دول تدعى عدم التدخل، لأخرى تدعى الوساطة، لشركات عالمية ذات مصالح فى ثروات منطقة تحسب من أغنى مناطق العالم التى لا تضاهيها ثروة البترول فى الخليج أو وسط آسيا. **لكن ظروف وصول «كابيلا» الأول لحكم كنشاسا لا تتشابه كثيرا مع ظرف «كابيلا» الثانى أو الابن إلى «القصر الرخامى» فى العاصمة.** فقد كان ثمة انكشاف لقمة التدهور الذى وصل إليه حكم «موبوتو» فى ذلك الوقت، مما أحرج كثيراً أصدقاء فرنسيين وبلجيك، وحقق إجماعا لأعدائه من الثوار، ومن ناصرهم من الأمريكيين أو حلفائهم فى المنطقة، ومن هنا اتخذت العاصفة الأولى شكل «حرب الاستقلال الثانية» أو «ثورة التحرير الثانية» وفق تحليلات قيادات مثقفة فى المعارضة مثل «وامبا ضيا وامبا» أو «نزونجولا» و«زاهيدى».. الخ.

لكن سرعان ما انفلت عيار «لورين كابيلا» فى اتجاه الانفراد بالسلطة، وتغليب



جوزيف كابيلا (الابن)

قوى «العسكرية» الزاحفة إلى كنشاسا على «قوى التحرير» التى شكلت لبضع سنوات حركة «المؤتمرات الوطنية الشعبية» و«حركة التحرير الديمقراطية»، و«تحالف القوى الديمقراطية للتحرير» فى أقصى شرق وجنوب البلاد الشاسعة بل ومن داخل العاصمة نفسها بقيادة «اتحاد ديمقراطى» مثلته شخوص كانت يوما مع **موبوتو** نفسه (**تشيسيكيدى**). ومن **هنا تحولت ثورة التحرر إلى انقلاب قاده «لورين كابيلا»، ليس بالانقلاب على «جماعة الثورة» وحدهم، ولكن بالانقلاب على حلفائه الذين دفعوا بقواتهم إلى جانبه أو من ورائه، قوات أو غندا وروانـدا**، ممن لهم امتدادات بشرية، عرقية واجتماعية واقتصادية، فوق أراضى الكونغو، وباقتراب قوات هذين البلدين مع أنصارهم ممن رفضوا انفراد «كابيلا» بالسلطة، بدت أغنى مناطق الكونغو بالثروة - فى كيفو بالشرق وجوما شمال شرق - عرضة لأطماع الكثيرين من داخل الكونغو وخارجها. ذلك أن الماس

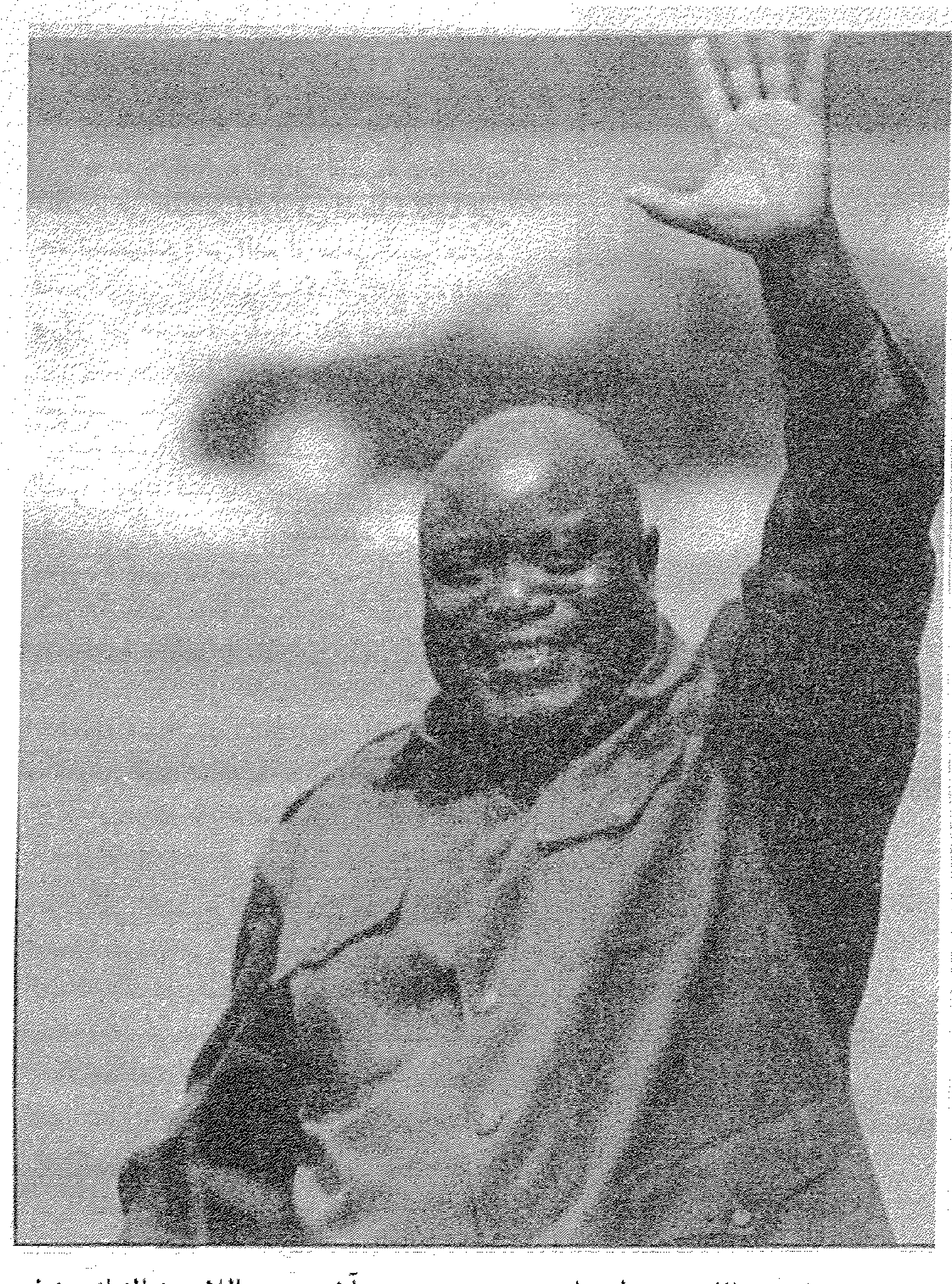
حلمى شعراوى

واليورانيوم والكوبالت والنحاس فى هذه المناطق البعيدة فى نفس الوقت عن العاصمة بالاف الكيلو مترات أصبحت مهددة، تساعد على تمويل التمرد من جهة، وتغرى يد أيادى المؤيدين لهذا الطرف أو ذاك من جهة أخرى، وراح «**كابيلا**» يقابل كل يوم أنواعا من المستثمرين أو المستغلين لهذه الثروات ويوقع معهم العقود حتى الوهمية منها، بل وراح يستجلب المرتزقة تارة أو يعبئ جماعات «**الهوتو**» والكاتانجيين ضد «**التوتسى**» الذين ناصروه فى وصوله للسلطة مما أزعج العواصم المجاورة فى رواندا وأوغندا، إذ خشى هؤلاء من تغييرات التحالفات هذه بما سيكون سندا لقوى معادية لهم ممتدة على أرض الكونغو، سواء ما سمى بامبراطورية «الهيما» التى تساند موسيفينى فى أوغندا أو امبراطورية التوتسى التى تحمى الحاكمين فى رواندا. والجميع حكاما وجماعات يتطلعون إلى الثروة الخيالية فى الفراغات التى احتلوها خلال زحف كابيلا - المدعوم بهم - إلى كنشاسا.

اختلاط الأوراق :

ارتبكت كروت اللعب بسرعة فى كل منطقة البحيرات وجيرانها «والمراقبين» لها، بل وأطراف كانت ثانوية جداً ووجدت لها بعض المصالح فيما يجرى، ويكاد تصوير مائدة اللعب يخطف نظر أى متفرج ما لم يسجل هذه العناصر :

* **تحول الزعيم الثورى «كابيلا» إلى قبلى وانتهازى كبير،** فأطاح بقادة جيشه وخاصة من أبناء التوتسى بل ورحَّل ضباطا وجنودا بالمئات إلى رواندا وأوغندا مغلقا باب أى تعاون أو تفاهم مع هؤلاء «الأنصار» أو المؤيدين من الدول المجاوره فى شرقى بلاده، معتمدا على قبليته وأقاربه من البالوبا فى الجنوب بل وضباط وجنود من أنصار «**موبوتو» السابقين، وحتى فى علاقاته**



*** الزعيم الثورى كابيلا تحول إلى قبلى وانتهازى كبير بعد استيلائه على الحكم..**

*** جنوب أفريقيا تعاطفت مع كابيلا فى أول الثورة ولكنه تجاهلها ظنا أنه من القوى الإقليمية الكبرى**

*** البعض يرى أن قوات كابيلا تعبت من القتال فقررت التخلص من القائد**

الخارجية ذهب بعيدا إلى الصين تارة وبعض النمور الأسيوية الاستثمارية تارة أخرى بل وإلى اسرائيل التى كانت تؤيد موبوتو فى حربه ضد الثوار».

* **تحولت زعامات أوغندا ورواندا من داعمة «للثورة الشعبية» فى الكونغو إلى حماة لعناصر انقسامية أو قبلية،** طامعة فى ثروة الماس والذهب عبر رجال أعمال جاهزين أصلا للعمل، بل وباتت اتفاقات تعدين خاصة توقع فى إحدى العاصمتين مع «قادة الثورة» الباقين فى هذه المناطق.. وفى هذا الإطار نفسه وقعت المنازعات المسلحة بين جيوش أوغندا ورواندا على أرض الكونغو مساهمة فى الفوضى التى باتت تحكم هذه الأرض الشاسعة. **لكن اللافت أن تحالفهما مازال قائما بفضل إشارات أمريكية لا تخفى إلى من يسميهم الامريكيون بالجيل الجديد من القيادات الافريقية.**

* أقلق هذا الوضع دولا مجاورة أخرى ذات شأن فى القارة، فأنجولا التى تملك واحدا من أقوى الجيوش فى أفريقيا، تقلقها حركة «يونيتا» بقيادة سافمبى الذى يسيطر على «امتدادات» مناطق الماس الكونغولية، ومن هنا تخشى تحالفا بين متمردى الكونغو ومتمردى أنجولا، فنزلت بثقلها إلى جانب «كابيلا». هذا فضلا عن أن وجودها فى «كنشاسا» يحمى أيضًا مناطق بترولها الغنية فى جيب على مدخل نهر الكونغو (كابيندا). ومن ثم فالانفاق على قواتها فى الكونغو هو ضرب من حماية مصالحها الداخلية الكبيرة.

أما زيمبابوى، فقد كانت - بقيادة موجابى - تبحث عن دور تواجه به الزعامة الجديدة فى جنوب أفريقيا - مانديلا ومبيكى - وحيث يصعب عليها الاتجاه بالتنافس جنوبا فقد اتجهت شمالا بقوات وبطيران وعد كابيلا بتمويلها، إلى جانب تسهيلاته لرجال أعمال وأقارب بالعمل فى مناطق الماس، فضلا عن «تبرع دول عربية من شمال أفريقيا ودول أوربية بتمويل وجود قوات زيمبابوى إلى جانب تمويلها لقوات أخرى من القارة، ومثل زيمبابوى فى ذلك مثل «ناميبيا» التى تخاف من حصار الأقوياء حولها بوجه عام.

* وجد آخرون من اللاعبين الثانويين فى المنطقة بعض مصالح لهم فى الاقتراب من هذا الطرف أوذاك، فاستصدر **الرئيس الليبى** قرار منظمة الوحدة الافريقية ليرعى محاولات التوفيق فى المنطقة، ومع ذلك **تردد الكثير عن انحياز ليبيا «لكابيلا» وتمويلها لفرق من** «قوات التعاون» من القادمين من تشاد وأفريقيا الوسطى أو السند السودانى» لكابيلا فى مواجهة أوغندا التى تساند «متمردى» جنوب السودان ولا يردعها تأييد السودان لقوات «جيش الرب» بشمال أوغندا.

* وبينما تلعب جنوب أفريقيا دور «المايسترو» فى كثير من أحداث جنوبى ووسط القارة معتبرة خط أمنها هو خط الاستواء الذى يخترق الكونغو، **فإنها بدت فى أول المأساة متعاطفة مع «الثورة» بقيادة «كابيلا» ولكنه تجاهلها حين ظن أنه من «القوى الاقليمية» الكبرى بدوره فبدت منحازة نسبيًا «للثوار» أو «المتمردين»** عليه، وإن كانت حتى الآن تحاول الظهور فى ثوب المحايد تارة ، أو مساندة لدور «زامبيا»

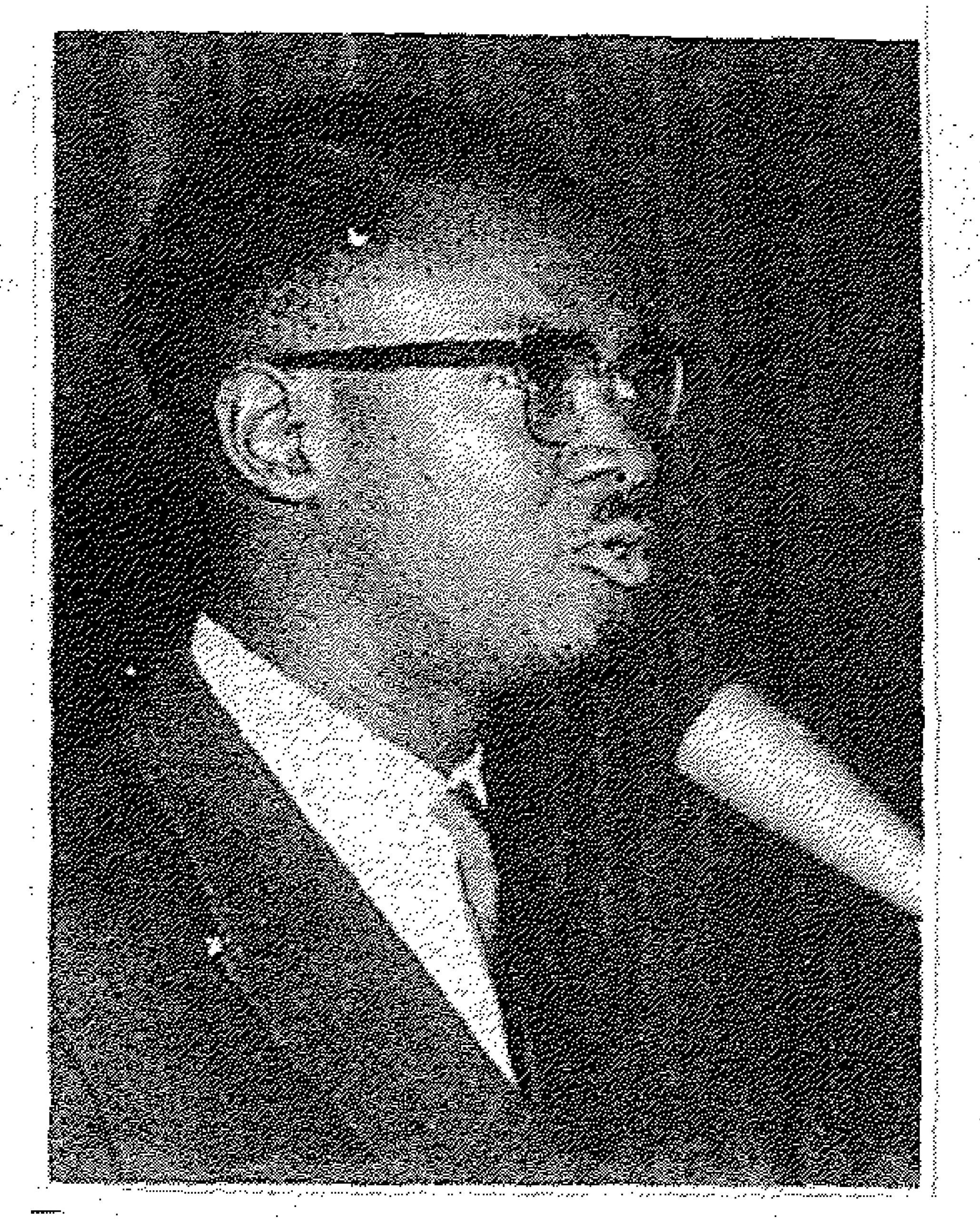
فى الوساطة تارة أخرى حتى وقع اتفاق المصالحة بلوساكا فى صيف ١٩٩٩ بدعم منها وإن لم يلتزم به أى من المتحاربين حتى الآن.

* **على الجانب الدولى أصبحت «تجارة الماس» هى الفاعل الأول فى المنطقة كلها إلى حد تسميته بماس الدم أو ماس الصراعات، فشركة «دى بيرز»** بلجيكية بريطانية (لها مركز فى جنوب أفريقيا) تدير اعمالا باكثر من عشرين مليارا من الدولارات يدخل منها لسافمبى مثلا - وفق تقارير الامم المتحدة - أربعة مليارات. ومثلها يدور فى مناطق التمرد، وبالتأكيد يدور مثلها مع تجار السلاح وشركات المرتزقة، وفى مقدمتهم شركة باتت شهيرة كشركة طيران خاصة (إير سيس) يقودها طاجاكستانى يحمل عدة أسماء مستعار، يحضر السلاح من بلغاريا وغيرها ويقم أحيانا فى أحدى الدول العربية الخليجية. كما يلعب اللبنانيون بالماس دورا لا ينافسهم فيه هناك إلا الإسرائيليون، حيث التنافس بينهما أيضًا على إدارة أعمال كابيلا فى أوروبا.

وعلى المسرح الدولى نسمع كذلك عن أسماء كبيرة فى الدول الأوروبية تتاجر فى السلاح والماس وصفقات البترول، بعضها شخصيات فرنسية شهيرة تتداول فضائحها منذ «**فوكار» حتى «دوما**» صحف وإعلام هذه البلدان نفسها مؤكدة ما كان فى صيغة الشائعات أياما سابقة.

الفصل الأخير :

يقع اغتيال «**لورين كابيلا**» فجأة. وفى صمت مشبوه يوارى الثرى، ويرتب «القصر» طقوس وراثة عاجله يعتلى خلالها ابنه الشاب «جوزيف كابيلا» مقدمة المسرح. شاب لم يتجاوز الثلاثين يتحدث السواحيلية أساسا وبعض الانجليزية (بحكم تربيته فى منطقة شرق افريقيا) ولا يجيد الفرنسية أو بالأحرى «اللينجالا» لغة العاصمة وقلب البلاد التى يحكمها. يقول البعض إنه وثيق الصلة بالانجوليين، ويلمح آخرون إلى دلالة ذلك فى واقعة الاغتيال والوراثة بحكم قوة مركز انجولا العسكرية بين داعمى كابيلا الأب. لكن صمت الأخرين جميعا يوحى بتفسيرات متعددة لموت البطل. البعض يرى أن قوات كابيلا نفسها تعبت من القتال فى تلك المساحات الشاسعة دون جدوى، فقرروا التخلص من القائد، وآخرون يبررون التلميح لانجولا، بأنها - مع تعبها - بدأت تستريح من ضغط سافمبى إزاء تعاون «المجتمع الدولى» فى محاصرته (هل بتعاون أمريكى من أجل بترول أنجولا؟) مما يمهد لقبول الدخول فى عملية مصالحة كبيرة كان يرفضها الاب. ورأى ثالث يضيف لعملية التمهيد



لوممبا

> **الوضع فى الساحة الأفريقية يشهد تعقيدات بين أكثر من عشرة لاعبين مما يجعل دور الراعى الأمريكى صعبا جدا**

للمصالحة تعب زيمبابوى الداخلى، إلى جانب مخاوف موسيفينى من الوضع الداخلى أيضا وهو بصدد انتخابات رئاسة حاليا تهدد موقعه. ورابع يرى أن لاعبى دور المايسترو (جنوب أفريقيا ونيجيريا) بدأوا يتحركون مع شعور **أن عناد «لورين كابيلا» كان يعطل مساعيهم فارتاحوا لمن يتدخل بازاحته ليمكن اللعب مع شاب مثل «جوزيف»، لن يشكل عقبة كبيره فى دفع عملية الوفاق.**

وفى هذه اللحظة يعقد الرئيس **شيراك** مؤتمره - التتويجى دائما - للقمة الفرنسية الافريقية فى الكمرون على مشارف الكونغو، فى وقت يريد استقرار المصالح الفرنسية فى القارة، حيث شركة «ألف» للبترول ذات يد طولى فى المنطقة، كما أن أنجولا صديقة وتشكل مع برازافيل طوق نجاه لهذه المصالح فى «حوض الكونغو»!

وكعادة المسرحيات التقليدية، يظهر بطل مفاجئ قبل إسدال الستار، فها هو الرئيس الأمريكى الجديد «بوش الابن» يسيطر على المسرح، لا فى أمريكا وحدها ولكن فى قلب المسرح الأمريكى، فيعقد ضمن أول لقاءاته العالمية لقاء - ومشتركا - بين كابيلا الإبن وكاجاما رئيس رواندا، اللاعب المحلى الرئيسى حاليا فى منطقة البحيرات.

وتنطلق على لسان **كابيلا** الإبن نغمة «**الحوار والمصالحة**» و«إعادة بناء البلدا وتقدم المنطقة». وينطلق اقتراح التقاء الجميع فى لوساكا فى مارس القادم «لمراجعة» اتفاق لوساكا ١٩٩٩ الذى تجاهلته كل هذه الاطراف لفترة طالت فطال معها القتال.

فهل يبشر هذا بهدوء العواصف؟

* الموقف فى الساحة الداخلية فى الكونغو، لم يتضح تماما بعد، فالقصر لم يكشف عن قتلة الزعيم الذى كان عقبة فى **الاتفاق أو التهدئة، ولغة الابن القائد الجديد تتردد بين التشدد لإرضاء جنوده، والمراوغة لاختبار القوى الخارجية**. والقوى المتمردة فى الشرق والشمال الشرقى تتصارع بعنف جديد فيه شبهة ضغوط من رواندا للتصالح ومن أوغندا للتشدد رغم ظهور معالم توحد بين أقوى عناصر «حركة التحرر الكونغولية» و«التجمع من أجل الديمقراطية» وهما عناصر جبهة التحرير الديمقراطية المناضلة منذ فترة موبوتو.

والموقف فى الساحة الإفريقية يكشف عن تعقيدات أخرى بين أكثر من عشره لاعبين عددناها سالفا، شاهدها صعوبة الترتيب لعقد اجتماع جديد فى لوساكا بين الاطراف الكونغولية نفسها فضلا عن اللاعبين الاقليميين (انجولا - زيمبابوى - زامبيا - وأغندا) مما يجعل دور «الراعى الامريكى» صعبا بدوره، وإن كانت سياسة بوش فى «الردع» لا التدخل» قد تردع بعض الأطراف المشاكسه فى هذا النزاع.

يبقى أن مثل هذه الصراعات لا تتوقف عادة بسهولة، فأصحاب المصالح المحلية والإقليمية والدولية كثيرون مما يجعل التراجعات شديدة الصعوبة، والمثل فى أنجولا ممتد منذ ربع قرن وفى السودان منذ عقدين من الزمان، وفى الصومال منذ عقد ومثله فى رواندا وبوروندى وسيراليون وليبريا. وكلها مناطق اشتعال لم تهدأ فيها العواصف يوما بسبب «الثروات الدامية»، فهل تهدأ رغم ذلك عواصف البحيرات الكبرى؟

ألمانيا تتحدث عن فيلم وثائقي كشف

تبريرات الناتو الكاذبة لحرب الكوسوفو

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

تبرير الناتو لحرب الكوسوفو كان أكذوبة كبرى.. المذابح التى قيل إن الصرب ارتكبوها ضد المدنيين الألبان فى كوسوفو ، وخطة " حدوة الحصان" السرية التى ادعى قادة حلف الناتو اكتشافها والتى قرر الصرب بمقتضاها إخلاء كوسوفو من سكانها الألبان ، والعديد من " القصص" الأخرى التى بررت بها قيادة الناتو خرق ميثاق الأمم المتحدة وشن حرب وتدمير ومواصلة تمزيق دولة يوغسلافيا وإعادتها إلى عهد ماقبل الصناعة **تبين بعد تحقيقات وأبحاث وتحليلات قامت بها فرق من محققين وأطباء وصحفيين من بلدان الناتو وبلدان أوربا الغربية ذاتها ، تبين أنها مجموعة من الأساطير المختلقة عمدا..**

وكانت البداية أكذوبة

جرى فى يوغسلافيا ولازال يجرى صراع شديد بين القوميات . وفى الكوسوفو فى التسعينات شنت الفرق القومية الألبانية نضالا مسلحا من أجل الانفصال . وليس سرا أنها حصلت على تدريب ودعم من دول الناتو . وفى الجانب الآخر كانت أجهزة الأمن اليوغسلافية أمام مهمة مستحيلة فى مواجهة قومية تطمح للانفصال بعد أن شاهدت انهيار الاتحاد اليوغسلافى وتمزقه ، وفى ظرف كان يصعب فيه تصحيح نهج سياسى صربى ابتعد كثيرا عن سياسة تآخى القوميات التى أدت لولادة يوغسلافيا الموحدة أيام حرب التحرير التى قادها الحزب الشيوعى وزعيمه تيتو.

ولكن معالجة التوترات والنزاعات الاثنية والقومية بالغارات الجوية، بتدمير المنشآت الصناعية والمستشفيات ، بحرب دامية ، وبتقطيع أوصال الدولة ، لايحل المشاكل بل يزيدها تفاقما وحدة .. تماما كما يبين المشهد اليوغسلافى، وحقائق حربه ضد يوغسلافيا عام ١٩٩٩ والتى أخفاها الناتو وعادت الآن للظهور بعد أن أزيح عنها ركام الأكاذيب تبين أن **قرار الحرب كان جاهزا عند قيادة حلف شمال الأطلسى وكانت مهمة القادة السياسيين فى بلدان الحلف أن يكسبوا الرأى العام للحرب على حساب الحقيقة.** وتبين أن كما هائلا من الأخبار والصور والأفلام التى كان لها أثرها على ملايين الناس أعمل فيها التأليف والتحوير .. والأحداث جرى إدراجها فى سياقات أعطتها معنى غير ماكان لها وقت وقوعها ..

وفى هذا السياق برزت فى ألمانيا شخصيتان سياسيتان تتحملان مسئولية خاصة ثقيلة وهما **وزير الخارجية فيشر ووزير الدفاع شاربينغ.** مجلة شتيرن أوسع المجلات الأسبوعية انتشارا كتبت أنهما" نصبا على الشعب وكذبا عليه وخدعاه". وهذه هى أيضا خلاصة الفيلم التسجيلى المثير الذى عرضه التليفزيون الألمانى وعنوانه" **وكانت البداية أكذوبة"**

وكان لإذاعة الفيلم أصداء واسعة فى وسائل الإعلام ما لبثت أن شغلت البوندستاغ الألمانى ، ولكن ..

لم يكن حاضرا فى قاعة البوندستاغ الهائلة يوم الجمعة **١٦ فبراير** بعد الظهر أكثر من **٤٧ نائبا** .. أى أقل من عشر أعضاء البرلمان . معظم الباقين كانوا قد حزموا حقائبهم وتوجهوا إلى مواطنهم فى المقاطعات لقضاء الويك اند أو لاعمال فى دوائرهم الانتخابية .. الذين جلسوا فى القاعة **منهم ٢٠ نائبا من حزب اليسار (حزب الاشتراكية الديمقراطية)** .. البقية من الأحزاب الأربعة الأخرى الممثلة فى البرلمان . وتفسح التقاليد البرلمانية فى البرندستاغ امكانية دعوة البرلمان لمناقشة موضوع راهن ذو أهمية خاصة .. وهكذا كان موضوع ساعة النقا ش بعد ظهر الجمعة " **موقف الحكومة الاتحادية من التقارير الراهنة عن أسباب دخول حرب الكوسوفو"** ولكن لم يكن الموضوع مرغوبا من الأحزاب التى تحمست لحرب الكوسوفو منذ سنتين . وهى الأحزاب التى ضربت عرض الحائط بتحليلات وتحذيرات حركات السلام ، وشخصيات علمية وسياسية وعسكرية حذرت من الحرب وكشفت أهدافها الحقيقية.

بشكل اص اهتم **برنامج مونيتور** من القناة الألمانية الأولى بتتبع موضوع حرب الكوسوفو كاشفا العديد من الخفايا ومن أسلوب التلاعب بوعى الشعب وإرادته . ونجح الآن صحفيون من قناةW D R التليفزيونية الألمانية بانتاجهم فيلم وثائقى حول حرب الكوسوفو يوضح كيف بررت الحكومة الألمانية دخولها .. وماذا قال منذ سنتين خصوصا **وزير الدفاع** تبريرا لقرار ذى خطورة خاصة فى ألمانيا ، **إذ يمنع الدستور الألمانى المشاركة فى حرب خارج نطاق حلف الناتو ، وحرب الكوسوفو كانت انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة** وهى إضافة إلى ماتقدم **أول حرب تدخلها ألمانيا بجنودها وطائراتها وأسلحتها الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية..**

وزير الدفاع **شاربينغ** ووزير الخارجية **فيشر** لم يحضرا الجلسة وأناب كل منهما وكيلا لوزارته للإجابة عن أسئلة النواب. ولم تخرج وقائع الجلسة عن مساجلة بين نواب حزب الاشتراكية الديمقراطية الذين عارضوا الحرب منذ البداية وبقية النواب الحاضرين الذين التزموا الدفاع عن قرار الحرب الذى اتخذه حلف الناتو ومن خلفه حكومات الدول الأعضاء.

إننا لانشن حربا!

الفيلم المثير يبدأ بصوت المستشار الألمانى **شرودر** فى ٢٤ مارس ١٩٩٩ وهو يعلن " للمواطنات والمواطنين الأعزاء " أن" **الناتو بدأ مساء اليوم بضربات جوية ضد أهداف عسكرية فى يوغوسلافيا . أن التحالف يريد بهذا منع وقوع المزيد من الانتهاكات الشديدة والمنهجية لحقوق الانسان وبذلك يريد من حدوث كارثة إنسانية فى الكوسوفو . أن الرئيس اليوغسلافى ميلوسوفيتش يقود هناك حربا لاتعرف الرحمة أما نحن فلا نشن حربا. وانما نحن مدعوون**

لفرض حل سلمى فى الكوسوفو، أيضا بوسائل عسكرية".

ووزير **الخارجية فيشر** صرح بعد أربعة أسابيع من بداية الحرب" إننا لانشن حربا . إننا نقاوم وندافع عن حقوق الإنسان ، عن الحرية وعن الديمقراطية " ويعقب مقدم الفيلم بقوله: " **هذا الفيلم يبين كيف أن الشعب قد خدع من أول يوم فى حرب الكوسوفو. ويعرض الفيلم أيضا كيف جرى تزوير الحقائق وكيف اخترعت وقائع وكيف حدث التغرير والكذب . هذا الفيلم يبين لماذا سقطت القنابل على بلغراد".**

والحقائق التى كشفت أخيراً لم تكن أسرارا مخفية . ولكن إعادة عرض ماجرى بالاستماع إلى شهود وزيارة المواقع التى جرى ذكرها منذ سنتين بالارتباط مع أحداث تبرر شن الحرب كان له صداه الواسع والقوى فى الإعلام. **والشهود الذين تحدثوا فى الفيلم من أهل الكوسوفو كانوا فى المواقع التى ادعت دعايات الناتو وقوع مجازر فيها ، وصور الفيلم شهادة مقاتلين فى جيش تحرير الكوسوفو ، وقدم شهادات الخبراء الفنلنديين الذين أجروا التحريات ، وشهادة** جنرال ألمانى كان يمثل ألمانيا فى فريق التفتيش التابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى.

النتيجة أن القصص التى روجها إعلام الناتو كانت قصصا مخترعة، ومعظم الصور جرى اللعب فيها . بادعاء أن هناك مخططاً صربياً لتهجير السكان الألبان من الكوسوفو أجمع الخبراء على أنه مجرد اختراع لاأساس له . صور القوافل من البشر الخارجين أو الهاربين من مواطنهم طلبا للنجاة هى قوافل الفارين من الحرب الأهلية التى اندلعت بسبب هجمات جيش تحرير الكوسوفو على الشرطة اليوغسلافية وعلى الصرب . هذا ماتسجله **تقارير مفتشى منظمة الأمن والتعاون الأوروبى . وتقول هذه التقارير إن هؤلاء القرويين كانوا يعودون الى قراهم بعد انتهاء النزاعات المسلحة.** أما الهجرة الحقيقية كما يسجل الفيلم فقد بدأت نتيجة غارات الناتو والتصعيد الذى أحدثته الغارات ضد قوات الأمن اليوغسلافية.

الناتو أخفى الحقائق ثم بدأ يخترعها

وتتحدث فى الفيلم الديبلوماسية الأمريكية **نورما براون فتقول " فلم يكن هناك أزمة إنسانية حتى بدأ الناتو هجماته الجوية . بالتأكيد كانت ثمة مشاكل إنسانية وكان هناك كثير من المشردين بسبب الحرب الأهلية. ولكن هذا حدث على النحو التالى: كان الناس يخرجون من قراهم عندما يقوم الصرب بعمليات ضد جيش تحرير الكوسوفو – وبعدها كانوا يعودون مرة أخرى. والحقيقة أن الجميع كانوا يعرفون أن الأزمة الانسانية ستحدث إذا بدأ الناتو بالقاء القنابل".**

ولكن الناتو رغم مؤتمراته الصحفية اليومية لم يذكر كلمة واحدة عن تقارير منظمة الأمن والتعاون الأوروبى التى كانت متاحة له . بل إن تقريرا عرض على آخر اجتماعات الناتو قبل الحرب يوم ١٤ مارس ١٩٩٩ وفيه ذكر صريح لمصدر العنف" **العنف يأتى بالدرجة الأولى من العمليات الإرهابية لجيش تحرير الكوسوفو، والصرب من ناحيتهم اتخذوا إجراءات رادعة بقسوة تفوق مايتناسب مع الوضع".**

كل هذا كان معروفا لدى وزارة الدفاع الألمانية .

الشهود والخبراء الذين تم الاستماع اليهم فى شأن ماسماه وزير الدفاع شاربينغ **مذبحة روجوفا** (٢٩ يناير ٩٩) وتقارير وزارة الدفاع نفسها تثبت أن القتلى كانوا جميعا جنوداً من جيش تحرير كوسوفو وشرطى صربى وليسوا مدنيين . وقد سقطوا فى معركة عسكرية بينهم وبين الشرطة الصربية.

الجنرال الألمانى لوكاى يشهد بأن قادة جيش تحرير كوسوفو صرحوا لمندوبى منظمة الأمن والتعاون بأن جنودا قد استشهدوا هناك فى سبيل قضية الألبان السامية".

ويعيد الفيلم صورة الوزير وهو يتحدث آنذاك بصوت مؤثر وهو يعرض صور القتلى متحدثا عن المذبحة التى كان يعرف أنها لم تكن مذبحة .

ولكن " **صنع مذبحة**" إعلاميا كان ضروريا وقتها لأمريكا وألمانيا وبقية الناتو لتبرير حرب لم تعط الأمم المتحدة تفويضا بشأنها.

كل التفاصيل المعروفة عن دفع أوروبا دفعا فى اتجاه الحرب ضد يوغسلافيا تبين **عملية الخداع الشاملة التى لعبت فيها قيادات حكومية وإعلامية وعسكرية للتغرير بعقول مئات الملايين من الناس وجعلهم يعتقدون أنه مامن مفر من الحرب " دفاعا عن الإنسانية".**

ولكن كان هناك أيضا من حاولوا تحذير الرأى العام حتى لايصدق الخديعة ، ومنهم الأحزاب الحاكمة. فى مذكرة نشرها وقتها عضو قيادة الحزب الديمقراطى الاجتماعى ونائب الحزب فى البوندستاغ **هيرمان شير اتهم الحكومة الألمانية (التى يقودها حزبه) بخداع البرلمان والرأى العام فيما يخص تبريرها للحرب الجوية التى تشارك ألمانيا فى شنها ضد يوغسلافيا . والسيدة انجيليكا بير المتحدثة باسم الخضر فى شئون الدفاع والسياسة العسكرية** فى البوندستاغ الألمانى والتى يشارك حزبها فى الحكم أعلنت أنها ماكانت ستوافق على الضربات الجوية ليوغسلافيا لو كانت قد اطلعت على النص الصحيح لمعاهدة رامبوييه التى أريد فرضها على يوغسلافيا وتبين أن **معظم نواب البوندستاغ لم يكونوا يعرفون بوجود الملحق "ب" فى المعاهدة الذى كان ينص على إنهاء سيادة الدولة اليوغسلافية وقبولها باحتلال الناتو لكامل أراضيها، بالنسبة** للألمان (والحال من بعضه بالنسبة لبقية دول الناتو) يعنى الأمر باختصار أن ممثلى الأمة قد خدعوا فى شأن من أخطر الشئون التى عرضت على البرلمان طوال تاريخه .. رغم الدستور والديمقراطية !

وانتهت أيضا بأكذوبة

عندما انتصرت قوات الناتو تاركة يوغسلافيا ويضمنها إقليم الكوسوفو حطاما يعيش شعبه فى عهود ماقبل الجسور التى تعبر بها الأنهار وعهود ماقبل محطات الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والمستشفيات . **قيل إن السلام قد عاد وبدأ البناء الديمقراطى** .. وشاهدنا مظاهر الاحتفالات والبهجة المشتركة لجنود الناتو وجيش تحرير كوسوفو.

ولكن سرعان مابدأت تحت أعين الناتو عملية **تهجير الصرب بالإرهاب المكشوف** .. ومالبث العنف أن اتسع نطاقه وامتد الإرهاب إلى مناطق أخرى من يوغسلافيا بهدف اقتطاع أجزاء أخرى منها بناء على ذات العقلية ، عقلية التعصب الاثنى الذى قضى على التضامن بين شعوب يوغسلافيا وفتح الباب واسعا للتدخل الأجنبى.

وتأتى حيرة الدول النافذة فى الناتو وعجزه فى مواجهة القوى التى أسهم فى إطلاقها ولم يعد قادرا على السيطرة عليها من أنه **غير قادر على فعل شيئين فى ان واحد إرضاء الحكومة اليوغسلاقية الحالية المستعدة للسير غربا ولكنها تريد أن تضمن أن يبقى شئ من بلدها من جهة، وفى نفس الوقت تلبية المطامع الألبانية باقتطاع جزء آخر من يوغسلافيا.**

ومأزق الحكومة اليوغسلافية يكمن فى أن وصولها للحكم ارتبط بتوقعات هائلة لدى المواطنين الذين ضاقوا بالمعاناة من الحصار وهى ترى الوقت يجرى وبدلا من حلول فعلية تخفف المعاناة لاتحرز هى أى تقدم من أجل تسوية تعيد الكوسوفو ليوغسلافيا بل وتواجه بحرب وباقتطاع أجزاء أخرى من أراضيها.

الآن يتساءل كثيرون ممن دعموا انتصار كوستونيتشا إن كانت وعود الغرب قابلة للتصديق ويزداد الخوف من أنها لم تكن أكثر من طعم سيضطرون للجرى خلفه على طريق تتآكل فيه الدولة . كما يتساءل اليوغسلاف عن حقيقة أهداف حرب الناتو التى دمرت وطنهم وإلى متى يستمر احتلال الناتو لبلادهم.



نظمت دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت فى العاصمة الاردنية بالاشتراك مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية فى الفترة من١٨ إلى٢٢ يناير ٢٠٠١ ، ندوة مغلقة تحت عنوان«الثقافة فى الوطن العربى -تحديات الألفية الجديدة وآفاق التنمية الثقافية».

وبإذن خاص من دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية تنشر اليسار فى هذا« العدد الدراستين المقدمتين من فريدة النقاش ود. جورج جقمان.

المواطنة بين الدولة الدينية والعلمانية



• الدولة الدينية تخاصم الحريات العامة.. خاصة حرية المرأة وتضعها جميعا فى ميزان الدين.
• مصر بعد ثورة ١٩٥٢ شهدت أشكالا متباينة من التمييز بين المواطنين وغياب واقعى لمفهوم المواطنة

" أنا خضت الانتخابات ونجحت كمواطنة وليس كامرأة"

بهذه الكلمات ردت النائبة المصرية " **عزة الكاشف**" التى نجحت فى انتخابات الدورة الأخيرة فى مجلس الشعب - (نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٠) على سؤال لصحفية حول العقبات التى واجهتها كامرأة ، لأنها كانت مرشحة فى دائرة فى محافظة دمياط التى تجمع بين الريف والحضر . وربما عبرت " النائبة" لاشعوريا عن إدراك لحقيقة أن **المرأة فى النظام القائم هى مواطن ناقص رغم أن لها الحق فى التصويت والترشيح.**

وقد بدا رد النائبة غريبا . وهى التى تضع غطاء على رأسها وكأنه استجابة للتصورات الإسلامية الشائعة والتى تقول إن شعر المرأة عورة . بل ويصل بعضها أحيانا إلى القول بأن صوتها نفسه هو عورة . فهى تطرح مفهوما لايجرى استعماله فى أدبيات الإسلام السياسى إلا نادرا بل يكاد يغيب تماما عن هذه الأدبيات فى تعاملها مع وضع المرأة التى هى رعية وليست مواطنا.

ويتوافق مفهوم الرعية لا المواطنة مع تصورات وأفكار ورؤى **الدولة الدينية التى تدعو إليها جماعات الإسلام السياسى أو تلك القائمة بالفعل فى عدد من البلدان " الإسلامية " مثل السعودية وأفغانستان،** حيث يجرى سحب القضايا السياسية المجتمعية والثقافية جميعا إلى دائرة الدين والرؤية الدينية ، ويسود التعامل بالفتاوى لابالقوانين . **لأن الدولة الدينية لاتفصل بين السلطات التى تتجمع غالبا فى أيدى حاكم واحد مستبد هو الخليفة أو السلطان أو الملك ، وذلك على العكس من الدولة الحديثة العلمانية أو الوطنية التى ينفصل فيها الدين كلية عن السياسة ويقوم فيها الفصل واضحا بين السلطات وتقييد سلطة الحاكم بالقانون والدستور الذى يساوى بين المواطنين كافة بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة.**

وتمثل **المواطنة** وضعا حقوقيا وسياسيا للفرد محددا وواضح المعالم . إذ تتأسس على عقد اجتماعى تتحدد فيه الحقوق والواجبات والشروط متجاوزة روابط الدم والقرابة . والمواطن يكون هو ذلك الذى يتساوى مع غيره أمام القانون ويدفع الضريبة ويؤدى الخدمة العسكرية ، وهو مفهوم ارتبط بالزمان والمكان وبالعلاقة بكل من الدولة، والمجتمع أى أنه حالة سيرورة وليس نصا.

ولذا فالمواطنة هى أعلى كثيرا من مفهوم الحق وحده ، وكما يقول الباحث السورى " هيثم مناع" .." فالحق ترافق فى أغلب الظن مع نشأة المجتمع الأبوى الذى أعطى حقوقا لأحد الجنسين على حساب الجنس الآخر ، كذلك أعطى مفهوم الملكية والإرث وتعدد الزوجات لرجل واحد ، وامتيازات الابن البكر وأفضلية ابن العم وحقوق القريب.. إلخ أعطت هذه الحقوق امتيازات لأشخاص على حساب حرمان أشخاص آخرين . من هنا كان مفهوم الحق فى نشأته مفهوما سلبيا ، وبقى فى هذا النطاق آلاف السنين .."(١)

ويضعنا هذا التعريف للحق على أرض منطقة التوتر الرئيسية فى المجتمع الطبقى ، وهى المسألة التى عالجتها منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعالجها الفكر الاشتراكى بصورة أشمل.

الدولة الدينية

الدولة الدينية هى تلك التى تتداخل فيها كل السلطات ويجرى ممارستها جميعا باسم المقدس المتعالى الذى لايناقش ولايرد ، وهى تنزع السلطة عن المجتمع وتحيلها إلى الدين. وكما يقول المفكر الجزائرى" **محمد أركون**" .." إنه فى ظل مثل هذه الدولة فان الرمزانية الدينية الأولية تنحط فى مابعد ، وتتحول إلى نوع من القوانين القضائية الصارمة، وإلى مجرد أيديولوجيات للهيمنة والسيطرة. ويمكننا أن نتتبع **قصة هذا الانحطاط والتدهور بدءا من موت النبى عام ٦٣٢م** ، ولكن بشكل أخص بعد وصول الأمويين إلى السلطة عام ٦٦١م. وبمجئ الأمويين انتهت مرحلة الدين

التسامح الديني لا يستلزم أن يكون للدولة دين رسمي

فالله لم يفوّض أحداً ليفرض على الإنسان ديناً معيناً

بالمعنى الرمزي المتفتح وابتدأت مرحلة الدولة بكل إكراهاتها وقيودها . واستخدم الدين عندئذ كأداة للمشروعية من قبل السلطة الأموية من أجل ترسيخ حكمها ومحاربة المعارضة (**عبد الله بن الزبير .. الشيعة.. الخوارج**) بمعنى أن الأولوية لم تعد كما كانت عليه الحال في زمن النبي للانفتاح الرمزي الواسع ، وإنما لمقتضيات السلطة وعقل الدولة . وضمن هذا المعنى نفهم كيف أن قسما كبيرا من المسلمين(بمن فيهم بعض اتجاهات السنة) يعتبرون الأمويين ملوكا لاخلفاء .."(٢)

ويضيف " أركون" .. راحت تتشكل طوال القرنين الهجريين الأولين (أي من ٦٣٢ إلى ٨٥٠ تقريبا) تلك النصوص التي تدعى بالقانون الإسلامي ، أي الفقه ، ثم منهجية هذا القانون أي أصول الفقه ، وهذا العلم الأخير إسلامي محض، وهو عبارة عن جهد عقلي (اجتهاد) يبذل من أجل خلع القداسة والتعالي (ولكن بعد فوات الأوان) على القانون الذي كان قد بلور عمليا وتاريخيا في المحاكم عامي ٦٣٢ - ٨٠٠ تقريباً (٣)

أما في الممارسة الفعلية العصرية فان الدولة الدينية تخاصم الحريات العامة ، من حرية الفكر والتعبير والتنظيم والاعتقاد (وبخاصة حرية المرأة) ، وتخضعها جميعا لميزان الدين . وهي لاتعرف مفهوم المواطنة لأن المواطن هو المؤمن في نظرها ، بل إن المواطنين هم رعايا للسلطان أو الخليفة مشدودة مصائرهم وحرياتهم إليه بخيوط القداسة وبامتلاكه للحقيقة المطلقة التي يستمدها من وضعه باعتباره مفوضا من الله.

والدولة الدينية لاتعرف الفرد ولاتعترف به، وإنما هي تتعامل مع جماعة المؤمنين . وقد كانت مثل هذه الدولة وماتزال مفرخة لكل أشكال التسلط والاستبداد والعقوبات البدنية الوحشية ومصادرة الحرية" مرة أخرى أفغانستان والسعودية نموذجا" ، **وفي ظلها أيضا تنتعش كل الروابط الطائفية والإثنية والمذهبية** أي مايمكن أن نسميه ، بالماتحت قومية على حد تعبير السياسي الفلسطيني " **عزمي بشارة**".

العلمانية

قامت العلمانية على التسامح الديني والفصل الكامل بين الدين والسياسة ، وتكونت في الغرب في ظل عملية الصعود الطويل نحو القومية والصراع مع الكنيسة ، ومبكرا جدا في القرن السابع عشر كتب المفكر الانجليزي " **جون لوك**" أنه " ليس من حق أحد أن يقتحم باسم الدين الحقوق المدنية والأمور الدنيوية . ومعنى ذلك أن **التسامح الديني يستلزم ألا يكون للدولة دين** ، لأن خلاص النفوس من شأن الله وحده ، ثم إن الله لم يفوض أحدا في أن يفرض على أي إنسان دينا معينا ، ثم إن قوة الدين الحق كامنة في اقتناع العقل ، أي كامنة في باطن الانسان ، والتسامح يمتنع معه الاعتقاد في حقيقة مطلقة أي تمتنع معه الدوجما"(٤)

والعلمانية هي أيضا كما يقول المفكر السوري "**يسن الحافظ**" حصيلة نظرة جمعت بين الدنيوية والعقلانية إلى الكون ، الإنسان ، المجتمع ، الثقافة .. إلخ وفي الحيز الأخير السياسة ، وهي أيضا حصيلة صراع الميول والبنى والأيديولوجيا ماقبل القومية الغاربة كنسية كانت أم اقطاعية . والدولة القومية الحديثة كانت تدفع بالعلمانية إلى السطح السياسي مع احترامها وصيانتها سائر ميزات المجتمع ماتحت السياسة الاجتماعية الفكرية الأيديولوجية "..(٥)

ويرى" **محمد أركون**" أن العلمنة هي على الصعيد الفكري موقف نقدي تجاه المعرفة " بصفته البحث الأكثر حيادية والأقل تلوينا من الناحية الأيديولوجية من أجل احترام حرية الآخر وخياراته ، وهو أحد المكتسبات الكبرى للروح البشرية وهذه هي العلمنة الحقيقية"..(٦)

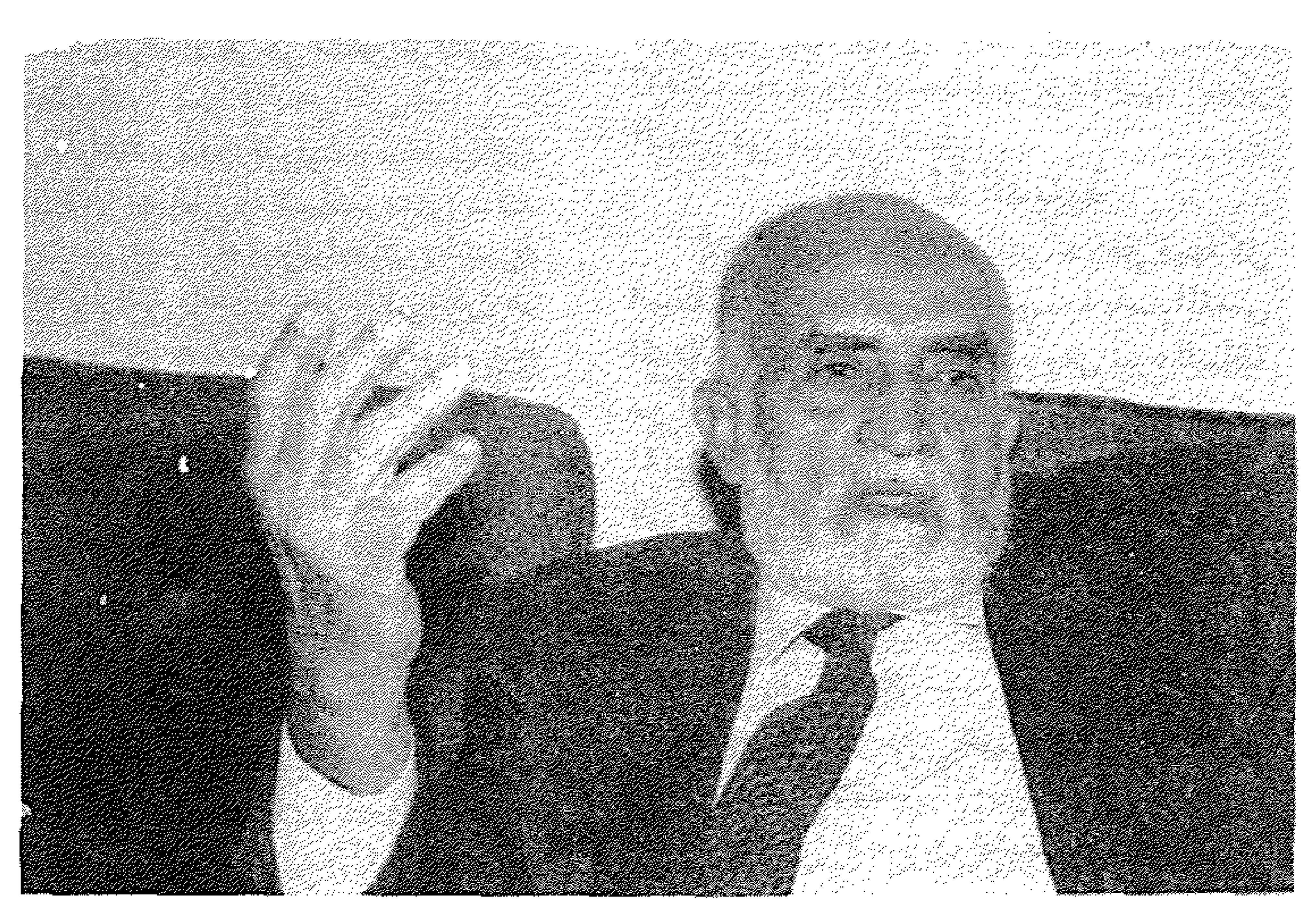
فهل يمكن علمنة الإسلام؟..

إنه السؤال الشائك الذي اخترق فكر النهضة كله دون الوصول الى إجابة واضحة . ولم تكن التجربة " **الكمالية**" في تركيا أبدا مثالا يحتذى ولاهي شافية لأسباب كثيرة ، إذ نظر اليها باعتبارها عملية اقتلاع من الجذور ، وبقيت جهود النهضويين والغالبية من مفكري التنوير حتى يومنا هذا تسعى لمحاولة التوفيق بين الإسلام والعلمانية.

وحين سألت الباحث الإسلامي المجدد " **خليل عبد الكريم**" هل تعتقد أن الدين الإسلامي يتوفر على أسس لاتضعه في تناقض مع العلمانية ، أي هل يمكن علمنة الإسلام ؟ قال:

" إن الاجابة تتوقف على مفهوم العلمانية ، فاذا كان منقولا عن الغرب ، وهو استبعاد الدين كلية ، فهذا مرفوض ، لأن من الصعب استبعاد الإسلام كدين من كل نواحي الحياة . إنما إذا كان مفهوم العلمانية هو تحديد نطاق الدين ففي هذه الحالة من الممكن علمنة الإسلام . **وتحديد نطاق الدين في رأيي هو العقائد والعبادات والأخلاق ، أما بخلاف ذلك فيمكن أعمال العقل البشري دون التقيد بالنصوص.** طبعا في هذه الحالة مع الاسترشاد بالقيم العليا التي جاء بها الإسلام ".

مصطفى مشهور .. المرشد العام للإخوان المسلمين



وحين قلت له إن الدين هو مسألة شخصية بين الإنسان وربه لادخل له بالسياسة وأن ذلك هو أحد الأسس العلمانية فهل ترى فى ذلك مساسا بالدين ؟ أجاب:

" نحن لانريد أن نصل إلى هذه النقطة ، نحن نعترض على هذا الشعار " وأكد مرة أخرى " أن هذا الشعار نابع من المفهوم الغربى للعلمانية.."

ويرى الباحث السودانى فى الإسلاميات" **عمر القراى"** أنه على الرغم من نجاح المفكر التونسى " **الطاهر الحداد"** الذى وضع فى سنة ١٩٣٠ كتابا تأسيسيا بعنوان" **امرأتنا فى الشريعة والمجتمع** "- يرى أنه" على الرغم من نجاح **الطاهر الحداد** فى تحديد الأحكام التى أضرت بالمرأة وعطلت المساواة ورفضه لها ، إلا أنه لم يملك البديل عن هذه الأحكام من داخل الدين الإسلامى نفسه ، مما يمكن أن يلحق بعض أفكاره بالنسبة بينها وبين أفكار نهضة المرأة التى تقوم على أسس علمانية . ولعله من هذا المدخل وجد العلماء فى تونس الفرصة فى الهجوم على أفكاره واتهامه بالخروج على الدين وسحب شهادة الفقه منه .."

وهو نفس الموقف الذى اتخذه الأزهر من الشيخ " **على عبد الرازق"** حين طرده من هيئة كبار العلماء بعد إصدار كتابه" **الإسلام وأصول الحكم"** والذى تضمن منحى علمانيا ونقدا جذريا للدولة الدينية وللخلافة.

وصلت كل محاولات التفكير من داخل الدين فى قضايا العلمانية والمواطنة وحقوق المرأة الى طرق مسدودة ، وأودت بحياة البعض وتهديد آخرين بالقتل وتهميش الإنتاج الفكرى للباحثين وعزلهم . وهو مايعنى . لاأحسب أن المؤسسة التقليدية السلفية قوية وراسخة . ولكن أيضا أن هناك مشاكل قوية فى الدين نفسه .. فى القرآن والسنة ناهيك عن الفقه والفكر الدينى.

وقد كان **مصير المفكر الإسلامى السودانى " محمود محمد طه " هو الإعدام ، لأنه مد حبال التأويل إلى مالانهاية حتى يزيل كل تناقض بين المواثيق الدولية التى هى من صنع كل الحضارات والثقافات وبين الدين** ورأى أن إقرار الحقوق هو عملية نضالية وصراعية طويلة المدى . وقد أعدمه - وهو المفكر المسلم - نظام مستبد رفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الحدود.

ويرى" **أركون"** أن شرطا رئيسا لعلمنة الإسلام الممكنة من وجهة نظره هو" دراسة مفهومى خلع القداسة والتعالى على قانون ما . أو على مؤسسات الدولة والإدارة ، أو على شخص الخليفة ووظيفته ، وهى أساسية وحاسمة إذا ماأردنا أن نقوم اليوم بمقاربة صحيحة لمسألة الإسلام والعلمنة أو الدنيوة .."(٧)

العسكرية الدينية:

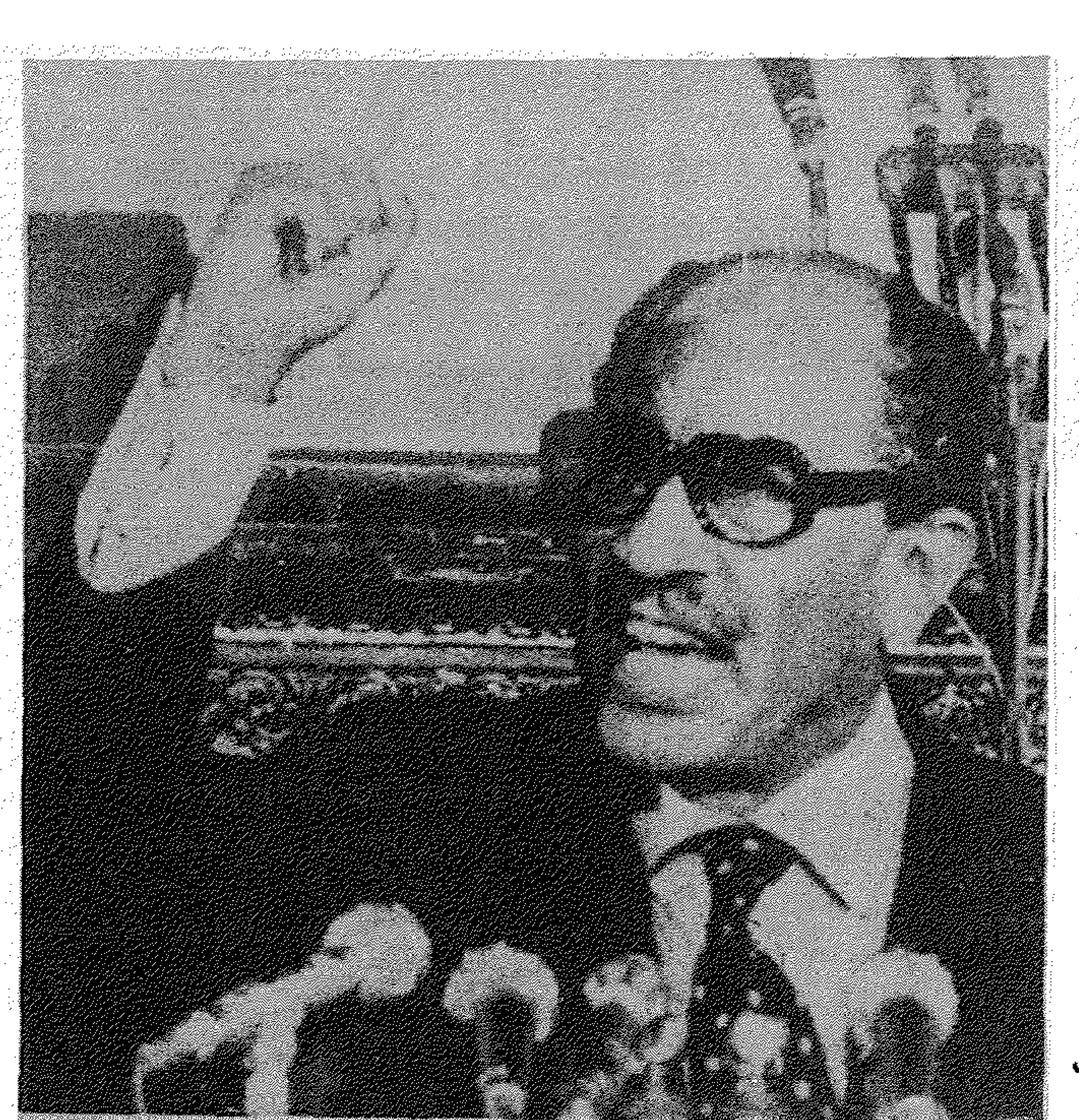
ورغم أن **مصر** هى دولة علمانية ضمنيا فيها دستور يساوى بين المواطنين وفصل نظرى بين السلطات وتعددية حزبية أخيراً وأن مقيدة، فإنها تشهد منذ قيام النظام العسكرى فيها منذ يوليو ١٩٥٢ أشكالا متباينة للتداخل بين السلطات ولانفراد الحكام بالقرار وللتمييز بين المواطنين بل وغياب واقعى لمفهوم المواطنة . وقد نشبت الصراعات بينها وبين القوى الدينية الإسلامية دائما على الأرضية ذاتها ، ولم تكن أبدا صراعات بين مشروعين مختلفين ورؤيتين للعالم.

ورغم أن السلطة الدينية الرسمية(الأزهر) تخضع فعليا وقانونيا لسلطة الحكم ، فرئيس الجمهورية هو الذى يعين شيخ الأزهر .**فقد دأبت الدولة على الاستنجاد بهذه السلطة الدينية فى كل مآزقها الكبرى منذ هزيمة ١٩٦٧ وصولا إلى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، وبطبيعة الحال فى أى تعديل جزئى لقوانين الأحوال الشخصية وذلك التماسا للمشروعية الدينية ، لأن المشروعية السياسية غائبة** . بل إن الدستور " المدنى" القائم يمنح الدولة دينا وينص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع.

وتغيب المشروعية السياسية فى ظل الاستبداد والتسلط وعدم إمكانية تداول السلطة وحالة الطوارئ الدائمة والأشكال المختلفة من العزل السياسى والاعتقال دون محاكمة ومصادرة الحريات الشخصية ، والانقسام الطبقى المتزايد وانتشار الفساد والفقر المدقع والتخلف الحضارى. وتبلور هذه الحالة منظومة ثقافية اسميها **ثقافة الطوارئ** التى تنفى المواطنة ، فإذا كان المواطن فى الدولة الدينية هو المؤمن فالمواطن فى الدولة العسكرية الاستبدادية هو المطيع.

ومن حيث الجوهر لاتختلف ممارسات الدولة العسكرية التسلطية ضد المواطنين عن ممارسات جماعات الإسلام السياسى - الجهادية منها والمعتدلة - وخاصة ضد كل من النساء والأقباط (أهل الذمة) فضلا عن أنهما معا - أى الدولة الاستبدادية والإسلام السياسى - مستندين معنويا بالمادة الثانية من الدستور المصرى التى تنص على أن دين الدولة هو الإسلام وأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع بعد أن كانت مصدرا من مصادره وعدلها الرئيس" السادات"

جوهر ممارسات الدولة العسكرية التسلطية ضد المواطنين .. خاصة النساء والاقباط لا تختلف عن ممارسات جماعات الإسلام السياسى ضدهم



أنور السادات

لتصبح المصدر الرئيسى.

ويضع النظام الحزبى المقيد والتعددية الشكلية غطاء علمانيا على طنجرة طائفية، كما يقول "**يسن الحافظ**" واصفا الوضع اللبناني.

وعلى العكس تماما مما كان مفترضا. فقد أسفرت سياسة الانفتاح والسوق الحرة بلا ضوابط والخصخصة والتى تواكبت مع هيمنة النزوع الطفيلى غير الانتاجى لدى الرأسمالية المصرية عن انتعاش الأصولية، ومضاعفة القيود على الحريات العامة وإهدار حقوق المواطنة وإضعاف حركة التنوير الجديدة وأساسها حرية المواطن.

وقد شهد الربع قرن الأخير ظاهرة ثقافية اجتماعية أخذت تتسع، **وهى انتقال بعض المفكرين والمبدعين التنويريين من صفوف اليسار والعلمانية إلى مواقع التيارات الإسلامية** بظلالها المختلفة حتى أصبح بعضهم محسوبا على الدعاة الأشداء أكثر منه على المفكرين والمبدعين. وهم فى موقعهم الجديد أشد عداوة لأفكارهم ومواقفهم السابقة من" المجاهدين" الأصليين وبعضهم أكثر رواجا فى أجهزة الإعلام المملوكة للدولة.

وكان نظام السادات الذى ورث الناصرية قد اختار لنفسه استراتيجية ثقافية مؤسسة على الدين، لافحسب حين سمى نفسه "**محمد أنور السادات**" ووصفه الإعلام بالرئيس المؤمن، بل حين سلح أيضا الجماعات الدينية فى الجامعات فى بداية السبعينات لتواجه اليسار - الماركسيين خاصة - وفتح أبواب أجهزة الإعلام للدعاة الدينيين ولأكثرهم محافظة ورجعية، وأصبح عنوان حكمه هو الشعار الذى أطلقه " العلم والإيمان " وهو ماأسس للاتجاه الذى تفاقم بعد ذلك وهو البحث عن جذور متوهمة فى القرآن لكل ماهو حديث وجديد فى العلم.

وقد توافقت استراتيجية السادات التى تواصلت حتى الآن وإن بصور مختلفة مع استراتيجية الشركات عابرة القارات. التى قامت فى سياق تحويل الأمم إلى أسواق والشعوب إلى زبائن بانعاش كل أشكال التعصب المذهبى والطائفى والدينى والعرقى.

وتفنن الإسلاميون فى العدوان على حقوق المواطنة فى الوقت الذى كانت فيه الدولة ومازالت تمارس أشكال الاعتقال التعسفى والتعذيب فى السجون وإحالة المواطنين إلى محاكمات استثنائية. وتنتهك مؤسسة الشرطة آدمية البشر خاصة الفقراء والذين لاحيلة لهم ولاواسطة، فتسحق هؤلاء الذين توفر لهم الحقوق على الورق- إذ تساوى المواطنون نظريا أمام القانون - بينما يمكن إهانتهم وضربهم والاستيلاء على أوراقهم والزج بهم فى التخشيبة باسم الطوارئ

سياسة السادات توافقت مع استراتيجية الشركات العابرة القارات فى تحويلها الأمم إلى أسواق والشعوب إلى زبائن بإنعاش التعصب المذهبى والطائفى والعرقى والدينى

ذعر الحكومة أمام التيار« الإسلامى» فى أزمتى «الوليمة» وتبعاته يقول لنا ببساطة أن الحريات العامة فى محنة

محمد عباس



والاشتباه وغيره من القوانين الاستثنائية.

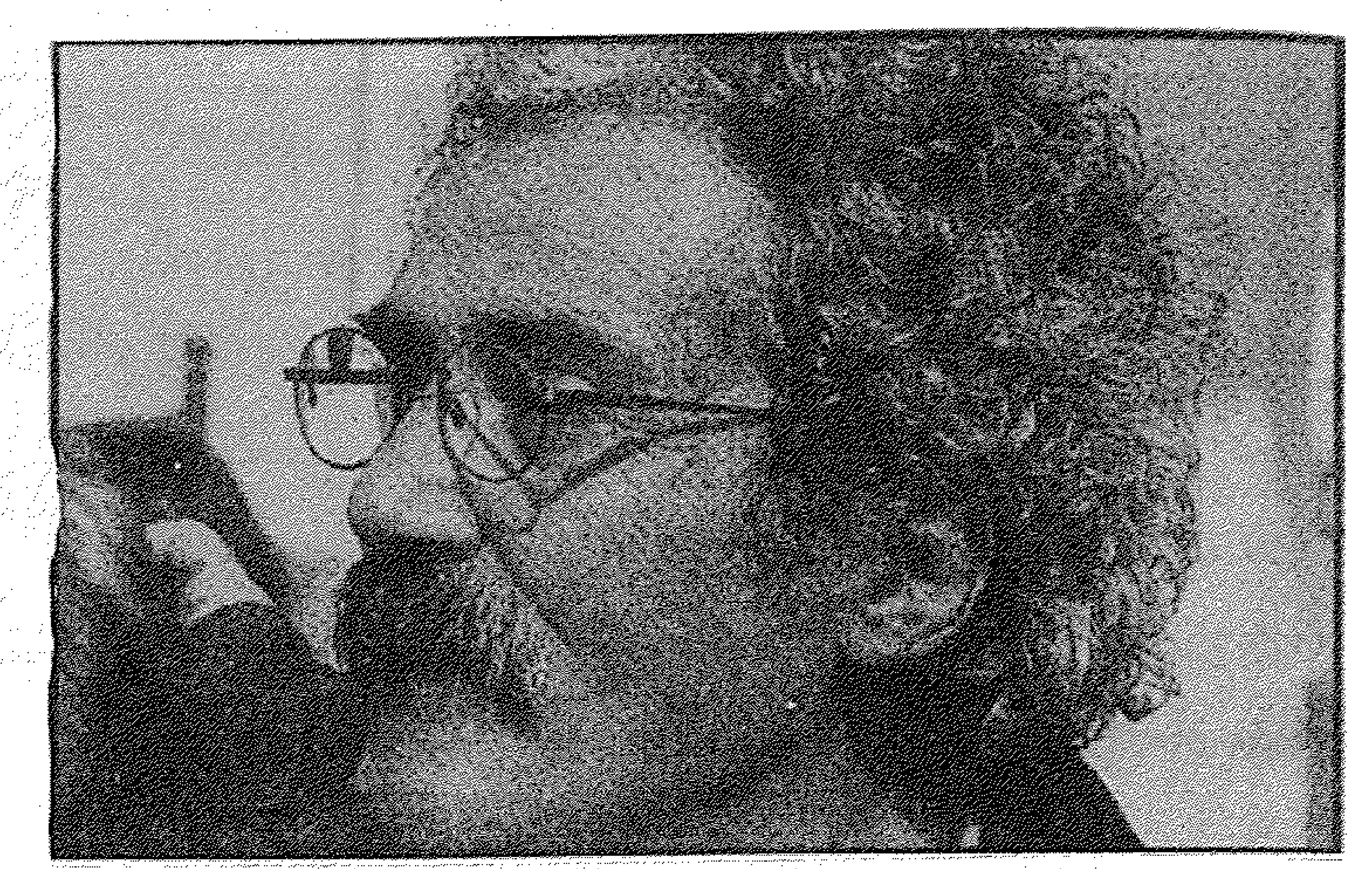
وعلى الجانب الآخر كانت قوى الإسلام السياسى توجه ضرباتها للأقباط " أهل الذمة" الذين أعلن **مأمون الهضيبى**" نائب المرشد العام للإخوان المسلمين أن الدولة الإسلامية المقبلة سوف تفرض عليهم الجزية" فهم ضمن **الأعداء الثلاثة الذين حددتهم الحركة الإسلامية" النصرانية والشيوعية واليهودية"** وهى تختزل الصراع ضد الصهيونية إلى صراع ديني.

وأخذ خطاب " الصحوة الإسلامية" يشدد ضرباته ضد العلمانية وكما يقول د. عزيز العظمة" .. كان الخطاب النهضوى الدينى يستهدف الإلحاد أولا ولكن الهجوم تحول على العلمانية، فإنه من الصعب تبيان الحاد الأعداء، **بينما كانت تهمة العلمانية أوسع مدى وأكثر مرونة، وبالإمكان تعميمها على عدد أكبر من الناس ومن التيارات الفكرية والسياسية والثقافية**، بحيث أصبح من الممكن، باستخدام العداء للعلمانية، استتباع عدد أكبر منها على أرضية مشتركة تفرضها المسلمات الإسلامية .. " (٨)

وفى شهر مايو من عام ٢٠٠٠ شهدت مصر معركة فكرية سياسية كبرى حين قام أحد الكتاب مستخدما لغة تكفيرية تحريفية بالغة العنف بدعوة الشباب للاستشهاد دفاعا عن الإسلام بعنوان" من **يبايعنى على الموت**" لأن وزارة الثقافة قامت بنشر رواية الكاتب السورى " **حيدر حيدر" وليمة لأعشاب البحر**" واعتبرها الكاتب طعنا فى الإسلام ونبيه وكتابه. وخرجت مظاهرات الطلاب من جامعة الأزهر تلوح بالرواية وتحرقها. بل وطالب رئيس جامعة الأزهر بحرقها فى ميدان عام فى خطبة له فى البرلمان.

" وفى حالة من الذعر سارعت وزارة الثقافة الى اتخاذ إجراءين معاً، سحب الرواية التى نشرتها سلسلة آفاق الكتابة التى تصدرها قصور الثقافة. ثم احالتها إلى لجنة تحقيق فى المجلس الأعلى للثقافة لتكتب عنها تقريرا وتتوالى الأفعال وردود الأفعال وصولاً إلى إغلاق جريدة الشعب التى تزعمت حملة التحريض الأسود ضد المثقفين والكتاب وتجميد **حزب العمل** الذى يصدر الجريدة تمهيداً لحله.. وقيام الوزارة بتحويل الرواية إلى مجمع البحوث الإسلامية التماسا لرأيه فيها.

فماذا يقول لنا هذا المشهد المعقد. يقول لنا ببساطة إن الحريات العامة فى محنة وإن ماكنا قد أنجزناه فى أوائل القرن العشرين قد تزعزعت أركانه وتراجع. ويندهش المثقفون والمبدعون من الأجيال الشابة حين نستشهد نحن الأكبر سناً بمرحلة فى ثلاثينات القرن العشرين حين كتب " **اسماعيل أدهم**" كتابه الصغير" لماذا أنا ملحد" وجرى طرح الكتاب فى الأسواق وتداوله الجمهور من الخاصة والعامة، وماكان من الكاتب



إبراهيم أصلان .. أول ضحايا الوليمة

نحن الآن فى أمس الحاجة لتأكيد مشروعية التفكير من خارج الدين وتأسيس المرجعية العالمية لحقوق الإنسان والمواطن

الإسلامى " **محمد فريد وجدى**" الا أن رد عليه بكتاب آخر تداوله القراء أيضاً هو" **لماذا أنا مؤمن**" ، وذلك دون أن يكون الإلحاد تهمة أو مدعاة للحط من الناس ، ودون أن يكون الايمان ميزة تجعل بعض الناس أفضل من غيرهم . **وهو مايعنى أن علاقة الإنسان بربه كانت فى ذلك الحين شأنا شخصيا ، وأن علاقة الإنسان بالمجتمع والدولة محكومة بالمواطنة وليس بالعقيدة.**

ولم يكن من قبيل المصادفة أن مجموعة من المثقفين الذين كلفوا بوضع مشروع دستور جديد للبلاد سنة ١٩٥٣ قدموا إحدى المسودات التى لاتتضمن مادة تنص على دين الدولة وتحدده معتمدين مبدأ دولة المواطنين ، ولم يقدر لهذا المشروع أن يرى النور"(٩) وحدث ذلك فى الفترة الليبرالية الأولى فى مصر قبل الحكم العسكرى.

وفى هذا السياق العام من التراجعات تراجع" **حزب الوسط**" تحت التأسيس وهو حزب اسلامى معتدل فشطب فى الطبعة الجديدة من مشروع برنامجه المقدم إلى لجنة الأحزاب ، قضية الحريات العامة وحقوق المواطنة تماما.

ولكن بقيت قضية المرأة فى المسودتين كما هى قضية علاقات أسرية ، أى محكومة بقوانين الأحوال الشخصية التى تقضى بفرض الوصاية عليها باسم القوامة والطاعة واعتبارها كائنا ملحقا بالرجل .. أى ليست مواطنة.

ومع ذلك فإن من المفكرين المسلمين المتنورين اليوم - لكنهم أفراد للأسف - من يطرح المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين فى الحقوق مهما كان الجنس أو اللون أو المعتقد . وعلى حد قول **هيثم مناع** هؤلاء قلما حولوا معتقدهم إلى سلعة، أو غطوا برنامجهم السياسى بهالة القدسية ولعلهم أخلص الناس لهاجس العدالة الذى كان وراء كل الدعوات الإنسانية الكبرى".

ويقول **خليل عبد الكريم** فى حديث خاص معه" إن الإسلام لايرفض حقوق المواطنة لأن مسألة المواطنة عموما هى من شئون الدنيا ، والرسول عليه الصلاة والسلام قال" أنتم أعلم بشئون دنياكم" . فإذا وجدنا أن المواطنة هذه فى صالح الدولة والمجتمع والفرد فلابد أن نأخذ بها ، ورفضها فى هذه الحالة سيظهر الإسلام بمظهر الدين المتحجر . ونحن نحاول نفى هذه الصفة عنه . وقد قام الفقهاء بتبنى كثير من النظم السياسية والمالية والاقتصادية فى البلاد التى فتحها الغزاة العرب وهى النظم التى كانت قائمة فى البلاد المفتوحة والتى كانت بلا شك أكثر حضارة بما لايقاس من هؤلاء العرب الغزاة.."

وهنا ينشأ السؤال ترى لو كان الفقهاء العرب لم يأخذوا فى الزمن القديم بهذه النظم فهل كان موقفهم هذا سوف يلزمنا الآن؟

إننا الآن فى أشد الحاجة لتأكيد مشروعية التفكير من خارج الدين وحماية حق التفكير على هذا النحو دستوريا وتأسيس المرجعية العالمية لحقوق الإنسان والمواطن كمرجعية أشمل دون أن تكون خصوصيتنا عائقاً ، فالإنسان هو الإنسان رجلا كان أو امرأة ، أسود أو أبيض أو أصفر مؤمنا كان أو غير مؤمن.

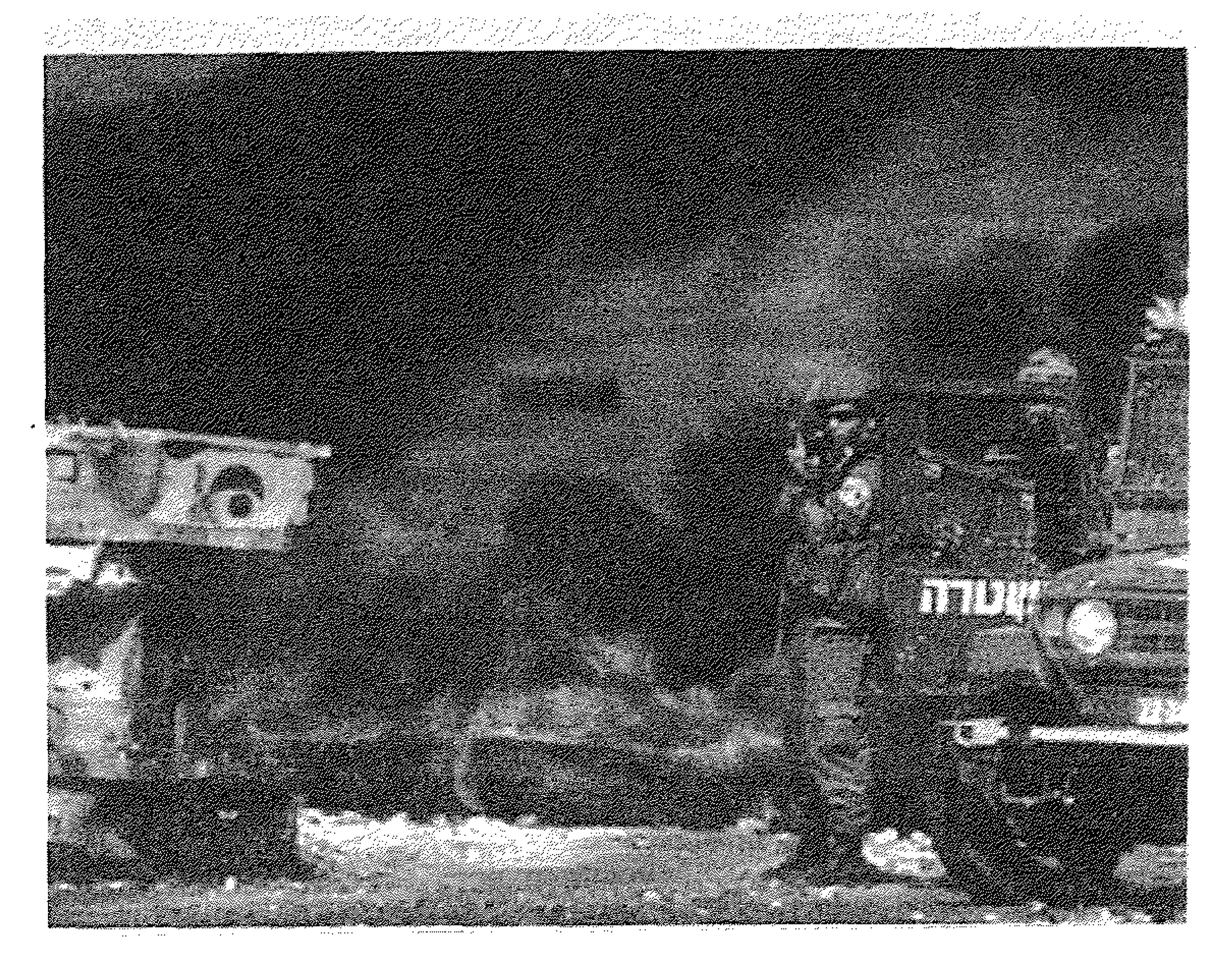
الشيخ طنطاوى .. شيخ الأزهر



وتأسيس هذه المرجعية الجديدة هو عملية صراعية نضالية ضد الاستبداد باسم الدين أو باسم العسكرية والطوارئ والتسلط المدنى . فلا تقدم بدون حريات عامة حقيقية ، تنهض عليها أسس المواطنة حتى لو اتفقنا مع "**هيثم مناع**" فى قوله بأن التاريخ والفقه الإسلاميين كانا أقل رحمة بالناس من القرآن (١٠).

هوامش:

١) هيثم مناع المواطنة فى التاريخ العربى الإسلامى
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- القاهرة
سلسلة مبادرات فكرية - كراسة رقم ١ - صفحة ٩
٢) محمد أركون الفكر الإسلامى - نقد واجتهاد / دار الساقى - لندن - ١٩٩٠ - صفحة ٦٢
٣) المصدر السابق
٤) د. مراد وهبه مقدمة لكتاب جون لوك رسالة فى التسامح/ ترجمة د.منى أبو سنة - المشروع القومى للترجمة - المجلس الأعلى للثقافة - ١٩٩٧ - صفحتى ٨.٧
٥) يسن الحافظ فى المسألة الديمقراطية
دار الحصاد - دمشق ١٩٩٧- صفحة ٢ وصفحة ٢١٤
٦) أركون - مصدر سابق - صفحة ٦١.
٧) أركون - مصدر سابق - صفحة ٦٤.
٨) د. عزيز العظمة العلمانية من منظور مختلف
مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الثانية مايو ١٩٩٨ - صفحة ٣٣٤
٩) فريدة النقاش / حصاد الوليمة - عود على بدء
مجلة رواق عربى - عدد ١٩ - القاهرة ٢٠٠٠ - صفحة ٨٢
١٠) هيثم مناع مرجع سابق صفحة ٦١



فكر

عبر من الانتفاضة

إذا كان الحل المقبول سياسيا ليس هو الحل العادل.. فإن قرار إنهاء الصراع يشكل إجحافا تاريخيا لحقوق الفلسطينيين فى وطنهم

د. جورج جقمان

لقد طلب منى لأغراض هذه الجلسة أن أقدم مجموعة من الملاحظات كمدخل للنقاش . وسترتبط هذه الملاحظات بثلاثة محاور .الأول سيعنى **بالعلاقة بين الوطنى والديمقراطى فى مضمون الانتفاضة** .والثانى سيعنى **بالعلاقة الممكنة بين مطلب إنهاء الصراع والهوية الفلسطينية** .والثالث سيتعرض **لآفاق الصراع فى المستقبل ودور إسرائيل فى الوطن العربى** وقد كشفت الانتفاضة عن هذه القضايا بقدر أو بآخر من الوضوح.

(١)

إذا كانت حرب الاستنزاف الجارية حاليا فى فلسطين ستترك أثراً ما على الموقف السياسى لاحقا عند استمرار المفاوضات كما هو متوقع ،كيف يمكن تقييم وضع الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى فى هذا الصراع الميدانى؟.

إن الاجابة عن هذا السؤال لا تتعلق بميزان القوة العسكرية المجردة بين الطرفين ، إذ أن حدود الاجراءات الإسرائيلية الممكنة تتمحور حول نطاقين :الأول ، من النوع الذى شهدناه حتى الآن من حصار اقتصادى وعزل المناطق عن بعضها البعض وتقليل أو حظر دخول البضائع والمحروقات لمناطق السلطة الفلسطينية ووتيرة مرتفعة نسبيا من الأعمال العسكرية بما فى ذلك الاغتيالات والاعتقالات، **وانتهاء بما لم تقم به إسرائيل بشكل مباشر بعد، من تهجير محدود لسكان فى مناطق التماس على حدود مناطق تحت السيطرة الفلسطينية.** وهذه الإجراءات أعلن عنها كخطط فى الصحف الإسرائيلية. وحتى لو وجدت خطط أخرى سرية،فإنها فى هذا النطاق ستبقى محدودة بمعنى أنه قد لا ينجم عنها قتل جماعى على نطاق واسع أو تهجير لمئات الآلاف.

والنطاق الثانى للإجراءات الاسرائيلية يكمن فى توسيع دائرة الحرب لتشمل لبنان وربما سورية ،تتخذ خلالها إجراءات أشد بحق الفلسطينيين ،مثل تهجير مئات الآلاف للأردن ولمصر . ويبدو هذا الاحتمال بعيدا الآن(رغم أنه لا يمكن أن يستثنى كليا كاحتمال) ،لأن تبعاته السياسية من منظور إسرائيل لا يمكن السيطرة عليها كليا، وستؤدى إلى خلط أوراق كثيرة على الصعيد الإقليمى وربما العالمى أيضا.

وإذا أخذنا فى الاعتبار الحدود السياسية للقوة العسكرية ،وتبعاتها الإقليمية للأردن ولمصر على وجه الخصوص، وللدول العربية الأخرى أيضا ، **يتبين بوضوح أن استمرار الانتفاضة وفر إمكانات سياسية أكبر مما ظهر للمراقبين فى الأسبوعين الأول والثانى منها** ،عند الدعوة الأولى لمؤتمر القمة العربى للانعقاد فى آذار ٢٠٠١ ،فالصمود على الصعيد الشعبى والاستعداد المستمر للتضحية تحولا إلى مكاسب سياسية .وبدأت تظهر أصوات ومواقف فى إسرائيل وفى الخارج تحدد المستوطنات والاستيطان كعقبة رئيسية أمام التسوية السياسية. وليس المقصود بذلك المستوطنات كمواقع جغرافية أو طرق التفافية ومصادرة أراض فحسب، وإنما كمشروع «**أرض إسرائيل الكبرى**» الذى يشكل عقيدة سياسية للاستيطان ولفئات من اليمين فى إسرائيل.

وبدأنا نشهد عودة تدريجية لدى أطراف

مختلفة ،ولو بقدر من التلكؤ، للموقف الرسمى «للشرعية الدولية» ،وهو أن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض محتلة ، بما فى ذلك القدس الشرقية ، بعد أن تضعضع الموقف الرسمى سياسيا لمصلحة اتفاقات أوسلو ، أى لمصلحة المفاوضات فى ظل موازين القوى على الأرض وحماية لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة.

هذا هو الإنجاز السياسى للانتفاضة حتى الآن من الناحية السياسية، وهو إنجاز غير مكتمل بعد، لأنه تعديل تدريجى على موازين القوى فى معادلة أوسلو من الممكن أن يتعاظم مع استمرار الانتفاضة . وبالرغم من أن الحدود السياسية القصوى لما يمكن للانتفاضة أن تنجزه ليست معروفة بوضوح بعد، إلا أن هذه الحدود مرهونة إلى حد لا يستهان به بقدرة الفلسطينيين على الصمود أمام الضغوط السياسية العربية والدولية ،وبقدرة الشعب بقطاعاته كافة على الصمود أمام الإجراءات الاسرائيلية الاقتصادية والعسكرية ،من النوع الأول المشار إليه سابقا.

وإذا كان السؤال الأساسى الآن يتعلق بهذه القدرة، وبتجنيد طاقات المجتمع الفلسطينى الاقتصادية والمعنوية والميدانية والإعلامية لخدمة هذه الاغراض ، تبرز هنا نقاط عدة تجدر الإشارة إليها:

١- **يشكل وجود سلطة فلسطينية على أرض فلسطين هدفا واضحا لإسرائيل لتحميلها المسئولية فى مجالات مختلفة وللضغط عليها بأشكال متنوعة** .فإسرائيل تسعى إلى تحميل السلطة الفلسطينية مسئولية ما يسمونه **«العنف»** ومسئولية قتل أطفال على أيدى القناصة ،ومسئولية «دفع» الأطفال إلى المشاركة فى المظاهرات ،ومسئولية ضمان أمن المستوطنين، من بين أمور أخرى .وهى تقوم بذلك ليس فقط لأغراض اعلامية ،وإنما من منظورها الأمنى لدور السلطة الفلسطينية ، أى حماية إسرائيل، وهو دور أصرت عليه إسرائيل فى كل الاتفاقات التى تمت خلال السنوات الماضية

٢- إضافة إلى ذلك ،فإن **السلطة الفلسطينية معرضة لضغوط متنوعة ،منها الاقتصادى** ،مثل عدم تحويل عائدات الضرائب المجباة لحساب السلطة فى إسرائيل ،وضغوط ترتد على السلطة بحكم موقعها كإيقاف تصدير المحاصيل الزراعية الفلسطينية ،ومنع العمال من الدخول إلى إسرائيل ،وقطع التواصل الجغرافى بين مناطق السلطة وشل أعمالها فى مجالات مختلفة إلى إسرائيل ،وقطع التواصل الجغرافى بين مناطق السلطة وشل أعمالها فى مجالات مختلفة.

> **اتفاقيات «السلام» مع الحكومات لن تؤدى بالضرورة إلى قبول إسرائيل فى المنطقة على الصعيد الشعبى**

وإذا أخذت **بعين الاعتبار السمات الأساسية للبنية الإدارية والقانونية للحكومة الفلسطينية بمعنى أنها ليست مصممة لخدمة الأهداف المفترضة لها ،لافتقادها الأنظمة الداخلية ووصف الوظائف وآليات اتخاذ القرار العقلانية وآليات الاشراف والمتابعة والمحاسبة ،فإن إصابتها بالشلل فى ظروف مثل تلك المفروضة حاليا يصبح أسهل منه فى الظروف العادية** . ومن المعروف أن المسميات والمناصب والدوائر والمكاتب فى السلطة الفلسطينية لا تعكس بالضرورة أدواراً واضحة محددة وصلاحيات تنفيذية معروفة وغير قابلة للتخطى من جانب آخرين .فكثيرا ما نجد أن مدير دائرة له نفوذ أكبر من وكيل وزارة، وأن وكيل وزارة له سطوة أكبر من الوزير .والسبب هو وجود نظامين إداريين، رسمى من جهة ،وفعلى غير رسمى من جهة أخرى .ويطغى الفعلى فى كثير من الأحيان على الرسمى بفاعليته فى اتخاذ القرار.

توجد اذدواجية فى الأدوار بين الرسمى (أى الجهاز الحكومى والبلديات المحلية) وغير الرسمى المبنى أساسا على علاقات وحلقات ومحاور ارتباط أفقية وعمودية تستمد قوتها فى نهاية الأمر من محور الارتباط العمودى المشكل من حلقات متصلة تنتهى عند القيادة الفلسطينية.

وهذا أيضا أمر معهود فى عدد من الدول العربية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد والاختلاف فى التفاصيل ولكن السمة الغالبة لهذا النوع من النظام أنه لا يخدم الأهداف المعلنة .وفى وضع الأزمات وعدم الوضوح فى الأدوار ، وعدم استقرار شرعية الادوار بين الرسمى وغير الرسمى ،يؤدى هذا إلى شلل فى العمل ، أو إلى تنازع على الأدوار من النوع المعروف فى الأحوال العادية **.ولكن فى ظل الأزمات قد يؤدى إلى عجز عن القيام بالمهمات الحيوية المطلوبة، وبالتالى يضعف إمكانية الصمود .وقد يؤدى فى النهاية إلى ضعف كبير فى هذه المعركة، إذا كان المطلوب هو تنظيم المجتمع وإدارته فى هذا الظرف من أجل استمرار الانتفاضة والحفاظ على روح معنوية عالية وإيجاد آليات معروفة لتلبية الحاجات المختلفة المتعلقة بالصراع.**

وأعطى مثالا محددا على ما أقصد .فقد عقد فى منتصف الشهر الثانى للانتفاضة اجتماع فى محافظة **رام الله** دعى إليه ممثلون من البلديات والنقابات والاتحادات والمجلس التشريعى والمؤسسات الأهلية وآخرون بهدف تشكيل لجنة لملء الفراغ القيادى المدنى فيما يتعلق باعطاء المعلومات للسكان عن كيفية التصرف خلال القصف وبعده ،وتنظيم المواجهة للحصار والنقص فى المواد التموينية وإعطاء معلومات دقيقة وفورية لتفادى الهلع الناجم عن الشائعات وكانت **الحاجات المتوخاة فى مثل هذا الظرف واضحة للجميع لكن السؤال الأساسى فى الاجتماع كان: من يقود هذه الهيئة أو اللجنة؟** وبدأ الاجتماع تنازع على الأدوار والقيادة ومن المتوقع ألا تنجح هذه المبادرة بسبب هذا التنازع.

هذا يعكس **عدم الاستقرار فى شرعية الأدوار وغياب البنية القانونية والإدارية لضمان الشرعية** ،وهذه من سمات النظام الفلسطينى الحالى التى تعيق العمل فى الأحوال العادية وفى حالات الطوارئ بشكل واضح .فلو سألنا مثلا ما الذى **يمنع البلديات من أخذ دور مبادر فى تنظيم لجان مختلف الأغراض وما الذى يمنعها من تحمل مسئولياتها فى هذا الظرف ، يمكن الاجابة كالتالى:**

أولا: ربما من غير الواضح للبلدايات ما هى مسئوليتها بوجود تداخل فى الصلاحيات بينها وبين المحافظات.

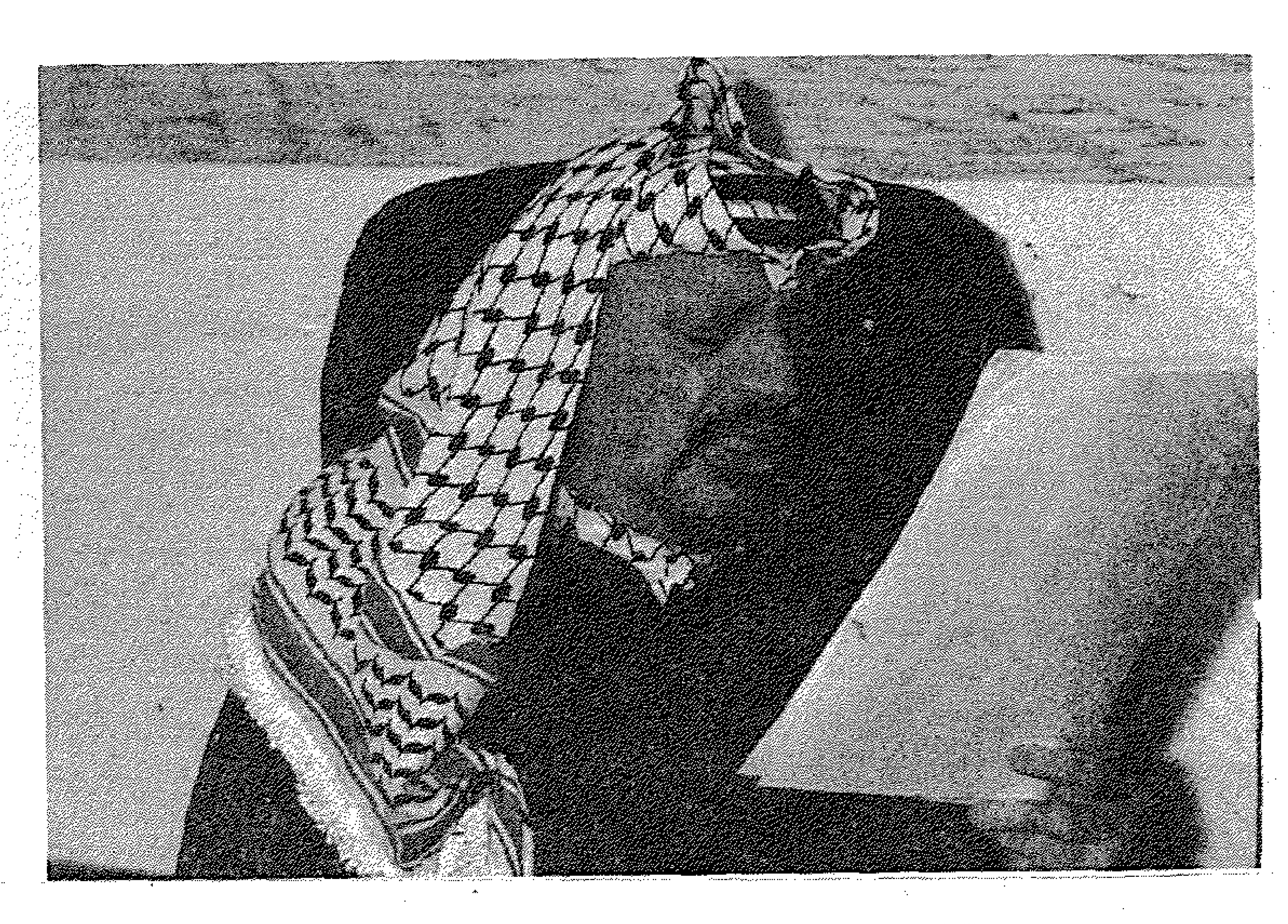
ثانيا: بما أن البلديات غير منتخبة فإنها قد لاترى نفسها عرضة للمساءلة ممن انتخبوها وإنما ممن عينها.

ثالثا: تتصرف البلديات **أحيانا كأنها جيش أى أنها تنتظر تعليمات من فوق وفى**

غياب التعليمات تخشى التحرك بمبادرة ذاتية لئلا تتخطى حدودا معينة غير معروفة بوضوح لديها .فالاحتكام هنا لا يتم إلى قوانين واضحة تحدد صلاحية البلديات ،وإنما إلى العمل فى النطاق الذى يؤذن لها به فالمبادرة إذن ليست فى يدها وإنما فى أيدى آخرين غير معروفين أحيانا أو غير مسمين بشكل محدد وواضح ،فهل المبادرة عند وزارة الحكم المحلى المسئولة عن البلديات أم عند شخص قريب من شخص قريب من شخص قريب ..إلى آخر سلسلة محور الارتباط العمودى؟.

كشفت الانتفاضة ثغرات عدة سببها بنية النظام الفلسطينى فى جوانبه الإدارية والقانونية والسياسية وبسبب غياب المأسسة فيه بان وضوح شلل عدد كبير من الوزارات وعدم وضوح دورها .**فلا توجد سياسة إعلامية ولا يوجد ناطق اعلامى رسمى ولا يوجد مصدر رسمى مسمى لإعطاء عدد دقيق للشهداء والجرحى ،ولا يوجد دور للمجالس المنتخبة** أم الهيئات التمثيلية فى أى نطاق سواء كان المجلس التشريعى أم المركزى أو الوطنى ، ولا دور واضحاً للفصائل والاحزاب والحركات السياسية باستثناء تنظيم المسيرات وأيام الحداد وسباق الإعلام والرايات فى الجنازات والتظاهرات.

مرة أخرى ،كل ذلك يعكس عدم استقرار شرعية الأدوار وغياب البنية الإدارية والقانونية اللازمة لهذا الاستقرار .وبالتالى ، إذا كان الأمر يتعلق بكيفية الصمود والاستمرار وبتنظيم المجتمع وإشراكه فى تحقيق هذه الأهداف من أجل تحقيق أهداف الانتفاضة ،**فإن إحدى العبر الأساسية من الانتفاضة الحالية تكمن فى أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطى والوطنى ، بين المؤسسة والتمثيل الشرعى بفعل الانتخابات ووجود آليات للمحاسبة والمساءلة من جهة وبين تحقيق الحاجات الوطنية فى ظل الصراع من جهة أخرى .وعليه فإن الحاجة إلى الاصلاح يجب أن توضع على رأس جدول العمل الوطنى** أما العبرة الأعم والمتعلقة بما هو مشترك بين النظام السياسى الفلسطينى والنظام السياسى العربى ، فتتعلق بنفس القضايا التى شغلت الفكر السياسى العربى لفترة تزيد على قرن ونصف ومع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مفكر ،نجد خيطا ناظما يمتد من**خير الدين التونسى مرورا بعبد الرحمن الكواكبى**، وأدبيات «النقد الذاتى بعد الهزيمة» بعد حرب ١٩٦٧ ،وانتهاء بالكتابات المتعلقة بالتحول الديمقراطى خلال



وجود سلطة فلسطينية فى الضفة والقطاع كان هدفا إسرائيليا.. لتحميلها المسئولية فى مجالات مختلفة والضغط عليها بأشكال متنوعة

ربع القرن الماضى.

وإذا كان الأمر ما زال على حاله ،فإن الفكر العربى فى حاجة إلى تجديد فى الأمور المتعلقة بآليات التغيير ،ليأخذ بعين الاعتبار ارتباط التغيير فى النطاق العربى ،بالتغيير على نطاق عالمى فى سياق العولمة الحالية .وهذا نقاش أوسع من أن ينحصر فى خصوصيات الوطن العربى.

انتقل الآن إلى الجانب الثانى من ملاحظاتى والمتعلق **بالهوية الوطنية الفلسطينية وإنهاء الصراع.**

قد يظهر أن هناك عدداً لا بأس به من القضايا كتلك المتعلقة بالحقوق ، **تقف أمام أى تنازل عن حق العودة** ،فى مضمون اتفاق إسرائيلى -فلسطينى يسعى لإنهاء الصراع .ومعظم هذه القضايا معروفة ويجرى نقاشها باستمرار فى الصحف والمجلات والمنتديات المختلفة. غير أنه توجد صعوبة إضافية تتعلق بالتخلى عن حق العودة وإنهاء الصراع ، لا يجرى نقاشها فى العادة ،أو تحديدها بشكل واضح وربما أنها غير مدركة بشكل جلى أو واع ،بالرغم من حضورها المستمر فى كافة النقاشات والكتابات عن الموضوع ،حتى أن كان هذا الحضور مستتر ويلزمه إخراج إلى حيز النور وقد يقال إن الموضوع لا يتعلق بالتخلى عن حق العودة وإنما بممارسة هذا الحق حسب قرارات الأمم المتحدة ،أى العودة أو التعويض ،وأنه من المتوقع ألاّ ترغب أغلبية من الفلسطينيين العودة إلى دولة إسرائيل كما هى الآن .بالتالى ،لا يوجد تعارض بين قبول دولة فلسطينية فى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ،والمطالبة بتطبيق القرارات الدولية ،وهو الموقف الفلسطينى الرسمى الآن.

وبمعزل عن هذا النقاش ،الدائر حاليا فى أوساط فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ،حول ماذا يعنى تحديدا ممارسة حق العودة بموجب القرارات الدولية فى هذا الظرف السياسى بالذات وقبول رسمى فلسطينى بدولة إسرائيل فى حدود ١٩٦٧ ، **إن جوهر الموضوع يتعلق فى الواقع بالارتباط بين ممارسة حق العودة باى شكل من الأشكال وبإنهاء الصراع مع إسرائيل** ويبدو أن هناك تردداً كبيراً واسع النطاق بين الفلسطينيين حول موضوع إنهاء الصراع ،حتى أن تم ذلك فى مضمون انسحاب إسرائيلى إلى حدود ١٩٦٧ وسيادة فلسطينية فى القدس الشرقية، **بالرغم من وجود قناعة لدى أغلبية من الجمهور أن الحل الممكن والمقبول هو الموقف الرسمى الفلسطينى ،حتى وإن لم يكن الحل العادل.**

وفى هذا مؤشر على جانب من جوانب الصعوبة المشار إليها .**فإن كان الحل المقبول سياسيا هو ليس الحل العادل ،فإن الإقرار بإنهاء الصراع يشكل قبولا نهائيا بالإجحاف**

التــاريخى الذى لحق الفلسطينين وتشــردهم وتدمير مجتمعهم فى فلسطين ، وقبولا نهائيا بالتــخلى عن وحـدة الشــعب الفلسطينى فى وطن واحد. وتتـحـول هذه الوحدة إلى مـا هو أشـبه «بوحـدة الشعب اليـهـودى» من المنظور الصـهـيـونى ، أى إلى عـلاقـة لا تقـوم على العناصر المؤسسة للهوية فى الدولة القومية (بالرغم من التمايز الطبقى داخلها) ،وتقوم على ما يقارب التنظير المثالى للقومية العربية فى كتابات عفلق على سبيل المثال لا الحصر .ومن غيـر الواضح أن هذا ممكن فى الحـالة الفلسطينية.

غير أن الصعوبة المتعلقة بإنهاء الصراع وارتباط ذلك بالحل الممكن وليس الحل العادل ، تبرز بوضوح أكبر عند التساؤل عن مكونات الهـوية الفلسطينية ،والعناصر المشكلة لها والفـاعلة فـيـها .وبالرغم من أنه توجد عدة عناصر أسـهمت فى بلورة الهوية الفلسطينية فى القرن العـشـرين ، لا شك فى أن النكبـة بمعانيها وتبعاتها المختلفة هى أهمها بامتياز .والنكبـة ،كتدمير مجتمع واقـتـلاع وتشرد ولجوء ومناف واغتراب ، طالت بقدر أو بآخر جـمـيع الفلسطينيين .ومن غـيـر الواضح أنه يمكن تصور الهـوية الفلسطينية بالشكل الذى نعرفه دون هذه التجربة المأساوية وامتدادها عبـر نصف قرن ونيف بأشكال متـعـددة هذه التجـربة ومـا نجم عنهـا هى عـمـاد الهـوية الفلسطينيـة ومكون أسـاسـى لإنتـاج وإعـادة انتاج الهوية الجماعيـة للفلسطينين ،وكـمـا تنعكس فى الادب والشـعـر والفن والروايات كـمـا هو مـعـروف ، إلى درجـة أن **المثـقـفين الفلسطينين أنفسهم باتوا يضيقون أحيانا من فرط تسلط نكبتهم على ما يكتبون من أدب وشعـر وفكر** .غيـر أن واقع الصـراع لا يتـرك منافذ كثيرة .وها هو جيل جديد دون الخمسة عشر عـامـا ، لم يشارك فى الانتفاضة الأولى ، يتـواصل الآن مع النكبـة وتبعاتها من خلال الصراع الحالى فى الانتـفاضة الثانية .وبهذا المعنى فإن الهوية الفلسطينية ليـست شيـئـا متـخـيـلا إلا بالمعنى الذى به أمـور أخـرى متخيلة سواء على صعيد الأيديولوجيات أو على الصعيد المعرفى بشكل أعم.

ومـلاحظاتى هنا هى أن هناك صعـوبة تتعلق بإنهاء الصراع، غير مرتبطة بترجمة سياسية مقبولة لحق العودة ومستقلة عن هذا الجانب بالرغم من أهميـتـه المبـاشـرة فى . الوضع الراهن. **.فإنهاء الصراع ، يعنى بداية جديدة لهوية جديدة** غير تلك التى تشكلت بفعل النكبة وما تبعها على مدار نصف قرن .فالنهـاية هى بداية « **والانتـهـاء هو ابتـداء** » ،**كما** يقول الشاعر ،وفى غياب القضيـة التى شكلت الهوية.

وبالرغم من أن التشبث والإصرار والتأكيد المستمر على حق العودة فى الخطاب الجماعى الفلسطينى له أسبابه الواضحة ويحتل أهمية فائقة على أكثر من صعيد ، لكن هذا التأكيد قـد يحمل أيضـا فى ثنـاياه خشـيـة من بداية جديدة غيـر معروفـة المعالم بعد، ومجهولة عناصـرها فكأن التـخلى عن حق العـودة هو تنكر للذات وتخل عن أحـد أهم مكوناتهـا والسؤال الذى ينشأ هنا هو: **هل يعنى إنهـاء الصراع التـخلى عن ركـيـزة أسـاسـيـة للهـوية الجامعة للفلسطينيين ،وعلى وجه الخصوص فى غـيـاب الحل العـادل، مع الأخـذفى عين الاعـتـبـار أن الهوية الوطنية الفلسطينيـة لم تتـبلور فى نطاق دولة؟** .فـالدولة القـومـيـة الحديثة هى عماد تبلور الهويات القومية فى العديد من الحالات ،والحالة الفلسطينية هى من الاستثناءات الواضحة ، ولها ارتباط وثيق بالصراع الوجودى مع إسرائيل ، وبالنكبة وما تبعها ،كعنصر مكون لهذه الهوية.

بالمقابل أن الهوية العربيـة للفلسطينيين هوية راسخـة مسـتـقـرة لا خطر عليـهـا ، لها تاريخ طويل فى اللغة والثقافة والفكر والأدب والشعر من بين عناصر أخرى . ويرى البعض أن للفضائيات العربية إسهاما إضافيا هنا على صعيد الثقافة الشعبية .فها هى تدك بمدافـعـهـا أسـوار التـقـوقع الصـينيـة ،تؤرق الحكومـات أحيـانا ، وتدفعـهـا إلى مؤتمرات القمة لاحتواء التضامن الشعبى الذى يتفاعل بوتيـرة التـغطيـة الإعـلاميـة ، فـلا نـهـايـة هنا للعناصر المكونة للهوية العربية لتقترن معها بداية.

أما فى « قضايا الوضع النهائى » كـمـا اسمتـهـا مـصطلحـات **مـسـار أوسلو** ،فـالأمـر يختلف كل الاختلاف فى الحالة الفلسطينية ،كما أشرت .وعليه **إما أن الصراع لن ينتهى باتفـاق ، أو إن تم الاتفـاق ،فـإنه لن ينهى الصراع.**

غير أن موضوع **دور إسرائيل وعلاقتها بالعالم العربى** أوسع من أن يختزل فى الجانب الفلسطينى . ويمكن القول بشكل عام ،إننا ما زلنا فى مرحلة انتـقـاليـة ابتـدأت مع عـقـد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل ، وستنتهى هذه المرحلة إذا ما عقدت اتفـاقيـة سـلام مع سـورية وقـامت دولة فلسطينيـة فى حـدود ١٩٦٧. وإذا مـا تم ذلك، سـيطرح بشكل أوضح التساؤل المطروح الآن وبأشكال مختلفة ،**حول دور إسرائيل فى العالم العربى ،وبشكل يتعدى نطاق المشروع الصهيونى الكلاسيكى فى فلسطين كصراع على الأرض وصراع وجود مـحـدود النطاق ، وصـراع على الحـدود مع سوريا.**

ومن المتوقع أن نشهد عودة إلى القضايا الأساسية التى أثارتها حركة التحرر العربية قبل عـدة عـقـود ، حـول **ارتبـاط إسـرائيل بالاستعمار والهيمنة الأمريكية فى المنطقة** ، وإن كـان فى مـضـمـون تاريخى مـختلف ،وفى هذه المرحلة من مراحل العولمة. وبهـذا **المعنى فإن الحركات الإسلامية باضفائها على الصراع بعدا دينيـا شبـه أزلى ،تثـير بشكل مـضمـر بعض قـضايا التـحرر العـربيـة ، حتى لو نظر إلى خطاب تلك الحركات على أنه وعى زائف** ،وصياغة لإشكالية العلاقة مع إسرائيل ما قبل حـداثـيـة ، ولا تتـوافق مع روح العـصـر **فحركة مناهضة التطبيع مثلا**، هى من سمات هذه المرحلة الانتقالية، لأنها تترك التساؤل حول دور إسرائيل فى العالم العربى بعد إتمام اتفـاقـيـات الـسـلام، إن تمت ، تتـرك التـسـاؤل غير مطروح بشكل واضح ،حتى وإن شاركت الحركـات الإسلاميـة فى الجـهـود المناهضة للتطبيع . فيـتـشـرط التـطبيع أحيانا بعقد اتفاقات سلام، ويشترط أحيانا أخرى بإحلال السلام العادل والشـامل، أو بعبارات مرادفة تحتمل أكثر من تفسير.

ويوجـد إدراك واضح فى إسـرائيل عند عـدد من المحللين بأن **اتفـاقـيـات الـسـلام مع الحكومـات لن تؤدى بالضـرورة إلى قـبـول إسرائيل فى المنطقة على الصعـيد الشعبى.** فـمـشـروع «إسرائيلى التكاملى» فى الشرق الأوسط والذى يلزمـه انهـاء الصــراع مع الحكومات وإيجاد حل ما للقضية الفلسطينية ،هو مـشـروع مع وبين نخب ،اقـتـصـادية وسيـاسـيـة وفكرية أيضـا . وبهذا المعنى أن التـحـول **الديمقـراطى فى الوطن العـربى غـيـر مستقل عن الصراع فى المستقبل** ،إذا كان هذا التحول سيوفر متنفساً لحركات سياسية تثير أسئلة حول هيمنة إسرائيل فى المنطقة ،وحول العدالة الاجتماعيـة توزيع الثروات ،وحول التحرر من التبعية فى سياق العولمة.

البلديات فى أراضى السلطة تتصرف كأنها جيش ينتظر التعليمات

كتب

جيل السبعينيات بين التأريخ واختزال التاريخ

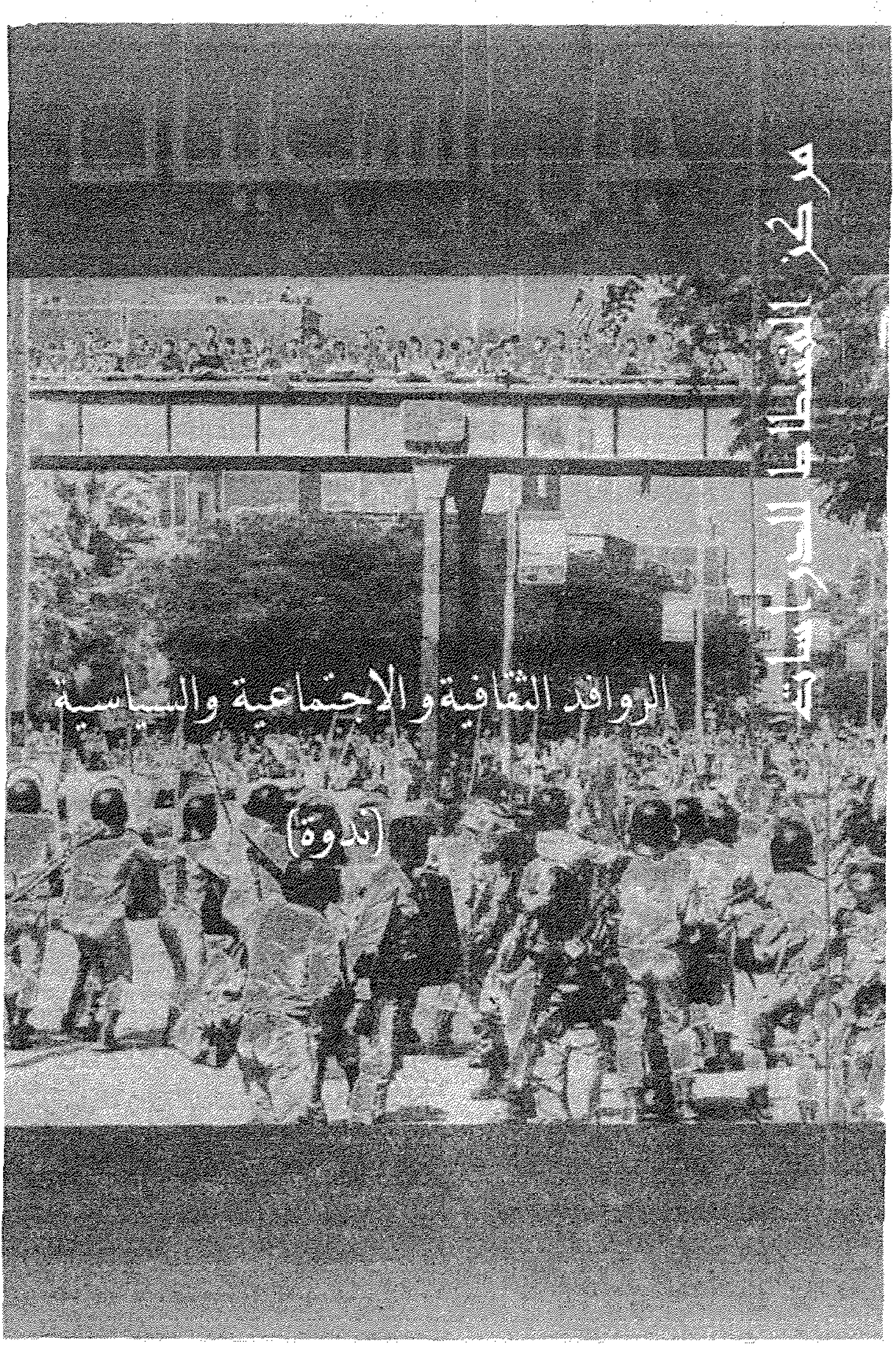
يقال عادة إن الكتاب الجيد هو الذى يثير أكبر قدر من الجدل . ولكن هذا يصدق فى ظنى بالنسبة لوجهة نظر الناشر بالدرجة الأولى . أما القيمة الحقيقية للكتاب الذى نناقشه هنا فتكمن فى محاولته **الكتابة لتاريخ لم يكتب بعد** .ومن المعروف أن المدارس الحديثة فى التاريخ أخذت تهتم أكثر بما يسمى «**التاريخ الشفاهى**» وهو بالأساس تاريخ مأخوذ من شهادات ورؤى أشخاص فاعلين فى حقبة تاريخية أو أحداث مهمة معينة.

فالتاريخ -كغيره من العلوم الاجتماعية- يكتب عادة من وجهة نظر الحكام أو الطبقات السائدة ،ومن ثم يكون الحديث عن التحركات الجماهيرية والحركات الاجتماعية من خارجها ، ويتجاهل التفاعلات الداخلية والآليات الاجتماعية والفكرية والثقافية المحركة لهذه الأحداث ، ناهيك عن الأجواء النفسية السائدة حينها.

والكتاب محاولة جيدة فى هذا الاتجاه من جانب «**مركز الفسطاط للدراسات**» الذى يديره الباحث الجاد **عمرو كمال حمودة** ورغم أنه مركز خاص ومحدود الإمكانيات فإنه لم يتطلع إلى المكسب السريع وإلا كان انجرف - وبالأحرى انحرف- نحو نشر الكتابات المثيرة التى قد لا تضيف شيئا ذا قيمة إلى مكتبتنا العربية .أقول بصدق إن هذا **المركز لو كان قد اكتفى بنشر تلك المجلة الرائعة «ذاكرة فلسطين» لاستحق منا كل شكر وتحية**. وإنما انطلق بقوة نحو إنعاش الذاكرة الوطنية المصرية باصداره ذلك الكتاب المتميز «**جيل السبعينيات**» ،وهو يتضمن أعمال ندوة عقدت على مدى عام كامل فى المركز ، ومقررها الروائى **فتحى إمبابى** . وشارك فى هذه الندوة عدد من نشطاء الحركة الطلابية المصرية فى السبعينيات.

الروافد الثقافية الاجتماعية والسياسية

هذا هو العنوان الفرعى للكتاب ، أو بالأحرى للندوة. أى أن هذا هو الهدف الذى



مصطفى مجدى الجمال

باحث- مركز البحوث العربية

اختطه المنتدون لعملهم ، وإن كانوا بالطبع لم يلتزموا بهذا تماما حيث يصعب الفصل تماما بين الروافد المكونة للحركة الطلابية وبين سرد الأحداث ، بل وأحيانا التقييم وإصدار الأحكام.

تطرق **الفصل الأول** إلى الروافد الفكرية،**والفصل الثانى** الروافد الثقافية القصة والرواية -المسرح- السينما) ،**الفصل الثالث** الروافد الاجتماعية، **والفصل الرابع** : الروافد السياسية ، ومن الصعب تماما اختصار أو

عرض الأفكار العديدة ، الواردة فى فى هذه الفصول ،إذ إنها تطرح قضايا كثيرة جداً واجتهادات شخصية -بعضها مثير- فضلا عن أنها تتضمن الكثير من الأقوال المرسلة والأحكام الذاتية . ولا ضير من هذا ، فهو بالتأكيد طابع النقاشات والندوات من هذا النوع.

وبوجه عام **يمكن القول إن هذا الجيل كان نفسا جديدا فى رئة اليسار المصرى** ،حيث كان نبت المشروع الوطنى العروبى الناصرى . ولكن بقدر اتساع الحلم ونبله بقدر ما كان وجع الهزيمة الهائلة عام ١٩٦٧ ،حيث كانت أعلام إسرائيل على الضفة الشرقية من القناة تخرق عيني وقلب كل مصرى .**كانت حركة الشباب صيحة تمرد واحتجاج ،وتعبيرا عن رغبة مشروعة فى استعادة الحلم الوطنى والقومى على أسس جديدة ، ديمقراطية وشعبية وليست شمولية ونخبوية** . يفسر لنا الكتاب كيف تشكل طلاب هذه الفترة فكريا وسياسيا وثقافيا ، ومن أى أصول اجتماعية أتوا ؟ كانوا فى الغالب الأعم من الطبقات الدنيا الذين دخلوا الجامعة فى ظل مجانية تعليم حقيقية ،كما تلقوا وعيهم السياسى والفكرى داخل منظمة الشباب الاشتراكى ،ومن خلال مجلات «**الكاتب والطليعة والفكر المعاصر**» و«**المجلة**» وغيرها ،وكذلك عبر النهضة الفنية والأدبية التى شهدتها مصر فى الستينيات فى القصة والرواية والشعر والسينما والمسرح .. ومع ذلك **فإلى جوار الموجة الجديدة من التيار الماركسى كان التيار الناصرى يتبلور أيضا ،ومن نفس المنابع ، ولكن هذه المرة بشكل مستقل عن السلطة بعد انقلاب السادات فى ١٣ مايو ١٩٧١** ، بل وبدأت التمايزات تتضح داخل التيار الناصرى بين من استطاعوا التكيف مع نظام السادات وبين من تمردوا عليه بعد أن أدركوا انحرافه عن أهداف ثورة يوليو وانزلاقه إلى معسكر الثورة المضادة.

وفى مواجهة التيارين الماركسى والناصرى كان التيار الدينى يستجمع قواه مرة أخرى وفى الجامعات أيضا بفعل نكسة المشروع الوطنى والقومى ،وبمساعدة أجهزة حكم **السادات** فى لعبة خطرة ما زلنا نعانى آثارها حتى الآن ، حيث لم يستطع من« **حضّر العفريت أن يصرفه**» كما يقول المثل الشعبى.

عتاب واجب

إذا كنت أقول إن هذا كتاباً مثيراً ويستعيد فترة من تاريخ مصر الحى ، وإذا كنت أيضا أزكى قراءته بقوة ، فإن هذ لا يمنعنى من العتب على الصديق **عمرو كمال** **حمودة** ،لأنه أخرج إلينا الكتاب على نحو يتسم **بكثرة الكلام الزائد والثرثرة فى كثير من المواضع** . صحيح أنه أسند تحرير مناقشات الندوة فى كتاب **للدكتور محمد عبد الرسول** ، إلا أن المحرر لسوء الحظ من أنصار نشر المناقشات كما هى لتكون تعبيرا عن أفكار المتحدثين «كما هى» بشطحاتهم وتهويماتهم والأحكام العصبية التى يطلقونها فى غمرة نقاش ساخن ، وربما تحت وطأة مشاحنات كلامية يعرفها كل البشر فى جلساتهم الخاصة .أما القارئ فمن حقه أن تصل إليه النتائج مصفاة من الشوائب وأن تكون سهلة القراءة. وكان بإمكان السيد المحرر بعد أن يعمل قلمه فى النص أن يعود إلى المتحدثين ليقروا النص النهائى .ومن ثم **فهناك فرق كبير بين الجدل العلمى وإعادة تركيب الحقائق وبين الدردشة الحرة التى تتفاعل مع وحى اللحظة ، فتكون مليئة بالعنعنات والمتناقضات والحديث المرسل والانطباعات غير المؤسسة جيداً** ..فضلا عن عدم سلامة القراءة.

ولى عتاب آخر على منظمى هذه الندوة إنهم أكتفوا بنفر قليل من سابق المنتمين والمتعاطفين مع فصيل بعينه فى التيار الماركسى . **فلم تكن كل اتجاهات الحركة الماركسية وقتها ممثلة فى حضور الندوة ، ناهيك عن التيار الناصرى بأكمله** . بل ويلاحظ أيضا أن **بعض المشتركين فى الندوة لم يكن لهم علاقة عضوية بالحركة الطلابية ، وإن كانوا قد تماسوا معها بصورة أو أخرى** ويلاحظ أيضا على المشاركين فى الندوة أنهم **يكادون ينحصرون فى طلاب جامعة القاهرة فى هذه الفترة**، رغم أن الحركة الطلابية السبعينية أكبر بكثير جداً من هذا الحيز المحدود.

هكذا يتضح-عزيزى القارئ- أن الغائبين كيفياً عن المناقشة أكثر ممن حضروها . ومن خبرتنا الخاصة فى مركز البحوث العربية إن **جلسات استعادة التاريخ الشفاهى للحركات الاجتماعية يمكن أن تؤدى إلى نتائج بالغة الضرر واستنتاجات غير دقيقة ما لم تعد أوراق عمل جيدة للنقاش ،وما لم يكن المتناقشون ممثلين لكل الانتماءات السياسية والجغرافية والنوعية** ،وما لم يشترك مع المتناقشين بعض الباحثين المتخصصين فى دراسة هذه الفترة أومن يهتمون بها . بدون ذلك تصبح العينة تحكمية متحيزة وليتها كانت حتى عشوائية ، ومن ثم تأتى المناقشات بالضرورة على ذلك النحو الذى أشرنا إليه سابقاً.

أرجو ألا يفهم القارئ أننى بذلك أصدر حكما قاسياً على الكتاب ، وإنما على العكس تماما فإن نقدى يأتى من منطلق الحرص على أن يستمر «**مركز الفسطاط**» وغيره من المراكز البحثية الجادة فى هذا الاتجاه البحثى الذى يرمى إلى إعادة كتابة تاريخ مصر الحقيقى ، أو ما يطلقون عليه «**التأريخ من أسفل**» ،وهى محاولات لابد أن تثمر فى النهاية عن اكتشافات مدهشة والإمساك بلحظات تاريخية فذة يعجز الأكاديميون وكتبة التاريخ الرسمى عن الوصول إليها أو حتى لا يملكون الرغبة من الأصل فى بحثها.

شهادة رائعة

أعتقد أن الشهادة الحية التى قدمها المهندس **أحمد بهاء شعبان** القائد الطلابى البارز فى السبعينات هى أروع ما فى الكتاب ، حيث قدم لنا أجواء النشاط الطلابى برومانسيتها وحساسيتها الشديدة تجاه أحوال الثورة فى الوطن والعالم ، فضلا عن الجسارة التى اتسمت بها هذه الحركة فى وجه التهديدات الأمنية. **ومن أكثر اللقطات دلالة ما يحكيه عن واقعة الاعتصام الطلابى فى يناير ١٩٧٢** حينما انتهى« عام الحسم» الذى وعد به **السادات** ثم عاد وتحدث عن «الضباب» الذى أعاق العمل العسكرى ،وحيث أرسلت الحكومة للطلبة المعتصمين وزير الشباب فسألوه عن الضباب فقال لهم" «**بصراحة لا أستطيع أن أجيب عن أسئلتكم ،ما أنا إلا بوسطجى اخذ رسائلكم للرئيس**

كيف استطاع تيار الإسلام السياسى سحب البساط من تحت أقدام التيارات الديمقراطية والتقدمية ؟.

سؤال لم تتم الاجابة عنه!

وآتى لكم بالردود من الرئيس» . ومن ثم قرر الطلاب الاعتصام حتى يجئ الرئيس إلى الجامعة ، فما كان من قوات الأمن إلا أن اقتحمت الحرم الجامعى واعتقلت الطلاب . ويحكى **أحمد بهاء شعبان** واقعة الاقتحام وغيرها بحساسية وذاكرة لا تنسى أدق التفاصيل . وأعتقد أنه ما زال لديه الكثير جدا ليحكيه ،وكذلك لدى غيره بالطبع.

وكنت أتمنى لو أن كل المشاركين فى الندوة وآخرين كثيرين غيرهم قد أدلوا بشهاداتهم فقط عما شاهدوه واشتركوا فيه وكيف كانوا يفكرون وقتها ، ثم تأتى بعد ذلك مهمة التحليل والنقد وإعادة تركيب الوقائع التى يمكن أن يسهموا فيها مع دارسى تاريخ مصر الحديث . إذ تظل المادة الخام للتأريخ هى المطلوبة أكثر من أى شئ آخر.

ملاحظات أساسية

هناك بعض الملاحظات الأساسية التى أود لفت الأنظار إليها لعلها تفيد فى مراحل متقدمة من تأريخ الركة الطلابية .أعتقد فى البداية أن **المتحاورين فى الندوة قد شتتوا أنفسهم فى بحث قضايا الأدب والسينما والمسرح ،وكان من الأولى أن يعطى الاهتمام أكثر للجوانب السياسية والحركية والفكرية** خاصة أن معظمهم لم يكونوا من المتخصصين فى هذه المجالات فجاءت آراؤهم مرسلة وانطباعية ناهيك عن إجحافها بحق الكثير من المبدعين.

ثم نجد فى الآراء السياسية شططاً كثيراً من بعض المتحاورين،حيث لم يتوقف أحدهم- مثلا- طوال الكتاب عن اتهام ثورة يوليو بالفاشية!! فيقول إن «الناصرية كانت رأسمالية دولة فاشية وعسكرية» ، أما أدلته فهى أن **عبد الناصر** «سار بشكل تفصيلى على كل الذى كان يفعله **هتلر وموسولينى** ، بما فى ذلك منظمات الشباب، بما فى ذلك الأعياد القومية ، بما فى ذلك الديماجوجية الإعلامية ، بما فى ذلك إنشاء وزارة الثقافة ، بما فى ذلك السيطرة الكاملة على مقدرات الإنتاج» (ص٣٧).

ربما سمعنا فى السبعينيات كلاماً مثل هذا وكنا ننظر إليه على أنه يماثل الرغبة فى «قتل الأب» -حسبما تقول الأدبيات السيكلوجية -أكثر منه نقداً موضوعياً مسئولا .والغريب أن قائل هذا الكلام حينما سئل عن مجانية التعليم التى أدخلتها ثورة يوليو ،يقول :« **فكرة أنه لو لم تقم الثورة لم نكن لنتعلم** ..غير صحيحة .**كنا سنتعلم بشكل أو بآخر لأن احتياج المجتمع كان أن نتعلم»** (ص١٧٢) بل ويصل الأمر إلى مداه حينما يجزم(ص١٧٨) بأنه **لو لم تقم الثورة لكان ذلك أفضل !!** «لأننا كنا نقطف نتائج الديمقراطية التى بدأناها سنة١٩١٩» .**وليس لدى أى تعليق على مثل هذا الحديث الذى أترك الحكم عليه للقارئ. أما السقطة الحقيقية التى لا يمكن السكوت عليها فهى ما ورد (ص٢١٨) على لسان أحد المتحدثين من أن عبد الناصر كان يلعب القمار مع والده وثلاثة آخرين فى منزله وأن السيدة والدته دخلت عليهم وشتمتهم كلهم!!** وقالت لهم: أريد أن أرسل الأولاد إلى المدرسة .فجمع جمال عبد الناصر الورق وقال لهم : المدام لها حق فى هذا الكلام» . ما هذا الكلام؟. وما علاقته أصلا بالتأريخ لجيل السبعينيات؟! ولن ندخل فى مناقشة الواقعة فى حد ذاتها وما إذا كانت على سبيل التمويه قبل الثورة أو اللهو البرئ.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بتعبير« **جيل السبعينيات»** ورغم أن هناك جماعة من المناضلين الذين دخلوا الحركة الوطنية فى السبعينيات ما زالوا يتمسكون حقا بهذا الوصف ، إلا أن هناك **جدلا علميا كبيرا حول إمكانية استخدام مصطلح «جيل» على موجة جديدة من الشباب** أحيت الحركة التقدمية والوطنية أيضا فى فترة بعينها ،وكان لأعضاء هذه الموجة صفات خاصة غالبة .. ثم أخذت هذه الموجة تمتزج وتتفاعل مع ما قبلها وما بعدها وما حولها ، عدا بعض الذين أرادوا تثبيت لحظة تاريخية فى حياتهم وحياة وطنهم وفشلوا فى المضى قدماً فى العطاء الجماهيرى والحركى ولا أتفق مطلقا مع الرأى الذى أورده المهندس **أحمد بهاء شعبان** (١٦٨) حينما قال« **لو أن الحركة اليسارية فى الجامعة تركت الحركة الطلابية ، رعتها عن بعد دون أن تضغط باتجاه اقتناصها كان الموضوع اختلف كثيرا»** . لماذا ؟ يوضح : «إن التكالب (نعم استخدم هذا التعبير للأسف) على حركة الطلاب أدى إلى «انحرافات هائلة، ولا أستطيع أن أعفى قطاعا من اليسار التقليدى من أنه لعب دوراً كبيرا جدا فى إفساد عدد كبير جدا من الطلبة» .

وأنا بالطبع لا أدافع عن أحد . ولكن لا أستسيغ هذه الرؤية الرومانسية للحركة الطلابية .خاصة أن **«اليسار التقليدى» لو لم «يتكالب» على حركة الطلاب- حسب تعبيرات المتحدث- لكان وجه إليه أيضا النقد بالانعزال و عدم مد يد العون للشباب التقدمى** .أتصور أن هذا كان من الممكن جدا أن يقال أيضا ،لأن المهم كان دائما هو الرغبة فى الحفاظ على« عزلة شعورية» عن المناضلين القدامى الذين صب عليهم المتحدثون اتهامات ولعنات لا تنتهى.

والملاحظة الثالثة تتعلق باتهامات توزع جزافا على التيارات الأخرى الموجودة وقتذاك إلى جانب تيار ماركسى بعينه ، ناهيك عن التناول «الخفيف» لدور التيار الناصرى فى الحركة الطلابية ، مع صمت كامل عن« **حزب التجمع»** رغم أنه نشأ فى المرحلة الأخيرة من الحقبة التى يتحدث عنها الكتاب (١٩٦٨ - ١٩٧٧) ورغم أن معركة فكرية وسياسية نشبت آنذاك فى أوساط الحركة الطلابية التقدمية حول الموقف الواجب اتخاذه من حزب قانونى لليسار المصرى.

أما ملاحظتى الأخيرة فعن ما لم تتعرض له الندوة ، إذ أن هناك مجموعة من القضايا العديدة كان من الواجب التطرق إليها ،وهى ما تزال مفتوحة أمام كل مجتهد:

(١) ماذا كانت حال الحركة الطلابية فى الجامعات الأخرى غير جامعتى القاهرة وعين شمس ..وخاصة الأزهر وأسيوط والاسكندرية والمنصورة.؟.

(٢) لماذا اتسمت الحركة الطلابية بحدوث انقطاعات ظاهرة فى تطورها ؟ أى لماذا اتصفت بالموسمية والطابع الدورى ؟ وكيف كان يمكن التواصل بين موجاتها؟.

(٣) ماذا كان موقف الحركة الطلابية من اتحادات الطلاب وصحفها ؟والسؤال مطلوب أيضا بالمعكوس؟.

(٤) ماذا كان حال العلاقات بين التيارات السياسية المختلفة داخل الحركة الطلابية ؟وما آثار ذلك؟.

(٥) لماذا وكيف استطاع تيار الإسلام السياسى سحب البساط فى الجامعة من تحت أقدام التيارات الديمقراطية والتقدمية؟.

(٦) ما مسار ومآل القيادات الطلابية السبعينية؟ وبالأحرى أين هم الآن ولماذا ؟.

..وفى ختام الحديث أوجه شكرى لناشر هذا الكتاب آملاً أن يستمر فى تطوير مشروعه لتأريخ الحركة الطلابية وغيرها من الحركات الاجتماعية .كما أوجه تحية حارة لكل من أسهموا فيه واثقا من أن صدرهم يتسع لكل نقد.

محاولات

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.

نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

عن الإبداع .. غير المبدع

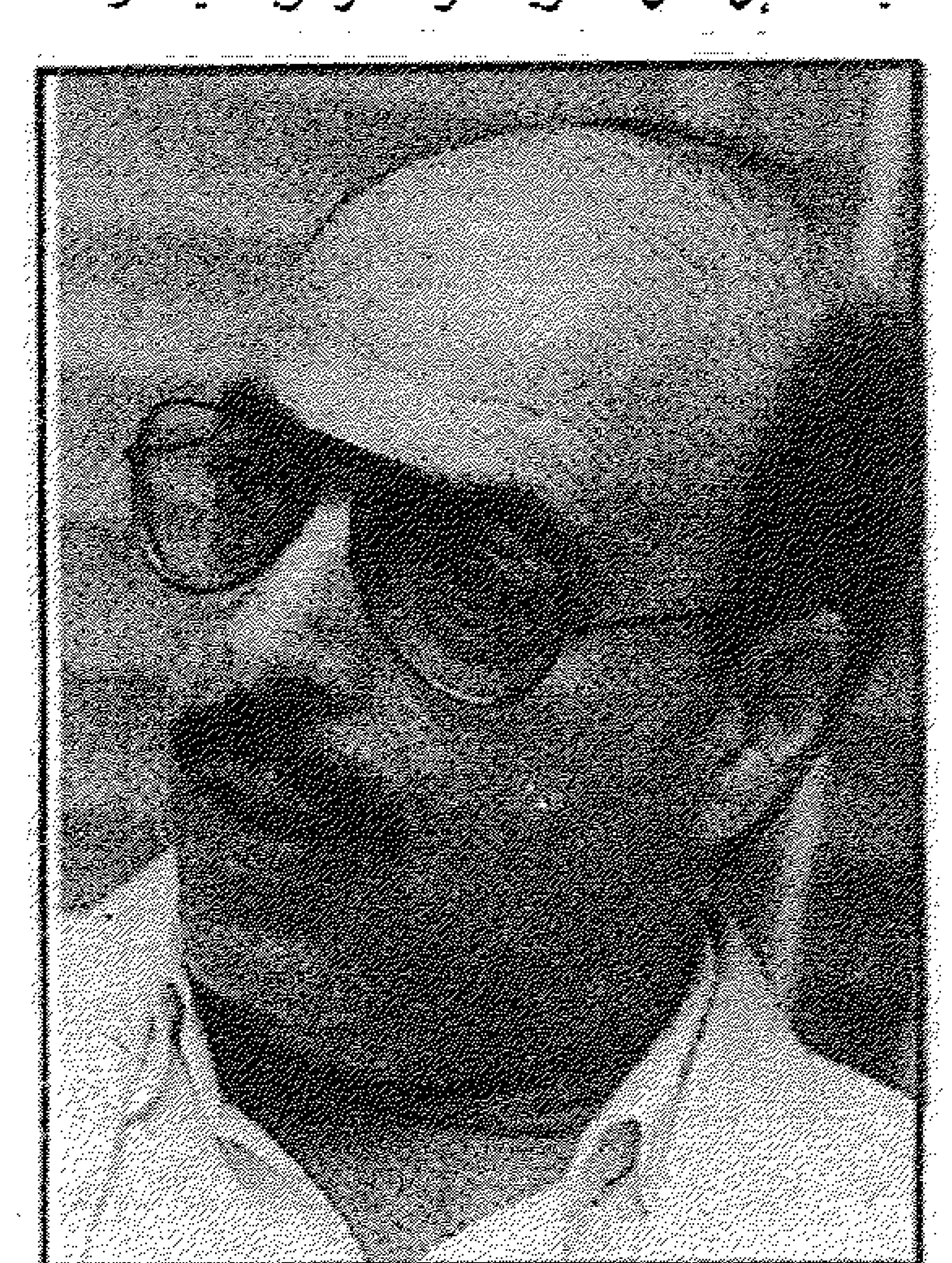
د. رفعت السعيد

وكأننا فى حاجة إلى مزيد من الإحباط والاختلاف فى جبهة الثقافة والمثقفين ، أطلت علينا مشكلة الروايات الثلاث التى أطيح بسببها برأس كبير من رؤوس التنوير فى بلادنا ، وبسببها أيضا شاهدنا -وكلنا أسى - حكومتنا وهى تنحنى بفزع أمام المتأسلمين.

ولأن البعض فارت به الحماسة إلى أن أصبح يهدد بخطر تقسيم المعترك إلى ضفتين **ضفة يقف عليها التأسلم مصطحباً الدين والأخلاق والفضيلة واحترام الحرمات والتقاليد والآداب العامة ، وضفة يقف عليها المستنيرون والتنويريون والمثقفون والمبدعون وأنصافهم وأرباعهم مرددين وبلا احتراز ماقد يعزز اصطحاب الخصوم لكل مايلوذ به الشعب ويتمسك** بينما يجردون أنفسهم من كل ماهو واجب وضرورى .. وحتمى . لأن البعض انطلق كذخيرة فاسدة مدعيا أن الأهم هو إطلاق حرية القلم فى أن يخط كل مايشاء .. وأى شئ يشاء حتى ولو طال الخلق والمعتقد .. أعتقد أنه من الضرورى أن نحاول فرز الحق من الباطل فى هذه القضية الشائكة.

أ- عن الكتابة والكاتب : أن فعل الكتابة يفترض - فى اعتقادى - وجود حالة تستهدف قول شئ . فماذا لو لم تقل الكتابة شيئا ؟ أو قالت شيئا لايعجبنا نحن؟ أقول ذلك لأنه لو أصدرت ذات الهيئة روايات تحض على الفاشية أو الصهيونية أو تؤيد التأسلم وتمجده وتدين التنوير وتكفره .. لانتفض الجميع رافضين صاخبين متهمين .. أليست هذه هى الحال؟ **الكتابة إذن فعل يستهدف تحقيق مصلحة ما.** وليس للتنويريين أية مصلحة فى كتابات تمس الأديان والمعتقدات وتذيب حدود الأخلاق وتذخر بالبذاءات فتبدى نقوشا من وحل على صفحات الكتاب.

آية فائدة فى كتابة كهذه؟ إنها تقول شيئا ؟ فإن كان ماتريد قوله مرغوبا فيه أو



على أبو شادى

مفيداً أو حتى غير ضار فهل لايمكن أن تكون الكتابة بلا هذه الترصيعات الموحلة من أشد الألفاظ والصور بذاءة بل ودناءة؟

ب- عن الإبداع والمبدع : أبدع الشئ أى أتقن صناعته . فكل ماهو غير متقن لايكون إبداعا .. وطبعا سنختلف فى التقييم ، لكننا وياللدهشة لم نختلف - فى حدود علمى - **حول أن الروايات الثلاث كعمل فنى ذات مستوى غير متقن أى ليست ابداعاً. ومع ذلك فهذا حق أصحابها ولانلومهم ، ولكن يمكن أن نقدم مالايثير الانتباه مصحوبا بفعل فاضح حتى يثير الانتباه؟**

جـ - عن مقولات مغلوطة : يحاول البعض أن يبرر أو أن يمرر هذه الروايات وأمثالها بإدعاء أن الكتب الفقهية والدينية تذخر بعبارات كهذه ، وردنا أن المبدأ الفقهى هو:" **أن الضرورات تبيح المحظورات** " وأن كتب الفقه اذ تحاول استنباط أحكام وفتاوى فى مسائل مثل الزواج والنفقة والاغتسال والنكاح ونواقض الوضوء تضطر إلى استخدام مفردات قد تبدو غير مسموح بتداولها فى حياتنا المعتادة . لكنها مثلا لاتستخدم هذه الألفاظ فى الكتابات العادية ولا فى المراسلات ولاغير ذلك . تماما كما أن الضرورات تبيح المحظور كأن يتحسس الرجل المختفى من جسد إمرأة غريبة فتسمح لطبيب التوليد أن يمر يده إلى أكثر أماكن التحريم فى جسد المرأة إذ تلد.

ولكن .. ذات الرجل وذات المرأة إذا تجاورا فى جلسة عادية فانه سيعد خارجاً عن الحدود إذا ماحاول حتى لمس يدها أو ساقها دونما داع . **ومن هنا فان استخدام أصحاب الروايات الثلاث وبشكل مفرط لألفاظ جنسية يشبه ذلك الطبيب الذى يحاول أن يقتحم امرأة دونما مبرر طبى.**

كذلك يقولون كتبرير أن هذه الألفاظ ترد فى كتب التراث . نعم وهذا صحيح . ولكن كم فى كتب التراث من إبداعات نتجاهلها ، وننتقى وفقط هذه المماثلة . كذلك فان التراث ملئ بالخرافة والتخلف والأغلاط والمغالطات التى إذ تساق ضد التنوير تزدريها وتتهمها بالتخلف . فكيف ننتقى وماذا ننتقى من التراث؟

ثم إن اللغة تتغير . والألفاظ تكتسى معانى مختلفة باختلاف الزمان والمكان .

الحكومة تستخدم الأزهر عند بروز أنياب المتأسلمين

كمثال لفظ غانية " الغانية لغة هي من استغنت بجمالها عن زينتها" .. **ولكن الآن هل يسمح أحد منا أن يطلق على زوجته أو ابنته لفظ " غانية" لأنها جميلة؟**

ولفظ " **كراخانة**" " هو المكان المعد لكراء الأشياء " فيقال كراخانات القماش والحرير والتوابل .. إلخ فهل يمكن الآن أن نستخدمه .. بعد أن ساد وشاع استخدامه كمقر لكراء المومسات. ولفظ" **بلطجى**" أصله " بلطه جى " أى صاحب البلطة وكان يطلق فى الماضى على أشجع رجال الجيش وأمهرهم يحمل الرجل منهم البلطة ويتقدم الصفوف **(أى جندى صاعقة)** ليزيح الأشواك أمام طوابير المشاة . وتغير الزمان وتغير المعنى.

د - عن حرية القول والكتابة:

الحرية مطلقة فى حدود ألا تتحدى حدود حرية الآخرين . وحرية الآخرين وأكاد أقول المجموع أو غالبيته الغالبة تتحدى حدودها كتابات تمس الأديان والأخلاقيات والحرمات . لكن **البعض يطن بأقوال عن حرية مطلقة فى الكتابة(وهى بالمناسبة ليست موجودة فى العالم ففرنسا مبدعة حرية الكتابة حاكمت جارودى عندما قال بعدم وجود الهولوكست)** فاذا مامسته الكتابة مساً ولو خفيفاً ثار وغضب وربما لجأ للقضاء . أليس من حق المواطن العادى أن يسألنا تغضبون لأنفسكم ولاتغضبون للدين والأخلاق ؟

هـ - عن الاستنارة والتنوير: الاستنارة اسم ، والتنوير فعل . والفارق واضح . **فالمثقف المستنير يرتضى لنفسه أن يقول لنفسه ، وأن يحرر عقله هو ، وأن يبدع مايعتقد هو أنه إبداع بديع دون أن يحمل نفسه أية مسئولية إزاء شعبه ووطنه ومستقبلهما . أما التنويرى فهو ذلك الذى يجعل من تعلقه بالاستنارة معركة تضئ عقول شعبه ووطنه ومايتعداهما من حدود.**

وأعتقد أن مصر ممتلئة بمثقفين مستنيرين يحلمون لأنفسهم ، يقرأون ويكتبون لأنفسهم أو وفق معاييرهم هم ولايهمهم بأى حال انعكاس ذلك على مجتمعهم . المثقف التنويرى يخوض معركة الاستنارة والمثقف المستنير يتفرج ، **يلاحظ ، ينتقد فى دردشات المقاهى والصالونات ..** لكنه لايمس نيران الفعل المقتحم الذى يتحدى حصون الظلام والظلامية والظلم (أرأيتم المفارقة اللغوية من تقارب الظلامية والظلام من الظلم) يبقى متحدثا لبقاً ، ويقول كلمات كبيرة ، ويتحدث عن الحرية والابداع والتحرر ولكن فى حدود مقعده الوثير ومايحيط به من مقاعد ، أما المعركة ضد الظلام ، ضد التأسلم ، ضد أعداء العقل والتنوير .. أقصد المعركة الحقيقية فذلك أم لايخصه .

ومن هنا فإننا فى أحيان كثيرة نكتشف أن مستنيرى المقاهى والصالونات يشعلون النيران ويتركون شرف التلظى بها والاحتراق معها للتنويريين .. فهل هذا لائق ؟ بل هل هذا عدل ؟ثم إنه:

لايعرف الشوق إلا من يكابده

ولا الصبابة إلا من يعانيها

فكيف يشعل البعض الحرائق دون أن يمدوا يداً لمطاردة الراغبين فى الاستزادة من الحرائق ؟ أعرف **أن البعض يقول فى جلسات مسترخية ، ثم بعدها وعندما يكون الفعل التنويرى مطلوباً يمسك العصا من منتصفها .** يصمت أو يتصامت أو حتى يتكاذب أو يتغيب عن جلسات المقهى . أو يقول الصمت أفضل منه .. وذلك كله خوفاً من نتائج الفعل التنويرى ، خوفاً من أنياب التأسلم أو خوفاً من السلطة لكنهم لم يسمعوا بالحكمة القائلة :" إن الخسوف لاينجى من الموت ، بينما الشجاعة تمنح صاحبها حياة متجددة

و: عن الفارق بين الثرثرة والقول: ثمة مثقف مستنير وربما تنويرى لكنه فى نهاية الأمر غير معنى بردود فعل الجماهير ولا بطاقاتها ولابرؤيتها لما يقول أو يفعل . هو مستقل بذاته ، لذاته ، رأيه ينبع من ذاته . بينما هناك مثقف هو جزء من مجموع ، من حزب يسعى لاكتساب الجماهير ويؤثر فيه ويشكل حاسم رد فعل الجماهير .. اتجاهها نحوه أو إعراضها عنه ، تقبلها أو رفضها . غيابها أو حضورها . إلخ والفارق حاسم ، وجوهرى ، ومستقبلى ، ودائم.

ز: عن الأزهر: ومع كل الاحترام الواجب للأزهر فهو كمؤسسة جزء من السلطة التنفيذية وشيخه يتلقى راتبه منها ، ويعين بقرار من رئيسها وكذلك يعزل وميزانيته تدرج ضمن موازنة الدولة التى تعدها وتنفذها السلطة التنفيذية ، غيره وفى زمان التأسلم ، **ومع بروز الأنياب المتأسلمة تلجأ الحكومة إلى إقحام الأزهر حتى فى سلطة التشريع ويحتل فى أحيان كثيرة الحق .. والواجب وغير المسموح به قانوناً الى " حلال" و" حرام"** فى حين أن الحلال والحرام بحرهما واسع وفيهما اختلاف كثير ، وكل ذلك ضد الدستور الذى بنى وقامت دعائمه على أساس الفصل بين السلطات الثلاث " التشريعية والقضائية والتنفيذية" ثم ماذا يفعل المسلمون فى بلاد أخرى ليس فيها أزهر أو شيخ أزهر ؟

ح: عن السلطة

إرتجفت عندما أطل الظلف المتأسلم وسارعت بإجراء ادارى أرى أنه أحمق وخال من الفطنة . وتبدت مرتعبة من المتأسلمين ناسية القول الحكيم.

فلا قضى حاجته طالب

فؤاده يخفق من رعبه.

وإذ يسأل البعض كيف ولماذا كان الاستئساد فى معركة " الوليمة" والرعب فى معركة الروايات الثلاث .. فالسبب فيما أعتقد : أن أوحال التأسلم فى الحالة الأولى طالت النظام أما فى الثانية فكانت الرؤوس الصغيرة هى الفداء.

وحذار من أن يتكرر التراجع أمام المتأسلمين ، حذار .. ومرة ثالثة حذار.

ط: عن برونوباور

كان برونو باور واحداً من دعائم الفكر الألمانى المتحرر ،لكنه كان يرتجف من بطش النظام الامبراطورى فوجه هجومه إلى السماء .. ركز الهجوم على الدين والآداب العامة وتحداهما ولم يمسسه النظام . لكن كارل ماركس هاجمه قائلا: " برونوباور يخاف من السلطة فيشتم السماء .. أن معركتنا هنا على الأرض" .. أعتقد أن قصدى واضح ، فأحداً من الكتاب الثلاثة لم يلمس بحرف واحد مايغضب السلطة.

ى: وفى النهاية أعتقد أن الروايات الثلاث ماكان لها أن تكتب بهذا القدر من الفجاجة ولابهذا الكم من الكلمات العارية ولابهذا العبث بالقيم والأخلاق .. وليصدقنى أصحابها أنها كانت ستبدو أجمل وأكثر جاذبية لو تسترت ، تماما كالفارق بين أفلام تعرض الجنس بشكل راق وشهى وأخرى فاضحة إلى درجة تثير التقزز والقرف . لكن الناس أذواق.

وبالطبع أقر وأعترف وأكرر وأقرر وأقسم وألح أننى ضد أى قيد على حرية القول والكتابة والتعبير والإبداع ، **ولكن هل يعتبر احترام الدين ومقدسات الشعب وقيمه وأخلاقياته قيداً؟**

أنا لاأعتقد .. فماذا عنكم؟

رحيق السنين

بين البكتريا .. والتطور..

العلم يجتاح منطق ومجادلات أعداء العلم من يتمسحون في الدين

د. سمير حنا صادق

إذا كانت العقود الأخيرة هي عقود **رقائق السيليكون** التي وضعت أسس عصر المعلومات ،فإن العقود القادمة هي **عقود البيوتكنولوجي والهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزيئية** التي وضعت أسس مستقبلنا في العلاج وتوفير الغذاء والصحة ،بل في توفير سبل الدفاع ضد أعدائنا .وتمثل هذه التكنولوجيا المتقدمة ثمرات لعلم البيولوجيا .وقد قدم **دارون** لعلم البيولوجيا ما قدمه **كبلر وكوبرنيكوس وجاليليو** لعلم الفلك ،وما قدمه **نيوتن** لعلوم الطبيعة والرياضة ،وما قدمه **ماركس** لعلم الاقتصاد .فقد كان علم البيولوجيا قبل دارون سداحا مداحا مباحا لسامري الأمراء والملوك من الدجالين ،توصف فيه حيوانات بخمسة أرجل وأخرى تخرج من أنفها النار ، وأوز ينمو على الأشجار ،ولكن **دارون** بدراسته المثابرة التي استمرت ٢٥ عاما وضع أسس علم البيولوجيا الثابتة بكتابه الجميل عن «**أصل الأنواع**» وهو الكتاب العلمي الذي احتفظ بجماله حتى الآن رغم مرور أكثر من قرن على كتابته.

كان من أسلحة جدل المجموعة الأمريكية المسماه **بالتخليقيين creationists** ضد **دارون** هو أننا لم نر التطور بأعيننا . ورغم سفه هذه الحجة (فنحن في حقيقة الأمر نرى التطور بأعيننا يوميا في مئات الأمثلة في أغلب ما نأكله من طعام بداية من القمح إلى الجزر إلى الماشية هو نباتات أو حيوانات طورت بمعرفتنا إلى ما يناسبنا) **فإن هناك أمثلة بارزة للتطور الذي يحدث أماما أعيننا ومن أهمها قصة المكورات العنقودية staphilococci.**

تتسبب هذه البكتريا (ضمن ما تتسبب فيه) في التقيح الذي يصيب الجروح . وتتميز بأن لها غلافاً سميكاً نسبيا يحميها من **ظاهرة فيزيائية تسمى بالضغط الأزموزيOsmotic Pressure** وهي تنتج عن امتصاص المياه من البيئة الخارجية لارتفاع نسبة الأملاح في الداخل . ولولا الغلاف السميك لانفجرت البكتريا . ولكن هذه البكتريا تحتاج في نموها إلى مرحلة يتشقق فيها هذا الغلاف ليسمح لها بالنمو وفي هذه المرحلة **تقوم بعض الإنزيمات بصناعة غشاء مؤقت يسد هذه الشقوب لحماية البكتريا من الانفجار.**

وعندما اكتشف **فليمينج Flem-ing البنسلين** لم يكن أحد من العلماء يعلم كيف يعمل وإن كان قد لوحظ أن **البنسلين** يفقد فاعليته إذا توقف نمو البكتريا أي أنه لا يعمل إلا على البكتريا النامية . ولكننا نعلم الآن أن **البنسلين** يعمل بإيقاف العملية المسئولة عن صناعة الغشاء المؤقت للبكتريا.

كان اكتشاف **البنسلين** إذن انتصارا حاسما ضد البكتريا العنقودية ، ولكنه كان انتصارا مؤقتا .فقد تمكنت بعض هذه الكائنات من تنشيط آلية عندها تتسبب في تكوين إنزيم يمكنه تحطيم **البنسلين** ، ويدعى هذا **الإنزيم بنسلينيز Penicillinaise.**

ويوما بعد يوم وتدريجيا قضى الاستعمال المستمر للبنسلين على البكتريا التي لا تتمتع بالمقدرة على تحطيمه وحلت محلها البكتريا القادرة. وأدى هذا التطور إلى نمو نوع آخر من البكتريا المقاومة للبنسلين .وهكذا انتهى أمد الانتصار المؤقت على البكتريا العنقودية.

وتكررت مثل هذه العملية في العديد من الأحياء المسببة للمرض .فقد كان أحد الأدوية ،وهو ما المسمى **مهبط البروتيز Protease inhibitor** يحقق نجاحا جزئيا للتخلص من **فيروس الإيدز** .ولكن هذا الفيروس قد تمكن من تطوير نفسه ليتفادى هذا الدواء.

هكذا يجتاح العلم منطق ومجادلات أعداء العلم ممن يتمسحون بالدين.

اكتشافات مزعومة

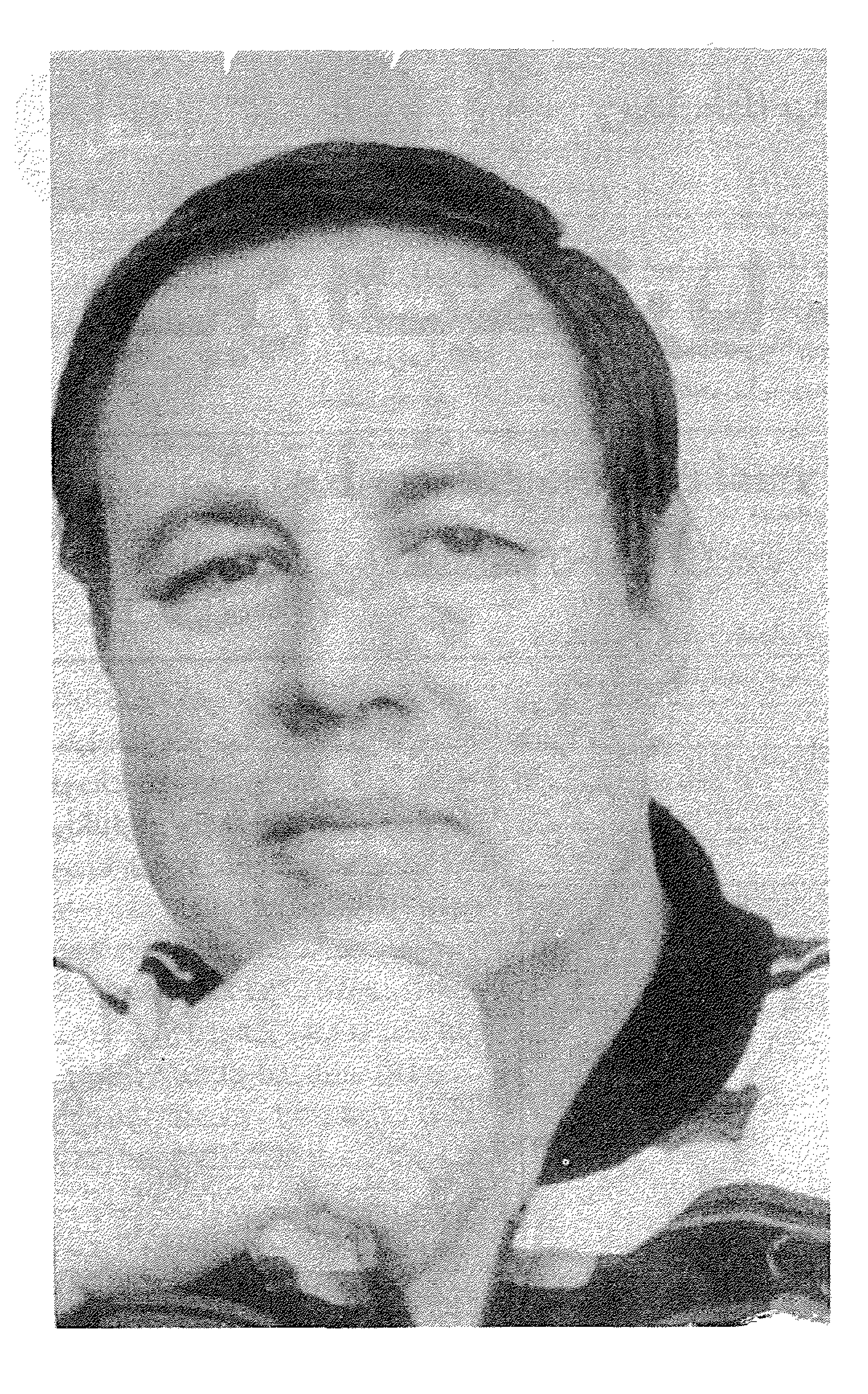
لابد لنا أن نحاسب وسائل الإعلام على ما تقدمه بإسراف عن اكتشافات وهمية وإنجازات علمية خيالية خلال العقود الأخيرة.

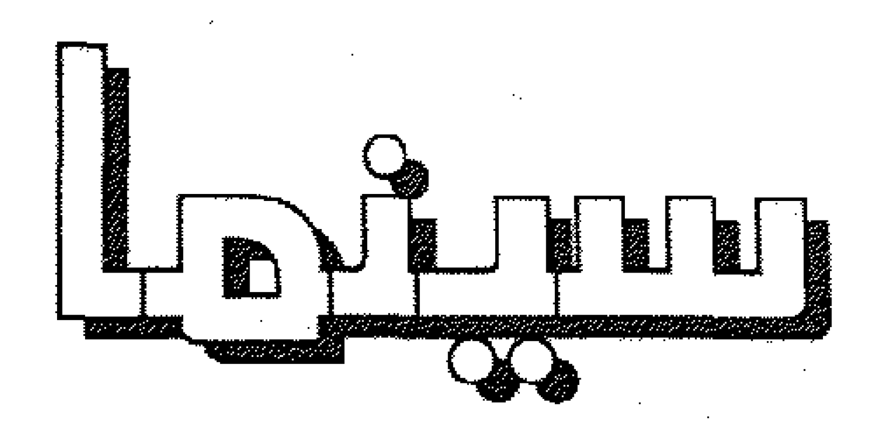
بدأت هذه الاكتشافات بمؤتمر صحفي عقده طبيب زعم فيه أنه اكتشف علاجا شافيا لمرض الروماتويد وأن علاجه دخل مرحلة الإنتاج من شركات متعددة . ثم تلى هذه القصة بدواء لمرض الايدز وثالث لمرض السرطان.

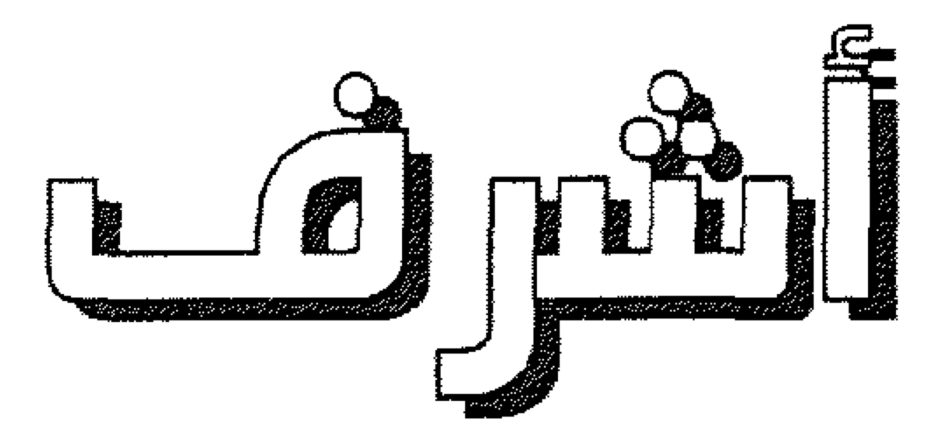
ظهر بعد ذلك فيضان من العلاجات :علاج لسرطان الجلد بالماء الساخن قدمه طبيب أمراض جلدية ،علاج للحيوانات المنوية الميتة بالأعشاب قدمه معيد في إحدى الكليات الجامعية ،علاج للعقم باستعمال مومياء فرعونية قدمه قسم أمراض نساء في إحدى الجامعات ،علاج لأمراض عديدة باستعمال أشكال هندسية معدنية تعلق في الرقبة أو كفوايش.

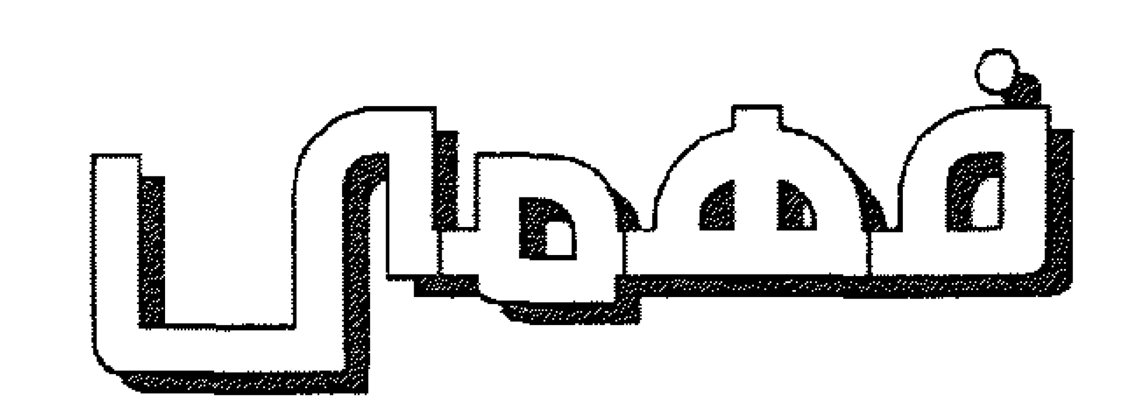
وتنتج هذه الاكتشافات المزعومة عن عدم معرفة الإعلاميين بقواعد المنهج العلمي وعدم مقدرتهم على التمييز بين العلم والدجل وهو وضع يشكل خطورة على مفاهيم شعبنا عن العلم.
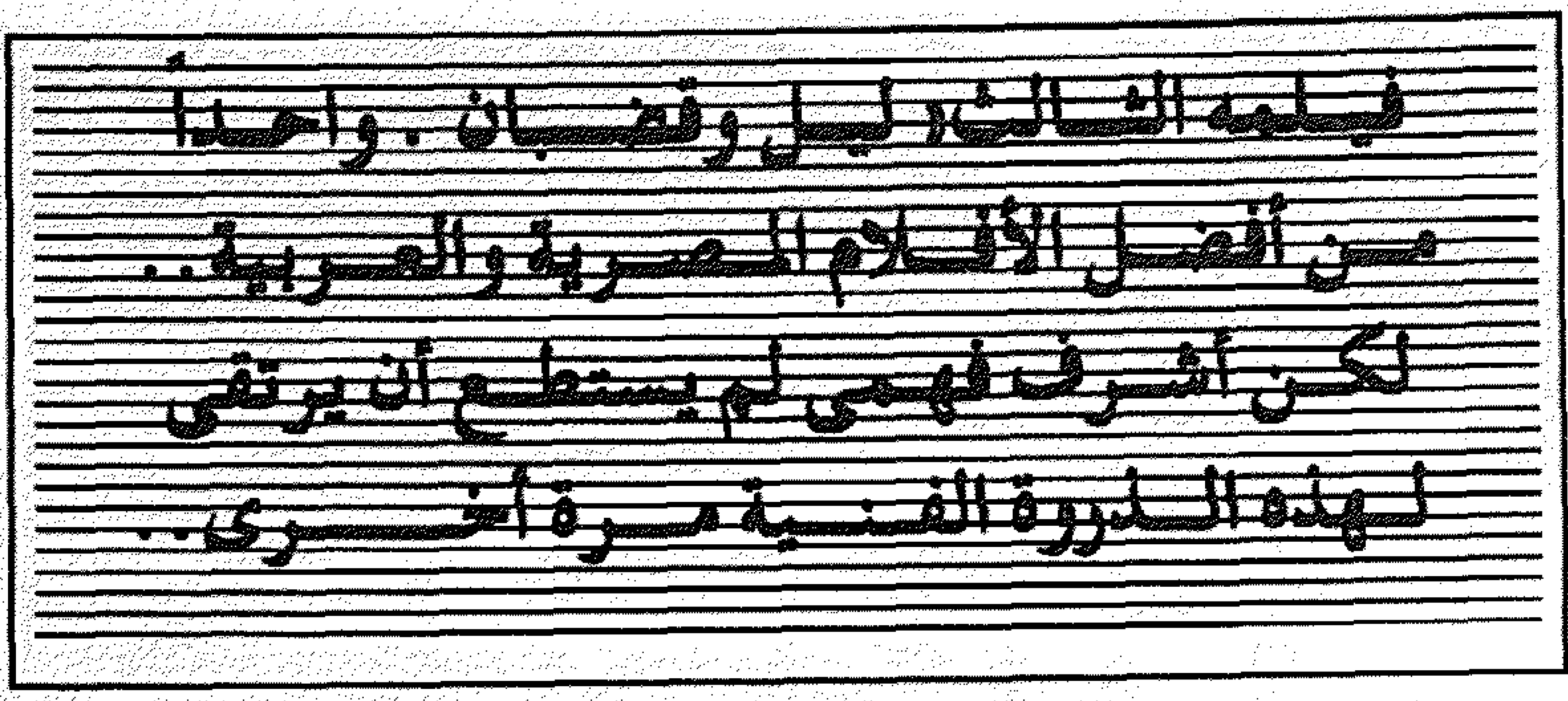










أحمد يوسف

تشكل الحياة الفنية للمخرج السينمائي **أشرف فهمي** ومعظم ابناء جيله مفارقة لا تخلو من دلالة تبعث على الاسى ، فهذا هو الجيل الذي عاش فترة دراسته خلال ذروة المد الثورى فى العالم العربى ودول العالم الثالث، وهو الجيل الذي يمثل الدفعات الاولي لمعهد القاهرة للسينما الذى أنشئ في عهد **عبد الناصر** فى اوائل الستينيات . **لكنه أيضا الجيل الذى تركت علية نكسة ١٩٦٧ ندوبا عميقة ، زادها عمقا خلال السبعينات ظهور نزعة الثورة المضادة** التى أصبحت تدين كل ما ينتمي إلى الحقبة الناصرية . وهو أخيراً الجيل الذى كان عليه أن يخطو خطواته الأولى لكى يمارس صناعة الأفلام فى الحقبة التى بدأت السينما المصرية فيها مسيرة التردى على المستوى الاقتصادى والصناعى، والهروب من الواقع على المستوى الفنى ، **فكان علي أشرف فهمي - مثله فى ذلك مثل حسين كمال وسعيد مرزوق وعلي عبد الخالق ومحمد عبد العزيز وآخرين أن يتخلوا شيئا فشيئاً عن أحلامهم القديمة ، لكي يحاول كل منهم أن يجد طريقته وتوليفته الخاصة في عالم السينما «التجارية».**

وليس غريبا أن يقترن اسم المخرج **أشرف فهمي** دائما بفيلم **وحيد هو « ليل وقضبان »** ١٩٧٣ ، كان من بين أفلامه الأولى ، بينما تتجاوز أعماله السينمائية الخمسة والاربعين فيلماً روائياً ، تبدأ بفيلم **القتلة « ١٩٧١ »** ، وتنتهى بفيلمه الذى لم يكن قد إنتهى من توليفه بعد «العشق والدم ». **إن النظرة المتأملة لفيلم «ليل وقضبان» تكشف بحق عن تمكن هذا الفنان من اللغة السينمائية** وعن طموحه الذى كان ينبئ بمستقبل كان من الممكن أن يجعله واحداً من أهم مخرجي السينما المصرية والعربية.

يدور فيلم **«ليل وقضبان »** عن القهر الذى يعيشة الانسان على المستوى السياسى والاجتماعى والنفسى معا . حيث يمارس المأمور المتسلط عبد الهادى **«محمود مرسى»** قمعه تجاه زوجته **سميرة أحمد** الحبيسة داخل أسوار منزلها الملاصق للسجن كما يمارس وحشيته تجاه المساجين الذين نجد من بينهم السجين المظلوم طالب الهندسة **أحمد «محمود ياسين »** ليغزل الفيلم قصة حب رقيقة بين الزوجة والسجين ، مما يدفع بالزوج إلى إطلاق الكلاب المتوحشة على البطل لتنهشه نهشا وإن كان الفيلم يوحى على نحو ما بأن هناك أملا يكمن في الأفق ، مجسدا فى انتفاضة المساجين الذين يقودهم الضابط الشاب « **مجدى وهبة**». وللوهلة الأولى قد لايختلف فيلم « **ليل وقضبان** » كثيراً عن العديد من الأفلام المصرية التى ظهرت خلال الخمسينيات والستينيات وتتحدث دائما عن« **العهد البائد** » وانتظار قدوم عهد جديد تشرق فيه شمس العدل والحرية على الأرض ، وإن كان ذلك العهد البائد في ليل وقضبان «غائما ومشوشا » **حتى أنه يمكنك أن تتصور دون ان تبتعد كثيرا عن الحقيقة أن الفيلم كان من بين موجة الثورة المضادة التي كانت في**



فيلمه الثالث « ليل وقضبان . واحداً من أفضل الأفلام المصرية والعربية .. لكن أشرف فهمي لم يستطع أن يرتقي لهذه الذروة الفنية مرة أخرى ..

البداية توجة سهامها في موارية إلي الحقبة الناصرية ، ثم أصبح النقد تجاهها أكثر صراحة ومرارة وسوداوية فى المرحلة اللاحقة . لكن الأهم فى فيلم **ليل وقضبان** هو تلك المقدرة الحرفية التى أظهرها **أشرف فهمي** في غزل خيوط فيلمه ، فعلى المستوى الدرامى يصبح القاهر نفسة فى حقيقة مقهورا حين يمسى عبداً لعجزه وأوهامه ، أما على المستوى التقنى فإن هناك مشاهد عديدة تظهر جماليات الصورة السينمائية فى صراع الضوء ،والظل وتستخدم طبيعة المكان وأجواءه ، أو نظرة الزوجة الكسيرة إلى وجهها فى مرآة مكسورة فيبدو وجهها مثل روحها كأنه تحول إلى شظايا ، أو جلوس الزوج والزوجة متباعدين على طرفى مائدة الطعام على طريقة فيلم «**المواطن كين**» **لأورسون ويلز ، بالاضافة إلى ذلك المونتاج شديد التعقيد والتأثير فى آن واحد** (الذى قام به **أحمد متولى** فى أكثر مراحله الفنية توهجاً) ، فى مشاهد تكسير المساجين للحجارة، أو قيام الجندى السادى شلقامى (**توفيق الدقن**) بجلد السجين **أحمد**، أو مشهد ثورة المساجين على مصرع السجين الثورى عبد الحميد (**أحمد عبد الحليم**) فى مونتاج يذكرك كثيراً بفيلم« **المدرعة بوتمكين**» للمخرج السوفيتي الأشهر **سيرجى إيزنشتين.**

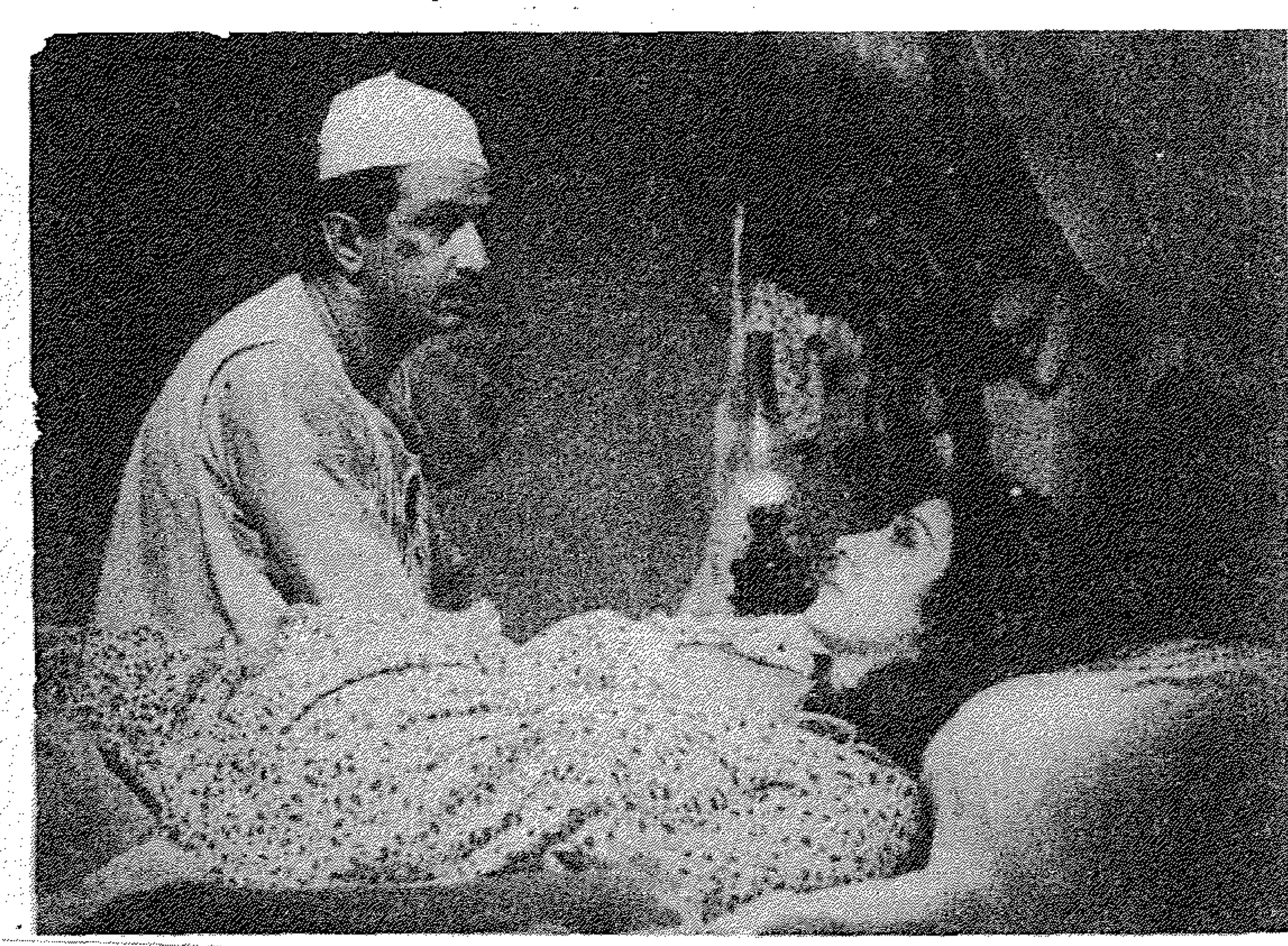
لم يفصل فيلم« **ليل وقضبان**» بين فكرته العامة عن القهر داخل النفس البشرية وخارجها ،وبين تفاصيله الدقيقة على مستوى الدراما واللغة السينمائية ، وذلك كان جوهر تميزه فى مسيرة أشرف فهمى السينمائية ،**بل اعتباره واحداً من بين أفضل الأفلام المصرية والعربية . لكن أشرف فهمى لم يستطع أن يرتقى إلى هذه الذروة الفنية مرة أخرى فى أى من أعماله السابقة أو اللاحقة ، على الرغم من أنه يعد واحداً من أغزر المخرجين السينمائيين المصريين صنعاً للأفلام.وفى الحقيقة إن نظرة عامة على أفلام أشرف فهمى توحى لنا بأن هذا المخرج كان له عالمه الخاص الذى قد يجعل أفلامه تستحق- مع قدر من التسامح فى استخدام المصطلح النقدى -اسم «سينما المؤلف»** ،فالأغلب الأعم منها يدور فى عالم من الصراعات الوحشية بين البشر، ولا نستثنى من ذلك إلا فيلماً وحيداً هو «**بص شوف سكر بتعمل إيه**» (**١٩٩٧**) ، الذى حاول فيه أن يصنع ميلودراما موسيقية تعيد- دون نجاح- أسطورة أفلام **الطفلة فيروز** خلال نهاية الأربعينيات ، ولعل ذلك جاء متأثراً بالنجاح التجارى للفيلم الغنائى(**مولد يا دنيا**)(**١٩٧٥**) للمخرج **حسين كمال** ، لكن أشرف فهمى لم يكرر التجربة مرة أخرى ، ليظل ملتصقاً بعالمه الخاص ، الذى يمكنك أن تلخصه بعنوان فيلمه «**الوحش داخل الإنسان**» (**١٩٨١**) ،الذى يدور حول عشيقين يقتلان الزوج لكى يلقيا مصرعهما فى النهاية ،وهو عالم لا يبتعد كثيرا عن« طبيعية **إميل زولا** فى« **تيريز راكان**» والتى تحيل العواطف الإنسانية إلى غرائز بهيمية ، تتمحور دائما حول الجنس والموت ، أو قل- فى استعارة عن عنوان فيلمه الأخير -حول« **العشق والدم**».

إن هذا الهاجس حول وحشية البشر يتسلل- بشكل مستتر أو صريح- إلى معظم أفلام أشرف فهمى ،ففيلمه الروائى الأول «**القتلة**» ليس إلا إعادة متواضعة لفيلم هيتشكوك الشهير «**غرباء فى قطار**» ،حيث يتفق شخصان على أن يقوم كل منهما بقتل غريم الآخر ، بينما يأتى فيلم «**امرأة عاشقة**» (١٩٧٤) بدوره استلهاما من أسطورة «**فيدرا**» والفيلم المأخوذ عنها من بطولة **ميلينا ميركورى وأنطونى بيركنز**» ، ويدور حول عشق آثم بين امرأة فى منتصف العمر والابن الشاب لزوجها العجوز. إنه عالم تسود فيه غريزتا الجنس والقتل على نحو مسيطر ، لذلك، لم يكن **أشرف فهمى** بعيداً عن أن يعود مرة أخرى لفيلم عز الدين ذو الفقار «امرأة فى الطريق» ليعيد تقديمه فى فيلم «شوق» (١٩٧٦) ،الذى أسس لصورة نجومية **نادية الجندى** فى قناع المرأة الفاتنة التى تقهر« كل الرجال بجمالها الوحشى ،فتجعلهم يتقاتلون عليها كأنها ملكة النحل ، التى يعنى الفوز بها الموت فى لحظة الانتصار ،وهى الفكرة ذاتها التى سوف يعيدها **أشرف فهمى مع نادية الجندى** فى«**الخادمة**» (**١٩٨٤**)، **بل فى بعض أفلامه الأخيرة مع صورة التسعينات من نادية الجندى :فيفى عبده!.**

وشيئا فشيئا ، يتحول صراع الغريزة العمياء، عند شخصيات أفلام أشرف فهمي الي سلسلة من الخيانات المتشابكة ففيلم «أمواج بلا شاطيء ١٩٧٦ يحكي عن أم خائنة يكشف ابنها خيانتها مما يدفعه إلى دائرة الإدمان والانحراف والضياع بينما تصبح المرأة التى يتكرر أسمها كثيراً فى أفلام **أشرف فهمى** محوراً لثلاثة أفلام في العام ١٩٧٨ ، وهي «**رحلة داخل امراة**» و« **المرأة الاخرى**» و«**امرأة قتلها الحب**» ، لتصل هذه المرحلة إلى ذروتها فى فيلم« **الشريدة**» (١٩٨٠) ،الذى يتجلى فيه عالم أشرف فهمى ورؤيته تجاه المرأة. **والمقارنة بين فيلم «الشريدة» ،والقصة القصيرة التى تحمل نفس الاسم وتعود للمراحل الأولى لنجيب محفوظ ،تلقى الضوء على هذا العالم الفنى الخاص لأشرف فهمى** ،فعلى حين تنتصر قصة **نجيب محفوظ** للبطلة التى لا تجد عند زوجها الفظ العربيد ما تنشده من عواطف دافئة ، فإن فيلم **أشرف فهمى** يقلب القصة رأسا على عقب **بما يتوام مع تراجع نظرة المجتمع للمرأة خلال السبعينيات** .فالبطل (**محمود ياسين**) نموذج ناجح لرجل عصامى بدأ من الحضيض حتى أصبح من كبار رجال الأعمال «الانفتاحيين» ، وإن لم



الشيطان يعظ.. نبيلة عبيد ونور الشريف





نجلاء فتحى و انعام سالوسة فى فيلم المجهول

يستطع أن يتخلى عن فظاظته وسوقيته ، اللتين ترفضهما زوجته **(نجلاء فتحى)** فتطلب منه أن يصبح أكثر تحضراً .وهنا ينحاز الفيلم إلى بطله ، إذ يصوره نبيلا فارساً انتشل زوجته من الفقر ورعاها حتى نالت أعلى الدرجات العلمية .وعلى النقيض ،فإن البطلة تبدو جاحدة ناكرة الجميل ، لذلك لا تستغرب أن تجسد «الشر» فى الفيلم ، الذى يهرب منه الزوج إلى أحضان عشيقة غانية **(نبيلة عبيد)** تظهر له الحنان ، **بل إنه يحاول- وهو الذى يمثل «الخير» الذى يطلب منا الفيلم أن نقف إلى صفه- أن يصحب عشيقته إلى فراش الزوجية حتى يستثير غيرة زوجته «الشريرة» الشريدة ،فكأن الفيلم يضع «خيانة» الزوج فى مواجهة «خيانة» الزوجة التى تعنى هنا بحثها عن الحرية** (فما أبعد الفارق إذن بين عالمى «الشريدة» و«ليل وقضبان»!) ، وتكتمل تلك الميلودراما الفاجعة فصولاً بإصابة الزوج بمرض خطير ، ليلفظ أنفاسه الأخيرة فى أحضان عشيقته، أما الزوجة فإنها لا تفيق من «شرودها» إلا بعد فوات الآوان.

إننا لا نملك إلا أن نطرح سؤالا حول معنى الحرية فى« ليل وقضبان» ،ونقيضها فى معظم أفلام أشرف فهمى الأخرى وسبب هذا التحول الجذرى فى رؤيته للوضع الإنسانى فى هذا العالم .وقد نجد الإجابة فى أن السياق الذى كان على **أشرف فهمى** وأبناء جيله أن يصنعوا فيه الأفلام خلال السبعينيات كان سياقاً مضطرباً على المستوى السياسى والاجتماعى ، سياقاً يدفع إلى الشك فى الماضى والارتياب فى المستقبل ، وهو ما أدى به وبهم إلى رؤية إلى التشاؤم على المستوى الوجودى، والرجعية على المستوى السياسى .(إن هذا ينطبق تماما على أفلام **حسين كمال وسعيد مرزوق أيضا**). ولقد كان ذلك هو ما دفع **أشرف فهمى إلى« المجهول»** (١٩٨٤) ، ذلك الفيلم المقتبس عن مسرحية ألبير كامو «**سوء تفاهم**» ،حيث تقتل الأم والأخت- نتيجة عدم علمهما بالحقيقة -الابن والأخ العائد بعد سفر طويل، فكأن القاتل والقتيل يمضيان إلى« مصيدة» مأساوية واحدة ، وهو المصير القاتم ذاته الذى يتجسد فى اقتباسات **أشرف فهمى** السابقة واللاحقة عن أعمال نجيب محفوظ الأدبية، مثل« **الشيطان يعظ» (١٩٨١)** و«**وصمة عار**» (١٩٨٦) و«**ليل وخونة**»(١٩٩٠).

فى هذا الفيلم الأخير «ليل وخونة» يفاجئك أشرف فهمى بمعالجة «طبيعية» شديدة الميلودرامية عن رواية «**اللص والكلاب**» ، لكنه ينزع عنها كل عناصرها الشعبية والسياسية والميتافيزيقية ، بل إنه ينزع عنها أيضا حبكتها البوليسية (!) ، لكى يبقى منها تلك الفكرة المستحوذة على معظم أفلامه :لص (**نور الشريف**) تخونه زوجته(**صفية العمرى**) وتلميذ(**محمود الجندى**)، ويتنكر أستاذ(**محمود ياسين**) الذى فتح له الطريق إلى عالم اللصوصية من خلال الحجة المنطقية والبرهان العقلى ،وها هو اللص يخرج من السجن لينتقم .«الخيانة» و«الانتقام» هما إذن محور فيلم «**ليل وخونة**» ،كما أنهما محور العالم الفنى عند أشرف فهمى ، **لكنها الخيانة التى لا تنبعث من عالم درامى واقعى مثلما كانت الحال فى« ليل وقضبان»، بل الخيانة التى تكمن فى ذلك «الوحش داخل الإنسان»**. من جانب آخر، فإن الانتقام يتمثل فى سلسلة من المشاهد الدموية التى أصبح أشرف فهمى يتقنها فيلماً بعد فيلم ،حتى إنه كان يبدو أحيانا كأنه يستمتع بإخراجها ، ولتتأمل على سبيل المثال مشاهد مماثلة فى«**المجهول**» و«**سعد اليتيم» (١٩٨٥)** و«**اغتيال مدرسة» (١٩٨٨)** و«**بستان الدم**» و«**عنبر الموت**» **(١٩٨٩)**.

لقد أصبح هذا العنف الدموى مقصوداً لذاته فى أفلام **أشرف فهمى** ، قد يبدو فى جانب منه بعضاً من التوابل التجارية على طريقة السينما المصرية ، لكنه كان يفضى دائما- كما يتجلى فى«**ليل وخونة**» على نحو خاص- إلى إفراغ الدراما والواقع الذى تقف على أرضه من أى مضمون اجتماعى ، لتتحول الرؤية النقدية إلى

كان له عالمه الخاص الذى يجعل أفلامه بقدر من التسامح تستحق اسم «سينما المؤلف»

رؤية متطرفة ،كاريكاتورية مشوهة وممسوخة ، ليس للمجتمع فقط، وإنما للعالم كله.فعلى السطح ، يبدو فيلم «**عنبر الموت**» وكأنه يتحدث عن قضية فساد أدت إلى تهريب أغذية ملوثة بالإشعاعات بعد كارثة **تشيرنوبيل** ، لكن الفيلم يبنى الدراما فى عالم مغلق تماما لا يهم إلا أصحابه ،فالإبن يصاب بالعمى بعد تناوله تلك الأغذية الملوثة ، أما الأم (**عفاف شعيب**)-فهى - بالمصادفة -صحفية مهتمة بأخطار الاشعاع النووى ،والأب (**نور الشريف**) ضابط له علاقة عداء- بمصادفة ثانية- مع المجرم (**يحيى الفخرانى**) الذى تحول إلى رجل أعمال فاسد، بينما الجد (**حسن عابدين**) -فهو -بمصادفة ثالثة- الموظف المسئول بالجمارك الذى حصل على الرشوة لتسهيل دخول الأغذية المسمومة إلى البلاد! **ما هو الحل إذن فى ظل هذه الميلودراما المغلقة؟ ليس أمام الأب إلا أن يخلع بدلته الرسمية كضابط ، وأن يتولى بنفسه القيام بمذبحة دموية ضد الاشرار .على الجانب الآخر**، يقتبس فيلم« **بستان الدم**» فكرته الرئيسية عن الفيلم الأمريكى «**مصباح الغاز**»،حيث يقوم الزوج(**عزت العلايلى**) باصطحاب زوجته (**يسرا**) إلى مكان ناء ، لكى يجعلها تعيش أوهاما تقف بها على حافة الجنون ، ليتضح فى النهاية أن الزوج ليس إلا رئيس عصابة قتل أباها ،وها هو ينوى قتلها ، لكن بستانياً غامضاً (عادل أدهم) يظهر فجأة لينقذ الزوجة بأن يقتل زوجها فى مشهد دموى رهيب.

إن هذا العالم القاتم ، المعزوج برؤية متشائمة لا تخلو من وجهة نظر تقف إلى صف الثورة المضادة ، يتجلى على نحو واضح فى فيلم «قانون إيكا» (١٩٩١) ، وإن كنت لا تعلم فإن« إيكا» ليست إلا راقصة (**منى السعيد**- منتجة الفيلم) انتشلت البطل (**محمود عبد العزيز**) من حالة الضياع لتوقعه فى ضياع أكثر قسوة فى عالم المخدرات والدخان الأزرق . أما سبب ضياع بطلنا فيعود إلى اعتقاله وتعذيبه خلال السنوات الأخيرة من الستينيات لاعتراضه على مأساة ١٩٦٧ (وهو الأمر الذى تدحضه كل الحقائق التاريخية حول تلك

رؤيته المتشائمة للعالم القاتم فى« قانون إيكا» لاتخلو من وجهة نظر تقف إلى صف الثورة المضادة

الفترة) ،ليخرج من السجن بعد خمس سنوات (**فى ظل ثورة التصحيح**) محطماً بائسا يائسا ، يبيع الأعضاء البشرية للموتى ومن بينها عظام زوجته - دون أن يعلم مثل« المجهول» ! ويقرر الاختفاء عن الناس ، لكن تلميذته هدى (**آثار الحكيم**) تعثر عليه وتحاول إعادته للحياة من بين القبور التى يعيش فيها.

على نحو أكثر ابتذالاً فى الوقوف إلى صف الثورة المضادة يأتى فيلم« فخ الجواسيس» (١٩٩٢) ، الذى يدور حول صراع- كأنه لعبة أطفال -بين ضابط مخابرات مصرى، **محمود عبد العزيز**) وآخر إسرائيلى (**أحمد خليل**) حول الجاسوسة المصرية الحسناء داليا (**هالة صدقى**) . وإن كان لك أن تصرف النظر عن الشخصيات النمطية الباهتة، أو الحبكة التى تفتقد الحد الأدنى من تشويق هذا النمط من أفلام الجاسوسية ،**فإنه لا يمكن لك أن تغفر للفيلم تبريره للجاسوسية وخيانة الوطن بأن تلك «البطلة» كانت تعانى من المرارة التى سببتها لها الثورة ولطبقتها الارستقراطية**

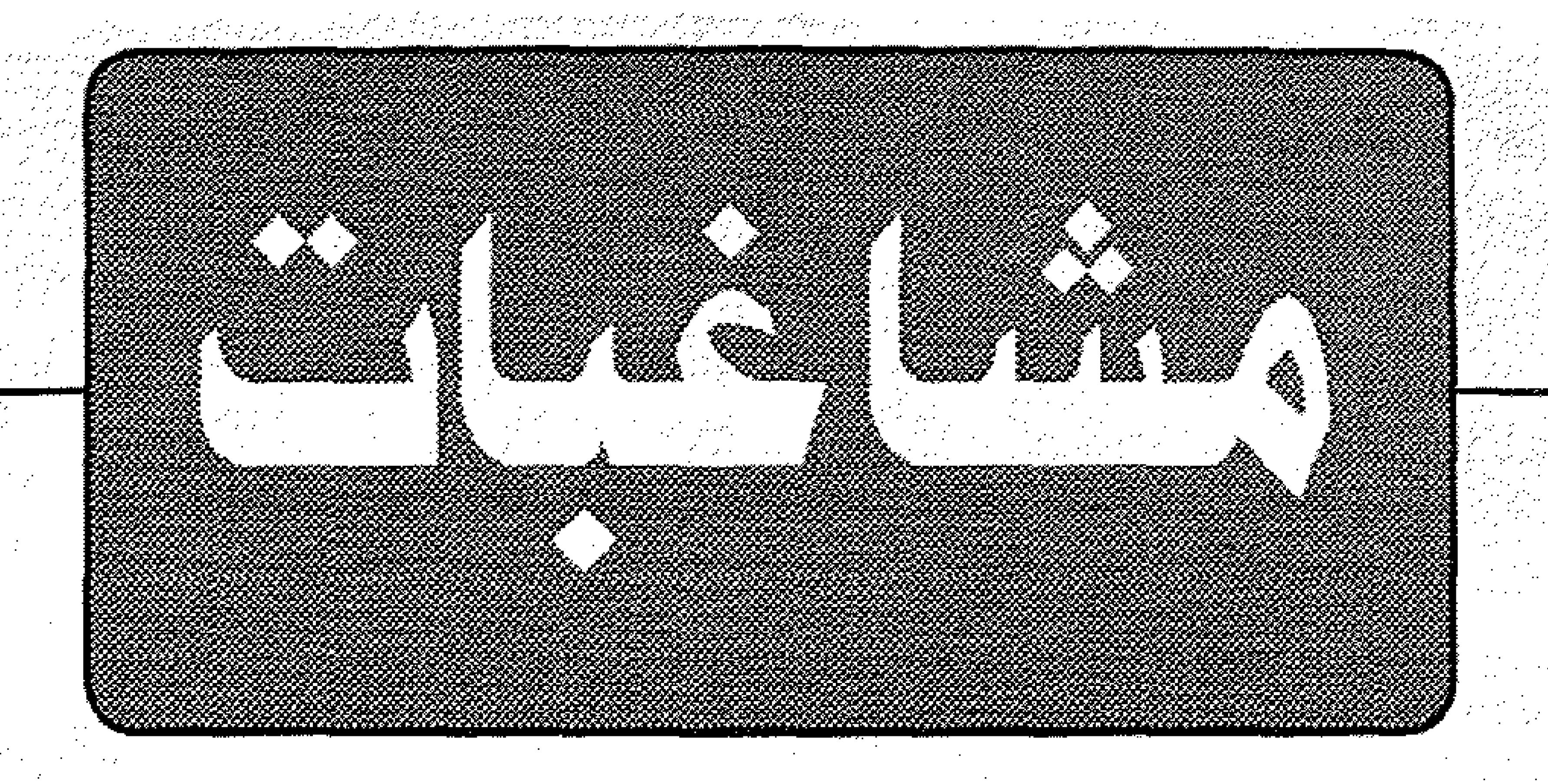
أسس لنجومية «نادية الجندى» فى صورة المرأة الفاتنة التى تقهر كل الرجال

العريقة التى تحول أبناؤها- على طريقة« عزيز قوم ذل» »إلى فقراء معدمين، يتسول الفيلم تعاطفنا تجاههم!.

كل ما سوف يبقى لأشرف فهمى فى أفلامه التالية هو أعمال باهتة، تتخذ من **فيفى عبده** أحيانا بطلة لها، مثل«**ليلة القتل**» و«**الراية حمراء**» (**١٩٩٤**) و«**ضربة جزاء**»(**١٩٩٥**) ،أو تعيد أفلاما قديمة لنبيلة عبيد مثل« **امرأة تحت المراقبة**» (**٢٠٠٠**) الذى يبدو نسخة مكررة لفيلم ردئ، هو « **قضية سميحة بدران**» لإيناس الدغيدى ، أو عودة إلى **نادية الجندى** بنفس بطلتها التى عفى عليها الزمن فى« **امرأة فوق القمة**» (**١٩٩٧**) .**وربما يفاجئك فى هذه الأفلام المتأخرة بمستوى متواضع من الناحية التقنية ، فكثيراً ما كان ذراع الميكرفون يظهر فى لقطات هذا الفيلم الأخير (!)** ،كما كان اللجوء إلى أسلوب «الفلاش باك» يفتقد بديهيات الصنعة الدرامية ، حين تحكى شخصية عن مواقف لم تكن طرفا فيها .**لكن الأهم هو أن هذه الأفلام تعكس المسار الذى مضت إليه تلك الرؤية السوداوية المغلقة للعالم** ،على مستوى الدراما حيث تدور الأحداث فى دائرة شديدة الضيق ، أو على مستوى الصورة التى تسود فيها الظلال وتعيش فيها الشخصيات وراء النوافذ والأبواب ونراها على الشاشة من خلال عدسات التصوير المشوهة لقد **كانت هذه الرؤية السوداوية تبلور مفارقة العالم الفنى عند أشرف فهمى** ،فهى تناقض أسلوبيا بين « **الفيلم نوار**» ببروده ، وبين توابل السينما التجارية الصاخبة ،كما تتناقض بين نظرة وجودية متشائمة ، ووجهة نظر رجعية تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية ، **ولا يجد هذا التناقض أو ذاك حلا إلا فى العنف ،حيث تأتى النهاية «السعيدة» دائما مخضبة بالدماء ،وحيث ينتهى ذلك التمرد الذى لا يقف على أرض واقعية صلبة إلى طريق مسدودة ، يضيع فيها المعنى الأصيل لأى «ليل وقضبان» ،ويبقى الليل القاتم الكئيب، والقضبان التى يقف وراءها الفنان لتعزله عن واقع الحياة ،فتصبح الأفلام أقرب إلى الكوابيس المفزعة ،حيث يختلط فيها دائما «العشق والدم».**


فيلم الخادمة . . ممدوح عبد العليم ونبيلة عبيد





رسائل الحب الأمريكية ورسائل التشرذم العراقية!

اختار الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش الأبن، أن تكون أول رسائله إلى الوطن العربي ، رسالة صاروخية، فقامت طائراته يوم عيد الحب العالمي باسقاط القنابل على العراق، تعبيراً عن العواطف الساخنة التى يكنها لنا نحن العرب.

ولم يخطئ بوش، حين وصف ما فعل، بأنه عمل روتيني، فقد استيقظ الرجل من النوم، فغسل وجهه، وشرب الشاي، ثم تذكر أن اليوم هو عيد الحب، فقبل زوجته وابنته، وشرع فى إملاء قائمة باسماء أحبابه، كى يرسل لهم برقيات تهانى بالعيد، فكان العرب باعتبارهم حلفائه الاستراتيجيين، وشركاؤه الكاملين فى عملية السلام، هم أول الذين تذكرهم، فاتصل بوزير دفاعه ديك تشيني وقال له: وحياتك ياديك تبعت لهم كام صاروخ من النوع الكويس!

وليست رسالة عيد الحب الأمريكى فى حاجة إلى مجهود لفك شفرتها فهى واضحة كالشيء، ومعنى الكلام أن بوش الابن سينفذ ما قاله أثناء حملته الأنتخابية، وسيواصل غاراته على العراق لالزامه بما تحلل منه فى خلال رئاسة كلينتون الثانية، من قبول فرق التفتيش الدولية، إلى حظر الطيران فوق المناطق الشمالية والجنوبيه، ومعناه - كذلك - أن على القمة العربية، التى ينتظر أن تبحث خلال دورة انعقادها السنوية الثانيه - طبقا للتعديل الأخير الذى أدخل على ميثاق الجامعة العربية - الملف العراقى، فى سياق السعى لاتمام مصلحة عربية شاملة، قد تنتهى بالتوصل إلى حد أدنى مشترك، تجاه ما بات يسمى بمسيرة السلام التى أصبحت بعد وصول شارون إلى الحكم فى خبر كان!

أما المؤكد، فهو أن رسالة بوش الابن، كرسائل والده كلينتون ، كلها بالفعل أعمال روتينيه أريكيه تعودها العرب منذ الخمسينيات فالرؤساء الأمريكيون لم يقصروا فى إظهار ما يكنونه للعرب من حب بهذه الطريقة الصاروخية، كما أن العرب ، وخاصة فى العقدين الأخيرين، هم الذين غيروا ردود أفعالهم على العواطف الأمريكية الصاروخية، وبعد أن كانوا ينشالون و ينهبدون ويهددون بالويل والثبور وعظائم الأمور الأمور، احتجاجا على ما يتلقونه من رسائل أمريكيه، أصبح بعضهم يتلقى هذه الرسائل بامتنان وشكر، وأصبح آخرون يصمتون عليها وكأنها لم تصل أصلاً، ولم يكف معظمهم بعد تسلمها عن القول بأن العلاقات الأمريكية العربية، علاقات استراتيجي وعن التأكيد بأن كل رئيس امريكى، هو شريك كامل فى اللى بالى بالك!

ومع أن الرسائل الصاروخية الأمريكية التى تتوجه إلى شعب العراق تدعو للاحتجاج وتوجب على العرب أن يتخذوا موقفاً وأن يعملوا لهم منظراً، إلا أن السياسية العراقية، تجاه جيران العراق من العرب، تتطلب نفس الدرجة من الاحتجاج، وتوجب علي العرب، أن يتخذوا المنظر نفسه. فليس من المنطقى، أن يسعى رؤساء عرب مثل الرئيس مبارك عبر جولات متعددة، لتهييئه المناخ لانعقاد القمة العربية، و تيسير عودة العراق إلى الأسرة العربيه، فى الوقت الذى كانت الاحتفالات فيه، بالمأسوف علي شبابها «أم المعارك» قائمة على قدم وساق، وفى الوقت الذى كان فيه السيد السند « عدّى صدام حسين» لا يكف عن إطلاق التصريحات بأن الكويت لا تزال المحافظة رقم ١٩ من الجمهورية العراقية، وأن العراق - فى عهد والده القائد المظفر أيده الله أو فى عهده باعتباره الخليفه المنتظر بعد عمر طويل - سيواصل العمل من أجل استرداد المحافظة رقم ١٩ السليبة..!..

ومع أن من الوارد أن تكون هذه التصريحات، «مجرد كلام ابن عم حديث» يتوجه للشارع العراقى، لكى يثبت له أن أم المعارك لم تكن مغامرة حمقاء، ولم تكن هزيمة، ولكنها لا تزال خيارا إستراتيجيا قائما، ونصراً مؤزرا، تحقق بعضه، وسيتحقق ما يتبقى منه فى المشمش الذى هو عهد الأخ عدى، أو بالونات تفاوضية تريد أن تثبت لجيران العراق أنه يعود الى الصف العربي، بكرامه ويسر دون أى تنازل، إلاّ أن الأمور ينبغى أن توضع فى مواضعها الصحيحه.

أما المؤكد فهو أن الأوان قد آن لكى تعلن الادارة العراقية احترامها لاستقلال وأمن جيرانها، وأن تتنازل عن كل دعوى تتعلق بالمحافظة رقم ١٩ السليبه، خاصه وأنها مسلوبه من أهل الدار، إذا كانت جاده فى العودة للصف العربى، وفى العمل المشترك من أجل استرداد ما تبقى من فلسطين السليبة، بعد أن ضاع منها ما ضاع!

كما أن هذا الأوان آن ، لكى تعيد الادارة العراقية، للشعب العراقى حرياته السليبه، ليشارك فى حكم نفسه بنفسه ، ولكى يعود ملايين المعارضيين العراقيين المشردين فى انحاء الدنيا إلى وطنهم الذى سلبه النظام منهم!

وما لم تفعل الادارة العراقية ذلك ، فسوف يظل الأمريكان يرسلون لنا فى عيد الحب، وعيد الأم ، رسائل صاروخية، يعجز العرب عن القيام بأى عمل مشترك لمواجهتها، بسبب إصرارها على المطالبة بالمحافظة رقم ١٩ السليبة وعلى عدم إعادة حريات الشعب العراقى السليبة إليه!

صلاح عيسى

- وتفسر بإيه إنك رجل أعمال وكد دلوقتي لسه ما هربتش بفلوسك للخارج؟!

عمرو

بهجت عثمان

(مصر)

[١٩٣١-] ☐ رسام كاريكاتير و كتب أطفال ، و نحّات ، و كاتب للأطفال ☐ أحد رواد فن الكاريكاتير المصري ☐ بدأ الرسم في مجلة السندباد ثم تابع في مجلات : سمير - ميكى - ماجد - العربي الصغير ، و أغلب الجرائد و المجلات المصرية و العربية ☐ له كتابان في الكاريكاتير السياسي ، و عدة كتب أخرى صدرت عن دار الهلال ☐ ١٤ شارع محمد خيري ، المنيل ، الجيزة ، ت : ٨٤٨٢٨٨ .

